

الكتاب الكبير في معرفة ما لا يقدر

من حقائق الدين والعلوم على ما لا يقدر على التفسير في كتاب جامع للآيات والحكم من عجايب الشبهات



في فضل الجليل والعالم البديع المولود في سنة ١٢٩٢ هـ في مدينة بغداد

في سنة ١٢٩٢ هـ في مدينة بغداد



بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف الخامل المتوازي صدوق بن حسن بن علي القنوجي البخاري ختم الله له سني
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامين وعلى آله الطاهرين وصحبه الراشدين وبعد
فهذه الآيات التي يحتاج الى معرفتها راغب في معرفة الاحكام الشرعية القرآنية وقد قيل انها خمسمائة آية
وما صح ذلك وانما هي بآياتها او قريب من ذلك وان عدلنا عنه وجعلنا الآية كل جملة مفيدة ليصح ان
تسمى كلاما في عرف النخاعة كان اكثر من خمسمائة آية وهذا القرآن من شك فيه فليعدو ولا يعلم ان احد العلماء
اوجب حفظها غيبا بل شرط ان يعرف مواضعها حتى يتمكن عند الحاجة من الرجوع اليها فمن نقلها الى
كراسه وافرد بها كفاه ذلك ولم ينقص فيها نوعين من آيات الاحكام احدهما ما دلوله بالضرورة كقوله
سبحانه وتعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة للامان من جهله الا ان شئيل الآية من ذلك على ما لا يعلم بالضرورة
بل بالاستدلال فاذا ذكر بالاجل القسم الاستدلال في منها كآية الوضوء واليتيم وثانيهما ما اختلف المجتهدون
في صحة الاحتجاج فيه على امر معين وليس ايقاع الدلالة ولا وضوحها فانه لا يجب على من لا يعتقده فيه دلالة
ان يعرفه اذ لا ثمة لا يجب معرفة الاستدلال به وذلك كاستدلال علو ترقيم لحوم الخيل بقوله تعالى
لتركبوا ووزيته وهذا لا يجب معرفته الاعلى من يتج به من المجتهدين اذ لا يسل الى حصر كلاميظن او يجوز فيه
استنباط الاحكام من خفي معانيه ولا طريق الى ذلك الا عدم الوجدان وهي من اضعف الطرق عند
علماء البرهان وليس القصد الا ذكر ما يدل على الاحكام دلالة وضحة لتكون عناية طالب الاحكام
به اكثر والا فليس يحسن من طالب العلم ان يميل النظر في جميع كتاب الله تعالى مقدما للحنائية فيه متابلا
للطائفة معانية مستنبطا للاحكام والآداب من ظواهره وخوافيه فانه الامان من الضلال والعمى

في جميع الاحوال والانيس في الوحدة والقوت في الاشهر والنور في الظلمة والفرج للمغمة والشفاء
 للصدور والفصل عند اشتباه الامور فلا ينبغي ان
 امام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير
 في منافع مفردة وبما انا فسر تلك الآيات المشابهة
 الاقوال المختلفة الا الاصح ومن الدلائل المتقدمة
 وكانت بدايته في اول شهر صفر ونهايته فيه
 الصلوة والتحية وسميت نيل المرام من تفسير آيات الاحكام
 تفسير المقاصد القرآن المسمى بفتح البياض جامعاً للرواية والدراية والاستنباط والاحكام فانبت
 ممن يجيد الصعود على معارج التحقيق والقعود في محراب التدقيق فعليك بذلك التفسير لعليكم
 مثله في اخواته ان شاء الله القدير والله سبحانه اسأل ان يجعل هذا المختصر خالصاً لوجه الكريم وينفع المسلمين بالعلم

تفسیر سورۃ البقرہ وھی مائتا و ستشان آیت

قال القرطبي مدينة نزلت في مدح شتى وقيل هي اول سورة نزلت بالمدينة الا قوله تعالى اتقوا يوم تاترجون فيه
الى الله فانها آية نزلت من السماء ونزلت يوم النحر في حجة الوداع بمكة وآيات الربا ايضا من اواخرها
من القرآن انتهى وقد ورد في فصلها احاديث الالة الاولى هي هو الذي خلق كل شيء قال ابن
كيسان اى من اجلكم وفيه دليل على ان الاصل في الاشياء المخلوقة الاباحة حتى يقوم دليل يدل على النقل
عن هذا الاصل ولا فرق بين الحيوانات وغيرها مما ينتفع به من غير ضرر وفي تأكيد صافي الارض بقوله جميعا
اقوى دلالة على هذا وقد استدل بهذه الالة على تحريم اكل الطين لانه تعالى خلق لنا ما في الارض دون
نفس الارض وقال الرازي في تفسيره ان تعال ان يقول ان في جملة الارض ما يطلق عليه
في الارض فيكون جامعا للوصفين ولا شك ان المعادن داخلة في ذلك وكذلك عروق الارض
وما يجري مجرى البعض اخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما داه انتهى وقد ذكر صاحب الكشاف
ما هو اوضح من هذا فقال قول من زعم ان المعنى خلق لكم الارض وما فيها وجه صحة قلت ان
بالارض البهائم السفلية دون سائر ويراها البهائم العلوية جاز ذلك فان الغبار وما فيها
واقعة في البهائم السفلية انتهى قار ففتح القدير واما التراب فقد ورد في السنة تحريمه وهو ايضا
ضار فليس مما ينتفع به اكله ولكنه ينتفع به في اخرى وليس المراد منفعة خاصة كمنفعة الاكل بل كلما ايد
عليه انه ينتفع به بوجه من الوجوه وقد اخرج عبد بن حميد وابن جرير عن قتادة في قوله تعالى هذا قال سخر لكم
ما في الارض جميعا كرامته من الله ونعمته لابن آدم وبلغته ومنفعة الى اهل السابعة وقولوا للناس حسنا

اي قولوا لهم قولوا احسنى فهو عذبة مصدر محذوف وهو مصدر كبشري وقر حمزة والكسائي حثنا لفتح الحاء
والسين وكذلك قر يزيد بن ثابت وابن مسعود وقال الاخفش بهما بمعنى واحد مثل النجس
والنجس والمرشد والمرشد والظاهر ان هذا القول الذي امرهم الله به لا يختص بنوع معين بل
كلما صدق عليه انه حسن شرعا كان من جملة ما يصدق عليه هذا الامر وقد قيل ان ذلك هو كلمة التوحيد
وقيل الصدق وقيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيل هو اللين في القول والعشرة وحسن الخلق
وقيل غير ذلك اخرج ابن جريز عن ابن عباس في قوله تعالى قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وروى
البيهقي في الشعب عن علي عليه السلام في قوله قولوا للناس قال يعني الناس كلهم ومثله روى عبد بن حميد
وابن جريز عن عطاء الثالثة وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتننة فلا تكف
فيتعلمون منها ما يقرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضاتين به من احد الا
باذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم وقد علموا ان اشتراكه ماله في الاخرة
من خلاق السحر هو ما يفعل الساحر من ايجل والتحيلات التي يحصل سببها للسحر ما يحصل من انحرط
الفاصلة الشبيهة بما يقع لمن يرى السراب فيظنه ماء وما يظنه راكب السفينة او الدابة من ان ايجل
تسير وقد اختلف بل له حقيقة ام لا قد هبت المعتزلة والوحيية الى انه خزع لا اصل له ولا حقيقة وروى
سن عداهم الى ان له حقيقة موثقة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحر سحره لبيد بن النمام
اليهودي حتى كان يخيل اليه انه ياتي الشئ ولم يكن قد اتاه ثم شفاه الله سبحانه والكلام في ذلك
يطول قال الزجاج في قوله وما يعلمان من احد تعليم انذار من السحر لا تعليم دعاء اليه قال وهو الذي عليه
اكثر اهل اللغة والنظر ومعناه انهما يعلمان على النبي فيقولان لهم لا تفعلوا كذا ذين في قوله من احد
للتوكيد وقد قيل ان قوله يعلمان من الاعلام لا من التعليم وقد جاز في كلام العرب تعلم بمعنى علم كما حكاه
ابن الانباري وابن الاعرابي وهو كثير في اشعارهم كقول كعب بن مالك تعلم رسول الله
انك مدركي وان وصيا منك كالاخذ باليد وقال القطامي تعلم ان يعادني رشدا به وان ذلك
الذي انقشاعا به وفي قوله فلا تكفرا بلغ انذار واعظم تحذير اي ان هذا ذنب يكون من فعله كافرا فلا تكفروا به بل
على ان تعلم السحر كفر وظاهره عدم الفرق بين المعتقد وغير المعتقد وبين من تعلم ان يكون ساحرا ومن تعلم ان يتقرب على نفسه
وفي اسناد الكوفي الى السحرة جعل السحر سببا لذلك بل على ان السحر يشترط في التلوث بالحب والبغض والجمع للفرقة والفرقة
والبعد وقد ذهب طائفة من العلماء الى ان الساحر لا يتقرب على اكثر من اية الله بين الفرق لان الله تعالى ذكر ذلك
في سورة اذم السحرة بين ايهما في تعليمه فلو كان يتقرب على اكثر من ذلك لذكره وقالت طائفة اخرى ان ذلك
خرج مخربا الاغلب وان الساحر لا يتقرب على غير ذلك المنصوص عليه ايضا وقيل ليس للسحر تأثير في نفسه
اصلا لقوله وما هم بضاتين به من احد الا باذن الله واتحق ان لا تنافي بين قوله فيتعلمون منها

ما يفرقون بين المردود وجه وبين قوله وما هم بضارين به من احد الا باذن الله فان استقوا من منيع مكان
 لم يفرقوا بين نفسه ولكنه لا يوشع الا من اذن الله فيه وقد اجمع اهل العلم على ان له تاثيرا في نفسه
 بغير قوة شامة ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة وابو حنيفة في ما تقدم وفي قوله يعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم فصرح
 بان السحر لا يعود على صاحبه بقاءة لا يجلد لم ينفذ في ذلك. وبعض خسران بحت قال ابو السعد وفي الحديث
 عما لا تؤمن غواياكم خير كعلم الفاسقة التي لا تؤمن بان. زلي القواية انتهى والمراد بالبشرائها الاستبدال أي
 استبدال ما تملوا الشياطين على كتاب الله وآياته فيجب عندنا في اللغة الرابعة والله المشرق والمغرب
 فايما تولوا افترض وجه الله المشرق موضع المشرق والغروب اي ههنا ملك الله
 ما بينهما من الجهات والمخلوقات فيشمل الارض كلها وقوله فايما تولوا اي اي جهة يستقبلونها فهناك
 وجه الله اي المكان الذي يرضى لكم استقباله وذلك يكون عند القباس جهة القبلة التي امرنا بالتوجه
 اليها بقوله سبحانه قول وجبك شطر المسجد الحرام حيث ما كنتم فقولوا وجوبكم شطره قال في الكشاف
 والمعنى انكم اذا انتمتم ان تصلوا في المسجد الحرام وفي بيت المقدس فقد جعلت لكم الارض مسجدا فصلوا
 في اي بقعة شئتم بقاها وافعلوا التولية فيها فان التولية ممكنة في كل مكان لا يختص اماكنها في
 مسجد دون مسجد ولا في مكان دون مكان انتهى قال الشوكاني في فتح القدير وهذا تخصيص لا وجه له
 فان اللفظ اوسع منه وان كان المقصود به بيان السبب فلا باس انتهى واخرج ابن المنذر وابن
 ابي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال اول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا والله اعلم
 شان القبلة قال الله تعالى والله المشرق والمغرب الآية فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 نحو بيت المقدس وترك البيت العتيق ثم صرفه الله الى البيت ونسخها فقال ومن حيث خرجت فول وجهك
 شطر المسجد الحرام واخرج ابن المنذر عن ابن مسعود ونحوه واخرج ابن ابي شيبة وعبد بن حميد ومسلم والترمذي
 والنسائي وغيرهم عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحلته تطوعا انما توجهت
 ثم قرأ ابن عمر هذه الآية انما تولوا افترض وجه الله وقال في هذا اتركت هذه الآية واخرج نحوه عنه ابن جرير
 والدارقطني والحاكم في صحيح البخاري من حديث جابر وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وسلم انه كان يصلي المشرق فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل واستقبل القبلة يصلي
 وروي نحوه من حديث ابن جابر عن غيرهم عن عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وضعف وابن ماجة وابن جرير وغيرهم عن عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في ليلة سوداء مظلمة فقلنا يا رسول الله صلينا ليلتنا هذه لغير القبلة فأتى رسول الله
 اذ نحن قد صلينا على غير القبلة فقلنا يا رسول الله صلينا ليلتنا هذه لغير القبلة فأتى رسول الله
 والله المشرق والمغرب الآية فقال مضت صلاتكم واخرج الدارقطني وابن مردويه والبيهقي عن جابر

مرقوعا نحوه الا انه ذكر انهم خطوا وخطوطا واخرج نحوه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس مرقوعا واخرج نحوه ايضا سعيد بن منصور وابن المنذر عن عطاء بن ريفعه وهو مرسل واخرج ابن ابي حاتم عن ابن عباس فثم وجدنا قال قبله الله انما توجب شرعا او عموما واخرج ابن ابي شيبة والدارقطني والترمذي بنحوه وابن ناجية عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلته واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن ابن عمر مثله واخرج ابن ابي شيبة والبيهقي عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينال عهدى الظالمين اختلاف في المراد بالعهود فقبل الامامة وقبل النبوة وقبل عهد الله امه وقبل الامان من عذاب الآخرة ورجح الزجاج والاول اظهر كما يفيد السياق وقد استدل بهذه الآية جماعة من اهل العلم على ان الامام لابد ان يكون من اهل العدل والعمل بالشرع كما ورد لانه اذا راع عن ذلك كان ظالما وكذا ان ينظر الى ما يصدق عليه اسم العهد وما يفيد الاضافة من العموم فيشمل جميع ذلك اعتبارا بعموم اللفظ من غير نظر الى السبب ولا الى السياق فيستدل به على اشتراط السلامة من وصف الظلم في كل من تعلق بالامامة الدينية وقد اختار ابن جرير ان هذه الآية وان كانت ظاهرة في الخبر انه لا ينال عهدى بالامامة ظالما فيها اعلام من الله لابرارهم الخ ليل انه سيوجد من ذريته من هو ظالم لنفسه انتهى قال الشوكاني في فتح القدير ولا يخفاك انه لا جدوى لكلامه هذا فالاولى ان يقال ان هذا الخبر في معنى الامر لعباده ان لا يولوا امره الشرع ظالما وانما قلنا انه في معنى الامر لان اخباره تعالى لا يجوز ان يخلف وقد علمنا انه قد قال عهدى من الامامة وغيره لكثير من الظالمين انتهى واخرج عبد بن حميد عن ابن عباس في قوله تعالى قل اني جاعلك للناس اماما يقتدى به دينك وهديك ومنتك قال ومن ذريتي اماما غير ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين ان يقتدى به دينهم وهديتهم ومنتهم واخرج القرطبي وابن ابي حاتم عن قال الله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال ان يفعل ثم قال لا ينال عهدى الظالمين وخروج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير عن قتادة قال هذا عند الله يوم القيامة لا ينال عهدى ظالما فلما في الدنيا فقد نالوا عهدى فوارثوا به المسلمين وخارجهم فلكم يوم القيامة قصر الله عهدى وكرامته على اوليائه واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد في تفسير الآية انه قال لا اجل اماما ظالما يقتدى به واخرج ابن ابي حاتم وابن جرير عن ابن عباس في الآية قال خيره انه ان كان في ذريته ظالما لا ينال عهدى ولا ينبغي له ان يولي شيئا من امره واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن ابن المنذر عنه انه قال ليس لظالم عليك عهدى في وصيته الله وقد اخرج وكيع وابن مردويه بن جندب عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طاعة الا في المعروف واخرج عبد بن حميد عن حديث عمران بن حصين سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا طاعة للمخلوق في معصية الله وانما ابن جرير عن ابن عباس انه قال في تفسير الآية ليس للظالمين عهد وان عاهدته فانقضه قال ابن كثير

يروى عن مجاهد وعطاء ومقاتل بن حبان نحوه السبا وسنه ولتخذوا من مقام ابراهيم مصل
 قرير نافع وابن عامر ففتح الخلاء على انه فعل ماض وقرر الباقين على صيغة الامر والمقام في اللغة موضع
 القيام واختلف في تعيين المقام على احوال اهل البحران في غير هذه الناس ويصلون عنده كغيرهم
 وقيل للمقام الحج كله روى ذلك عن عطاء ومجاهد وقيل عرفه والمروا فقه روى عن عطاء ايضا وقال
 ابراهيم كل مقام ابراهيم روى عن مجاهد واخرج البخاري وغيره من حديث انس عن عمر بن الخطاب
 وافقت برني في ثلاث ووافقتني برني في ثلاث قلنا يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصل
 فنتزلت واتخذوا من مقام ابراهيم مصل وقلت يا رسول الله ان نساك يدخل عليهن البر والفاجر
 فلو امرت ان يجتنبن فنتزلت آية الحجاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغيرة فقلت من مصل
 ان طلقن ان يبدلهن او اجازن منكن فنتزلت كذلك واخرجه مسلم وغيره مختصرا من حديث ابن عمر
 واخرجه مسلم وغيره من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة اشواط وشي اربع حتى اذا فرغ حمد الى مقام ابراهيم
 وصلى خلفه كعتين ثم قرروا واتخذوا من مقام ابراهيم مصل واختلفوا في قوله مصل فمن فسر المقام بشي
 ومشاعره قال مصل يدعى من الصلوة التي هي الدعاء ومن فسر المقام بالحجر قال معناه اتخذوا من مقام ابراهيم
 قبلته لصلواتكم فامروا بالصلوة عنده ونذر ابو الصبح ثم العنودية تصدق بعبارة الاربعة والتخصيص
 يكون المصل خلفه انما استقيد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده رضي الله تعالى عنهم
 وفي مقام ابراهيم احاديث كثيرة مستوفاة في الامتات وغيره والاحاديث الصحيحة تدل على ان مقام
 ابراهيم هو الحجر الذي كان ابراهيم يقوم عليه لبناء الكعبة لما ارتفع الجدار ثمانية سمعين ليقوم فوقه كما
 في البخاري من حديث ابن عباس وهو الذي كان ملصقا بجدار الكعبة واول من نقله عمر بن الخطاب
 كما اخرج عبد الرزاق والبيهقي باسناد صحيح وابن ابى حاتم وابن مردويه من طرق مختلفة واخرج ابن ابي
 من حديث جابر بن صفح بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما طاف النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر بن الخطاب
 نحوه ابن مردويه السبا بعة ان طهر ابيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود المراد بالتميز
 قيل من الاوثان قيل من المذقات والريب قيل من الكفار وقول المزور والحق وقيل من النجاسة
 وطواف الجنب والحائض وكل خبيث وانطابره لا يختص بنوع من هذه الانواع وان كل ما يصدق عليه
 سمي التطهير فهو تيناوله امانا ولا شموليا او بدليا والاضافة في قوله بيتي للتشريف والتكريم وقوله
 وابن ابى اسحق واهل المدينة ومشام وخص بيتي بفتح الياء وقرروا الآخرون باسكانها والمراد بالبيت الكعبة
 والطائف الذي يطوف به ويدرجوله قيل الغريب الطارى على مكة والعاكف المقيم وصل العكوف
 في اللغة التروم والاقبال على الشيئ قيل هو الجاد ودون المقيم من اهلها والمراد بقوله الركع السجود المصلون
 وخلص يدين الركنيين بالذكر لانها اشرف اركان الصلوة اخرج ابن ابى حاتم عن ابن عباس قال ان

فأما فمن الطائفتين وإذا كان جالسا فهو من العاكفين وإذا كان مصليا فهو من الركع السجود
 وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن عمرو بن الخطاب أنه سئل عن الذين ينامون في المسجد فقال
 هم العاكفون **الثامنة** قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا
 وجوهكم **شطره** المراد بالشطر هنا الناحية والجهة وهو منتصب على النظرية ومنه قول
 الشاعر **ع** اتول لام زنباع أيمى صدر العيس شطر بنى تيمم وقد يراد بالشطر النصف ومنه
 الموضوع شطر الايمان ويرد بمعنى البعض مطلقا ولا خلاف ان المراد بشطر المسجد هنا الكعبة وقد على
 القربى الاجماع على ان استقبال عين الكعبة فرض على المعايين وعلى ان غير المعايين يستقبل الناحية
 ويستدل على ذلك بما يمكن الاستدلال به وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن أبي حاتم
 قال شطر المسجد الحرام تلقاه وأخرج عبد بن حميد وأبو داود في ناسخه وابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي حاتم
 في قوله تعالى هذا قال قبله وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأحمد وأبو
 البيهقي في سننه عن علي بن شريك وأبو داود في ناسخه وابن جرير والبيهقي عن ابن عباس قال شطره
 نحوه وأخرج ابن جرير عنه قال البيت كله قبله وقبله البيت الباب وأخرج البيهقي في سننه عنه مرفوعا
 قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض في مشارقها ومغربها
امتى التاسعة ان انصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح
 عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم اصل انصفا الحجر الاس
 وهو هنا علم لجبل من جبال مكة معروف وكذلك المروة علم لجبل بمكة معروف واصلهما في اللغة
 واحدة المروى وهى الحجارة الصغار التى فيها لبن وقيل التى فيها صلابة وقيل نعمر الجميع وقيل انها
 الحجارة البيض البراقة وقيل انها الحجارة السود والشعائر جمع شعيرة وهى العلامة من اعلام مناسك
 والمراد بها مواضع العبادة التى اشعرها الله لاهل الناس من الموقف واسعى من المنى ومنه اشعار الله
 اى بالعلامه بغير جديدة فى سنانه حج البيت فى اللغة قصده وفى الشرح الايتان بمناسك الحج التى شرعها الله
 سبحانه والعمرة فى اللغة الزيادة وفى الشرح الايتان بالنسك المعروف على الصفة الثابتة والجناح اصله من الجناح
 وهو الميل منه الجناح لا عوجا بها ورفع الجناح يدل على عدم الوجوب وبه قال ابو حنيفة وأصحابه والثوري وحكى
 الرخشي فى الكشاف عن ابي حنيفة انه يقول انه واجب وليس بركن وعلى تاركه دم وقد ذهب الى عدم الوجوب
 ابن عباس وابن الزبير والنس بن مالك وابن سيرين وما يقوى دلالة هذه الآية على عدم الوجوب قوله تعالى فى
 آخر الآية ومن تطوع خيرا فهو خير الي ان السعى واجب لنسك من حجة النساء ومنه قول عبد الله بن
 عمر وجابر وعائشة وبه قال الحسن واليه ذهب لشافعى ومالك واختاره الشوكاني وهو المراجح ويستدلوا
 بما اخرج به الشيخان وغيرهما عن عائشة ان عروة قال لما رايت ان قول الله تعالى ان انصفا والمروة

من شعائر الله فمن حج البيت او اتم فلام جناح عليه ان يطوف بهما فما ارى على صحنها حال يطوف
بهما فقالت عايشة بشما قلت يا ابن ابيها لو كانت علي ما اولتها كانت فلام جناح عليه ان يطوف
بهما ولكنها انما انزلت في الانصار قبل ان يسلموا كانوا الملون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها
وكان من اهل ما يخرج ان يطوف بالصفاء والمروة في الجاهلية فانتزل لمدان الصفاء والمروة من شعائر
الله الآية قالت عايشة ثم قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بهما فليس لاحد ان يبيع الطواف
بهما واخرج مسلم وغيره عنها انها قالت لعمرى ما اتم الله حج من لم يسبح بين الصفاء والمروة ولا عسرة
لان الله تعالى قال ان الصفاء والمروة من شعائر الله واخرج الطبراني عن ابن عباس قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا واخرج احمد في مسنده والشافعي وابن سعد
وابن المنذر وابن قانع والبيهقي عن جديبة بنت ابى تجرة قالت رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف
بين الصفاء والمروة والناس بين يديه وهو راى ركبته من شدة السعي يدور به اراؤه
وهو يقول اسعوا فان الله عز وجل كتب عليكم السعي وهو في مسند احمد بن طريق شيخه عبد الله بن النضر
عن عطاء بن ابى رباح عن صفية بنت شيبة عنها ورواه من طريق اخرى عن عبد الرزاق اخبرنا معمر بن
واصل مولى بن عيينة عن موسى بن عبيدة عن صفية بنت شيبة ان امرأة اخبرتها فذكرت وليفك
حديث خذ واعني مناسككم العاشرة انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم
الخنزير وما اهل به الاغنياء فمن اضطر غيبا غ ولا عاذ فلا ثم عليه
قرء ابو جعفر حرّم على البناء للمغول وانما كلته موضوعا للحدوث ثبت ما تناول الخطاب وتبقى ما عداه وقد
حصرت هنا التحريم في الامور المذكورة بعد ما والميتة ما فارقه الروح من غير ذكاة وقد خصص هذا العموم
بمثل حديث اصل لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فالجراد والحيات واما الدمان فالطحال والكلبد
اخرجه احمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم وابن مردويه عن ابن عمر شول حديث جابر بن عبد الله الثابت
في الصحيحين مع قول اصل لكم صيد البحر فالمراد بالميتة هنا ميتة البر لا ميتة البحر وقد ذهب اكثر اهل العلم
الى جواز اكل جميع حيوانات البحر حية وميتة او قال بعض انه يحرم من حيوانات البحر ما يحرم شبهه في البر
وتوقف ابن حبيب في خنزير الماء قال ابن القاسم وانا اتقيه ولا اراه حراما وقد اتفق العلماء على ان الدم
حرام وفي الآية الاخرى او ما مسفوحا فيحل المطلق على المقيد لان ما خلط بالدم غير محرم قال القرطبي
بالاجماع وقد روت عايشة انها كانت تطبخ اللحم فتغسلوه بالصفرة على البرية من الدم فياكل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
ولا ينكره وقوله لحم اخضر يرطاهر هذه الآية والآية الاخرى اعني قوله قل لا اجد فيها اوحى الى محرمان
طاعم لطعمه الا ان يكون ميتة او ما مسفوحا او لحم خنزير لان المحرم انما هو اللحم فقط وقد اجمعت
الامة على تحريم لحم كسكاه القرطبي في تفسيره وقد ذكر جماعة من اهل العلم ان اللحم يدخل تحته الشحم

وحكى القرطبي الاجماع ايضا على ان جملة المختصين بحرمة الا لشعر فانه يجوز الخرازة به وقيل اراد بالجميع
اجزائه وانما خص اللحم بالذكر لانه المقصود لثباته بالاكل والاهلال برفع الصوت يقال اهل بكذا اي فم
صوته ومنه لاله الصبي والتمالة وهو صياحه عند ولادته والمراد منها ما ذكر عليه اسم غير اسم الكلالات والعزى اذا كان
الذئب وشدا والدار اذا كان الذئب مجوسيا ولا خلاف في تحريم هذا واشاله قال الشوكاني في فتح القدير
وشله ما يقع من المعتقدين للاموات من الذبح على قبورهم فانه مما اهل به لغير الله ولا فرق بينه وبين
الذبح للموتى انتهى فقلت وشله ما يقع من المعتقدين للاموات من الذبح لهم فانه مما اهل به لغير الله وان لم
يذكر واسمهم عليه عند الذبح ولا فرق بينه وبين الذبح للظواغيت وقد اشترى اهل العلم كل الكلام في هذه
المسئلة في توالييف منفردة لا تشتغل بذكر خشية الاطالة ومن اراد تفصيل ذلك فعليه بتفسيرنا
فتح البيان في مقاصد القرآن فقد اوردنا فيه جملة صالحة فيها غنية لطالب الحق وباسد التوفيق والمراد
من المضطر من صيره الجوع والعدم الى الاضطرار الى الميتة والمراد بالباغي من ياكل فوق حاجته والعاو
من ياكل هذه الحمرات وهو يحجب عنها مندوحة وقيل غير باغ على المسلمين وعاد عليهم فيدخل في الباغي
والعاوى قطاع الطريق وانخرج على السلطان وقاطع الرحم ونحوهم وقيل المراد غير باغ على مضطر آخر
ولا عاود الجوع واخرج ابن ابي حاتم عن ابن عباس في قوله غير باغ ولا عاود يقول من اكل شيئا
من هذه وهو مضطر فلا حرج ومن اكله وهو غير مضطر فقد بغى واعتدى واخرج ابن المنذر وابن حاتم
عنه في قوله غير باغ قال في الميتة ولا عاود قال في الاكل واخرج سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد
بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم عن مجاهد في قوله غير باغ ولا عاود قال غير باغ على المسلمين ولا اعتد
عليهم من خرج يقطع الرحم او يقطع السبيل او يفسد في الارض او مفارقا للجماعة والائمة او خرج في
معصية الله فاضطر الى الميتة لم تخل له واخرج ابن ابي حاتم والبيهقي عن ابي سعيد بن جبير قال
العاوى الذي يقطع الطريق وقوله فلا اثم عليه يعني في اكله ان الله غفور لمن اكل من احرام رحيم به
اذا حل احرام في الاضطرار احكاما وتية عشر قباها الذين آمنوا كتب عليهم
القصاص في القتل المحر بالحر والعبد بالعبد ولا نفي بكذا نفي فمن عفى له من
اخيه شئ فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان كتب عليكم معناه فرض عليكم ذوات
ومنه قول عمرو بن ربيعة كتب القتل والقتال علينا وعلى الغنائم جبر الذي يول
وهذا اخبار من الله سبحانه لعباده بانه شرع لهم ذلك وقيل ان كتب هذا اشارة الى ما جرى به القلم
في اللوح المحفوظ والقصاص اصله قص الاثر اي اتباعه ومنه القصاص لانه يتبع الاثر وقص الشعر
اتباع اثره فكان القاتل يسلك طريقا من القتل ليقص اثره فيها ومنه قوله تعالى فارتد على آثارا
قصا وقيل ان القصاص ما خوذ من القص وهو القطع يقال قصصت بابينهما اي قطعتهما

وقد استدلل بهذه الآية القائلون بأن الحر لا يقتل بالعبد وهم الجمهور وذو هب أبو حنيفة
 وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وداود إلى أنه يقتل به إذا كان غير سيده وأما سيده فلا يقتل
 به إجماعاً إلا ما روى عن النخعي فليس يذهب بحنيفة ومن هو على الإطلاق ذكره الشوكاني في شرح المنقح
 قال القمطبي وروى ذلك عن علي وابن مسعود وبه قال سعيد بن المسيب وأبو هب النخعي وقيادة
 وأحكم من عتبه واستدلوا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس مع أحباب الأولون عن
 هذا الاستدلال بأن قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد نفس لقوله تعالى النفس بالنفس وقالوا
 إن قوله وكتبنا عليهم فيها يفيد أن ذلك حكاية عما شرع الله لبني إسرائيل في التوراة ومن جملة ما
 استدلل به الآخرون قوله صلى الله عليه وسلم تتكافأ دماؤهم ويجاب عنه بأنه مجمل الآية مبنيّة ولكن يقال
 إن قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد إنما فاد بمنطوقه أن الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد وليس فيه
 ما يدل على أن الحر لا يقتل بالعبد إلا باعتبار المضموم فمن أخذ بمثل هذا المضموم لزمه القول به هنا
 ومن لم يأخذ بمثل هذا المضموم لم يلزمه القول به هنا والبحث في هذا محرز في علم الأصول وقد استدلل
 بهذه الآية القائلون بأن المسلم يقتل بالكافر وهم الكوفيون والثوري لأن الحر يتناول الكافر كما يتناول
 المسلم وكذا العبد والأنثى يتناولان الكافر كما يتناولان المسلم واستدلوا أيضاً بقوله تعالى أن
 النفس بالنفس تصدق على النفس الكافرة كما تصدق على النفس المسلمة وذو هب الجمهور إلى أنه
 لا يقتل المسلم بالكافر واستدلوا بما ورد من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بكافروهم وبين لما يراود
 في الآيتين والبحث في هذا يطول واستدل بهذه الآية القائلون بأن الذكر لا يقتل بالأنثى
 وقرروا الدلالة على ذلك بمثل ما سبق إلا أن أسلم أولياء المرأة الزيادة على ديتها من دية الرجل به
 قال مالك والشافعي وأحمد وسحق والثوري وأبو ثور وذو هب الجمهور إلى أنه يقتل الرجل بالمرأة
 ولا زيادة وهو الحق قال الشوكاني وقد بسطنا البحث في شرح المنقح فليرجع إليه انتهى قلت وقد أوت
 المسئلة في مسك الختام شرح بلوغ المرام فليحول عليه قوله فمن غنى له من أخيه شيء من هنا عبارة
 عن القاتل المراد بالآخ المققول أو الولي أو الشيء عبارة عن الدم والمعنى أن القاتل أو إجماعاً أو غنى له
 من جهة المجني عليه أو الولي دم أصابه منه على أن يأخذ منه شيئاً من الدية أو الارش فليتبع المجني عليه أو
 من عليه الدم فيما يأخذه منه من ذلك اتباعاً للمعروف وليود إجماعاً ما لم يرد من الدية والارش إلى
 المجني عليه أو الولي أو إجماعاً من قبيل أن من عبارة عن الولي والآخ يراد بالقاتل والشيء الدية أو
 أن الولي إذا جئنا إلى العفو عن القصاص إلى مقابل الدية فإن القاتل مخير بين أن يعطها أو يسلم نفسه
 للقصاص كما روى عن مالك أنه يثبت الخيار للقاتل في ذلك وذو هب من عده إلى أنه لا يخير بل
 إذا رضى الأولياء بالدية فلا خيار للقاتل فليتبع بالمعروف وقيل إن المراد بذلك أن من فضل له من الطائفتين

على الأخرى شيء من الديات فيكون عفي فعلى جميع التقادير فتكثير شيء للتقليل فتناول العفو
عن الشيء اليسير من الدية والعفو الصادق عن فرد من أفراد الورثة أخرج ابن أبي حاتم عن حميد بن حجير
قال إن جنتين من العرب اقتتلوا في الجبالية قبل الإسلام فليل فكان بينهم قتل بجراحات حتى قتلوا
العبيد والنساء ولم يأخذ بعضهم من بعض شيء أسلموا وكان أحداً يحسب يطاق أول على الأخر في العدة
والأموال فخلعوا أن لا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا المحرم وبالمراة منا الرجل منهم فنزلت هذه الآية
وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الشعبي نحوه وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي
سننه عن ابن عباس قال كانوا لا يقتلون الرجل بالمراة ولكن يقتلون الرجل بالرجل والمراة بالمرأ
فأنزل الله تعالى النفس بالنفس فجعل الأحرار في القصاص سواء فيما بينهم في العمد جالهم ونساءهم في
النفس وفيما دون النفس جعل العبيد مستويين في العمد في النفس وفيما دون النفس جالهم ونساءهم
وأخرج ابن جرير وابن مردويه عن أبي مالك قال كان بين جدين من الأنصار قتال كان لأحدهما على الآخر
الطول فكانهم طلبوا الفضل فجاء البني صلح بينهم فنزلت هذه الآية المحر بالمرأ قال ابن عباس فنسختها
النفس بالنفس وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وأبو حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس عن عفي له
قال هو العمد رضى الله بالعفو فاتباع بالمعروف وأمر بالمعروف وأمر بالحق باحسان من القاتل قال
يودى المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كان على بني السراة وأخرج البخاري وغيره عن
ابن عباس قال كان في بني السراة القصاص ولم تكن الدية فيهم فقال أسد الله كذب عليكم القصاص
في القتل إلى قوله فمن عفي له من أخيه شيء فاعفوا إن يقبل الدية في العمد فاتباع بالمعروف وأمر بالمعروف
مما كتب على من كان قبلكم فمن اعتدى بعد ذلك بآن قتل بعد قبول الآية فله عذاب اليم فقلت إن الله
شرح لهذه الآية العفو من غير عوض أو بعوض ولم يضيق عليهم كما ضيق على اليهود فأنه أوجب عليهم القصاص
ولا عفو وكما ضيق على النصارى فأنه أوجب عليهم العفو ولا دية وقد اختلف أهل العلم فيمن قتل القاتل
بعد أخذ الدية فقال جماعة منهم مالك والشافعي أنه كمن قتل ابتداءً ان شاء الولي قتله وإن شاء غيره
وقال قتادة وعكرمة والسدي وغيرهم يقتل القاتل ولا يمكن الحاكم الولي من العفو وتال الحسن عذاباً إن
الدية فقط ويبقى إثم إلى عذاب الآخرة وقال عمر بن عبد العزيز أمره إلى الامام بضع ذبائح أئمتي وأخرج ابن جرير
عن قتادة قال كان أهل التوراة إنما هو القصاص أو العفو ليس بينهما ريش وكان أهل الإنجيل إنما هو العفو
أمروا به وجعل الله لهذه الأمة القتل والعفو والدية ان شاء أهلها لهم ولم يكن لامة قبلهم وأخرج عبد الرزق
وابن أبي شيبة وأحمد وابن أبي حاتم والبيهقي عن أبي شريح الخزازي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أصيب بقتل
فانه يختار إحدى ثلاث إما ان يقتص وأما ان يعفو ولما ان يأخذ الدية فان اراد الرابعة فخذوا على يديه
ومن اعتدى بعد ذلك فله نار جهنم خالداً فيها أبداً ويستدل بالآية أيضاً على أن البكيرة لا تخرج العبد المومن

من إيمانه فانه لا شك في كون قتل العمد والعمد وان من الكبار إجماعاً ومع هذا خاطب بعد القتل بالآية
 وسماه حالاً وجب عليه من القصاص مؤمناً وكذا اشتهر بينه وبين ولي الدم وانما اراد بذلك الاخرة
 الايمانية وكذا ندب الى العفو عنه وهذا لا يليق الا بغير
 منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخره
 فمن تطوع خيراً فهو خير له وان
 لا خلاف بين المسلمين جميعين ان صوم رمضان فرضته افترضها الله سبحانه على نبيه الا انه اصاب
 في اللغة اصلاً الاساك وترك التنقل من حال الى حال وهو في الشرع الاساك عن المفطرات مع
 اقتتران النية من طلوع الفجر الى غروب الشمس قيل للمريض حالتان ان كان لا يطيق الصوم كان
 الانظار غريبة وان كان يطيقه مع تضرر مشقة كان رخصة وبهذا قال الجمهور واختلف اهل العلم في السفر
 المبيح للافطار ف قيل مسافة قصر الصلاة واختلف في قدرها معروف وبه قال الجمهور وقال غيرهم بقاؤه
 لا دليل عليها والحق ان ما صدق عليه سمي السفر فهو الذي يباح عنده الفطر وكذا ما صدق عليه سمي المرض
 فهو الذي يباح عنده الافطار وقد وقع الاجماع على القطر في سفر الطاعة ويختلفوا في الاسفار المباحة
 والحق ان الرخصة ثابت فيها وكذا اختلفوا في سفر المعصية وليس في الآية معنى قوله فعدة من ايام اخر
 ما يدل على وجوب التتابع في القضاء وقد اختلف اهل العلم في هذه الآية يعني وعلى الذين يطيقونه هل يحكيه
 او ينسخه وانما كانت رخصة عند ابتداء فرض الصيام لانه شق عليهم وكان من اطعم كل يوم مسكيناً
 ترك الصوم وهو يطيقه ثم نسخ ذلك وهذا قول الجمهور وروى عن بعض اهل العلم انه لم ينسخ وانما رخصته
 للشيوخ والعجائز خاصة اذا كانوا لا يطيقون الصيام لا بمشقة وهذا يناسب قراءة التشديد ما يكلفونه
 والناسخ لهذه الآية عند الجمهور قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد اختلفوا في مقدار الفدية ف قيل
 كل يوم صاع من غير البر ونصف صاع منه قيل مد فقط وقال ابن شهاب معناه اى معنى قوله فمن تطوع
 خيراً من اراد الاطعام مع الصوم وقال مجاهد معناه من زاد في الاطعام على المد وقيل من اطعم
 مع المسكين مسكيناً آخر وان تصوموا خير لكم معناه ان الصيام خير لكم من الافطار مع الفدية وكان
 هذا قبل النسخ وقيل معناه وان تصوموا في السفر والمرض خير الشاق الثلاثة عشر من شهر
 منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
 بكم اليس ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هن لكم اى من حضر
 ولم يكن في سفر بل كان مقيماً قال جماعة من السلف واختلف ان من ادرك شهر رمضان مقيماً غير مسافر
 لم يصيامه مسافراً بعد ذلك او اقامه حتى لا يلهيه الاية وقال الجمهور انه اذا سافر افطر لان معنى الآية
 انه اذا حضر الشهر من اوله الى آخره لانه اذا حضر بعضه وسافر فانه لا يجتمع عليه الا الصوم باحضره وهذا هو الحق

وعليه كانت الاولوية للصحة من السنة وقد كان يخرج صلى الله عليه وسلم في رمضان فيفطر قوله يريد الله بكم
ولا يريد بكم البصيرة ان هذا مقصود من مقامه هذا الرب سبحانه ومراد من مراداته في جميع امور الدين مثله
قوله تعالى ولا تجعل عليكم في الدين من حرج واثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرشد الى التيسير وتيسر
عن التيسير كقوله صلى الله عليه وسلم لا تقسروا ولا تشدوا ولا تنفروا وهو في الصحيح واليسر السهل الذي لا عسر
والمراد بالتكبير هنا هو قول القائل انك اكبر فان الجمهور ومعناه احض على التكبير في آخر رمضان
وقد وقع اختلاف في وقت فروى عن بعض السلف انهم كانوا يكبرون ليلة الفطر وقيل اذا اراد
بالحال شوال كبروا الى انقضاء الخطبة وقيل الى خروج اللام وقيل به التكبير يوم الفطر قال مالك هو
حين يخرج من داره الى ان يخرج الامام وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكبر في الاضحية ولا يكبر
في الفطر واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن ابن عباس في قوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال هو تلاه
بالدار واخرج ابن جرير وابن ابى حاتم والبيهقي عن ابن عباس في قوله يريد الله بكم اليسر قال اليسر
في السفر والعسر الصوم في السفر وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لله ولداً وافطروا لله ولداً
فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلثين يوماً واخرج سعيد بن منصور وابن ابى شيبة عن ابن مسعود
كان يكبر الله اكبر لا اله الا الله الله اكبر الله اكبر والله اعلم بالصواب ثم احل لكم ليلة الفصح
الرفث الى نسائككم من لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم فحشانون
انفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم فالات باشر وهن وابتغوا ما كتب الله لكم
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر شه
اتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المسااجد في قوله اطل لكم
ولالة على ان هذا الذي احله الله كان حراما عليهم وهكذا كان كما يفيد السبب لتناول الآية والرفث
كنية عن الجماع قال الزجاج الرفث كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من امرأته وعدى الرفث بالي تضمينه
معنى الافشاء وجعل النساء لباسا للرجال والرجال لباسا للنساء لا تتراجع كل واحد منهما بالآخر عند
الجماع كالاتراجع الذي يكون بين الثوب واللبس يقال خان واختان جمعني وهما من الخيانة
وانما سماهم فاحشين لان ضرر ذلك عائد عليهم وقوله فتاب عليكم يحتمل معنيين احدهما قبول التوبة
من خيانتهم لانفسهم والآخر التخفيف عنهم بالرخصة والاباحة وهكذا قوله عفى عنكم يحتمل العفو من الذنب
وحتمل التوسعة والتسهيل وقوله ابتغوا قيل هو الولد اي ابتغوا بمباشرة نسائكم حصول ما هو معظم
من النكاح وهو حصول النسل وقيل ابتغوا القرآن بما ابيح لكم فيه قاله الزجاج وغيره وقيل الرخصة والتوسعة
وقيل الامار والزوجات وقيل غير ذلك مما لا يفيد النظم القرآني والاول عليه دليل والمراد بالخيط الابيض
هو المعترف في الافق لا الذي هو كذب لسر حان فانه الفجر الكذاب الذي لا يحل شيئا ولا يخرج

والمراد بالخيطة الاسود وسواد الليل واليتيم انما هي
وقت الفجر وقوله ثم اتوا الصيام الى الليل امر بلوج
لورود الآية في بيانه ويدل على اباة الفطر من التفسير
قال ابنه فلقد أصبحت صائما فاكل وايضا في التفسير
وادبار النهار من المغرب يفطر الصائم بحمل له
يشمل التقبيل واللمس ان كان بشهوة لا اذا كانا بغير شهوة مما جائز ان كما قال عطاء والشافعي وابن المنذر
وغيرهم وعلى هذا يحمل ما حكاه ابن عبد البر من الاجماع على ان المعتكف لا يباشر ولا يقبل فتكون هذه الحكاية
للإجماع مقيدة بان يكونا بشهوة والاعتكاف في اللغة الملازمة وفي الشرع ملازمته مخصوصة على شرط
مخصوص وقد وقع الاجماع على انه ليس بواجب وعلى انه لا يكون الا في المسجد وللاعتكاف احكام مستوفاة
في شروح الحديث وذكرنا طر فاسنها في شرح بلوغ المرام ورويت في بيان سبب نزول هذه الآية احاديث
عن جماعة من الصحابة ذكرها الشوكاني في فتح القدير فليرجع اليها انما مسته عشرة ولا تأكلوا

اموالكم بينكم بالباطل وتدلوها الى الاحكام لتاكلوا فريقا من اموال الناس بالباطل
واستعملوا تعلمون هذا يحرم جميع الامنة وجميع الاموال لا يخرج عن ذلك الا ما ورد في الشرع بانه يجوز اخذه
فانه ما خوذ بالحق لا الباطل ما كول بالحل لا بالاثم وان كان صاحبه كاربيا كقضاء الدين اذا امتنع منه
هو عليه تسليم ما اوجبه الله من الزكاة ونحوها ونفقة من اوجب الشرع نفقته والحاصل ان ما لم يبح الشرع
اخذه من مالكة فهو ما كول بالباطل من ان طابت بنفسه ما كره البغي وحلوان الكاهن من ثمن الخمر والباطل
في اللغة الذاهب الزائل والمعنى انكم لا تجمعوا بين اكل الاموال الباطل وبين الاداء بها الى الاحكام بالحق الباطل
وفي هذه الآية دليل على ان حكم احكامكم لا يحلل الحرام ولا يحرم الحلال من غير فرق بين الاموال والفروج ممن حكم
له القاضى بشيئ مستند في حكمه الى شهادة زورا وبين فحور فلا يحل له اكله فان ذلك من اموال الناس بالباطل
وبهذا اذا ارتشاهكم حكمكم لا يبرئ فليمن اكل اموال الناس بالباطل ولا خلاف بين اهل العلم ان حكم احكامكم اكل
الحرام ولا يحرم الحلال وقد روى عن ابي حنيفة ما يخالف ذلك وهو مروي في كتاب الله تعالى وسنة رسوله
صلواته في حديث اسمعته قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولا تعلم ان يكون بعضكم المحن بحجة من بعض
فاقضي له على نحو ما سمع من قضيت له من حق اخيه بشيئ فلا ياخذها فانما اقطع له قطعة من النار وهو في الصحيحين
وغيرهما وقوله فريقا اي قطعة او جزءا وطائفة وقد اخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن عباس
في قوله تعالى هذا قال هذا في الرجل يكون عليه مال وليس عليه بنية فيجوز المال من اموالكم وهو يعرف
ان الحق عليه وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن مجاهد قال معناه بالاختصاص وانما تعلم انك تعلم
واخرج ابن المنذر عن قتادة بن نبيه الساعية عشرة يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت

للتناس والجم وليس البريان تا تو البيوت من ظهورها ولكن البرلين اتقى واتوا البيوت
 من ابوابها الآية جميع بلال وجميعها باعتبار بلال كل شهر او كل ليلة تتربلا باختلاف الاوقات منزلة مختلفا
 الذوات والامال اسم لما يبدو في اول الشهر وفي آخره وفيه بيان وجه الحكمة في زيادة الملل ونقصانه و
 ان ذلك لاجل بيان المواقيت التي يوقت الناس عباداتهم وملاطمتهم لها كالصوم والقطر والحج ودية الجمل
 والعدة والاجارات والايمان وغير ذلك ومثله قوله تعالى لتعلموا عدد السنين بحساب المواقيت جميعا
 وهو الوقت وقد جعل بعض علماء المعاني هذا الجواب اعني قوله قل هي مواقيت من الاسلوب الحكيم وهو تلقى الخ
 بغير ما يرتقب نبينا على انه الاولى بالقصد وجه ذلك انهم سألوا عن اجرام الاله باعتماد زيادتها ونقصانها
 فاجيبوا بالحكمة التي كانت الزيادة والنقصان لاجلها لكون ذلك اولى ما يقصد السائل اجاب بان تطلع
 لعلمه ان الانصار كانوا اذا حجوا لا يدخلون من ابواب بيوتهم اذا حج احدهم الى بيته بعد حرامه قبل تمام
 لانهم يعتقدون ان الحرم لا يجوز ان يحول بينه وبين اسماء حائل فكانوا يتشتمون ظهور بيوتهم وقال ابو بکر
 هذا ضرب البطل المعنى ليس البر ان تسألوا اجهال ولكن البر التقوى واسألوا العلماء كما نقول يا ليت هذا الامر
 من باب قیل یوشل فی جماع النساء وانهم امروا باياتنا من فی القبل لان فی الدبر وقیل غیر ذلك السابعة عشرة
 وقالتوا فی سبیل الله الذین یقاتلونکم ولا تعدوا وان الله لا یحب المعتدين لا خلاف بين
 اهل العلم ان القتال كان ممنوعا قبل الهجرة لقوله فاعف عنهم واصفح وقوله واهجرهم هجر اجميلا وقوله لست
 عليهم بصيط وقوله اوفع بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اترل بمكة فملك باجر الى المدينة امره الله سبحانه
 بالقتال ونزلت هذه الآية وقيل ان اول ما نزل قوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا فلبسوا
 الآية كان صلح يقاتل من قاتله ويكف عن كف عنه حتى نزل قوله اقاتلوا المشركين وقوله تعالى وقاتلوا الذين
 كافوا قيل انه نسخ بها سبعون آية وقال جماعة من السلف ان المراد بقوله الذين يقاتلونكم من عدو النساء
 والصبيان والريبان ونحوهم وجعلوا هذه الآية محكمة غير منسوخة والمراد بالاعتداء عند اهل القول الاول
 هو مقاتلة من لم يقاتل من الطوائف الكفرية والمراد على القول الثاني مجازة قتل من يستحق القتل الى قتل
 من لا يستحقه الثامنة عشرة واقتلوهم حيث تقفتموهم واخرجوهم من حيث
 اخرجوكم والفتنة اشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم
 فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين فان انتهوا فان الله غفور رحيم
 قال ابن جرير الخطاب للمهاجرين والضيم لكفار قريش انتهى وقد امتثل رسول الله صلى الله عليه وآله ما خرج من مكة
 من لم يسلم عند ان فتحها الله عليه وفي معنى الفتنة والمراد بها اقوال والظاهر ان المراد بالفتنة في الدين
 باي سبب كان وعلى اي صورة اتفق فانها اشد من القتل واختلف اهل العلم في قوله ولا تقاتلوهم عند
 المسجد الحرام فتدبر طائفة الى انها محكمة وانه لا يجوز القتال في الحرم الا بعد ان يتعدى متعديا بالقتال

قيمة فانه يجوز دفعه بالمقاتلة له وهذا هو الحق وقالت طائفة ان هذه الآية منسوخة لقوله تعالى فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم وبجانب هذا الاسناد ^{١٨} هنا اجمع يمكن بينا العام على الخاص
فيقتل المشرك حيث وجد الا بالحرم وما يورث ذلك ^{١٩} الم تحل لاحد قبله وانها احلت له ساعة
من نهار وهو في الصحيح وقد اخرج القائلون بالنسبة لهذا ^{٢٠} ابن خطل وهو متعلق باستار الكعبة
وبجانب عنه بانه وقع في تلك الساعة التي اصل ^{٢١} صلحهم فان انتهوا عن قتالكم ودخلوا في
الاسلام **التاسعة عشرة** وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا
فلا عدوان الا على الظالمين في الامور بمقاتلة المشركين ولو في الحرم وان لم يتبدروكم بالقتال فيه
الى غايته هي ان لا تكون له فتنة وان يكون الدين لله هو الدخول في الاسلام والخروج عن سائر
الاديان المخالفة له فمن دخل الاسلام واقلع عن الشرك لم يحل قتاله قيل المراد بالفتنة ههنا الشرك
والظاهر انها الفتنة في الدين على عمومها كما سلف والمراد لا تعتدوا الا على من ظلم وهو من لم يفتنه ^{٢٢} الفتنة
ولم يدخل في الاسلام وانما سمى جزاء الظالمين عدوانا مشاكلة لقوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثله
قوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الموفية **العشرين** الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات
قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم اى اذا قاتلوك
في الشهر الحرام وبتكوا حرمة قاتلتموهم في الشهر الحرام كفاية لهم ومجازاة على فعلهم واحرمات جمع حرمة
كالظلمات جمع ظلمة وانما جمع احرمات لانه اراد الشهر الحرام والبلد الحرام وحرمة الاحرام واحرمته ما منع ^{٢٣} الشيء
من انتهاكه والقصاص المساواة والمعنى ان كل حرمة يجزى فيها القصاص فمن هتك حرمة عليكم فلکم
ان تهتكوا حرمة عليه قصاصا قيل وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ بالقتال وقيل انه ثابت بين
امته محمد صلى الله عليه وسلم لم ينسخ فيجوز لمن اعتدى عليه في مال او بدن ان يتعدى بمثل ما تعدى عليه
وبهذا قال الشافعي وغيره وقال الآخرون ان امور القصاص متصورة على الاحكام وبهذا الاسوال
لقوله صلح اوالامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك اخرجه الدارقطني وغيره وبه قال ابو حنيفة
وجمهور المالكية وعطمو اخر اساني والقول الاول اسحج وبه قال ابن المنذر واختاره ابن العربي والفقهاء
وحكامه الا ذراعى عن مالك ويؤيده انه صلح ابا حرام لامرأة ابى سفيان ان تاخذ من ماله ما يكفيها وولدها
وهو في الصحيح ولا اصح واوضح من قوله تعالى في هذه الآية فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بل ما اعتد
عليكم وهذه الجملة في حكم تأكيد الجملة الاولى اعنى قوله واحرمات قصاص وانما سمى المحرمات اعتداء
مشاكلة كما تقدم وقد اخرج ابن جبر عن ابن عباس قال لما سار رسول الله صلعم معتمرا في سنة ست
من الهجرة وجبسه المشركون من الدخول والوصول الى البيت وصددوه من مكة المسلمين في ذي القعدة
وهو شهر حرام فاضا بهم على الدخول من قابل فدخلها في السنة الآتية هو ومن كان معه من المسلمين اربعة

منهم ذلك في هذه الآية واخرج ابن جرير وابن ابى حاتم عن ابى العالية نحوه واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن
 مجاهد نحوه ايضا واخرج ايضا عن قتادة نحوه واخرج ابن جرير عن ابن جريح نحوه واخرج ابو داود في ناسخه
 وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله فمن اعتدى عليكم الآية
 وقوله وجزاء سيئة الآية وقوله ولمن انتصر بعد ظلمه الآية وقوله وان عاقبتم الآية قال هذا نحوه تركه للسلطان
 يؤمنه قليل ليس لهم سلطان يقهر المشركين فكذلك المشركون يتخاطونهم بالثمن والاذى فامر الله المسلمين
 من تجاوزى منهم ان يجازى بمثل ما اوتى اليه او يصبروا ويعفوا فلما اهاجر رسول الله صلعم الى المدينة
 واعز الله سلطانه امر المسلمين ان يتهووا في مظالمهم الى سلطانهم ولا يعيد بعضهم على بعض كاهل الجاهلية
 فقال من قتل من ظلموا فقد جعلنا لوليه سلطانا الآية يقول ينصره السلطان حتى ينصفه على من ظلمه ومن قهر
 لنفسه ون السلطان فهو حادير مسرف قد عمل بحجة الجاهلية ولم يرض بحكم الله انتهى واقول هذه الآية التي
 جعلها ابن عباس رضي الله عنه ناسخة مودعة لما تدل عليه الآيات التي جعلها منسوخة وموكدة له فان الظاهر
 من قوله فقد جعلنا لوليه سلطانا انه جعل السلطان له اي جعل له تسلطا يتسلط به على القاتل لهذا قال
 فلا يسرف في القتل ثم لو سلمنا ان معنى الآية كما قال لكان ذلك مخصصا للقتل من عموم الآيات المذكورة
 لانا نحتاج لما قانه لم يفس في هذه الآية الاعلى القتل وحده وتلك الآيات شاملة له وبغيره وهذا معلوم من
 لغة العرب التي هي المرجع في تفسير كلام الله سبحانه **الحاوية والعشرون** وانفقوا في سبيل الله
 ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة واحسدوا ان الله يحب المحسنين في هذه الآية الامر بالانفاق
 في سبيل الله وهو الجهاد واللفظ يتناول غيره مما يصدق عليه انه من سبيل الله والباء في قوله بايدكم زائدة
 ومثله لم يعلم بان الله يري وقال البر بايدكم اي بانفسكم تعبيرا لبعض عن الكل كقوله بما كسبت ايكم
 وقيل نهائش مضروب يقال فلان القى بيده في امر كذا اذا استسلم لان المستسلم في القتال يلقي سلاحه
 بيده فكذا لك فعل كل عاجز في اي فعل كان وقال قوم التقديروا لانفقوا انفسكم بايدكم والتملكة مصدر
 يملك يملك بلاك وبلاك وبهلكة اي لا تأخذوا فيما يملككم ولا تسلف في معنى الآية اقوال سياتي بيانها
 وبيان سبب نزول الآية واتى ان الاعتبار لعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكل صدق عليه انه تملكه
 في الدين او الدنيا فهو دخل في هذه وبه قال ابن جرير والطبري ومن جملة ما يدخل تحت الآية ان يقتحم الرجل
 في الحرب فخل على الجيش مع عدم قدرته على التخلص وعدم تأثيره لاثنيغ المجاهدين ولا يمنع من دخول هذا
 تحت الآية انكار من انكره من الذين ردوا السبب فانهم ظنوا ان الآية لا يجاوز سببها وهو ظن تدفعه لغة آخر
 وقوله حسدوا اي في الانفاق في لطاعة حسدوا الظن بالله في اخلافه عليكم اخرج عبد بن حميد والنجاشي البيهقي
 في سننه عن حذيفة في قوله هذا قال تركت في النفقة واخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير المنذر
 وابن ابى حاتم عن في الآية قال هو ترك النفقة في سبيل الله مخافة العيلة واخرج عبد بن حميد والبيهقي

عن ابن عباس نحوه واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الحسن بن محبوب نحوه
واخرج عبد بن حميد والبيهقي في الشعب عن ابي بصير واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن ابي بصير
في الآية قال كان حال نجر جوف في بعوث يهيمون بالبلاد والتملكه والتملكه ان يملك رجال من الجوع والظفر
ومن المشي وقال ابن بدير فضل حسنوا ان التذخيرة حسنين واخرج عبد بن حميد والبيهقي وابن جرير
والبخاري في مجمره وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن حبان وابن قانع والطبراني عن الضحاك بن ابي حبيب
ان الانصار كانوا ينفقون في سبيل الله ويصدقون فاصابتهم سنة فساد ظنهم وامسكوا عن ذلك
فانزل الله الآية واخرج عبد بن حميد وابوداود والترمذي وصححه والنسائي وابو يعلى وابن جرير وابن
ابي حاتم والحاكم وصححه والطبراني وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابي سلمة بن عثمان قال كنا بالقسطنطينية
وعلى اهل مصر عقبته بن عامر وعلى اهل الشام فضالة بن عبيد فخرج صف عظيم من الروم فصفقنا لهم فحمل
جل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم فصالح الناس وقالوا سبحان الله يلقى بيده الى التملكه فقام
ابو ايوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ايها الناس انكم تاولون هذا التاول مع انما انزلت فينا هذه الآية
معه الانصار انما اعز الله بينه وكشرا صوره قال بغضا لبعض سرادون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سوال
الناس قد ضاعت وان الله قد اعز الاسلام وكشرا صوره فلو قمنا في اموالنا فاصلحنا ما ضاع هبتنا
فانزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلينا هذه الآية فكانت التملكه الاقامه في الاسوال واصلاحها وترك الغزو
واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم وصححه والبيهقي عن البراء بن عازب قال سفي
تفسير الآية الرجل يذنب الذنب فيلقى بيده فيقول لا يغفر الله لي ابدا واخرج عبد بن حميد وابن المنذر
وابن مردويه والطبراني والبيهقي في الشعب عن النعمان بن بشير نحوه واخرج عبد بن حميد وابن جرير
قال في تفسير الآية انه القنوط واخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال التملكه عدا
واخرج ابن ابي حاتم عن عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث انه حاصروا دمشق فاسرع رجل الى العدو
وحده فغاب ذلك عليه المسلمون ورفع حديثه الى عمرو بن العاص فامر باليه قرره وقال قال الله ولا تلقوا
الآية واخرج ابن جرير عن رجل من الصحابة في قوله وسهوا قال ادوا الفرائض واخرج عبد بن حميد عن
ابي اسحق مثله واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عكرمة قال سهوا الظن بالثانية والثالثة والعشرة
واتموا الحج والعمرة لله اختلف العلماء في المعنى المراد باتمام الحج والعمرة فقول اداؤها والاثنيان هما
من دون ان يشوبها شيء مما هو مخطور ولا يخل بشرط ولا فرض كقوله تعالى فاتهمن وقوله ثم اتوا الصياح
الى الليل قال سفيان الثوري اتامهما ان يخرج لهما لا لغيرهما وقيل اتامهما ان يفرد كل واحد منهما من غير
ولا قران وبه قال ابن جبيب وقال اتامهما ان لا يتجلا فيهما مالا ينبغي لهما وقيل اتامهما ان يحرم لهما شربة

إليه قيل إن شقيق في سفرهما الحلال الطيب وقد أخرج ابن أبي حاتم وأبو نعيم في الدلائل وابن عبد البر في التمهيد عن يعلى بن أمية قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة وعليه أثر خلوف فقال كيف تأمرني يا رسول الله أني سمعت في عمرتي فاترل الله واتقوا الحج والعمرة لله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن السائل عن العمرة فقال يا أبا ذؤانف اخلع الحبيبة واغسل عنك أثر الخلق ثم ما كنت صانعا في حجب فاصنع في عمرتك وقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديثه ولكن فيما أنه تزل عليه صلعم الوحي بن السوالم وعمر لم يذكر ما هو الذي أنزل عليه أخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس قال تكلم الحج يوم النحر إذا رمي جمره العقبة ودار البيت ففصل تمام العمرة أو اطاف بالبيت وبالصفاء والمروة ففصل وقد ورد في فضائل الحج والعمرة أحاديث كثيرة ليس هذا موطن ذكرها قد اتفقت الأمة على وجوب الحج على من استطاع السبيل وقد استدل بهذه الآية على وجوب العمرة لأن الأمر باتمامها أمر بها وبذلك قال علي وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن ابن سيرين والشعبي وسعيد بن جبيرة وسروق وعبد الله بن شداد والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو عبيد وابن الجهم من المالكية وقال مالك والنخعي وأصحاب الرأي كما حكاه ابن المنذر عنهم أنها سنة وحكي عن أبي حنيفة أنه يقول بالوجوب من الثمانين بانها سنة ابن مسعود وجابر بن عبد الله ومن جملة ما استدل به الأولون ما ثبت عنه صلعم في الصحيح أنه قال لأصحابه من كان معه هدي فليهلل بحج وعمرة وثبت عنه أيضا في الصحيح أنه قال فخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة وأخرج الدارقطني وأبو بكر بن حبان حديث زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الحج والعمرة فريضتان لا يفرضان إلا على المسلم بالجمادات واستدل الآخرون بما أخرج الشافعي في الامم وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن أبي صالح الخنفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وأخرج ابن ماجه عن طلحة بن عبيد الله مرفوعا مثله وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وصححه عن جابر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة واجبة هي قال لا وإن نعتهم وأخبركم وأجابوا عن الآية والأحاديث المصرحة بأنها واجبة بغير حمل فكذلك على أنه قد وقع الدخول فيها وهي بعد الكسوة فيها واجبة بلا خلاف وبذا وإن كان فيه بعد لكن يجب المصير إليها بين الأدلة ولا سيما بعد تصريح صلعم في حديث جابر من عدم الوجوب على من يحمل ورواياته دلالة على وجوبها كما أخرج الشافعي في الامم أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن الله عز وجل أمر بالعمرة والحج الأصغر وكفى بيت ابن عمر عند النبي في الشعب قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أوصني فقال تعبد الله ولا تشرك شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتقوم شهر رمضان وتحتج وتعتقر وتطعم وتطعم عليك بالعلمانية وإياك وأسر وأهلكا ينبغي حمل ما ورد من الأحاديث التي قرأ فيها بين الحج والعمرة في أنها من أفضل الأعمال وإنما كفاية لما بينهما وإنما يريدان ما كان قبلهما ونحو ذلك فإن أحصرهم أحصر محسن قال أبو عبيدة وأكسائي وأخيلان يقال أحصر بالمرض

وحصر بالعدو وفي الجبل لابن الفارس العكس يقال احصه . . . وحصر بالمرض وحج الاول ابن العربي
وقال هو راي اكثر اهل اللغة وقال الزجاج انه كذا كذا . . . مع اهل اللغة وقال الفراء بما يعني واد
في المرض والعدو وواقفه على ذلك ابو عمر واشيد . . . نصري الشيء وحصرني اي حبسني بسبب
هذا الاختلاف بين اهل اللغة اختلف المنة الفقه في الشيء الذي يقال له الحنفية المحصر من يصير ممنوعاً من
ملكه بعد الاحرام بمرض او عدو او غيره وقالت الشافعية واهل المدينة المراد بالاية حصر العدو وقدره
جمهور العلماء الى ان المحصر بعد حبل حيث احصر ونجر يديه اذا كان ثم يدي ويحلق راسه كما فعل النبي صلى
هو واصحابه في الحديبية وخرج الشافعي في الامم وعبد الرزاق وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابن
جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن عباس قال لا يحصر الا حصر العدو فاما من اصابه بمرض او وجع
او ضلال فليس عليه شيء انما قال الله فاذا امنتم فلا يكون الا من الا من اخوف من اخراج ابن ابي شيبة
عن ابن عمر قال لا يحصر الا من العدو وخرج ايضا عن الزهري نحوه وخرج ايضا عن عطاء قال لا يحصر
الا من مرض او عدو او امر حابس من اخراج ايضا عن عروة قال كل شيء حبس المحرم فهو احصار واخرج النجاشي
عن المسور بن مخرم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قبل ان يحلق وامر اصحابه بذلك واخرج ابن جرير وابن المنذر عن
ابن عباس في قوله فان احصرتم يقول من احرم حجة او عمرة ثم حبس عن البيت بمرض مجرده او عدو
يحبسه فعليه فحج ما استيسر من الهدى شاة فافوقها وان كانت حجة الاسلام فعليه قضاءها وان كانت
بعجج الفريضة فلا قضاء عليه واخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم عن
ابن مسعود في قوله فان احصرتم يقول الرجل اذا اهل بالحج فابل بعث بما استيسر من الهدى فالحج
محجل قبل ان يبلغ الهدى محله فحلق راسه او س طيبا او تداوى بدوا وكان عليه فدية من صيام هدية
او نكاح فالتصيام ثلثة ايام والصدقة ثلثة اصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والثلث
شاة فاذا امنتم يقول فاذا برى فمضى من وجهه لك الى البيت احل من حجة بعمره وكان عليه الحج
من قابل فان هو رجع ولم يتم من وجهه ذلك الى البيت كان عليه حجة وعمرة فان هو رجع متمتعا
في اشهر الحج كان عليه ما استيسر من الهدى شاة فان هو لم يجد فصيام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع
قال ابراهيم فذكرت هذا الى ريث لسعيد بن جبير فقال بهذا قال ابن عباس في هذا الحديث
فما استيسر من الهدى وهو ما يهدي الى البيت من بدنة او غيره او ذهب بجمهور الى انه شاة
وقال ابن عمر وعائشة وابن الزبير جمل او بقرة وقال الحسن اعلى الهدى بدنة واوسطه بقرة وادنا
شاة ولا تخلق وارثا سكم حتى يبلغ الهدى محله هو خطاب لجميع الامة من غير فرق بين
محصر وغير محصر واليه ذهب جميع من اهل العلم وذهب طائفة الى انه خطاب للمحصرين خاصة لا لغيرهم
من الاحرام حتى تعلموا ان الهدى الذي بعثتموه الى الحرم فبلغ محله وهو الموضع الذي يحل فيه وجه

واختلفوا في تعيينه فقال مالك والشافعي هو في موضع المحصر قد اذ ببول الله صلعم حيث اخضر في عام الحريية وقال ابو حنيفة هو الحرم لقوله تعالى ثم جعلنا من الليل العتيق واجيب عن ذلك بان الحرم هو الآسن الذي يمكن الوصول الى البيت واجاء بالحنفية عن نحره صلعم في الحريية بان طرف الحريية الذي الى اسفل مكة هو من الحرم وروى بان المكان الذي وقع فيه النخل ليس هو من الحرم فمن كان منكم مريضا او به اذى من دراسة ففدية من صيام او صدقة او نسك المراء بالمرض هنا ما يصدق عليه سمي بالمرض لغة وبالاذى من الراس ما فيه من قمل او جراح او نحو ذلك ومعنى الآية ان من كان مريضا او به اذى من راسه فخلق فعليه فدية وقد أثبتت السنة ما اطلق هنا من الصيام والصدقة والنسك فثبت في الصحيح ان رسول الله صلعم راعى كعب بن عجرة وهو محرم وقمله يتساقط على وجهه فقال لليوزيك هو ام راسك فقال نعم فامره ان يحلق ويلطم ستة مساكين او يهدي شاة او يصوم ثلثة ايام وقد ذكر ابن عبد البر ان لاختلاف بين العلماء ان النسك هنا هو شاة وحكى عن الجمهور ان الصوم المذكور في الآية ثلثة ايام والاطعام ستة مساكين وروى عن الحسن وعكرمة ونافع انهم قالوا الصوم في فدية الاذى عشرة ايام والاطعام عشرة مساكين والحديث الصحيح المتقدم يروى عليهم ويطلب قولهم وقد ذهب مالك والشافعي وابو حنيفة واصحابه وداود الى ان الاطعام في ذلك ملان بدل البني صلعم اي لكل مسكين وقال الثوري نصف صاع من براصاع من غيره وروى ذلك عن ابى حنيفة قال ابن المنذر هذا غلط لان في بعض اخبار كعب ان النبي صلعم قال له تصدق بثلاثة اصوع من تمر على ستة مساكين وخالفت الرواية عن احمد بن حنبل فروى عنه بمثل قول مالك والشافعي وروى عنه ان اطعم براء فهد لكل مسكين وان اطعم تمر فنصف صاع واختلفوا في مكان هذه الفدية فقال عطاء ما كان من دم فبمكة وما كان من طعام او صيام فحيث يشاءونه قال اصحاب الراي وقال طاووس الشافعي الاطعام والدم لا يكونان الا بمكة والصوم حيث شاء وقال مالك ومجاهد حيث شار في الجميع قال في فتح القدير وهو الحق لعدم الدليل على تعيين المكان انتهى فاذا امتنع اي براء ثم من المرض وقيل من خوفكم من العدو وعلى الخلاف السابق ولكن الآسن من العدو وان لم يكن احتمال منتم في ذهاب الارض فيكون مقويا لقول من قال ان قوله فان احصرتم المراء بالاحصار من العدو كما ان قوله فمن كان منكم مريضا يقوى قول من قال بذلك لافراد عذر المرض بالذكر وقد وقع الخلاف بل الخطاب بهذا المخصوص من خاصة ام جميع الامة على حسب سلف فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدي المراء بالتمتع ان يحرم الرجل بعمره ثم يقيم حلالا بمكة الى ان يحرم بالحج فقد استباح بذلك لا يحل للمحرم استباحته وهو معنى تمتع واستمتع ولا خلاف بين اهل العلم في جواز التمتع قال الشوكاني في فتح القدير بل هو عندني افضل انواع الحج كما حررت في شرحي على المنتقى انتهى وفي المختصر المسمى بالدرر البهية وشرحه الموسوم بالدرر المنيرة ايضا وتقدم الخلاف في معنى قوله

فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة
 كما ملأه اى فمن لم يجد الهدى اى ما لعمد المال او لعدمها سباسب سباسب ثلاثة ايام في ايام الحج وهى عن عند
 شروع في الاحرام الى يوم النحر وقيل يصوم قبل يوم النحر يومين او يوم التروية ويوم عرفة وقيل ما بين ان
 يحرم بالحج الى يوم عرفة وقيل يصوم من اول عشر ذي الحجة الى يوم النحر وقيل ما بين ان يصوم الثلاثة
 قبل ان يحرم وقد جوز بعض اهل العلم صيام ايام التيسير من من يحل الهدى ومنه آخرون والمراد بالرجوع
 هنا الرجوع الى الاوطان قال احمد واهل بيته يصوم في الطريق ولا يتضييق عليه الوجوب الا اذا وصل وطنه
 وبه قال الشافعى وقناه والربيع ومجاهد وعطاء وعكرمة والحسن وغيرهم وقال مالك اذا رجع من نى حلالا
 ان يصوم الاول اربع وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر انه قال صلتم فمن لم يجد فليصم ثلاثة ايام في الحج
 وسبعة اذا رجع الى ابله فبين صلتم ان الرجوع المذكور في الآية هو الرجوع الى الابل وثبت ايضا في الصحيح
 من حديث ابن عباس بلفظ وسبعة اذا رجعتم الى اصهاركم وانما قال سبحانه تلك عشرة كاملة مع ان كل
 احد يعلم ان الثلاثة والسبعة عشرة لدفع ان يتوهم متوهم التحية بين الثلاثة الايام في الحج والسبعة اذا رجع
 قال الزجاج وقال المبرود ذكر ذلك ليديل على انقضاء العدد لما يتوهم متوهم ان قد بقي منه شيء بعد ذلك
 وقيل هو توكيد وقد كانت العرب تاتي بمثل هذه التوكيد فيما دون هذا العدد كقول الشاعر
 اثنتين فمن خمس وسادس ميل الى شماسي وقوله كاملة توكيد آخر بعد التوكيد لزيادة التوضيح بها
 وان لا ينقص من عددها ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام الاشارة بقوله ذلك
 قيل هى راجعة الى التمتع فيدل على ان لا تمتنع لحاضري المسجد الحرام كما يقوله ابو حنيفة واصحابه قالوا
 من تمتع منهم تكون عليه دم وهو دم جنابة لا ياكل منه وقيل انها راجعة الى الحكم وهو وجوب الهدى لصيام
 فلا يجب ذلك على من كان حاضري المسجد الحرام كما يقوله الشافعى ومن وافقه والمراد من لم يكن ساكنا
 في الحرم او من لم يكن ساكنا في المواقيت فمادونها على الخلاف في ذلك بين الامتثال الثلاثة
 والعشرون الحج اشهر معلومات فيه حذف والتقدير وقت الحج اشهر اى وقت عمل الحج وقيل
 التقدير الحج في اشهر وفيه ان يلزم النصيب مع حذف حرف الجر لا الرفع قال الفقهاء الا شهر رفع لان معناه
 وقت الحج اشهر وقيل التقدير الحج حج شهر وقد اختلفت في الاشهر المعلومات فقال ابن سعود وابن عمر
 وعطاء والربيع ومجاهد والنهري هى شوال وذو القعدة وذو الحجة كلها وبه قال مالك ومالك ابن عباس
 والسدى والشعبي والنخعي هى شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة وبه قال ابو حنيفة والشافعى واهل
 وغيرهم وقد روى ايضا عن مالك ويليها فائدة الخلاف فيما وقع من اهل الحج بعد يوم النحر فمن قال ان
 ذال الحجة كله من الوقت لم يلزمه من التأخير ومن قال ليس الا العشر منه قال يلزمه من التأخير وقد استدلل به
 الآية من قال انه لا يجوز الاحرام بالحج قبل شهر الحج وهو عطاء وطائوس ومجاهد والافرائج والشافعى ابو ثور

قالوا فمن احرم بالبحر قبلها اصل العمرة ولا يجزى عن احرام الحج لمن دخل في صلوة قبل وقتها فانه لا يجزى قال
احمد ابو حنيفة انه مكرهه فقط وروى نحوه عن ابي كلب والشهيد وعنه جواز الاحرام بالحج في جميع السنة من غير
كراهية وروى مثله عن ابي حنيفة وعلى هذا القول لا ينبغي ان ينظر في فائدة توقيت الحج بالاشهر المذكورة في الآية
وقد قيل ان النص عليها الزيادة فضلها وقد روى القول بجواز الاحرام في جميع السنة عن اسحق بن ابي حنيفة
وابراهيم النخعي والثوري والليث بن سعد واجتهد لم يقوله تعالى يستلزم عن الالهة قال هي سوا قيت
للناس مع الحج فجعل الالهة كلها سوا قيت الحج ولم يخص الثلاثة الاشهر ويحجب بان تلك خاصة وبه الآية
عامية الخاص مقدم على العام ومن جملة ما احتجوا به القياس للحج على العمرة فكما يجوز الاحرام للعمرة في جميع
السنة كذلك يجوز الحج قال في فتح القدير ولا ينبغي ان هذا القياس مصادم للنص القرآني فهو باطل فالجواب
الاية الاولون ان كانت الاشهر المذكورة في قوله الحج اشهر مختصة بالثلاثة المذكورة بنص او اجماع فان لم يكن
كذلك فالاشهر جمع شهر وهون مجموع القلة تيرد ما بين الثلاثة الى العشرة والثلاثة هي التيقنة فيجب ان
عند ما معنى قوله معلومات ان الحج في السنة مرة واحدة في اشهر معلومات من شهرها ليس كالعمرة والمرا
معلومات بيان النبي صلعم او معلومات عند النجا طيبين ولا يجوز التقديم عليها ولا التأخير عنها فمن فرض
فيهن الحج اصل الفرض في اللغة الجبر والقسط ومنه فرضه القوس والنهر والجبل ففرضية الحج لازمة للعبادة
كلزوم الجبر للقوس وقيل معنى فرض ابان وهو ايضا يرجع الى القسط لان من قطع شيئا فقد ابان عن غيره
والعنى في الآية فمن الزم نفسه فيمن الحج بالشرع فيه بالنية قصد باطنا وبالا حرام فعلا ظاهرا بالتلبية
فقطا سموها وقال ابو حنيفة ان الزمان نفسه يكون بالتلبية او بتقليد المدي وسوقه وقال الشافعي
كيفية النية في الاحرام بالحج فلا رقت قال ابن عباس وابن جبير والسدي وقطادة والحسن وعكرمة والزهري
ومجاهد ومالك هو الجماع وقال ابن عمر وطائوس وعطاء وغيرهم الرقت الافحاش في الكلام قال ابو
الرفث اللغاسن لكلام ولا فسوق وهو الخروج عن حدود الشرع وقيل هو الذبح للصنام وقيل التناثر
باللقاب وقيل السباب والظاهر انه لا يختص بمعصية متعينة وانما خصه من خصيصه بما ذكر باعتبار انه قد اطلق
على ذلك الفروهم الفسوق كما قال سبحانه في الذبح للصنام او فسقا اهل غير الله وفي التناثر بفساد
الفسوق وقال صلعم في سباب سباب المسلم فسوق ولا يخفى على عارف ان اطلاق اسم الفسوق على فرد
من افراد المعاصي لا يوجب اختصاصه به ولا جدال في الجهم مشتق من الجدل وهو القتل المراد به هنا
المحاربة وقيل سباب وقيل الفخر بالآباء والظاهر الاول ومعنى النفي لانه الامور التي عنها واشار النفي للغة
وتخصيص نفي الثلاثة بالحج مع لزوم اجتنابها في كل الازمان لكونها في الحج اقطع وما تفعلوا من خير
يعلم الله حيث على الخير بعد ذكر الشرع على الطاعة بعد ذكر المعصية وفيه ان كلما يفعلونه من ذلك فهو
معلوم عند الله لا يفوت منه شيء وتزودوا فيه الامر باتخاذ الزاد لان بعض العرب كانوا يقولون

كيف نخرج بيت ربنا ولا يلطمنا فكان يحجون بالليل ويقلون نحن متوكلون على الله سبحانه ثم يقدرسون
 فيسألون الناس ويكونون كلاء عليهم اخرج عبد بن حميد والبخاري والبوداودي والنسائي وغيرهم
 عن ابن عباس وقيل المعنى نزود والمعادكم من الاعمال الصالحة فان خير الزاد التقوى والاول
 اسحج كما يدل على ذلك سبيل النزول وفيه اخبار بان خير الزاد اتقا والتهيات فكانه قال التقوا الله
 في اتيان ما امركم به من الخروج بالزاد فان خير الزاد التقوى وقيل المعنى فان خير الزاد ما اتقا اليأس
 من الملكة والحاجة الى السؤال والتكفف **الرابعة والعشرون** ليس عليكم جناح
 ان تبغوا فضلا من ربكم فيه الترخيص لمن حج في التجارة ونحوها من الاعمال التي يحصل بها شيء
 من الرزق وهو المراد بالفضل وهنا منه قوله فانتمشروا في الارض فاتبعوا من فضل الله اي لا اعلمكم
 في ان تبغوا فضلا من ربكم مع سفركم لتاديه بافتقره عليكم من الحج تزل ردوا كراهتهم ذلك الحق ان
 الاول في هذه التجارة جارية الرخص وتركها اولى فاذا افضتكم اي دفعتكم يقال فاض لان اذا
 استلما حتى ينصب من نواحيه رجل فياض اي مندفعة يده بالعطاء ومعناه افضتكم انفسكم فتركوا المفعول
 كما ترك في قولهم دفعتكم من موضع كذا من عرفات اسم لتلك البقعة اي موضع الوقوف واستدل بالآية
 على وجوب الوقوف بعرفة لان الاضافة لا يكون الا بعدة فاذا ذكر الله عند المشعر المحرم المراد
 بذكر الله وعأوه ومنه التلبية والتكبير والدعاء عنده من شعائر الحج وقيل المراد بالذكر صلوة المغرب والعشاء
 بالزولفة جمعا وقد جمع اهل العلم على ان السنة ان يجمع الحاج بينهما فيها والمشعر هو جبل قروح الذي يقف
 عليه الامام وقيل هو بابين جبلي الزولفة من يازمي عرفة الى وادي محسر واذكروه كما هدهم
 الكاف لغت مصدر مخدوف وما مصدرية او كافتة اي اذكروه ذكر احسانا كما هلكم بدائية حسنة وكرر الامر
 بالذكر تأكيد وقيل الاول امر بالذكر عند المشعر المحرم والثاني امر بالذكر على حكم الاخلاص وقيل المراد بالثاني
 تعديد النعمة عليهم وان في قوله وان كنتم من قبله تخففة كما يفيد دخول اللام في الخبر وقيل هي بمعنى قد
 اي قد كنتم والضمير في قوله عائد الى المدي وقيل الى القرآن لمن الضالين اي ابا بليين ثم افيضوا
 من حيث افاض الناس واستغفر الله ان الله غفور رحيم قيل الخطاب للنخس من قريش
 لانهم كانوا لا يقفون مع الناس بعرفات بل كانوا يقفون بالزولفة وهي من الحرم فامرهم بذلك
 وعلى هذا يكون ثم لعطف جملة على جملة للترتيب وقيل الخطاب لجميع الامة والمراد بالناس ابراهيم
 ثم افيضوا من حيث افاض ابراهيم عليه السلام فحصل ان يكون امرهم بالافاضة من عرفة ويحتل
 ان يكون افاضته اخرى وهي التي من الزولفة وعلى هذا يكون ثم على بابها اي للترتيب في الذكر لاني
 الزمان الواقع فيه الاعمال وقدرج هذا الاحتمال الاخير ابن جرير الطبري وهو الذي يقتضيه ظاهر القرآن
 وانما امروا بالاستغفار لانهم في مساقط الرحمة ومواطن القبول ومنظونات الاجابة وقيل ان المستغفر

للذي كان مخالفاً لنته ابراهيم وهو وقوفكم بالمرزوقه دون عرفة قيل فيه دليل على انه يقبل التوبين
عباده التائبين ويفرهم فاذا قضيت مناسكتكم اى اعمال الحج ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
خذوا عني مناسكتكم اى فاذا فرغتم من اعمال الحج فاذكروا الله وقيل المراد بالمناسك الذبايح و
انما قال سبحانه كذلك كما آباءكم لان العرب كانوا اذا فرغوا من حجهم يقفون عند حجره
فيذكرون منفاخر آباءهم ومناقب اسلافهم فامرهم الله بذكره مكان ذلك الذكر وبان يجعلونه
ذكرا مثل ذكرهم لا بآبائهم واشد ذكرا اى من ذكرهم لا بآبائهم لانه هو النعم الحقيقي عليهم وعلى ايام
الخامسة والعشرون واذكروا الله في ايام معدودات قال القرطبي لا خلا
بين العلماء ان الايام المعدودات في هذه الآية هي ايام منى وهي ايام التشريق وهي ايام رمى الجمار
وقال الشعبي قال ابراهيم في ايام المعدودات ايام العشر والايام المعلومات ايام النحر وكذا روى عن
نكي قال القرطبي ولا يصح ما ذكرناه من الاجماع على ما نقله ابو عمرو بن عبد البر وغيره وروى الضحاك
عن ابى يوسف ان الايام المعلومات ايام النحر قال لقوله تعالى ويذكروا الله في ايام معلومات
على ما رزقتم من هيمته الانعام وحكى الكرخى عن محمد بن الحسن ان الايام المعلومات ايام النحر الثلاثة
يوم الاضحية ويومان بعده قال الكيا الطبري فعلى قول ابى يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات للعدا
لان المعدودات المذكورة في القرآن ايام التشريق بلا خلاف وروى عن مالك ان الايام المعدودات
والايام المعلومات جميعا اربعة ايام يوم النحر وثلاثة ايام بعده فيوم النحر معلوم غير معدود واليومان بعده
معلومات معدودات اليوم الرابع معدود لا معلوم وهو روى عن ابن عمر وقال ابن زيد الايام المعلومات
عشرون في الحجة وايام التشريق والمخاطب بهذا الخطاب المذكور في الآية اعني قوله فاذكروا الله هو الحاج
 وغيره كما ذهب اليه الجمهور وقيل هو خاص بالحاج وقد اختلف اهل العلم في وقته فقيل من صلوة الصبح يوم
عرفة الى العصر من آخر ايام التشريق وقيل من غداة عرفة الى صلوة العصر من آخر النحر وبه قال ابو حنيفة
وقيل من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة الصبح من آخر ايام التشريق وبه قال مالك والشافعي فمن تجمل
في يومين هما يوم ثاني النحر ويوم ثالثه فلا اشهر عليه ومن تاخر فلا اشهر عليه قال ابن عباس
والحسن عكرمة ومجاهد وقتادة والنخعي من اى في اليوم الثاني من الايام المعدودات فلاحج عليه ومن تاخر الى الثالث
فلاحج عليه معنى الآية بكل ذلك مباح وغيره بهذا التقسيم اهتماما وتأكيدا لان من العرب من كان يذم التجمل منهم من
كان يذم التأخير فتمثلت الآية رافعة للخج في كل ذلك قال على وابن مسعود معنى الآية من يقبل فقد غفر له ومن تاخر
فقد غفر له والآية قد دلت على ان التجمل والتاخر مباحان وقوله لمن اتقى معناه ان التخيير ورفع الاثم ثابت للفقهاء
لان صاحب التقوى يخرج عن كل ما يريه فكان احق بتخصيصه بهذا الحكم قال الاخصس التقدير ذلك من اتقى وقيل
اتقى بعد النظر عن الحج عن جميع المعاصي قيل لمن اتقى قبل الصيد قيل معناه السلامة من اتقى وقيل من اتقى بالذكاء

لمن التقى في حجة لانه الحجاج في الحقيقة السادة والعشرون يسألونك ماذا ينفقون
 السائلون منها هم المؤمنون سالوا عن الشيء الذي ينفقونه ما هو اى ما قدره وما جنسه فاجيبوا بين
 المصروف الذي يصرفون فيه تبينها على انه الاولى بالقصد لان الشيء لا يعتد به الا اذا وضع في موضعه
 وصار من مصرفه وقيل انه قد تضمن قوله قل ما انفقتم من خير بيان ما ينفقونه وهو كل خير وقيل انهم
 سالوا عن وجوه البر التي ينفقون فيها وهو خلاف الظاهر فللوالدين والاقربين واليتامى
 والمساكين وابن السبيل لكون رفع المال اليهم صدقة وصلة اذا كانوا فقراء وبهذا اليتامى الفقراء
 او بالصدقة من الفقراء الذين ليسوا بيتامى لعدم قدرتهم على اكتساب المسكين الساكن الى ما في
 ايدي الناس لكونه لا يجد شيئاً وابن السبيل المسافر المنقطع وجعل ابناً للسبيل للملازمة له اخرج ابن جرير
 وابن ابى حاتم عن السدي قال يوم نزلت هذه الآية لم تكن زكوة وهي النفقة ينفقها الرجل على اهل
 والصدقة يتصدق بها فنسخها الزكوة وقال الحسن انها محكة وقال ابن زيد هذا في التطوع وهو ظاهر الآية
 فمن احب لتقرب الى الله تعالى بالانفاق فالاولى ان ينفي في الوجوه المذكورة واخرج ابن جرير وابن المنذر
 عن ابن جريح قال سال المؤمنون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يضعون اموالهم فنزلت فذلك النفقة في التطوع
 والزكوة سواء ذلك كله واخرج ابن المنذر عن عمرو بن الجهم قال سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماذا تنفق من اموالنا
 وابن ائمتها فنزلت **السابعة والعشرون** كتب عليكم القتال وهو كرم لكم
 اى فرض القتال عليهم من جملة ما امتحنوا به والمراد قتال الكفار يستدل بالآية على اشتراطه وهو الاولى وقيل
 الجهاد تطوع والمراد هنا انصاحه فقط وبه قال الثوري والاذاعي والجمهور على انه فرض على الكفاية وقيل
 فرض عين ان دخلوا بلادنا وفرض كفاية ان كانوا في بلادهم واكره بالضم المشتقة وبالفتح ما اكرهت عليه يجوز
 الضم في معنى الفتح فيكونان لغتين وانما كان الجهاد كرها لان فيه اخراج المال ومفارقة الابل والوطن والتعرض
 لذباب النفس وفي التعبير بالمصدر وهو كرهه بالغة ويحتمل ان يكون بمعنى المكروه كما في قوله لم ادر بهم ضرب
 اللامير واخرج ابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن شهاب في الآية قال الجهاد مكتوب على كل احد عدا او قعد
 فالقاعدان استعين بايمان وان استغنى به اغاث وان استغنى نفردان استغنى عنه قعد وقد ورد
 في وجوب الجهاد وفضل اجاديت كثيرة لا يتسع المقام لسطها **الثامنة والعشرون** يسألونك
 عن الشهر الحرام قتال فيه بدل القتال قاله سيبويه ووجه ان السؤال عن الشهر لم يكن الا باعتبار ما وقع
 فيه من القتال قال الزجاج المني يسألونك عن القتال في الشهر الحرام قل قتال فيه كبيرة امر
 مستنكر والشهر الحرام المراد به الجنس قد كانت العرب لا تشك فيه وما ولا تغير على عدو ولا شهر الحرام
 هي ذو القعدة وذو الحجة والحرم وجب ثلاثة اشهر سرود واحد فرد وسبيل الله وكفر به
 والمسجد الحرام واخراج اهله منه اكبر عند الله اى اعظم اثماً واشد ذنباً من القتال في الشهر الحرام

كذا قال المبرور وغيره ومعنى الآية على ما ذهب اليه جمهور الكفار قرش يستعظمون علينا القتال في الشهر الحرام
 وما تفعلون انتم من الصدع جيل الله لمن اراد الاسلام ومن الكفر يا مدو من الصدع من المسجد الحرام ومن
 اخراج اهل الحرم منه اكبر مما عند الله والسبب يظهر لهذا المعنى ليشيد انه المراد فان السؤال منهم المذكور
 في هذه الآية سؤال انكار لما وقع من السرية التي بعثها النبي صلعم والفتنة اكبر من القتل المراد بالفتنة
 هنا الكفر اي كفركم اكبر من القتل الواقع من السرية التي بعثها النبي صلعم وقيل المراد بالفتنة الاخراج
 لاهل الحرم منه وقيل المراد بالفتنة هنا فتنتهم عن دينهم حتى يهلكوا اي فتنة المستضعفين من المؤمنين
 او نفس الفتنة التي الكفار عليها ونهاجهم من المؤمنين الاولين لان الكفر والاخراج سبق ذكرها ونها
 مع الصدك كبر عند الله من القتال في الشهر الحرام ثم قيل ان الآية محكمة ولا يجوز الغزو في الشهر الحرام
 الا بطريق الدفع وعن ابن عباس وسفيان الثوري انها منسوخة بآية السيف وبه قال الجمهور وعلمهم
 تعالى التاسعة والعشرون يستلكن عن الخمر الميسر السائلون هم المؤمنون
 والخمر والعنب الذي غلا واشتد وقذف بالزبد وما خا من العقل من غيره فهو في حكمه كما ذهب اليه الجمهور
 وقال ابو حنيفة والثوري وابن ابي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة باسكركشيرة من غير خمر
 فهو حلال اي ما دون المسكر منه وذهب ابو حنيفة الى حل ما ذهب ثلثاه بالطبخ واختلف في ذلك مشهور
 وقد اطلت الكلام على الخمر في شرحي لميلوخ المرام واطال الكلام فيه ايضا لشوكان في شرحه للفتنة وكذا
 السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن صلاح الاسير في سبل السلام والمراد بالميسر في الآية قمار العرب بالازلاك
 قال جماعة من السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كل شيء فيه قمار من نرد او شطرنج او غيرها الميسر
 حتى لعب الصبيان بالجوز والكعاب الا ما ايج من الرهان في الخيل والقرعة في افراز الحقوق وقال مالك
 ميسر ان الله وميسر القمار فمن ميسر الله والنرد والشطرنج والملاهي كلها وميسر القمار ما يتخاطر الناس عليه
 وكلما تور به فهو ميسر قل فيهما اشركيو يعني في الخمر والميسر فاشتم الخمر اي اشتم تعاطيها ينشأ من فساد
 عقل مستعملها فيصدر عنه ما يصد عن فساد العقل من انخاصته والمشاتمة وقول الفحش والزور تعطيل الصلوات
 وسائر ما يجب عليه واما اشتم الميسر اي اشتم تعاطيها ينشأ عن ذلك من الفقر وذهاب المال في غير طائل والعدا
 وابعاش الصدور ومنافع للناس اما منافع الخمر فريح التجارة فيها وقيل ما يصد عنها من الطرب والنشاط
 وقوة القلب وثبات الجنان واصلاح المعدة وقوة الباه وقد اشار شعراء العرب الى شيء من ذلك
 وكذا شعراء الفرس بما لا يتسع المقام لمبسطه ومنافع الميسر صير الشيء الى الانسان بغير تعب لانه يحصل
 من السرور والارحية عند ان يصير له منها سهم صالح وسهام لميسر احد عشر ذكرها في فتح القدير واثمها
 اكبر من نفعها اخبر سحابة بان الخمر والميسر وان كان فيهما نفع فالاشم الذي يلحق متعاطيها اكثر من هذا النفع
 لانه لا خير لساوى فساد العقل يحصل بالخمر فانه ينشأ عنه من الشر ما لا ياتي عليه احصر وقد ذكر شرطها

الحافظ ابن القيم رحمه الله في كتابه حاشي على الأرواح وذكرته في كتابي الملخص منه المسمى بشيخ ساكن الغرام إلى رحمة
دار السلام وكذلك لاخير في الميسر يساوي ما فيها من الخطة بالمال والتعرض للفقر وتجلباب لعداوة
المغضبة إلى سفك الدماء وهتك الحرم وقرحة وركبة والكسائي بالثلاثة والباقيون بالباء الموحدة وإلى اقرب
وقد اخرج احمد وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن جرير وابن المنذر
وابن ابى حاتم والحاكم وصححه والضيافي المختارة عن عمرانه قال اللهم بين لنا في النمر بيانا شافيا فانها تمسك
بالمال العقل فنزلت ليسلوك عن النمر واليسر يعني هذه الآية فدعى عمر فقرأت عليه فقال اللهم بين لنا
في النمر بيانا شافيا فنزلت التي في سورة النساء يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فقد
ينادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام إلى الصلوة ان لا يقرب من الصلوة سكران فدعى عمر فقرأت عليه فقال
اللهم بين لنا في النمر بيانا شافيا فنزلت الآية التي في المائدة فدعى عمر فقرأت عليه فلما بلغ نزل انتم تهتدون
قال عمر انتهينا انتهينا **الثلاثون** ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو العفو بأسهل وتيسر
ولم يشق على القلب والعنى الفقوا ما فضل عن حواجكم ولم يهبط فيه النفسكم قيل هو ما فضل عن نفقة العيال
وقال جمهور العلماء هو نفقات التطوع قيل ان هذه الآية منسوخة بآية الزكوة المفروضة وقيل هي محكمة
وفي المال حق سوى الزكوة ايضا **الحاوية والثلاثون** ويسألونك عن اليتامى هذه الآية
نزلت بعد نزول قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقوله ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما وقد ضاع
على الاولياء الامر فنزلت هذه الآية قل اصالح لهم خيرا المراد بالاصلاح من اخذ الطهارة على وجه الاصلاح
لا سوء الممان ذلك اصح من مجانبهم وفي ذلك دليل على جواز التصرف في اموال اليتيم في سبل الخير والبر
والا وصيا بالبيع والمضاربة والاجارة ونحو ذلك وان تخاطبهم فاخوانكم اختلف في تفسير
فقال ابو عبيدة مخالطة اليتامى ان يكون لاحد هم المال وليسق على كافلة ان يفرو طعامه عنه ولا يجد
بدا من خلطة لبعاله فيأخذ من مال اليتيم ما يرى انه كافيه بالتحري فيجعله مع نفقة له وهذا قد وقع فيه الزيادة
والنقصان فدللت الآية على الرخصة وهي ناسخة لما قبلها وقيل المراد بالمخالطة المعاشرة لليتامى وقيل
المراد بها المصاهرة لهم والاولى عدم قصر المخالطة على نوع خاص بل يشمل كل مخالطة كما يستفاد من الجملة
الشرطية وقوله فاخوانكم خبر مبتدأ محذوف اي فم اخوانكم في الدين والله يعلم المفسد لاماوالم
بمخالطة من المصلحة لها تخدير للمال والى لا يخفى على الله من كل شيء فهو يجازي كل احد بعلمه من اصلاح
فلنفسه من افسد فحلي نفسه فغيبه وعذره وحيدا الان في تقدير المفسد مزيد تهديد وتوكيد للوعيد
الثانية والثلاثون ولا تكلوا المشركات حتى يومن في هذه الآية النهي عن كحل المشركا
وتزويج من قيل المراد بالمشركات الوثنيات وقيل انها تعم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون وقيل
اليهود وعزير بن اسد وقالت النصارى المسيح بن اسد وقد اختلف اهل العلم في هذه الآية فقالت طائفة

ان اسد حرم نكاح المشركات فيها والكتابات من اجملة ثم جازت آية المائدة فخصت الكتابيات من
 هذا العموم وبهذا يحكى عن ابن عباس م مالك بن نفيعان بن سعيد وعبد الرحمن بن عمرو والاذاعي ونسبت
 طائفة الى ان هذه الآية ناسخة لآية المائدة وانه يحرم نكاح الكتابيات والمشركات وهذا احد قولي الشافعي
 وبه قال جماعة من اهل العلم ويجاب عن قولهم ان هذه الآية ناسخة لآية المائدة بان سورة البقرة من اول
 ما نزل وسورة المائدة من آخر ما نزل والقول الاول هو الراجح وقد قال به من تقدم عثمان بن
 عفان وطلحة وجابر وحذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن طائوس وعكرمة والشعبي
 والضحاك كما حكاه النحاس القبطي وقد حكاه ابن المنذر عن المذكورين وراى عمر بن الخطاب قال لا يصح
 عن احد من الاولين انه حرم ذلك وقال بعض اهل العلم ان لفظ المشرك لا يتناول اهل الكتاب بقوله تعالى
 ما يؤد الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خبير من ربكم وقال لم يكن الذين
 كفروا من اهل الكتاب والمشركين وعلى فرض ان لفظ المشركين يعنى هذا العموم مخصوص بآية المائدة
 كما قد مر وكلامه مومنة خير من مشركة اى ولرقيقة مومنة وقيل المراد بالامانة الحرة لان
 الناس كلهم عبيد الله واماؤه والاولى اولى لما سياتى ولاننا الظاهر من اللفظ ولاننا بلغ فان تفضيل آية
 الرقيقة المومنة على الحرة المشركة يستفاد منه تفضيل الحرة المومنة على الحرة المشركة بالاولى اخرج الواحدي
 وابن عساکر عن طريق السدي عن ابي مالك عن ابن عباس قال نزلت في عبيد الله بن رواحة وكان
 لأمته سوداء الحديث واخرج ابن ابي حاتم عن مقاتل بن حيان قال بلغنا انها كانت امته لى رقيقته
 سوداء فاعتقها ونزوها خديفة ولوا عجبتمكم اى المشركة من كونها ذات جمال ومال وشرف
 وهذه اجملة حاله ولا تنكحوا المشركين اى لا تزوجوهم بالمومنات حتى يؤمنوا قال القرطبي جمعت
 الامانة على ان المشرك لا يطأ المومنة بوجه لما فى ذلك من الفضاخلة على الاسلام واجمع القراء على ضم التأ
 من تنكحوا ولعبد مومن خيرا من مشرك ولوا عجبكم الكلام فيه كالكلام فى قوله ولامة واليهج
 كما تريح **الثالثة والثلاثون** ويسالونك عن المحيض هو الحيض وهو مصدر وقيل الاسم
 وقيل المحيض عبارة عن الزمان والمكان وهو مجاز فيها واصل هذه الكلمة من السيلان والانفجار
 يقال حاض السيل وفاض منه الحوض لان الماء يحوض اليه السيل قل هو اذى اى شئ يباذى
 به اى برائحة والاذى هو كناية عن القذر ويلق على القول المكروه ومنه قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم
 باليمن والاذى ومنه قوله تعالى ووجواهم فاعتزوا النساء فى المحيض اى فاجتنبوهن فى
 زمان الحيض ان حمل الحيض على المصدر او فى محل الحيض ان حمل على الاسم والمراد من هذا الاعتزال
 ترك الجماع لا ترك الحبالته او الملاسة فان ذلك جائز بل يجوز استمتاع منها بما عدا الفرج او بما دون
 الاشارة على خلاف فى ذلك واما ما يروى عن ابن عباس وعبيدة السلماني انه يجب على الرجل

ان يعتزل فراش زوجته اذا احضت فليس في ذلك شيء ولا خلاف بين اهل العلم في تحريم وطئ الحائض وهو معلوم من ضرورة الدين ولا تقر به من حتى يظهر من الطهر انقطاع الحيض والتطهر الا لسبب اختلاف القراء اختلف اهل العلم فذهب الجمهور الى ان الحائض لا يحمل وطؤها لزوجه حتى يتطهر بالماء وقال محمد بن كعب القرظي ويحيى بن بكير اذا طهرت الحائض وتميت حيث لا مارحلت لزوجه وان لم تغتسل وقال مجاهد وعكرمة ان القطع الدم يحلها لزوجه ولكن تتوضأ وقال ابو نيفة وابو يوسف ومحمد ان القطع وهو ما بعد ضي عشرة ايام جازله ان يطأها قبل الغسل وان كان القطع قبل العشر لم يجز حتى تغتسل او يدخل عليها وقت صلوة وقدرج ابن جرير الطبري قراءة التشديد الشوكاني في فتح القدير والاولى ان يقال ان السجادة جعل للحل غايتين كما تقتضيه القرآن احداها انقطاع الدم والاخرى التطهر منه والغاية الاخرى مشتملة على زيادة على الغاية الاولى فيجب اليها وقبول على ان الغاية الاخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك فاذا تطهرت فان ذلك يفيد ان المعتبر التطهر بالجمرة والنقطاع الدم وقد تقرر ان القرأتين بمنزلة الآيتين فكما انه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة احداها على زيادة العمل بتلك الزيادة كذلك يجب الجمع بين القرأتين انتهى فأتوهن من حيث امركم الله اى فجايعوهن وكفى عنه بالآتيان والمراد انهم يجاعون في المائى الذى اباح الله وهو القبل قيل من حيث بمعنى فى حيث كما فى قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة وقوله ما ذ خلقوا من الارض اى فى الارض قيل ان المعنى من الوجه الذى ذكرناه لكم فيما من غير صوم واحرام واعتكاف وقيل ان المعنى من قبل الطهر لا من قبل الحيض وقيل من قبل الجمال لا من قبل الزنا ان الله يحب المتوازين ويجب المتطهرين قيل المراد المتوازيون عن الذنوب والمتطهرون من الجنات والاحداث وقيل المتوازيون من اتيان النساء فى اربابهن وقيل من اتيانهن فى الحيض الاول نظر المراجعة والثلاثون نسأؤكم حوث كنتم فأتوا حركتم اني شئتم لفظ المحرث يفيد ان الاياحة لم يقع الا فى الفرج الذى هو القبل خاصته اذ هو مزرع الذرية كما ان الحرث من زرع البنات فقد شئتم باليقى فى ارجاء من من النطف التى منها النسل بما يقى فى الارض من العبدو التى منها البنات بجامع ان كل واحد منهما مادة لما يحصل منه وهذه الجملة بيان للجملة الاولى اعنى قوله فاتوهن من حيث امركم الله وقوله اني شئتم اى من اى جهة شئتم من خلف وقدام وباركة وتسلية ومصلحة اذ كان فى موضع الحرث والنشدة انما الارحام ارضوان لنا محترثات فاعطينا الزرع فيها وعلى الله النباتات وانما عيسى سبحانه بقوله ائنى لكونها اعلم فى اللغة من اين وكيف وتى واما تفسيره هنا بكيف وقد ذهب سلف والخلف من الصحابة والتابعين والائمة الى ما ذكرنا من تفسير الآيتين اتيان الزوجة فى دبرها حرام وروى عن سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد بن كعب القرظي وغيرهم

بن الماجشون انه يجوز ذلك حكاة عن القريب في تفسيره قال وحكي في ذلك عن مالك في كتاب له يسمي
 كتاب البسر وذاق اصحاب مالك ومشايعهم فيكون ذلك عن الكتاب ومالك اجل من ان يكون
 كتاب ستر ووقع هذا القول في العقبية وذكر ابن العربي ان ابن شعبان اسند جواز ذلك الى زمره
 كثيرة من الصحابة والتابعين والى مالك من روايات كثيرة في كتاب جامع النسوان واحكامهم
 وقال الطحاوي روى اصبح بن الفرج عن عبد الرحمن بن القاسم قال ما اذ كنت احدا اقتدى به في
 وني يشك في انه حلال يعني وطئ المرأة في دبرها ثم قرأ نسا ركعتك ثم قال فأي شيء بين من هذا
 وقد روى الحاكم والدارقطني والخطيب البغدادي عن مالك من طرق ما يقتضيه اباحة ذلك
 وفي اسانيد باضعف وقد روى الطحاوي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم انه سمع الشافعي يقول
 ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس انه حلال وقد روى ذلك ابو بكر الخطيب قال
 ابن الصباغ كان الربيع يخلص بالثدي الذي لا اله الا هو لقد كذب بن عبد الحكم على الشافعي في ذلك
 فان الشافعي نص على تحريمه في ستة من كتبه وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في شرحنا لمباوغ
 المرام فليرجع اليه الحق هو التحريم وقد اخرج الشافعي في الامم وابن ابى شيبة واحمد والنسائي وابن ماجه
 وابن المنذر والبيهقي في سننه من طريق خزيمة بن ثابت ان سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 النسا في ادبار من فقال حلال ولا بأس فلما دلت دعاه فقال كيف قلت اسن دبرها في قبيلها ثم
 اسن دبرها في دبرها فلا ان الله لا ينجي من الحق لا تا قوا النساء في ادبارهن وعن ابن عباس قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الله الى رجل اتى امراته في الدبر اخرج ابن ابى شيبة والترمذي وحسنه
 والنسائي وابن حبان وعن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال الذي ياتي امراته في دبرها هي اللوطية الصخرة
 اخرج احمد والبيهقي في سننه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امراته في دبرها اخرج
 احمد وابوداؤد والنسائي وقد ورد النهي عن ذلك من طرق كثيرة وقد ثبت نحو ذلك عن جماعة من الصحابة
 والتابعين مرفوعا موقوفا وقد روى القول بجل ذلك عن جماعة كما سلف قال الشوكاني في فتح القدير ليس
 اقوال هو لا حجة البتة ولا يجوز لاحد ان يحل على اقوالهم فانهم لم ياتوا بديل بل على الجواز فمنهم من
 من الآية فقد اخطأ في فهمه قد فسر بالنسا رسول الله صلى الله عليه وسلم واكابر الصحابة بخلافه قاله هذا المخطئ في فكهنا من كان
 زعم منهم ان سبب دل هذه الآية ان جلا اتى امراته في دبرها فليس في هذا ما يدل على ان الآية احدث ذلك من عدم ذلك
 فقد اخطأ بطل الذي تدل عليه الآية ان ذلك حرام فيكون ذلك هو السبب لا يستلزم ان يكون
 الآية نازلة في تحليله فان الآيات النازلة على اسباب تاتي تارة تجليل هذا وتارة تحريمه وقد روى
 عن ابن عباس انه فسر هذه الآية فقال معناها ان شئتم فاغزلوا وان شئتم فلا تغزلوا وذلك عن ابن ابي
 وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والضيافي المختارة وروى نحو ذلك عن ابن عمر اخرج ابن ابي

وعن سعيد بن المسيب اخرج ابن ابي شيبة وابن جرير انتهى النجاسة والثلاثون ولا تجعلوا
الله عرضة لايمانكم العرضة النصية قاله الجوهري وقيل من الشدة والقوة ومنه قولهم
للمرأة عرضة للنكاح اذا صلحت له وقويت عليه ولفلان عرضة اى قوة ويطلق على الهمّة ويقال
فلان عرضة للناس لايزالون يقعون فيه فعلى المعنى الاول يكون اسما لما تعرضه دون الشئ
اى لا تجعلوا الله حائزا ومانعا لما حلفتم عليه وذلك لان الرجل كان يحلف على بعض الخير سبيل
او احسان الى الغير او اصلاح بين الناس بان لا يفعل في ذلك ثم يمتنع من فعله معللا لذلك الاتمام
بانه قد حلف ان لا يفعله وهذا المعنى هو الذى ذكره الجمهور في تفسير الآية فمنها هم اسدان يجلوه عرضة
لايمانهم اى حائزا لما حلفوا عليه ومانعا منه سمي المحلوف عليه مينا لتسببه باليمين وعلى هذا يكون قوله
ان تبرؤا وتتقوا وتصلحوا بين الناس عطف بيان لايمانكم اى لا تجعلوا الله مانعا منه للايمان التى
هى بركم وتقواكم واصلاحكم بين الناس ويتعلق قوله لايمانكم بقوله لا تجعلوا ويجوز ان يتعلق بعرضة
لا تجعلوا سببا معترضا بينكم وبين البر وما بعده وعلى المعنى الثانى وهو ان العرضة الشدة والقوة يكون
معنى الآية لا تجعلوا اليمين باسد قوة لانفسكم وعدة فى الامتناع من الخير ولا يصلح تفسير الآية على المعنى الثانى
وهو الهمّة واما على المعنى الرابع وهو فلان لايزال عرضة للناس فيكون معنى الآية لا تجعلوا الله معرضا
لايمانكم فتبتدونه بكثرة الحلف وبمنه وحفظوا ايمانكم وقد ذم الله المكثرين للحلف فقال ولا تقطع كل حلف
ممين وقد كانت العرب تتماح لبقاء الايمان وعلى هذا فيكون قوله ان تبرؤا علة للنهي اى لا تجعلوا الله
معرضا لايمانكم ارادة ان تبرؤا وتتقوا وتصلحوا لان من يكثّر الحلف باسد يجترى على الحنث ويجترى في يمينه
وقد قيل فى تفسير الآية اقوال هى راجعة الى هذه الوجوه التى ذكرناها وهى مذكورة فى فتح القدير وغيره
السابعة والثلاثون لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت
قلوبكم اللغو مصدر لغا يلفو لغوا ولغى يلفا لغيا اذا اتى بما لا يحتاج اليه فى الكلام او بما لا خير منه وهو
الساقط الذى لا يعتد به فاللغو من اليمين هو الساقط الذى لا يعتد به بمعنى الآية لا يعاقبكم الله بما
من ايمانكم ولكن يعاقبكم بما كسبت قلوبكم اى اقترفتها بالقصد اليه وهو اليمين المعقود ومثله قوله تعالى
ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ومثله قول الشاعر
دست بماخوذ بلفو تقوله اذ الم تعد عاقبت
الغرائم وقد اختلف اهل العلم فى تفسير اللغو فذهب ابن عباس وعائشة وجمهور العلماء انما قول الرجل
لا والله وبلى والله فى حديثه وكلامه غير معتقد لليمين ولا مرد لما قال المروزي هذا معنى لغو اليمين الذى
اتفق عليه عامة العلماء وقال ابو هريرة جماعة من السلف هو ان يحلف الرجل على الشئ لا يظن الا انه
اتاه فاذا ليس هو ما ظنه والى هذا ذهب الحنفية وبه قال مالك فى الموطأ وروى عن ابن عباس انه
قال لغو اليمين ان تحلف وانت غضبان وبه قال طاووس ومجمل روى عن مالك وقيل ان اللغو من اللغو المعنى

قاله سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن الزبير واخوه عروة كالذي يقسم لبشر بن الخزرج
اولي قطع الرحم قيل لغو اليمين هو دعاء الرجل على نفسه كان يقول اعمى الله بصره اذهب الله ماله هو
يهودي هو مشرك قاله زيد بن اسلم وقال مجاهد لغو اليمين ان يتبايع الرجلان فيقول احدهما والله لا ابغيك
بكذا ويقول الآخر والله لا اشتريه بكذا وقال الضحاك لغو اليمين هي المكفرة اي اذا كفرت سقطت و
صارت لغوا والراجح القول الاول لمطابقة المعنى للغوى ولله لالة الاوله عليه السابعة والثلاثون
للذين يولون من نساءهم اي يحلفون وقد اختلف اهل العلم في الايلاء فقال الجمهور الايلاء هو
ان يحلف ان لا يوطأ امراته اكثر من اربعة اشهر فان حلف على اربعة اشهر فما دونها لم يكن مولىا و
كانت عندهم يمين خطأ وهذا قال مالك والشافعي واحمد وابو ثور وقال الثوري والكويتيون الايلاء
ان يحلف على اربعة اشهر فصاعدا وهو قول عطاء وروى عن ابن عباس انه لا يكون مولىا حتى يحلف
ان لا يمسه ابدا وقالت طائفة اذا حلف ان لا يقرب امراته يوما او اقل او اكثر ثم لم يوطأ اربعة اشهر نبت
منه بالايلاء وبه قال ابن مسعود والنسائي وابن ابي ليلى الى اكم وحماد بن ابي سليمان في فتاوة وسمعت قال ابن
واكرمه القول كثير من اهل العلم وقوله من نساءهم يشمل الحرائر والامار اذا كن زوجات وكذلك يدخل تحت
قوله للذين يولون العبد اذا حلف من زوجته وبه قال احمد والشافعي وابو ثور قالوا وايلاءه كالحرق قال
مالك والزهرى وعطاء والوضيعة وسمعت ان اجملة شهر ان وقال الشعبي ايلاء لثلاثة نصف ايلاء لحررة
تربص اربعة اشهر التربص الثاني والتاخر قال الشاعر تربص بهاريب المنون لعلماء يطلق
يوما او يموت خيلها وثقت الله سبحانه بهذه المدة دفعا للضرار عن الزوجة وقد كان اهل الجاهلية يولون
السنه والسنتين واكثر من ذلك يقصدون بذلك ضرر النساء وقيل ان الاربعة الاشهر هي التي
لا تطبق المرأة الصبر عن زوجها زيادة عليها فان فاها اى رجعا ومنه حتى يقضى الى امر الله اى ترجع ومنه
قيل للنظر بعد الزوال في لانه رجع عن جانب المشرق الى المغرب قال ابن المنذر واجمع كل من يحفظ عنه لعلم
على ان الفتي الجماع لمن لا عذر له فان كان له عذر مرض او حجب فمضى امراته فاذا زال العذر فابى الوطى فرق
بينهما ان كانت المدة قد انقضت قاله مالك وقالت طائفة اذا شهد على فتيته بقلبه في حال العذر اخراه
وبه قال الحسن وعكرمة والنخعي والاوزاعي واحمد بن حنبل وقد اوجب الجمهور على المولى اذا فارق جماع امراته
الكفارة وقال الحسن والنخعي لا كفارة عليه فان الله غفور للزوج اذا تاب من ضارره امرته وحليم
بكل التائبين وان عزموا الغرم العقد على الشئ فمضى غرموا الطلاق عقده واعليه قلوبهم والطلاق
حل عقد النكاح وفي ذلك دليل على انها لا تطلق بمعنى اربعة اشهر كما قال مالك ما لم يقع انشاء تطليق
بعد المدة وايضا فانه قال فان الله سميع والسماوي يقتضي مسموعا بعد المضي وقال ابو حنيفة سميح لا
عليه بعزمه لئلا يدل عليه مضي اربعة اشهر قال الشوكاني في فتح القدير وعلم ان اهل كل مذهب

قد فسرنا هذه الآية بما يطابق مذاهبهم وكلفوا بما لم يدل عليه لفظ ولا دليل آخر ومعناها ظاهر واضح هو
 ان الله جعل الاجل لمن يولي اى يحلف من امراته اربعة اشهر ثم قال مخبر العباد بحكم هذا المولى بعد هذه
 المدة فان فاؤا اى جبو الى بقا الزوجية واستدامته النكاح فان الله غفور رحيم اى لا يواخذهم بك
 البمين بل يغفر لهم ويحسمهم وان غرموا الطلاق الغرم منهم عليه والقصد له فان الله سميع لذلك منهم عليهم
 فهذا معنى الآية لا شك فيه ولا شبهة فمن حلف ان لا يطا امراته ولم يقيد بمدة او قيد بزيادة على اربعة
 اشهر كان علينا احواله اربعة اشهر فان مضت فهو بالخيار اما رجوع الى نكاح امراته وكانت زوجته بعد
 مضى المدة كما كانت زوجته قبلها او طلقها وكان له حكم المطلق امراته ابتداء واما اذا وقت بدون البعة
 اشهر فان اراد ان يبرئ يمينه اعتزل امراته التي حلف منها حتى تنقضى المدة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين آلى من نساءه شهرا فانه اعتزلهن حتى مضى الشهر وان اراد ان يطا امراته قبل مضى تلك المدة التي
 هي دون اربعة اشهر حث في يمينه ولزمته الكفارة وكان ممثلا لما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله
 من حلف على شئ فرأى غيره خيرا منه فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه الى قوله وللسلف في الفئى
 اقوال مختلفة فينبغي الرجوع الى معنى الفئى لغة وقد بيناه وللصواب والتابعين في هذا قول مختلفة قضية
 والمتعين الرجوع الى ما في الآية الكريمة وهو ما عرفناك فاشدد عليه يدك واخرج عبد الزراق عن عيسى
 قال ايلاء العبد شهران واخرج مالك عن ابن شهاب قال ايلاء العبد نحو ايلاء الحر الشا منه الثلثون
 والمطلقات يفضل تحت عموم المطلقة قبل الدخول ثم خصص بقوله تعالى فما لكم عيسى من عدة
 تعتدونها فوجب بقاء العام على الخاص وخرجت من هذا العموم المطلقة قبل الدخول وكذلك خرجت
 الحامل بقوله واولات الاحمال جلمن ان يصفن وكذلك خرجت آيات لقوله تعالى فواتن ثلثة اشهر
 يترصن بانفسهن التريص الانتظار قيل هو خبر في معنى الامارى ليرصن قصد باخراجه مخرج الخبر تأكيد
 وقوع وزادة تأكيد وقوع خبر المبتدأ قال ابن العربي وهذا باطل وانما هو خبر عن حكم الشرع فابن وجبت
 مطلقة لا تترصن فليس ذلك من الشرع ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله سبحانه على خلاف مخبره
 ثلاثة قرو جمع قرر قال الجمهور وقال الاصمعي الواحد قرر وبضم القاف وتشديد الواو وقال الجوزي
 بالفتح وكلاهما قال اقررت المرأة حاضت واقرأت طهرت وقال الاخفش اقررت المرأة اذا صارت
 صاحبة حيض فاذا حاضت قلت قررت بلال الف وقال ابو عمرو بن العلاء من العرب من يسمى الحيض
 قرأ ومنهم من يسمى الطهر قرأ ومنهم من يجمعها جميعا فيسمى الحيض مع الطهر قرأ وينبغي ان يعلم ان القرء في ليل
 الوقت يقال هبت الرياح لقرئها اى لوقتها فيقال للحيض قرء وللطهر قرء لان كل واحد منهما له وقت
 معلوم وقد اطلقت العرب تارة على الاطهار وتارة على الحيض فالحاصل ان القرء في لغة العرب مشتقة
 بين الحيض والطهر والاجل هذا الاشتراك اختلف اهل العلم في تعيينه ما هو المراد بالقرء المذكورة في الآية

فقال اهل الكوفة هي الحيض وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابي موسى ومجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة
والسدي واحمد بن حنبل ورجل السيد محمد الامير في سبل السلام وذكرناه في مسك الختام وقال اهل الحجاز
هي الاطهار وهو قول عايشه وابن عمر وزيد بن ثابت والزهري وابان بن عثمان والشافعي
قال الشوكاني في فتح القدير وعلم انه قد وقع الاتفاق بينهم على ان القراء والوقت فصار معنى الآية
عند الجميع والمطلقات يترخص بالنفس من ثلثة اوقات فهي على هذا مفسرة في العدد ومجلة في المعدود
فوجب طلب البيان للمعدود من غير ما قال اهل القول الاول استدلووا على ان الراوي في هذه الآية اير
بقوله صلى الله عليه وسلم وعي الصلوة ايام اقرائك وبقوله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان بان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر يستدل اهل القول الثاني بقوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن ولا خلاف انه يوم بالطلاق وقت الطهر وبقوله صلى الله عليه وسلم فليدعيها ثم يسكنها
حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فتلك العدة التي امر الله بها النساء وذلك لان من الطهر هو الذي تطلق
فيه النساء قال ابو بكر بن عبد الرحمن ما ذكرنا احدا من فقهاءنا الا يقول الاقراء هي الاطهار فاذا طلق
الرجل في طهر لم يطأ فيه اعتدت بما بقي منه ولو ساعة ولو لحظة ثم استقبلت طهر ثانيا بعد حيضة فاذا
رأت الدم من الحيضة الثالثة خرجت من العدة انتهى وعند مني انه لا حاجة في بعض ما احتج به اهل القول
جميعا اما قول الاولين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وعي الصلوة ايام اقرائك فتعاني ما في هذا ان النبي صلى
الله عليه وسلم اطلق الاقراء على الحيض ولا نزاع في جواز ذلك كما هو شأن اللفظ المشترك بل يطلق تارة على هذا وتارة على
وانما النزاع في الاقراء المذكورة في هذه الآية واما قوله صلى الله عليه وسلم وعدتها حيضتان فهو حديث
اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث عايشه مرفوعا واخرجه
ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا ايضا ودلالة على ما قاله الاولون قوية واما قولهم ان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر فيجيب عنه بانها يتم لو لم يكن في هذه العدة
شي من الحيض على فرض تفسير الاقراء بالاطهار وليس كذلك بل هي شتملة على الحيض كما هي شتملة على
الاطهار واما استدلال اهل القول الثاني بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فيجيب بان النزاع
في اللام في قوله لعدتهن يصير ذلك محتملا ولا تقوم الحجة بمقتضى ما استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم فليدعيها
الحديث فهو في الصحيح ودلالة قوية على ما ذهبوا اليه ويمكن ان يقال انها تنقضي العدة بثلاثة اطهار وثلاث
حيض ولا مانع من ذلك فقد جزم من اهل العلم حمل المشترك على معنيته وبذلك يجمع بين الادلة ويرفع
الخلافا ويندفع النزاع وقد استشكل الزمخشري بتفسير الثلاثة بقوله قرو وهي جمع كثره دون اقراء
هي من جموع القلة واباب بانهم يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لا مشتركا
في اجمعيته ولا يحل لمن ادعى ان ما خلق الله في ارحامهن قيل المراد به الحيض وقيل الحمل وقيل

كلاهما وجه النبي عن الكتمان ما فيه في بعض الاحوال من الاضرار بالزوج واذا باب حقه فاذا قالت المرأة
 خضت ولم تحض ذهبت بحقه من الارتجاع واذا قالت هي لم تحض وهي قد حاضت الزينة من النفقة
 ما يلزمه فاضرت به وكذلك المحل بما تكتمه لتقطع حقه من الارتجاع وربما تدعيه لتوجب عليه النفقة ونحو ذلك
 من المقاصد المستلزمة للاضرار بالزوج وقد اختلفت الاقوال في المدة التي تصدق فيها المرأة اذا اذ
 القضاء عدتها وفي الآية دليل على قبول قول من في ذلك نفيا واشباتا وقوله ان كن يوم من ياديه
 واليوم الآخر فيه وعيد شديد للكتمان وبيان ان من كتمت ذلك منهن لم يستحق حمل الايمان بعون
 جمع بعل وهو الزوج سمي بعل لعلوه على الزوجة لانهم يطلقونه على الرب ومنه قوله تعالى ادعون بعلآ
 ربا ويقال بعل وبعولة كما يقال في جمع الذكر ذكور وذكورة وهذه التاء تانيث الجمع وهو شاذ لا يقال
 عليه بل يعتبر فيه السماع والبعولة ايضا يكون مصدرا من بعل الرجل بعل مثل منع منع اى صار بعلآ وقوله
 الحق بمردهن اى برحبتهن والاثيان بصيغة التفصيل لا فادة ان الرجل اذا اراد الرجعة والمرأة تابا
 وجب ايثار قوله على قولها وليس معناه ان لها حق في الرجعة قاله ابو السعود وذلك لخبر من كان يجوز
 للزوج مراجعتها فيكون في حكم التخصيص لعموم قوله والمطلقات تير بص بانفسهن لانه يعيم المشتات
 وغيرهن في ذلك يعنى مدة التربص فاذا انقضت مدة التربص فبى الحق بنفسها ولا تحل له الانكاح مستا
 بولى وهو دهر جديد ولا خلاف في ذلك والرجعة تكون باللفظ وتكون بالوطى ولا يلزم المراجع شئ من
 احكام النكاح بلا خلاف ان ارادوا اصلاحا اى بالمراجعة اى اصلاح حاله معها وحالها معه فان
 قصد الاضرار بها فبى محرمه لقوله تعالى ولا تشكوهن ضرارا تعتدوا قبل اذا قصد بالرجعة الضرر فبى
 صحيحة وان ارتكب بذلك محرما وظلم نفسه وعلى هذا فيكون الشرط المذكور في الآية للبحث للزوج
 على قصد الصلاح والزجر لعم قصد الاضرار وليس المراد جعل قصد الصلاح شرطا لصحة الرجعة
 التاسعة والثلاثون وطعن مثل الذى عليهم بما معروف اى لمن من حقوق الزوجة
 على الرجال مثل الرجال عليهم فحسب عشتريا بما هو معروف من عادة الناس انهم يفعلونه لنساءهم
 كذلك تحسب عشرة زوجا بما هو معروف من عادة النساء انهن يفعلنه لازواجهن من طاعة وتزني
 وتحبب نحو ذلك وللرجال عليهم درجة اى منزلة ليست لمن وهى قيامه عليها فى الانفا
 وكونه من اهل الجهاد والعقل والقوة وله من الميراث اكثر مما لها وكونه يجب عليها انتثال مره والوفو
 عند رضائه ولو لم يكن من فضيلة الرجال على النساء الا كونهم خلق من الرجال لما ثبت ان خلقت
 من ضلع آدم وقد اخرج اهل السنن عن عمرو بن الاخير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ان لكم على نساءكم
 حقوا وان لنساءكم عليكم حقا اما حكمكم على نساءكم ان لا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا ياذن في بيوتكم من
 تكرهون الا من عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وصحة الترفى واخرج احمد وابوداود

والنساء فی وابن ماجه وابن جریر والحاکم وصحیح البیہقی عن معاویة بن حیدرة القشیری انه قال انما سأل النبی صلی اللہ علیہ وسلم ما حق المرأة علی الزوج قال ان تطعمها اذا اطعمت وتکسوها اذا اکتسبت ولا تضرب الوجه ولا تحجر الا فی البیت وخرج عبد بن حمید وابن جریر عن مجاهد فی قوله وللرجال علیهن درجة قال فضل ما فضل الله به علیها من الجهاد وفضل میراثه علی میراثها وکل ما فضل علیها الا لرجول الطلاق ای عند الطلاق الذي یثبت فیه الرجعة فالمرأة بالطلاق هنا هو الزوجی بلیل بالتقدم فی الآیة الاولى هو صریح ان ای الطلقة الاولى والثانية او لا رجعة بعد الثالثة وانما قال سبحانه مرتان ولم یقل طلقان لانه شارة الی انه ینبغي ان یکون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقان دفعة واحدة کذا اتفق جماعه من المفسرین ولما لم یکن بعد الطلقة الثانیة الا احد امرین اما ایقاع الثالثة التي هی تبین الزوجة والامساك لها واستدامتها کما هو عدم ایقاع الثالثة علیها قال سبحانه فامساك بعد الرجعة لمن طلقها زوجا طلقین بمعروف ای بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة او تسريح باحسان ای بایقاع طلقة ثالثة علیها من دون ضرر لها وقیل المراد امساك بمعروف ای برجعة بعد الطلقة الثانية او تسريح باحسان ای تبرک الرجعة بعد الثانية حتی تنقضي عدتها والاول اظهر وقد اختلف اهل العلم فی ارسال الثلاث دفعة واحدة بل یقع ثلاثا او واحدة فقط فذهب الی الاول الجمهور وذهب الی الثاني من عداهم وهو الحق قال الشوکانی فی فتح القدر وقد قررته فی مولفاتی تقریرا بالغاً وافروته برسالة مستقلة انتهى قلت وهو الذي اختاره شیخ الاسلام احمد بن عبد الحليم بن عبد المنعم بن تيمية الحراني وشیخ الحافظ الامام محمد بن ابی بکر بن القيم المجوزية الدمشقی وغيرهما جمع من الائمة الاعلام قديما وحديثا وقد بسطت القول فیه فی شرحی لبلوغ المرام بالبلغ تقریر وافصح نظام الحداویة والا لرجول ولا یحل لکما ان تاخذ واحدا یتیموهن شیئا الخطاب للزوج ای لا یحل لهم ان یاخذوا محاد فغوه الی نساءهم من المهر شیئا علی وجه المضارة لمن وتکیر شیئا للتحقیق شیئا نرا فضلا عن اکثر خص ما دفعوه الیهن بعدم حل الاخذ منه مع کونه لا یحل للزوج ان یاخذوا شیئا من اموالهن التي یملکنها من غیر المهر لکون ذلك هو الذي یتعلق بنفس الزوج ویتطلع لاخذه دون ما عده مما هو فی ملکها علی انه اذا کان اخذ ما دفعه الیهن لا یحل له کان ما عده ممنوعا منه بالاول وقیل الخطاب للائمة والحکام لیطابق قوله فان خفتم فان الخطاب فیه للائمة والحکام وعلى هذا ینکح اسناد الاخذ الیهم لکونهم الامرین بذلك والاول اولى لقوله ما یتیموهن فان اسناده الی غیر الزوج بعید جدا لان ایتام الزوج لم یکن عن امرهم وقیل ان الثاني اولى لکلا یشوش النظم الا ان یخافا ای لا یجوز لکم ان تاخذوا ما یتیموهن شیئا الا ان یخافا الا یقیما حد ود الله ای عدم اقامته حد ود الله التي حد بالزوجین وادجب علیها الوفا بها من حسن العشرة والطاعة

فان خفتك لا يقيم احد ود الله اى اذا خاف الائمة والحكام او المتوسطون بين الزوجين وان لم
 يكونوا الائمة وحكاما عدم اقامته حد ووالد من الزوجين وهى ما اوجب عليها فلا جناح عليهما فيما
 افتدت به اى لا جناح على الرجل فى الاخذ ولا على المرأة فى الاعطاب ان تفتدى نفسها من
 ذلك النكاح ببذل شئ من المال يزضا به الزوج فيطلقها لاجله وبذا هو الخلع وقد ذهب الجمهور الى
 جواز ذلك للزوج وانما قيل له الاخذ مع ذلك الخوف وهو الذى صرح به القرآن وحكى ابن المنذر
 عن بعض اهل العلم انه لا يحل له ما اخذ ولا يحير على ده وهذا فى غاية السقوط وقرره حمزة الا نجا فاعلى
 للجمهور والفاعل مخدوف وهو الائمة والحكام واختاره ابو عبيد قال لقوله فان خفتكم فجعل الخوف
 لغير الزوجين وقد احتج بذلك من جعل الخلع الى السلطان وهو سعيد بن جبير والحسين بن سيرين وقد
 التفتش اختيار ابى عبيد المذكور وقد حكى عن بكر بن عبد الله المزني ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى
 فى سورة النساء وان اردتم استبدال زوج مكان زوج و آتمتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا
 تأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً وهو قول خارج عن الاجماع ولا تنافى بين الآيتين وقد اختلف اهل العلم
 اذا اطلب الزوج من المرأة زيادة على ما دفعوا اليها من المهر وما يتبعه ورضيت بذلك المرأة هل يجوز الم
 وطأ به القرآن المجوز لعدم تقييده بمقدار معين وبهذا قال مالك والشافعى وابو ثور وروى مثل
 ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين وقال طائفة من عطاء والانسارى واحمد وابو حنيفة انه لا يجوز
 قد ورد فى ذم المختلعات احاديث منها حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امرأة سالت زوجها
 الطلاق من غير ما باس فحرام عليها راحة الجنة اخرجه احمد وابوداؤد والترمذى وحسنه وابن ماجه والى
 صححه وقال المختلعات من المناققات رواه احمد وابوداؤد والترمذى وحسنه وابن ماجه وابو حنيفة
 والحاكم وصححه والبيهقى ايضا ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل
 المرأة زوجها الطلاق فى غير كنهه فتجرح الجنة وان ربحها التوحد من مسيرة اربعين عاماً وقد اختلف
 اهل العلم فى عدة المختلعة والراجح انها تعتد بحبيضة لما اخرجه ابو داؤد والترمذى وحسنه والنسائي
 والحاكم وصححه عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم امر امرأة ثابت بن قيس ان تعتد بحبيضة وفى الباب
 احاديث ولم يرد ما يعارض بها من المرفوع بل ورد عن جماعة من الصحابة والتابعين ان عدة المختلعة
 كعدة الطلاق وبه قال الجمهور قال الترمذى وهو قول اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم يستدلون على
 ذلك بان المختلعة من جملة المطلقات فى داخل تحت عموم القرآن والحق ما ذكرناه لان ما ورد عن النبى
 صلى الله عليه وسلم يخص عموم القرآن وتام للمبحث فى مسك الختام شرح بلوغ المرام فليرجع اليه وفى الباب ما
 فى ذم التحليل فاعلم الشانبة والاربعون فان طلقها اى المطلقة الثالثة التى ذكرها
 سبحانه بقوله او تسريح باحسان اى فان وقع منه ذلك فقد حرمت عليه بالتثليث فلا تحل له

من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى حتى تزوج بزوج آخر وقد اخذ لظاهر الآية سعيد بن المسيب
 ومن وافقه قالوا يكفي مجرد العقد لانه المراد بقوله حتى تنكح زوجا غيره وهو حبس الجمهور من السلف والخلف
 الى انه لا بد مع العقد من الوطى لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من اعتباره ذلك وهو زيادة يتعين قبولها لعله
 لم يبلغ سعيد بن المسيب ومن تابعه وفي الآية دليل على انه لا بد من ان يكون ذلك نكاحا شرعيا
 مقصودا لذاته لا خيالة الى التحليل وذريعة الى ردوا الى الزوج الاول فان ذلك حرام بالاول
 الواردة في ذمه وذمه فاعله وانه التيسر المستعار الذي لعنه الشارع ولعن من اتخذ لذلك وقد بسط
 الكلام على هذا الحافظ ابن القيم في اعلام المتقين وادعائه الدفان فان طلقها اى الزوج لثا
 فلا جناح عليهما اى الزوج الاول المرأة ان يتولجا اى يرجعا كل واحد منهما صاحبه قال النبي
 جمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق زوجته ثلاثا ثم انقضت عدتها ونكح زوجا ودخل بها ثم فارقها
 وانقضت عدتها ثم نكحها الزوج الاول نهاكون عنده على ثلاث تطليقات ان ظنا ان يعينا
 حد ود الله اى حقوق الزوجية الواجبة لكل منهما على الآخر واما اذا لم يحصل ظن ذلك بان لهما
 احدهما عدم الاقامة لحدودا وشدا وتردوا واحدهما ولم يحصل لهما الظن فلا يجوز الدخول في ذلك النكاح
 لانه مظنة للموصية الله والوقوع فيما حرمه على الزوجين الثالثة والرابعة واذا طلقة
 النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف البلوغ الى
 الشئ معناه الحقيقة الوصول اليه ولا تعيل البلوغ بمعنى المقاربة الامجازا العلاقة مع قرينه كما هنا فانه
 لا يصح ارادة المعنى الحقيقي لان المرأة اذا بلغت آخر جرد من مدة العدة وجازت الى الجزء الذي هو
 الاجل لا لانقضائه فقد خرجت من العدة ولم يبق للزوج عليها سبيل قال القرطبي في تفسيره ان
 بلغن هنا قاربن باجماع العلماء وقال ولان المعنى يضطر الى ذلك لانه بعد بلوغ الاجل لا خيار له
 في الامساك والامساك بمعروف هو القيام بحقوق الزوجية واستدامتها بل اختاروا احدا من
 اما الامساك بمعروف من غير قصد اضرارا والسرح باحسان اى تركها حتى تنقضى عدتها من غير حجة
 ضرر ولا تمسكوهن ضرارا كما كانت تفعل الجاهلية من طلاق المرأة حتى يقرب القضاء
 عدتها ثم راجعها لا عن حاجة ولا محبة ولكن لقصد تطويل العدة وتوسيع مدة الانتظار ضرارا
 لعدتها لا اعتدائكم عليهن والظلم لهن واخرج ابن ماجة وابن جرير والبيهقي عن ابي سبي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيموا لي جوارحكم يقول قد طلقك قد راجعك قد طلقك
 جيتك ليس هذا طلاق المسلمين طلقوا المرأة في قبل عدتها الرابعة والرابعة واذا
 غتم النساء فبلغن اجلهن فلا تغضلوهن ان يئنكن ازلجهن اذا تراصوا
 هم بالمعروف الخطاب في هذه الآية بقوله واذا اطلقتم وبقوله فلا تغضلوهم اما ان يكون

للازواج ويكون معنى العضل منهم ان ينجو من ان تيزوج من ارون من الازواج بعد القضا
عذمت الحجة الجارية كما يقع كثيرا من الخلفاء والسلاطين غير على من كان تحتهم من النساء ان يظن
تحت غيرهم لانهم لما نالوه من رياسة الدنيا واصاروا فيه من النخوة والكبرياء يتخيّلون انهم خرجوا
من جئس بنى آدم الاسرع صملا لله منهم بالورع والتواضع واما ان يكون الخطاب للاولياء ويكون
اسناد الطلاق اليهم انهم سبب له لكونهم الزوجين للنساء المطلقات من الازواج المطلقين لهم
وبلوع الاجل المذكور بهذا المراد به المعنى الحقيقي ان نهايته لا كما سبق في الآية الاولى والعضل الجبر
وقيل التضييق والمنع وهو راجع الى معنى الحبس وكل مشكل عند العرب بعضل وارضال الى شدي
عسير البر وقوله ازواجهم ان اريد بالمطلقون لمن فهو مجاز باعتبار ما كان وان اريد به من
ان تيزوج منه فهو مجاز ايضا باعتبار ما سيكون وقد اخرج البخاري واهل السنن وغيرهم عن معقل بن يسار
وقال كانت لي اخت فاتاني ابن عم فانكحتها اياه فكانت عنده ما كانت ثم طلقها تطليقة لم راجعها
حتى انقضت العدة فمواها وهويته ثم خطبها مع الخطاب فقالت له يا كع اكرمتك بها وزوجتك
فطلقتها ثم حجت خطبها واسد لا ترجع اليك ابدا وكان رجلا لا باس وكانت المرأة تريد ان ترجع اليه
فعلم اسد حاجتها اليها وحاجتها الى بعلها فانزل شد واذا طلقتم النساء الآية قال فقضى نزلت هذه الآية
فكفرت عن يميني وانكحتها اياه النخامسة والاربعون والوالدات يرضعن اولادهن ما
ذكر الله سبحانه النكاح والطلاق ذكر الرضاع بان الزوجين قد يفترقان وبينهما ولد ولهذا قيل
ان هذا خاص في المطلقات وقيل بهو عام حولين كاملين تأكيد لدلالة على كون هذا التقدير
تحقيقا لا تقريرا وفيه روع على الحقيقة في قوله ان مدة الرضاع ثلثون شهرا وكذا على زفر في قوله
انها ثلث سنين وفي قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة دليل على ان الرضاع يحول بين
حتم بل هو التمام ويجوز الاقتصار على دونه والآية تدل على وجوب الرضاعة على الام لولدها وقيل
ذلك على ما اذا لم يقبل الرضيع غيرا وعلى المولود له ذلك فمن وكسوتهم اى على الاب لا
يولد له واثر هذا اللفظ ودون وعلى الوالد للدلالة على ان الاولاد والآباء واللامهات ولهذا ينبغي
اليهم ومن كان من انما ولد له لم يقط ذكر معناه في الكشاف والمراد بالزرق هنا الطعام الكا
المعارف بين الناس والمراد بالكسوة ما يتعارفون به ايضا وفي ذلك دليل على وجوب ذلك على الآباء
للماهات المرضعات وهذا في المطلقات طلاقا بائنا واما غيرهن فنفقتهن وكسوتهن واجبة على الازواج
من غير ارضاعهن لا ولا وهن لا يحلف نفس الا وسعها هو تقييد لقوله بالمعروف اى هذه النفقة
الواجبة ان على الاب بما يتعارفه الناس لا يحلف منها الا ما يخل تحت وسع وطاقة لا ما يشق عليه ويجز
عنه وقيل المراد لا يحلف المرأة الصبر على التقييد في الاجرة ولا يحلف الزوج ما هو اسرف بل يراعى القصد

السادة والاربعون لا تضار والدة بولدها على البناء للفاعل والمفعول أي لا تضار بالآلة
بسبب الولد بان تطلب منه ما لا يقدر عليه من الرزق والكسوة او بان تفرط في حفظ الولد والقيام
لما يحتاج اليه ولا تضار من زوجها بان يقصر عليها في شيء مما يجب عليه او ينتزع ولدها منها بلا سبب
ويجوز ان يكون الباء في قوله بولدها صلة لقوله تضار على انه بمعنى تضار أي لا تضار والدة بولدها فتشئ
تربته او تقصر في غذائه واضيف الولد تارة إلى الاب وتارة إلى الام لان كل واحد منهما يستحق ان ينسب
اليه مع ما في ذلك من استعطاف ونزلة الجملة تفصيل للجملة التي قبلها وتقرير لها أي لا يكلف كل واحد
منها ما لا يطيقه فلا تضار بسبب ولده وعلى الواو مثل ذلك معطوف على قوله وعلى المولد
وما بينهما تفسير للمعروف او تعليل له مستتر بين المعطوف والمعطوف عليه واختلاف اهل العلم في معنى
قوله هذا فقيل هو وارث الصبي أي اذا مات المولود له كان على وارث هذا الصبي المولود ارضاعه
كما كان يلزم اياه ذلك قاله عمر بن الخطاب وقتادة والسدي والحسن ومجاهد وعطاء واحمد وسحق ^{صنفته} ابو حنيفة
وابن ابي ليلى على خلاف بينهم بل يكون الوجوب على من يأخذ نصيبا من الميراث او على الذكور فقط او على
كل في رحم له وان لم يكن وارثا منه وقيل المراد بالوارث وارث الاب يجب عليه نفقة المرضعة وكسوتها
بالمعروف قاله الضحاك وقال مالك في تفسير هذه الآية بمثل ما قاله الضحاك ولكنه قال انها منسوخة
وانها لا يلزم الرجل نفقة اخ ولا ذي قرابة ولا ذي رحم منه وشرط الضحاك بان لا يكون للصبي مال
وان كان له مال اخذت اجرة رضاعه من ماله وقيل المراد بالوارث المذكور في الآية هو الصبي نفسه أي
عليه من ماله ارضاع نفسه اذا مات ابوه وورث من ماله قاله قبيصة بن ذؤيب وبشير بن نصر قاضي
عمر بن عبد العزيز وروى عن الشافعي وقيل هو الباقي من والديه المولود وبعد موت الآخر منهما فاذا مات
الاب كان على الام كفاية الطفل اذا لم يكن له مال قاله سفیان الثوري وقيل ان معنى قوله وعلى الوارث
مثل ذلك أي وارث المرضعة يجب عليه ان يصنع بالمولود كما كانت الام عينه من الرضاع والخزينة
والتربية وقيل ان معنى على الوارث انه يحرم عليه الاضرار بالام كما يحرم على الاب وبه قاله لما نفقة من لم يعلم
قالوا وبهذا هو الاصل فمن ادعى انه يرجع فيه العطف الى جميع ما تقدم فعليه الدليل قال القرطبي وهو الصحيح
اذ لو اراد الجميع الذي هو الرضاع والافتاق وعدم الضرر فقال وعلى الوارث مثل هو لا وفل على انه
معطوف على المنع من المضارة وعلى ذلك تأوله كافة المفسرين فيما حكى القاضي عبد الوهاب قال ابن عطية
وقال مالك وجميع اصحابه والشعبي والزهري والضحاك وجماعة من العلماء المراد بقوله مثل في ذلك ان
لا تضار واما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه وحكى ابن القاسم عن مالك مثل ما قد ساعه ودعوى الشيخ
ولا يخفى عليك ضعف ما ذهب اليه هذه الطائفة فان ما خصصوا به معنى قوله وعلى الوارث مثل ذلك من
ذلك المعنى أي عدم الاضرار بالمرضعة قد افاده قوله لا تضار ولده بولدها اصدق ذلك على كل مضارة

تدعي عليها من المولود له او غيره واما قول القرطبي لو اراد الجميع فقال شل هؤلاء فلا يخفى بافيه من ضعف
 البين فان اسم الاشارة يصلح للتعهد كما يصلح للواحد بتأويل المذكور ونحوه واما ما ذهب اليه اهل القول
 الاول من ان المراد بالوارث وارث الصبي فيقال عليه انه لم يكن وارثا حقيقة مع وجود الصبي حيا او
 وارث مجازا باعتبار ما قول لوطي لما ذهب اليه اهل القول الثاني فهو وان كان فيه حمل الوارث على معناه
 الحقيقي لكان في ايجاب النفقة عليه مع غنى الصبي بافيه ولهذا قيدوا القائل به بان يكون الصبي فقيرا او
 الاختلاف في تفسير الوارث ما تقدم من ذكر الوالدات والمولود له والولد فاقبل ان يضاف الوارث
 الى كل من السابعة والاربعون فان ارادوا فصلا الضمير للموالدين والفصال القطام عن الرضا
 اى التفريق بين الصبي والشدي ومنه سمي لفصيل لانه مفصول عن من تراخى منهما اى صا ورا عن
 تراخى من الابوين اذ كان الفصال قبل الحولين وتشاور اى استخراج زامى من اهل العلم في ذلك
 حتى يخبروا ان القطام قبل الحولين لا يضر بالولد فلا جناح عليهما في ذلك الفصال لما بين السجاء
 ان مدة الرضا حولين كاملين قيد ذلك بقوله لمن اراد ان يتم الرضا عنه وظاهره ان الاب وحده قد
 اراد ان يفصل الصبي قبل الحولين كان ذلك جائزا له وبما اعتبره سجا تراضى الابوين وتشاورهما فلا
 من الجمع بين الامرين بان يقال ان الارادة المذكورة في قوله لمن اراد ان يتم الرضا عنه لا بد ان يكون
 منها او يقال ان تلك الارادة اذ لم يكن الابوان للصبي حين بان يكون الموجود واحد هما وكانت الترتيب
 للصبي غير غيرا له الشائنة والاربعون وان ارادتم ان تسترضعوا اولادكم قال الزجاج لتقية
 ان تسترضعوا اولادكم غير الوالدة وعن سيدي به انه حذف اللام لانه يتعدى الى مفعولين والمفعول الاول
 محذوف والمعنى ان تسترضعوا المراضع اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلمتم ما اتيتموه قيل والمعنى
 انه لا بأس عليكم ان تسترضعوا اولادكم غير امهاتهم اذا سلمتم الى الامهات اجرهن بحساب ما قد اضعن لكم
 الى وقت اراوة الاسترضاع قال سفيان الثوري ومجاهد قال قتادة والزهرى ان معنى الآية اذا سلمتم
 ما اتيتم من اراوة الاسترضاع اى سلم كل واحد من الابوين ورضي كان ذلك عن اتفاق منهما وقصير
 وارادة معروف من الامر وعلى هذا يكون قوله سلمتم عاما للرجال والنساء تغليباً وعلى القول الاول انما
 للرجال فقط قيل المعنى اذا سلمتم لمن اردتم استرضاعها اجرها فيكون المعنى او سلمتم ما اردتم اتياء والى عطائ
 الى المرضعات بالمعروف بما يتعارفه الناس من اجر المرضعات من دون مماثلة لمن وحط بعض ما هو
 لمن ذلك فان عدم توفير اجرهن يحثهن على التسايل بامر الصبي التفريط بشانه التاسعة والاربعون
 والذين يتوفون منكم ويذرون اذ واجبا يتوبص بانفسهن اربعة اشهر وعشرا لما ذكره سجا
 عدة الطلاق والتصل بذكر ما ذكره الارضاع عقب ذلك بذكر عدة الوفاة لتلايمهم ان عدة الوفاة مثل عدة
 الطلاق قال الزجاج ومعنى الآية والرجال الذين يتوفون منكم ولم يزوجوا فالزوجات تيربص وقال

ابو علي الفارسي تقديره والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً تبرهن بعدهم وقيل التقدير ان ازواج الذ
 الخ ذكره صاحب الكشاف في بيان قوله ويذرون ازواجاً لا يلايم ذلك التقدير لان الظاهر من العدة
 المعاودة المغايرة ووجه الحكمة في جعل العدة للوفاة هذا المقدار الجنبين بما يضعف عن الحركة فتتأخر حركته
 قليلاً ولا يتأخر عن هذا الاجل من طاهر هذه الآية العموم وان كل من مات عنها ازواجاً يكون عدتها هذه العدة
 ولكن قد خصص هذا العموم قوله وأولات الاحمال ان يضعن حملهن الى هذا ذهب الجمهور وروى عن بعض الصحابة
 وجماعة من اهل العلم ان الحامل تعتد بأخر الاجلين جميعاً بين العام والخاص واعمالهما والحق ما قاله الجمهور
 بين العام والخاص على هذه الصفة لا يناسب قوانين اللغة ولا قواعد الشرع ولا معنى لاجراء الخاص من
 بين افراد العام الا بيان ان حكمه بخلاف حكم العام ومخالف وقد صرح عنه صلوات الله عليه وسلم ان
 تزويج بعد الوضع والتربص الثاني والتصبر عن النكاح وظاهر الآية عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة والحرّة
 والامّة وذات الحيض والائتة وان عدتهن جميعاً للوفاة اربعة اشهر وعشرون وقيل ان عدة الائمة نصف
 عدة الحر شهران وخمسة ايام قال ابن العربي اجماعاً الا ما يحكي عن الاصم فانه يسوي بين الحرّة والامّة وقال
 الباجي ولا نعلم في ذلك خلافاً الا ما يروى عن ابن سيرين انه قال عدتها عدة الحرّة وليس بالثابت عن
 وجه مذهب الكلب الاصم وابن سيرين ماني هذه الآية من العموم ووجه مذهب الكلب من عدتها قياس عدة
 الوفاة على الحرّ فانه ينصف للامّة لقوله تعالى فليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وقد تقدم حديث
 طلاق الائمة تطليقتان وعدتها حيضتان وهو صالح للاحتجاج به وليس المراد منه الاجل طلاقها على نصف
 من طلاق الحرّة وعدتها على النصف من عدتها ولكنه لما لم يكن ان يقال طلاقها تطليقة ونصف
 وعدتها حيضة ونصف لكون ذلك لا يقبل كانت عدتها طلاقاً وذلك لقدر المذكور في الحديث جبراً
 للكسرة لكونها امرين من هذا القياس الذي عمل به الجمهور وهو ان الحكمة في جعل عدة الوفاة اربعة
 اشهر هو ما قد مر من معرفة خلوها من الحمل لا يعرف الا بتلك المدة ولا فرق بين الحرّة والامّة في
 مثل ذلك بخلاف كون عدتها في غير الوفاة حيضتين فان ذلك يعرف به خلوها من الحمل ولا فرق
 ما سياتي في عدة ام الولد واختلف اهل العلم في عدة ام الولد يموت سيداً فقال سعيد بن المسيّب مجاهد
 وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين والزهري وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي وسحق بن راهوية واحمد
 بن حنبل في رواية عندها انها تعتد باربعة اشهر وعشرون بحديث عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة
 نبينا محمد صلوات الله عليه وسلم ام الولد اذا توفي عنها سيداً باربعة اشهر وعشرون اخرجها احمد والبوداودي وابن ماجه والحاكم
 وصححه وضعفها احمد والبوداودي وقال الدارقطني الصواب انه موقوف وقال طاؤس وقناة عدتها
 شهران وخمس ليال وقال ابو حنيفة وصحابه والثوري وحسن بن صالح تعتد ثلاث حيض وهو قول
 علي وابن مسعود وعطاء وبرايم النخعي وقال مالك والشافعي واحمد في المشهور عنه عدتها حيضت

وغير الحايض شهر وبقول ابن عمر والسجى وكحول والليث والابوعبيد والابوثور والجمهور وقول ابن عباس
على ان هذه الآية ناسخة لما بعد من الاعتداء بالحول وان كانت متقدمة في التلاوة فاذا بلغ من جملته
المراد بالبلوغ هنا انقضاء العدة فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن من الثمين والتحرش
للخطاب بالمحروف الذي لا يخالف شرعا ولا عادة مستحسنة وقد استدل بذلك على وجوب الاعتداء
على المعتدة وقد ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما من غير وجهان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا وكذلك ثبت عنه صلى الله عليه
آله وسلم في الصحيحين وغيرهما انه من الحيض من الحيض في عدة الوفاة والا حاد ترك الزينة من الطيب وللبشاي
الجيدة والحلي وغير ذلك ما كان في وجوب ذلك في عدة الوفاة ولا خلاف في عدم وجوبه في
عدة الرجعية واختلصت على قولين واحتج أصحاب الامام البيهقي على جواز النكاح بخبر روى
بهذه الآية لان اضافة الفعل الى ما قبله على محموله على الباشرة واجب بانه خطاب للامور ووجه العقد
بدونهم لما كانوا مخاطبين ومحل كل ذلك كتب الفروع الخمسون لا جناح عليكم فيما عرضت
به من خطبة النساء الجناح الاثم اي لا اثم عليكم والتعريض ضد التبريح وهو من عرض الشيء اي جأبه
كانه يحوم به حول الشيء ولا يظهره فالمعرض بالكلام يوصل الى صاحبه كلاما يفهم معناه قال في الكشف الفرق
بين الكناية والتعريض ان الكناية تذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا ليس به
لأنه كره كما يقول المساج لتحتاج اليه جنتك لاسلم عليك لا نظرا الى وجهك الكريم ولذلك قاله اسحق بن
التسليم مني تقاضيا لو كان امانة الكلام الى عرض يدل على تعرض لشيء كان يلوح منه ما يريد ان يتحلى خطبة
بالكسر بالفعل الطائفة من الطلب والاستلطاف بالقول والفعل واما الخطبة بضم الخاء فهي الكلام الذي
يقوم به الرجل خاطبا او كئنته في انفسكم معناه سترتم واضمرتم من التزويج بعد انقضاء العدة والاكنا
التستر والاختفاء منه مريض كمنون ودرسون علم الله انكم ستدعونون اي لا تصبرون عن النظر
لنفسكم فيمن فرخص لكم في التعريض دون التصريح ولكن لا تواعدوهن سترنا معناه على سر
وقد اختلف اهل العلم في معنى السرفيل اي كاحا واليه ذهب جمهور العلماء اي لا يقل الرجل لهذه المعتدة
تزوجيني بل يعرض تعرضا وقيل السر الزنا اي لا يكون منكم سوا عدة على الزنا في العدة ثم التزويج بعد ما قاله جاب
بن يربو بجاء الحسن وقفاة والضحاك والنخعي واختاره ابن جرير الطبري وقيل السرجاع اي لا تصفوا انفسكم
لمن بكثرة الجماع ترغيبا لمن في النكاح والى هذا ذهب شافعي في معنى الآية قال ابن عطية جمعت الامة على
ان الكلام مع المعتدة بما هو رث من ذكر جماع او تحرير عليه لا يجوز وقال ايضا جمعت الامة على كراهة
المواعدة في العدة للمرأة في نفسها وللاب في ابنته البكر بسيد في امه الا ان يقولوا معروفا قيل هو
استثنا منقطع بمعنى لكن والقول المعروف هو ايسر من التعريض ومنع صاحب الكشف ان يكون متقطعا

وقال هو تثنى من قوله لا تواعدوهن اى موعدة قط الامواعد معروفة غير منكرة فجاء على هذا استثناء
مفردا ووجه كونه منقطعا انه يودى الى جعل التعريض موعودا وليس كذلك لان التعريض طريق الموعدة
لانه الموعود في نفسه الحادية والخمسون ولا تعزم موعدة النكاح اى على موعدة النكاح حد
على قال سيبويه في نزهة الآية لا يقاس عليه وقال النحاس اى لا تقعد واعقده النكاح لان معنا آخرها
ولتقعدوا واحد وقيل ان الغرم على الفعل تنقيده فيكون في هذا النسي مبالغة لانه اذا نسي عن التقدم
على الشيء كان النسي عن ذلك الشيء بالاولى حتى يبلغ الكتاب اجله يريد حتى تنقضي العدة والكتاب
هنا هو الحد والقدر الذي رسم من المدة سماه كتابا لكونه محددا ومفروضا لقوله تعالى ان الصلوة
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وهذا الحكم اعني تحريم عقد النكاح في العدة مجمع عليه الثانية والخمسون
لا جناح عليكم المراء بالجناح هنا المتبقية من مهر ونحوه فرفع ذلك اى لا تتبعه عليكم بالمهر ونحوه
ان طلقتم النساء على الصفة المذكورة مالم تمسوهن ماصدرية ظرفية بتقدير المضاف اى مدة
عدم مسكهم وقيل شرطية من باب عترض الشرط على الشرط ليكون الثاني قيد الاول والمعنى ان طلقتموهن غير
ماسين لمن وقيل هو صولته اى ان طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن وبهذا اختلفوا في قوله او تفرضوا
لمن فريضة فقيل اومعنى الا اى الا ان تفرضوا او قيل معنى حتى اى حتى تفرضوا وقيل معنى الواو اى تفرضوا
ولست ارى لهذا التطويل وجهها ومعنى الآية اوضح من ان يلتبس فان الله سبحانه رفع الجناح عن المطلقات
مالم يقع احد الامرين اى مدة انتفاؤه ذلك الاحد ولا ينتفى الا بالامتناع والامر من ساقان المسيس
وجب المسى والمثل ان وجد الفرض وجب نصفه مع عدم المسيس مكل احد منهما جناح اى المسى والمثل
او نصفه واعلم ان المطلقات اربع مطلقة مدخول بها مفروض لها وهى التى تقدم ذكرها قبل هذه الآية
وفيها نهى الازواج عن ان ياخذوا مما اتوهن شيئا وان عدتهن ثلاثة قروء ومطلقة غير مفروض لها
ولا مدخول بها وهى المذكورة هنا فلا مهر لها بل المتعة وتبين في سورة الاحزاب ان غير المدخول بها اطلقت
فلا عدة لها ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها وهى المذكورة بقوله سبحانه هنا وان طلقتموهن من قبل
ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها وهى المذكورة في قوله فما استغنم
بينهن فاتوهن اجورهن والمراد بقوله مالم تمسوهن مالم تجامعهن والمراد بالفريضة هنا التسمية للمهر
ومتعوهن اى اعطوهن شيئا يكون متاعا من وظائف الامر الوجوب وبه قال على وابن عمر والحسن البصري
وسعيد بن جبيرة والوقلاية والزهرى وقنادة والضحاك من اولئك الوجوب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما كن عليهن من عدة فتعدوهن فما كن عليهن من عدة
سراحيما وقال مالك والشافعية والقاضى شريح وغيرهم ان الفتنة للمرا بآفة المذكورة منه وجبة لا وجبة
لقوله تعالى فما كن عليهن من عدة فتعدوهن ولو كانت واجبة لاطلقها على المحلن جميعين ويجاب عنه بان ذلك ينافى الوجوب

بل هو تأكيد لما في قوله تعالى في الآية الاخرى حقاً على المتقين اي ان الوفا بذلك والقيام به شأن
 اهل التقوى وكل مسلم يجب عليه ان يتقى الله سبحانه وقد وقع الخلاف ايضا هل المتعة مشروعة لغير
 هذه المطلقة قبل المسيسم الفرض ام لمست بمشروعة الا لما فقط فقيل انها مشروعة لكل مطلقة واليه
 ذهب بن عباس بن عمر ومطا وجابر بن زيد وسعيد بن جبير والبولي العالية والحسن البصري والشافعي
 في احد قوليه واحمد وحق ولكنهم اختلفوا هل هي واجبة في غير المطلقة قبل البناء والفرض ام مندوبة فقط
 ويستدلوا بقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين ولقوله تعالى يا ايها النبي قل
 لا ذوا جلت كنتم ترون الحيوته الدنيا وزينتها فتعالين استعجلن اسرطن سراحا جميلا والآية
 الاولى عامة لكل مطلقة والثانية في ارج النبي صلواته وقد كن مفروضا لمن مدخولا بهن وقال سعيد
 بن المسيب انها تجب للمطلقة اذا طلقت قبل المسيسم وان كانت مفروضا لما لقوله تعالى يا ايها النبي
 آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فما كن عليهن من عدة تعتدونها فتعويل
 هذه الآية التي في الاخرى نسخت بالتي في البقرة وذهب جماعة من اهل العلم الى ان المتعة مختصة بالمطلقة
 قبل البناء والتسمية لان المدخول يستحق جميع المسمى ومن المثل وغير المدخولة التي قد فرض لها زوجها
 فريضته اي سمي لها مهر وطلقها قبل الدخول يستحق نصف المسمى ومن القائلين بهذا ابن عمر ومجاهد قد
 وقع الاجماع على ان المطلقة قبل الدخول والفرض لا يستحق الا المتعة اذا كانت حرة واما اذا كانت
 امته فذهب الجمهور الى ان لها المتعة وقال الاوزاعي والثوري لا متعة لها لانها يكون سيد لها وهو
 لا يستحق بالان في مقابل تاذي مملوكته لان الله سبحانه انما شرع المتعة للمطلقة قبل الدخول الفرض
 لكونها تاذي المطلق قبل ذلك وقد اختلفوا في المتعة المشروعة هل هي مقدرة بقدر رام لا فقال مالك
 والشافعي في الجديد لا احد لها معروف بل يقع عليه اسم المتعة وقال ابو حنيفة اذا تنازع الزوجان
 في قدر المتعة وجب لها نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسة دراهم لان اقل المهر عشرة دراهم والمسلم
 في ذلك قال علي بن ابي طالب قد رده وعلى المقترون رده وهذا يدل على ان الاعتبار في ذلك
 بحال الزوج فالمتعة من الغنى فوق المتعة من الفقر ولا ينظر الى قدر الزوج وقيل هذا ضعيف في
 مذهب الشافعي بل ينظر الحاكم باجتهاد الى حالها جميعا على انظر الوجه متاعا اي متعوهن متاعا
 بالمعروف ما عرف في الشرع والعادة الموافقة له حقاً على المحسنين وصف بقوله متاعا او صد
 لفعل محذوف اي حق ذلك حقا الثالثة والخمسون وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن
 اي تجامعوهن فيه دليل على ان المتعة لا يجب لهذه المطلقة لوقوعها في مقابل المطلقة قبل البناء
 والفرض التي تستحق المتعة وقد فرضتموهن فريضته فنصف ما فرضتموهن اي فالوجوب عليكم
 نصف ما سميتن من مهر وهذا مجمع عليه وقد وقع الاتفاق ايضا على ان المرأة التي لم يدخل بها

[illegible]

الصلاة الوسطى بالذكر بعد دخولها في عموم الصلوات تشريفا لما وقد اختلف اهل العلم في تعيينها على ثمة
عشر قولاً اوردها الشوكاني في شرح المنتقى وذكرنا تمسكت بكل طائفة وأرجح الأقوال وأصحها ما ذهب
اليه الجمهور من انها العصر لما ثبت عند البخاري ومسلم وأهل السنن وغيرهم من حديث علي رضي الله عنه قال
كنا نقرأها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الاحزاب شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر
ملا والله قبورهم واجواهم نارا وأخرج مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث ابن مسعود مرفوعا مثله
وأخرج ايضا ابن جرير وابن المنذر والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا وأخرج ابن رباح وابن ماجه
حديث جابر مرفوعا وأخرج ايضا ابن رباح وابن ماجه من حديث خديجة مرفوعا وأخرج الطبراني بإسناد ضعيف
من حديث اسم سلمة مرفوعا وورد من غير ذكر يوم الاحزاب احاديث مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح
مصرحة بانها العصر وقد روى عن الصحابة في تعيين انها العصر آثار كثيرة وفي الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
معد الى غيره وأما ما ورد عن علي وابن عباس انها قالوا انها صلاة الصبح كما أخرجها مالك في الموطأ عنها وأخرج
ابن جرير عن ابن عباس وكذلك غيره عن ابن عمر وابي امامة رضي الله عنهم فكل في ذلك عن اقوالهم وليس
فيها شيء من الرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقوم بمثل ذلك حجة كما سيما اذا عارض ما قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
ان يدعى فيه التواتر او اذ لم تقم الحجة باقوال الصحابة لم تقم باقوال من بعدهم من التابعين ولا يصح
بالاولى وهكذا لا تقوم الحجة بما أخرج ابن ابي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس انها صلاة المغرب وبهذا
لا اعتبار بما ورد من قول جماعة من الصحابة انها النظر او غير باسن الصلوات ولكن المحتاج الى المعان النظر
وفكرها وورد مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم مما فيه دلالة على انها النظر كما أخرج ابن جرير عن زيد بن ثابت مرفوعا انها
صلاة الظهر ولا يصح رفعه بل المروي ذلك عن زيد بن قولة واستدل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي
بالمساجد وكانت أثقل الصلاة على صحابه فلذا خصصها بالذكر. وابن يقع هذا الاستدلال من تلك الآثار
الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك لا اعتبار بما روى عن ابن عمر وعائشة وابي سعيد الخدري من قولهم انها
الظهر وغيرهم فلا حجة في قول اصابع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما روى عن حفصة وعائشة واسم سلمة
في القرآن صلاة الوسطى وصلاة العصر مرفوعا فغاية ما يدل عليه عطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى
انها غير ما وذا الاستدلال لا يعارض ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ثبوتها لا يدفع انها العصر وهذه القراءة التي نقلها ابن
المؤنين الثلاث باثبات قوله وصلاة العصر معارضته بما أخرج ابن جرير عن عروة قال كان في مصحف
عائشة وهي صلاة العصر وفي رواية صلاة العصر غير الواو وبهذا أخرج ابن جرير والطحاوي ولينبغي عن
عمر بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصة وهي صلاة العصر فنده الروايات تعارض تلك الروايات
باعتبار التلاوة ونقل القراءة ويتبع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من تعيين صافيا عن شوب كدر المعارضة على انه
قد ورد ما يدل على نسخ تلك القراءة التي نقلتها حفصة وعائشة واسم سلمة واذا عرفت ما سقناه تبين لك

انه لم يرد ما يعارض ان الصلوة الوسطى صلوة العصر واما حج بقية الاقوال فليس فيها شيء مما ينبغي الاشتغال به لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وبعض القائلين عول على امر لا يعول عليه فقال انها صلوة كذا لانها وسطى بالنسبة الى ان قبلها كذا من الصلوة وبعدها كذا من الصلوات وهذا الرأى المحض من التحسين والبحث لا ينبغي ان تستدل به الاحكام الشرعية على فرض عدم وجود ما يعارضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف مع وجود ما هو في اعلى درجات الصحة والقوة والثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا ليت العجب من قوم لم يكتفوا بتقصيرهم في علم السنة واعراضهم عن خير العلوم وانفعها حتى كلفوا انفسهم التكلم على احكامهم والتجسس على تفسير كتاب الله بغير علم ولا هدى فجاؤا بما يضرك منه تارة ويكفي منه اخرى وقوموا لله قانتين القنوت قيل هو الطاعة قاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبيرة والضحاك والشافعي وقيل هو الخشوع قال ابن عمر ومجاهد وقيل هو الدعاء به قال ابن عباس وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قننت شهر اريد عولي على كل من ذكره ان وقال قوم القنوت طول القيام قيل سغنا قانتين ساكنين قال لا السكوت ويدل عليه حديث زيد بن ارقم في الصحيحين وغيرهما قال كان الرجل يكلم صاحبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاجة في الصلوة حتى نزلت هذه الآية وقوموا الله قانتين فامروا بالسكوت وقيل اصل القنوت في اللغة الله وام على الشيء فكل معنى يناسب له وام يصح اطلاق القنوت عليه وقد ذكر اهل العلم ان للقنوت ثلثة عشر معنى ذكر ذلك الشوكاني في نيل الاوطار والمتعين هنا اصل القنوت على السكوت الى حديث المذكور وقد اختلفت الاحاديث في القنوت المصطلح عليه هل هو قبل الركوع او بعده وهل هو في جميع الصلوات او بعضها وهل هو مختص بالنوازل ام لا والراجح اختصاصه بالنوازل اوضح الشوكاني ذلك في شرح المنتقى وقد اوردت جملة من ذلك في الروضة الندية ومسك الختام فان خفتهم فرجلا او ركبانا اخوف هو الفرع والرجل جمع رجل ارجل من قولهم رجل الانسان رجل رجلا اذا عدم الركوب وشي على قدمه فهو رجل راجل يقول اهل الحجاز شى فلان الى بيت الله حافيا رجلا حكاها بن جرير الطبري وغيره لما ذكر الله سبحانه الامر بالمحافظة على الصلوات ذكر حاله اخوف انهم يصنعون فيها ما يكرههم ويذنبون تحت طوقهم من المحافظة على الصلوات ليعملها حال التبرجل والركوب كيف كانت وابان لهم ان هذه العبادة لازمة في كل الاحوال بحسب الامكان وقد اختلف اهل العلم في حال اخوف البيع لذلك والبحث مستوفى في كتب الفروع فاذا آمنوا اي زال خوفكم فارحبوا الى ما امرتم به من تمام الصلوة مستقبلين القبلة قانتين بجميع شروطها واركانها وهو قوله فاذا كروا لله كما علمكم اى مثل علمكم من الشرائع ما لم تكونوا تعلمون والكاف صفة المصدر محذوف اى ذكرنا لكم تعليمه اياكم مثل تعليمه اياكم وفيها اشارة الى انعام الله تعالى علينا بالعلم ولولا تعليمه ايانا لم نعلم شيئا فله الحمد كما يليق النخاسة والخمسون وبلغت طاعت متاع بالمعروف وحقا على المتقين قد اختلف المفسرون في هذه الآية فقيل هي المتعة وانها حادثة

لكل مطلقة وقيل ان هذه الآية خاصة بالثيبات الاولى قد جوعن لانه قد تقدم قبل هذه الآية ذكر المتعة للرجال
لم يخل من الازواج وقد قدمنا الكلام على هذه المتعة والخلاف في كونها خاصة بمن طلقت قبل البناء
او عامة للمطلقات وقيل ان هذه الآية شاملة بمتعة الواجبة وهي متعة المطلقة قبل البناء والفرق غير متفق
وهي متعة سائر المطلقات فانما استجبة فقط وقيل المراد بالمتعة هنا النفقة الساوتة والخمسون
يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم الا باطل للصدقات اذ باب ثمرها وفساد
منفعتها واجورها اى لا تبطلوها باليمن ولا ذى او باحدهما وقد وردت الاحاديث الصحيحة في النهي
عن ذلك السابقة والخمسون يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم
اى من جديا كسبتم ومختاره كذا قال الجمهور وقال جماعة ان معنى الطيبات نهى المحلل من الامناع لم يختار
الامر من جميعا لان جديا الكسب مختاره انما يطلق على المحلل عند اهل الشرع وان اطلقه اهل اللغة على
ما هو جدي في نفسه ملا لكان او حراما فالمحقيقة الشرعية مقدرة على اللغو فيلزم فيه ليل على باب الكسب
واخرج البخارى عن المتقدم مرفوعا ما اكل حراما ما نيراسن ان يأكل من عمل يده وما اخرجنا لكم
من الاذن اى من طيباتها وحذف لدلالة ما قبله عليه وهي النباتات والمعادن والركاز وظاهر
الآية وجوب الزكوة في كل ما خرج من الارض ونحوه الشافعى بما يزرعه الادميون وليقات اخيارا
وقد بلغ نصا با وثمر النخل وثمر العنب وتفصيل المناهب في كتب الفروع ولا يتبهموا الخبيث اى
لا تقصدوا المال الردى وفي الآية امر بانفاق الطيب والنهى عن انفاق الخبيث وقد ذهب جماعة
من السلف الى ان الآية في الصدقة المفروضة وذهب آخرون الى انها تم صدقة الفرض التطوع
وهو الظاهر وتقديم النظر في قوله منه تنفقون يعني التخصيص اى لا تحضوا الخبيث بالانفاق يخرج
له عليه ولستم ياخذون اى واحال انكم لا تاخذونه في معا ملاكم في وقت من الاوقات بهذا
بين معناه الجمهور قيل معناه لستم ياخذونه لو وجدتموه في السوق يباع الا ان تمضوا فيه غرض
الرجل في امر كذا اذا تساهل وغنى بلغض حقه وتجاوز وغض بصرو عنه الشائنة والخمسون و
احل الله البيع وحرم الربا الربا في اللغة الزيادة مطلقا وفي الشرع يطلق على شيئين على الغنم
وربا النسبة حسب ما هو مفصل في كتب الفروع وغالب ما كانت بفعله اجا بلية اذ حل اجل الدين
قال من هو له من هو عليه القضي ام تربى فاذا لم يقض زاد مقدارا في المال الذى عليه اخر له الاكل
الى حين وهذا حرام بالاتفاق ومعنى الآية ان السد اصل البيع وحرم نوعا من انواعه وهو البيع المشتمل
على الربا والبيع مصدر بلع بيع اى دفع عوضا واخذ عوضا وقد وردت احاديث كثيرة في تعظيم
ذنوب الربا منها حديث عبد الله بن مسعود عن الحاكم وصححه البيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا ثلثة وسبعون
بابا ليس بمثل ان ينكح الرجل امرأه ان اربى الربا عرض الرجل المسلم وورد هذا المعنى مع اختلاف العدد

عن جبيع من الصحابة منهم عبد الله بن سلام وكعب بن عباس تمام الكلام في هذا المرام في شرحنا المبكّر
 المرام فيرجع اليه التاسعة والخمسون وان تبتدأ اي من الربا فلكم رؤوس اموالكم تأخذونها
 لا تظلمون غمركم باخذ الزيادة ولا تظلمون انتم من قبلهم بالمطل والنقص وفي هذا دليل على ان المرام
 مع عدم القوة خلال السن اخذ من الائمة ونحوهم وقد دلت الآية التي قبلها اعني قوله فان لم
 تفعلوا فخذوا بحرب من صدور رسولك على ان اكل الربا والعمل به من الكبار ولا خلاف في ذلك
 المستون وان كان ذو عسقة فنظرة الى ميسرة لما حكم سبحانه لاهل الربا برؤوس اموالهم عند
 الواجدين للمال حكم في ذوي العسقة بالنظر الى يسار والعسقة ضيق الحال من جهة عدم المال منه
 جيش العسرة والنظرة التأخير والميسرة مصدر بمعنى الدير ارتفع ذوبكان التامة التي بمعنى جديد هذا قول
 والى على الفارسي وغيرهما في مصحف الی وان كان احدو على معنى وان كان المطاوب عسرة وعلى هذا في
 لفظ الآية ياهل الربى وعلى من قري ذو قبي عامته في جميع من عليه دين من الية هب الجبهو وان تصد
 على محسرى غمركم بالبراء خذوكم وفيه الترغيب لهم بان يتصدقوا برؤوس اموالهم كلها او بعض منها
 على من عسره جعل ذلك خيرا من انظاره قال السدي وابن كثير والضحاك وقال آخرون معنى الآية
 وان تصدقوا على الغني والفقير خير لكم الصحيح الاول ليس في الآية مدخل لانني ان كنتم تعلمون
 جوابه مخدوف اي ان كنتم تعلمون انه خير لكم علمتم به وقد وردت احاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما في التبرع
 لمن له دين على سحار ينظره الى اوتيه والسكوت يا ايها الذين امنوا اذا قتل بينكم دين
 هذا شروع في بيان حال المدنية الواقعة بين الناس بعد بيان حال الربا اي اذا دأب بعضكم بعضا
 وعامل بذلك سوارك سوطيا او اخذوا الدين عبارة عن كل معاملته كان احد العوضين فيها نقدا
 والاخر في الذمة نسيت وان العين عند العرب ما كان حاضر والدين ما كان غائبا وقد بين السدي
 هذا المعنى بقوله الى اجل مسمى وقد استدلل على ان الاجل الجھول لا يجوز وخصوصا اجل السلم وقد
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من اسلف في ثم فليسلف في كيل معلوم الى اجل معلوم وقد قال بذلك الجمهور
 واشترطوا توقيته بالايام او الاشهر او السنين قالوا ولا يجوز الى احصاء او الدياس ورجوع القافلة
 او نحو ذلك وجوز مالك فالكبوة اي الدين باجله بيعا كان او سلما او قرضا لانه ارفع للتراجع اطلع
 للخلاف وليكتب بينكم كاتب هو بيان لكيفية الكتابة المأمورة بها وظاهر الامر الوجوب وقيل
 عطا والشعبي وغيرهما واجبوا على الكاتب ان يكتب اذا طلب منه ذلك ولم يوجد كاتب سواه
 وقيل الامر للندب وبه قال الجمهور بالعدل صفة الكاتب اي كاتب كائن بالعدل اي يكتب
 بالسوية لا يزيده ولا ينقص ولا يميل الى احد الجانبين وهو امر للمتدانيين باختيار كاتب يتصف
 بهذه الصفة لا يكون في قلبه ولا قلمه هوادة لاحد على الاخر بل يتحرى الحق بينهم والعدالة بينهم

ولا ياب كاتب النكحة في سياق النفي مشعرة بالعموم اى لا يمنع احد من الكتاب ان يكتب كتاب التداين كما علمه الله اى على الطريقة التي علمه الله من الكتابة او كما علمه الله بقوله بالعدل فليكتب ليحل الاموال الاملا لغتان الاولى لغة اهل الحجاز وبني اسد والثانية لغة بني تميم فهذه الآية جاءت على اللغة الاولى وجاء على اللغة الثانية قوله تعالى فمنى تمل عليه بكثرة واصيلا الذي عليه الحق هو من عليه الدين امره الله تعالى بالاملا لان الشهادة انما تكون على اقراره بثبوت الدين في ذمته وامره الله بالتقوى فيما يليه على الكاتب وبالغ في ذلك بالجمع بين الاسم والوصف في قوله وليتق الله ذبه ونهاه عن الخس وهو النقص بقوله ولا يخس منه شيئا وقيل انه نهي للكاتب والاول اولى لان من عليه الحق هو الذي يتوقع منه النقص ولو كان نهيًا للكاتب لم يقتصر في نهي على النقص لانه يتوقع منه الزيادة كما يتوقع منه النقص **الثانية والستون** فان كان الذي عليه الحق انما في مقام الاضرار بزيادة الكشف والبيان سفيها هو الذي لا يرى له حق من التصرف فلما يحسن الاخذ ولا اعطاشية بالشوب السفيه وهو الخفيف النسيج وبالجملة فالسفيه ههنا المنيب اما بجمله بالتصرف او لتلاميذه بالمال عبثا كونه لا يجبل الصواب وقيل هو الطفل الجاهل بالاملا واضيف وهو الشيخ الكبير والصبي قال اهل اللغة الضعيف بضم الضاد في البدن ولتجها في الراى او الذي لا يستطيع ان يعمل هو اى الخرس او لعي او جبرس او غيبته لا يمكنه الخضوع عند الكاتب فالمراد الذي لا يقدر على التعبير كما ينبغي وقيل ان الضعيف هو المدخول العقل الناقص الفطنة العاجز عن الاملا والذي لا يستطيع ان يعملها هو الصغير فيملى عليه بالعدل الضمير عائد الى الذي عليه الحق فنيل عن السفيه وليه المنسوب عنه بعد جرحه عن التصرف في ماله ويل عن الصبي وصيه او وليه وكذلك قيل عن العاجز الذي لا يستطيع الاملا لضعفه وليته لانه في حكم الصبي او المنسوب عنه من الامام والقاضي ويل عن الذي لا يستطيع وكيله اذا كان صحيح العقل وعرضت له آفة في لسانه او لم تعرض ولكنه جاهل لا يقدر على التعبير كما ينبغي وقال الطبري الضمير في قوله وليه يعود الى الحق وهو ضعيف جدا قال القرطبي تفسيره وتصرف السفيه المحجور عليه ون وليه فاسدا جماعا منسوخ ابدالا لوجب حكما ولا يؤثر شيئا وان تصرف سفيه ولا حجر عليه فنية الخلاف **الثالثة والستون** واستشهدوا ولا استشهدوا طلب الشهادة وتسمية الكاتبين شهيدين قبل الشهادة من مجاز الاول اى باعتبار ما يؤول اليه امرها من الشهادة ومن رجالكم متعلق بقوله واستشهدوا اى من المسلمين فيخرج الكفار ولا وجه لخرجه من هذه الآية فهم اذا كانوا مسلمين من رجال المسلمين وبه قال شريح وعثمان البتي واحمد بن حنبل وسحق بن راهويه وابو ثور وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي وجمهور العلماء لا يجوز شهادة العبد لما يلحقه من نقص الرق وقال الشعبي والنخعي تصح في الشئ ليسير دون الكثير واستدل الجمهور على عدم جوازها بان الخطاب في

هذه الآية مع الذين يتعاملون بالمداينة والعبيد لا يملكون شيئا تجرى فيه المعاملة وسجائب عن هذا بان
 الاعتبار لعموم اللفظ لا بخصوص السبب وايضا العبد تصح منه المداينة وسائر المعاملات اذا اذن له ذلك
 بذلك وقد اختلف الناس هل الاشهاد واجب او مندوب فقال ابو موسى الاشعري وابن عمر رضيهما
 وعطا وسعيد بن المسيب جابر بن زيد ومجاهد وداود بن علي الطاهري وابنه انه واجب وجوابه جابر
 الطبري وذهب الشعبي والحسن بن مالك والشافعي والبخاري وصحابه الى انه مندوب وهذا الخلاف
 بين هؤلاء هو في وجوب الاشهاد وعلى البيع واستدل الموجبون بقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم ولا
 فرق بين هذا الامر وبين قوله بشهدوا وافيئلم القائلين بوجوب الاشهاد في البيع ان يقولوا بوجوب
 في المداينة فان لم يكنوا اى تشهدان رجلين فليشهد رجل اى فليشهد رجل وامرأتان او رجل و
 امرأتان يكفون ممن ترضون من الشهود اى ومنهم وعد التمس فيه ان المرأتين في الشهادة
 برجل من انهما لا تجوز شهادتهما النساء الا مع الرجل لا وحدهن الا فيما لا يطالع عليه غيرهن للضرورة واختلفوا
 هل يجوز الحكم بشهادة امرأتين مع محين المدعى كما جاز الحكم برجل مع محين المدعى فذهب مالك والشافعي
 الى انه يجوز ذلك لان المدعى جازع المرأتين كالرجل في هذه الآية وذهب ابو حنيفة وصحابه الى انه
 لا يجوز ذلك وهذا يرجع الى الخلاف في الحكم بشهادة محين المدعى والحق انه جائز لورود الدليل عليه وهوادة
 لم يخالف ما في الكتاب العزيز فتعين قبولها وقد اوضح ذلك الشوكاني في شرحه للمنشقي وغيره من
 مؤلفاته وحلوم عند كل من يفهم انه ليس في هذه الآية ما يرد به قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشاهد ويمين لم
 يدعوا هذه القاعدة مبنيّة على شفا جرف بارسى قوله ان الزيادة على النص نسخ وهذه دعوى باطله بل
 الزيادة على النص شريعة ثابتة جارية بها من جارية بالنص المتقدم عليها وايضا كان يلزمهم لا يحكموا
 بنكول المطلوب ولا يمين الرد على الطالب وقد حكموا بها والجواب الجواب وقد اوضحنا حكم الزيادة
 على النص في رسالتنا المسماة بحصول المأمول من علم الاصول وبسطنا الكلام على مسئلة القضاء
 بالشاهد واليمين في مسك الختام فليرجع اليهما ان تضل احداهما قال ابو عبيد عن فضل بن شاذان
 لنقص العقل والضبط والضللال عن الشهادة انما هو نسيان جزء منها وذكر جزء وقرئ حذرة ان تضل
 بكسر الحذرة وقوله فتد كرجوابه على هذه القراءة وعلى قراءة الجمهور هو منصوب بالعطف على تضل من
 رفعه فعلى الاتين وقراءة ابن كثير والجمهور فتد كترخيف الضال والكاف ومعناه تزيدها ذكر او قراءة
 الجماعة بالتشديد اى تبهما اذا غفلت ونسيت وهذه الآية لتلخيص لاعتبار العدد في التشارك في الشهادة
 رجل في تشهد امرأتان عوضا عن الرجل الاخر لابل تذكر احداهما الاخرى اذا ضلت وعلى هذا فيكون
 في الكلام حذف وهو سؤال سائل عن جلة اعتبار امرأتين عوضا عن الرجل الواحد فتبين وجهان تضل
 احدهما فتذكر بالآخرى والعلّة في الحقيقة هي التذكير ولكن الضلال لما كان سببا لنزل منزلة

وابهم الفاعل في فصل فتذكر لأن كلاهما يجوز عليه الوصفان فالعنى ان ضللت هذه ذكرتها هذه ان
 ضللت هذه ذكرتها هذه لا على التعيين وانما اعتبر فيها هذا التذكير لما يلحقها من ضعف النساء بخلاف الرجال
 وقد يكون الوجه في الابهام ان ذلك يعنى الضلال والتذكير يقع بينهما متنا وباحتج بها ضللت هذه عن وجه
 وضللت تلك عن وجه آخر فذكرت كل واحدة منهما صاحبتهما وقال سفيان بن عيينة معنى قوله فتذكر احدا
 الاخرى تصويرا ذكر العنى ان مجموع شهادة المراتين مثل شهادة الرجل الواحد وروى نحوه عن ابي عمرو بن العلاء
 ولا شك ان هذا باطل لا يدل عليه شرح ولا لغة ولا عقل **الرابعة والستون** ولا ياب للشهادة
 اذا ما دعوا اى لا اداء الشهادة التي قد تحملوها من قبل قبيل اذا ما دعوا التحمل الشهادة وتسميتهم شهداء
 كما تقدم وحملها الحسن على المعنيين بظاهر هذا النهى ان الامتناع من اداء الشهادة حرام انما مستند
 ولا يتساموا اى لا تتحملوا ايها المؤمنون او المتعلمون او الشهود ان تكتبوه اى الدين الذي تقدم
 به وقيل الحق وقيل الشاهد وقيل الكتاب نهاهم من سجانه عن ذلك لانهم ربما ملوا من كثرة المدانته ان يكتبوا
 ثم بالغ في ذلك فقال صغيرا وكبيرا اى لا تتحملوا عن الكتابة في حال من الاحوال سواء كان الدين
 كثيرا او قليلا وتقدم الصغير هنا على الكبير لاهتمام به لرفع ما عساه ان يقال ان هذا مال صغير اى قليل لا يحتاج
 الى كتيبه الى اجله ذلك اى المكتوب المذكور في ضمير قوله ان تكتبوه اقسط اى اعدل حفظ
 واصح عند الله واقوم للشهادة اى اعون على اقامة الشهادة واثبت لها وهو مبني من اقام
 وكذلك اقسط مبني من فعل اقسط وقد صرح سيبويه بانه قياسى اى بناوا فعل التفضيل وادنى
 اى اقرب الى ان لا تتأبوا اى لنفى الريب والشك في معاملتكم وذلك ان الكتاب الذي تكتبونه
 يدفع ما يعرض لكم من الريب كما انما كان الا ان تكون ان في موضع نصب على الاستثناء قال الخليل
 وكان تاما اى الا ان يقع او يوجد تجارة والاستثناء منقطع اى لكن قمت بتابعكم وكون تجارةكم
 بحضور البدين تدبرونها بينكم الادارة التعاطى القايض فالمراد بالتابع الذابخر يد ابيد
 فليس عليكم جناح الا تكتبوها اى فلا جرح عليكم ان تركتم كتابته واشهد واذا تابيعتم هذا
 التابع المذكور هنا وهو التجارة الحاضرة على ان الاشهاد فيها يكفي كذا قيل وقيل معناه اذا تابيعتم اى
 تابيع كان حاضرا او كاليا لان ذلك دفع لمادة الخلاف واقطع منشأ الشجار وقد تقدم قريبا ذكر الخلاف
 في كون هذا الاشهاد واجبا او مندوبا **الساوية والستون** ولا يضار كاتب ولا شهيد
 يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل بالمفعول فعلى الاول معناه لا يضار كاتب ولا شهيد من طلب لك منهما
 اما بعدم الاجابة او بالتحريف والتبديل من الزيادة والنقصان في كتابته ويدل على هذا قراءة عمر بن الخطاب
 وابن عباس مع ابن ابي حنيفة ولا يضار بكسر الراء الاولى وعلى الثانى المعنى لا يضار كاتب ولا شهيدان
 يدعى الى ذلك وهما مشغولان بمهمتهما ويضيق عليهما في الاجابة ويؤذيان حصل منهما التراضى ويطلب

منها المحذور من كان بعيد ويدل على ذلك قرارة ابن مسعود ولا يضار بفتح الراء الاولى وصيغة المفتحة
تدل على اعتبار الامرين جميعا وان تفعلوا اما نهيتهم عن المضارة فانه اى فحكم هذا فسوق اى
خروج عن الطاعة الى العصية يلتبس بحكم السابعة والستون وان كانت
على سفر لما ذكره سبحانه مشروعية الكتابة والشهاد والحفظ الاسوال ودفع الرب عقيب لك بذكر حالة
العذر عن وجود الكاتب ونقص على حالة السفر فانها من حكمة احوال العذر وليحق بذلك كل غرض
مقام السفر وجعل الراءان المقبوضة قائمة مقام الكتابة اى فان كنتم مسافرين ولو تجدوا كتابا
في سفركم فمرها ان قال اهل العلم الذين في السفر ثابت بنص التتميز وفي الحضر يفعل رسول صلى الله
عليه وسلم كما ثبت في الصحيحين انه رهن درعاه من يهودى وذهب بمجهور الى اعتبار القبض كما افاده
قوله مقبوضة وذهب مالك الى انه يصح الارتبان بالايجاب والقبول من دون قبض الثامنة
والستون ولا تكتموا الشهادة نهي للشهود ان يكتفوا بما تحلوه من الشهادة اذا دعوا لاقامتها
وهو في حكم التفسير لقوله ولا يضار كاتب اى لا يضار كاتب الراء الاولى على احد التفسيرين المتقدمين و
من يكتفوا فانه اثم قلبه خصل القلب بالذكر لان الالتم من افعاله ولكونه رئيس الاعضاء وهو
المضغة التي ان صلت صلح الجسد كله وان فسدت فسدت كله اسناد الفعل الى الجارية التي تعمله المفعول
هو صريح في موازنة الشخص باعمال قلبه وارتفاع القلب على انه فاعل ومبتدأ واثم خبره على ما تقرر
في علم النحو ويجوز ان يكون قلبه بدلا من آثم بدل البعض من الكل ويجوز ايضا ان يكون بدلا من الضمير
الذي في آثم المراجع الى من وقضى قلبه بالنصب كما في قوله الامن سفه نفسه اخرج البخارى في تاريخه
وابوداود وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن ماجة وابو نعير والبيهقي عن ابى سعيد الخدرى
انه قرأ هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا تدانيتهم بين حتى يبلغ امن بعضهم بعضا قال هذه نسختنا قبلها
قال الشوكاني في فتح القدير اقول رضى الله عن هذا الصحابي الجليل ليس هذا من باب النسخ فمقتضى
بالايمان وما قبله مع عدمه فعلى هذا هو ثابت محكم لم ينسخ انتهى اقول الاصح هو التطبيق والتاويل مع ابن
دون القول بالنسخ والغاير احكاميين كما حققت ذلك في افادة الشيوخ بمقدار النسخ والمنسوخ
اخرج ابن جرير باسناد صحيح عن سعيد بن المسيب انه بلغه ان احدث القرآن بالعرش آية الدين

تمت آيات البقرة الشرعية غير المنسوبة بالضرورة

سورة آل عمران مائة

وهي مدنية قال القرطبي بالاجماع ووردت الاحاديث الدالة على فضلها مشتركة بينها وبين سورة البقرة
الآية الاولى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين فيه النهي

للمؤمنين عن موالاته الكفار بسبب من الاسباب مشكك قوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونهم الآية وقوله تعالى
ومن يتولهم منهم فانه منهم وقوله لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء وقوله
يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء ومن يفعل ذلك اى الاتخاذ المدلول عليه
بقوله لا تتخذ فليس من الله في شيء اى من ولايته في شيء من الاشياء بل ينسأ عنه بكل حال الا
ان تتقوا منهم تقاة على صيغة الخطاب بطريق الالتفات اى الا ان تخافوا منهم لم يجب اتقاهم
وهو مستثنى ومفرغ من اعم الاحوال وفي ذلك دليل على جواز الموالات لهم مع الخوف منهم ولكنها
تكون ظاهرا لابطانها وخالف افي ذلك قوم من السلف فقالوا بالثبوت بعد ان اعز الله الاسلام
الشائنة والله على الناس حج البيت اللام في قوله شئى الذى يقال له الام الايجاب والالزام
تعمرا وذكرا المعنى تأكيد حرف على فانه من اوضح الدلالات على الوجوب عند العرب كما اذا قال القائل
لفلان على كذا فذكر الله سبحانه الحج بالبلغ ما يدل على الوجوب تأكيد الحق وتعليقها بالحجة وهذا الخطاب شامل
لجميع الناس لا يخرج عنه الا من خصه دليل كالصبي العبد من استطاع اليه سبيلا وقد اختلف
اهل العلم في الاستطاعة ما ذاهى فقييل الزاد والراحلة وبها فسر ابن العربي صلى الله عليه وسلم على ما رواه ابيكم
 وغيره واليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وحكاها الترمذى عن اكثر اهل العلم وهو الحق وقال مالك
 ان الرجل اذا وثق بقوة لزمه الحج وان لم يكن له زاد وراحلة اذا كان يقدر على التكسب وبه قال عبد الله
 بن الزبير والشعبي وعكرمة وقال الضحاك ان كان شابا قويا صحيحا وليس له مال فعليه ان يوجه نفسه حتى
 يقضى حجه ومن جملة ما يدخل في الاستطاعة دخولا اوليا ان يكون الطريق الى الحج امنة بحيث ياتى من الحج
 على نفسه وماله الذى لا يجزى راوا غيره اما لو كانت غير امنة فلا استطاعة لان الله سبحانه يقول لا استطاع
 اليه سبيلا وهذا الخالف على نفسه لانه لم يستطع اليه سبيلا بلا شك ولا شبهة وقد اختلف اهل العلم اذا كان
 في الطريق من الظلمة من ياخذ بعض المال على وجه لا يحجب بزاد الحاج فقال الشافعى لا يعطى حبه ويسقط
 عليه فرض الحج ووافقه جماعة وخالفه آخرون والظاهر ان من تمكن من الزاد والراحلة وكانت الطريق
 امنة بحيث يتمكن من مزورها ولو بمصالفة بعض الظلمة بدفع شئ من المال يتمكن منه الحاج ولا ينقص من
 زاده ولا يحجب به فالج غير ساقط عنه بل واجب عليه لانه قد استطاع السبيل اليه بدفع شئ من المال لكنه
 يكون هذا المال المدفوع في الطريق من جملة ما يتوقف عليه الاستطاعة فلو وجد الرجل زاد وراحلة ولم
 ما يدفع لمن ياخذ المكس في الطريق لم يجب عليه الحج لانه لم يستطع اليه سبيلا وهذا لا بد منه ولا ينافى تفسير
 الاستطاعة بالزاد والراحلة فانه قد تغذر المرور في طريق الحج لمن وجد الزاد والراحلة الا بذلك القدر الذى
 ياخذه المكاسون ولعل وجه قول الشافعى انه ليسقط الحج ان اخذ المكس منك فلا يجب على الحاج ان يدخل فيها
 منكروا انه بذلك غير مستطيع ومن جملة ما يدخل في الاستطاعة ان يكون الحاج صحيح البدن على وجه يمكنه الركوب

فلو كان زمرنا بحيث لا يقدر على المشي ولا على الركوب فهذا وان وجد الزاد والراحلة فهو لم يستطع اسبل وقد روت احاديث في تشديد الوعيد على من ملك ادا وراحلة ولم يحج ذكرها الشوكاني في فتح القدير وتكلم عليها **الثالثة** ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة اى ياتي به حلاله على ظهره كما شفع عن النبي صلى الله عليه وسلم فيفضح بين الخلائق وهذه الجملة تضمن تاكيد تحريم الغلول والتنفيز منه بانه ذنب يختص فاعله بعقوبة على رؤس الاشهاد يطلع عليها اهل المشورة محبة يوم القيامة بما غله حلاله قبل ان يحاسب ويؤاخذ

سورة النساء مائة وست وسبعون

وهي كلها مدنية قال القرطبي الآية واحدة تزلت بكهت عام الفتح في عثمان بن طلحة المحمي هي قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها **الآية الاولى** وان خفتن ان لا يقسطوا في اليتامى فانكحوا وجبا رتبنا الجزاء بالشرط ان الرجل كان يكفل اليتيم لكونه وليا لما ويريد ان تبرزه بها فلا يقسط لما امر به اى لا يعمل فيه ولا يعطيها ما يعطيها غيره من الزواج فمنها لم يمدن نيكحوا من الا ان يقسطوا امن ويلجوا بمن اعلى ما يكون من الصدق وامروا ان نيكحوا ما طاب لكم من النساء سواهن فهذا سبب نزول الآية فهو نهي يخص هذه الصوة وقال جماعة من السلف ان هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية في اول الاسلام من ان للرجل ان يتزوج من الحر اثم اشراف فقصرهم لهذه الآية على ربيع فيكون وجبه ارتباط الجزاء بالشرط انهم اذا خافوا ان لا يقسطوا في اليتامى فكذلك يخافون ان لا يقسطوا في النساء لانهم كانوا يتزوجون في اليتامى ولا يتزوجون في النساء والخوف من الاضداد فان المخوف قد يكون معلوما وقد يكون منطوقا ولما اختلف الائمة في معناه في الآية فقال ابو عبيد خفتم بمعنى يقتسم وقال آخرون خفتم بمعنى ظننتم قال ابن عطية والمعنى من غلب على ظنه التقصير في العدل لليتيم فليتركها ويترك غير ما و ما في قوله ما طاب موصولة فالعنى فانكحوا النوع الطيب من النساء اى الحلال ما حرمة سد فليس بطيب وقيل ما هنا مدية اى ما وتم تحسين للتحاح وضعف ابن عطية وقال لقراء مصدرية قال النحاس مع هذا الجيد جدا وقد اتفق اهل العلم على ان هذا الشرط المذكور في الآية لا مفهوم له وانه يجوز لمن لم يخف ان لا يقسط في اليتامى ان نيكح اكثر من واحدة ومن في قوله من النساء ما بينا نية او تبعيضية لان المراد غير اليتامى مشني اى اثنتين اثنتين وثلاث اى ثلثا ثلثا ورباع اى اربعا ربعا وقد استدل بالآية على تحريم ما زاد على الاربع وبنوا ذلك بانه خطاب لجميع الائمة وان كل ناكح له ان يختار ما اراد من زوج العدد كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو الف درهم او هذا المال الذي في البدره درهمين وبعين وثلثه ثلاثة واربعة اربعة وهذه مسلم اذا كان المقسوم قد ذكرت جملة او عين مكانه اما لو كان مطلقا كما يقال اقتسموا الدرهم ويرادوا بسبوه فليس المعنى هكذا والآية من الباب لاخر لا من الباب الاول على ان

لا توتوهم اموالهم قال النحاس من هذا من حسن ما قيل في الآية وقال مالك هم الاولاد والصغار الى تعطوهم
اموالكم فيفسدوها ويقبوا بالاشئى وقال مجاهد هم النساء قال النحاس وغيره وهذا القول لا يصح انما تقول اخذ
سفاهيه او سفهيات واختلفوا في وجب اضافة الاموال الى النجا طبيين وهي للسفهاء فقبيل اضافها اليهم
لانها بابايدهم وهم الناظرون فيها وقيل لانها من جنس اموالهم بان الاموال جعلت مشتركة بين الخلق
في الاصل وقيل المراد اموال النجا طبيين حقيقة وبه قال ابو موسى الاشعري وابن عباس الحسن قتادة
والمراد النبي عن فقهاء الى من لا يسن تدبيرها كالنساء والصبيان ومن هو ضعيف الادراك لا يتهدي
الى وجه النفع التي تحصل المال ولا يتجنب وجوه الضرر التي تملكه وتذهب به وادق هو هو فيها
والسوء هو اى اجعلوا لهم فيها رزقا وافرضوا لهم وهذا فيمن يلزم نفقته وكسوته من الزوجات
والاولاد ونحوهم واما على قول من قال ان الاسولى هي اموال اليتامى فالمعنى اتجروا فيها حتى ترزحوا
وتنفقوا بهم من الارباح وجعلوا لهم من اموالهم رزقا ينفقونه على انفسهم ويكسبون به وقد استدل بهذه الآية
على جواز الحجر على السفهاء وبه قال الجمهور وقال ابو حنيفة لا يحجر على من يبلغ عاقله واستدل بها ايضا
على وجوب نفقة القرابة والخلاف في ذلك معروف في مواطنه الثالثة وابتلوا اليتامى بالتملأ
الاختيار واختلفوا في معنى الاختيار ف قيل هو ان يتامل الوصى اخلاق يتيمة ليعلم بنجابتها حسن تصرفه
في دفع اليه له اذ بلغ التكاح وآنس منه الرشده وقيل ان يدفع اليه شيئا من ماله ويأمره بالتصرف فيه
حتى يعلم حقيقة حاله وقيل ان يرد النظر اليه في نفقة الدار ليعلم كيف تدبيره وان كانت جارية رد
اليها ما يرد الى ربه البيت من تدبيره حتى اذا بلغوا النكاح امدوا ببلوغ الحكم لقوله تعالى واذا
بلغ الاطفال منكم الحلم من علامات البلوغ الابنات وبلغ خمس عشرة سنة وقال مالك والحنيفة
وغيرهما لا يحكم لمن لا يحكم بالبلوغ الا بعد رضى سبع عشرة سنة وهذه العلامات نعم الذكر والانثى مختصر
الانثى بالحبل الحيض فان انسقم منه هرشدا اى ابصرتم ورأيتهم ومنه قوله انس من جاء
الطوننا وقيل هو هنا بمعنى علم ووجد والرشد بضم الراء وسكون الشين والرشد بفتح الراء وسكون
قيل بها لغتان واختلف اهل العلم في معنى الرشدها هنا فقيل الصلاح في العقل والدين وقيل في العقل
خاصة قال سعيد بن جبير والشعبي انه لا يدفع الى اليتيم ماله اذا لم يونس شده وان كان شيخا قال الشعبي
وان بلغ بآية سنته وجمهور العلماء على ان الرشده لا يكون الا بعد البلوغ وعلى انه ان لم يرشده بعد بلوغه
الحكم لا يزل عنه الحجر وقال ابو حنيفة لا يحجر على الحر البالغ وان كان افسق الناس من اشد بهم تبذيرا
وبه قال النخعي وزفر وطاهر النظم القرآنى انها لا تدفع اليهم اموالهم الا بعد بلوغ غايته هي بلوغ النكاح
مقيدة بهذه الغاية بانها من الرشده فلا بد من مجموع الامر من فلان دفع الى اليتامى اموالهم قبل البلوغ
وان كانوا معروفين بالرشده ولا بعد البلوغ الا بعد ايناس الرشده منهم والمراد بالرشده نوعه

وهو المتعلق بحبس التصرف في امواله وعدم التبذير بها ووضعها في مواضعها فادفعوا اليه لهم والهم
من غير تاخير الى حد البلوغ ولا تاكلوها اسرافا وبدان يكبروا الاسراف في اللغة الاخر
ومجاورة الحد وقال المنصور شميل السرف التبذير والبذر المبادرة اي لا تاكلوا اسوال اليتامي اكل
اسراف واكل مبادرة كلبهم اولات تاكلوا لاجل السرف والمبادرة اوسفرين ومبادرين كلبهم وهم وثقلوا
تنفق اموال اليتامي فيما تشتهي قبل ان يبلغوا فينزعوا من ايدينا ومن كان غنيا فليستعطف
ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف بين سبجانه ما يحل لهم من اسوال اليتامي فامر الغني بالاستعطف
وتوفير مال الصبي عليه وعدم تناوله منه وسوغ للفقير ان ياكل بالمعروف واختلف اهل العلم فيه ما هو
فقال قوم هو القرض اذا احتاج اليه وقضى متى اليسر له عليه وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس
وعبيدة السلماني وابن جبير والشعبي ومجاهد وابو العالية والاوزاعي وقال النخعي وعطاء والحسن قتادة
لاقضاء على الفقير فيما ياكل بالمعروف وبه قال جمهور الفقهاء وهذا بالنظم القرآني الصق فان اباحة الاكل
للفقير مشعرة بجواز ذلك له من غير قرض والمراد بالمعروف المتعارف بين الناس فلا يترفع باموال
اليتامي ويبلغ في التمتع بالماكل والشرب والملبوس ولا يدع نفسه عن سدا الفاقة وستر العورة الخطا
في هذه الآية لا وليا الايتام القائمين بالصالح كالأب والمجد وصيهما وقال بعض اهل العلم المراد بالآية البيتيم
ان كان غنيا وسع عليه وان كان فقيرا كان الانفاق عليه بقدر ما يحصل له وهذا القول في غاية
الستقوط فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليه انهم قد قبضوا بها منكم ليندفع عنكم التهم
وتامنوا الدعوى الصادرة منهم وقيل ان الاشهاد والمشرع هو على ما انفقه عليهم الاوليا وقيل يشهد
وقيل هو على روبا استقرضوا الى اموالهم وطاهر النظم القرآني شرعية الاشهاد على ما وقع اليتيم من اموالهم وهو يعلم الانفاق
قبل الرشده والدفع لجميع اليهم بعد الرشده وفي سورة الانعام ولا تقربوا مال اليتيم الى التي هي حسن
حتى يبلغ اشده وفي الاسرى مثلها الميراث والبعث واذا حضر القسمة يعني قسمة الميراث اولوا القربى
المراد بالمقاربة هنا غير الوارثين وكذا اليتامى والمساكين شرع السبجانه انهم اذا حضروا قسمة
التركة كان لهم منها رزق فيرضع لهم المقاسمون شيئا منها وقد ذهب قوم الى ان الآية محكمة وان الامر
للتدبر وذهب آخرون الى انها منسوخة بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم والاولى حجج لان المنكوه
في الآية للمقاربة غير الوارثين ليس هو من جملة الميراث حتى يقال انها منسوخة بآية الموارث الا ان يقال
ان اولى القربى المذكورين هنا هم الوارثون كان للشيخ وجه وقالت طائفة ان هذا الرضخ لغير الوارث
من المقاربة واجب بمقدار ما تطيب بنفس الوارثة وبه معنى الامر تحقيقى فلا يصار الى التدبر الا بقربة
والضمير في قوله فادفعوا هوهم منه راجع الى المال المقسوم الاول عليه بالقسمة وقيل راجع الى ما ترك
وقولوا لهم قولاهم وقا هو القول المحيل الذي ليس فيه من بمصادر اليهم من الرضخ ولا اذى

الحج مسته يوصيكم الله تفصيل لما اجل في قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاولاد
 الآيه وقد استدل بذلك على جواز تاخير البيان عن وقت الحاجة وهذه الآيه ركن من اركان الدين
 وعدة من عدا الاحكام وامم من اممات الآيات كاشتها لما على ما يسم من علم الفرائض وقد كان هذا العلم
 من اجل علوم الصحابة رضي الله عنهم واكثر مناظر اتم فيه وورد في الترخيب في تعلم الفرائض وتعليمها
 ما اخرج الحاكم والبيهقي في سننه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموه لانه
 فاني امر بقبولها وان العلم يتقبض ونظر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة لا يجبان من يقضي
 بها واخرجاه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم فانه يسي
 وهو اول ما ينزع من ابي وقد روى عن عمرو بن مسعود والنسائي في الترخيب في الفرائض من ذلك
 روى عن جماعة من التابعين ومن بعدهم والمعنى يوصيكم الله في اولادكم اى في شان ميراثهم
 وقد اختلفوا هل يدخل اولاد الاولاد ام لا فقالت الشافعية انهم يدخلون مجازا لا حقيقة وقالت الخنثية
 انه يتناولهم لفظ الاولاد حقيقة اذ لم يوجد اولاد الصلب ولا خلاف ان بنى البنين كالبنين في الميراث
 مع عدمهم وانما الخلاف في دلالة لفظ الاولاد على اولادهم مع عدمهم ويدخل في لفظ الاولاد من كان
 منهم كافرا ويخرج بالسنة وكذلك يدخل القاتل عدا ويخرج ايضا بالسنة والاجماع ويدخل فيه الخنثى قال
 القرطبي وجميع العلماء انه يورث من حيث يبول فان بال منها فمن حيث سبق فان خرج البول منها
 من غير سبق احد بها فله نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى وقيل يعطى قتل النصيبين هو
 نصيب الانثى قال يحيى بن آدم وهو قول الشافعي وهذه الآيه ناسخة لما كان في صدر الاسلام من الميراث
 بالحلف والهجرة والمعاقرة وقد اجمع العلماء على انه اذا كان مع الاولاد من له فرض مسمى عطية وكان
 ما بقى من المال للذكر مثل حظ الانثيين للحديث الثابت في الصحيحين وغيرهما بلفظ الحقوا الفرائض بالمال
 فما ابقت الفرائض فلا ولي رجل كرا الا اذا كان ساقطا منهم كالاخوة لام للذكر مثل حظ الانثيين
 جملة مستأنفة لبيان الوصية في الاولاد فلا بد من تقدير ضمير جميع اليهم اى للذكر منهم والرجال
 اجتماع الذكور والامهات واما حال الانفراد فللذكر جميع الميراث وللانثى النصف وللاثنتين فصا
 الثلثان فان كن اى الاولاد والثانيات باعتبار الحيز والبنات والمولودات نساء ليس من ذكر
 فوق اثنتين اى زادت على اثنتين على ان فوق صفة لنسار او يكون خبرا نيا لكان فلهن
 ثلثا ما ترك الميت لمداول عليه بقرينة المقام وظاهر النظم القرآنى ان الثلثين فريضة الثلث
 من البنات فصاعدا ولم يسم للاثنتين فريضة ولهذا اختلف اهل العلم في فريضتهما فذهب الجمهور
 انهما اذا انفردتا على البنين الثلثين وذهب بن عباس الى ان فريضتهما النصف واحتج الجمهور
 بالقياس على اثنتين فان انسجانه قال في شأنهما فان كانتا اثنتين فلما الثلثان فالحنثيين

بالاثنين في استحقاقهما الثلثين كما الحقوا الاخوات اذ اردن على اثنتين بالبنات في الاشتراك في الثلثين
وقيل في الآية ما يدل على ان للبنتين الثلثين وذلك لما كان للواحدة مع اخيهما الثلث كان للبنتين
اذا انفردتا الثلثان بهذا احتج بهذه الحجة سمعيل بن عياش والمبرود قال النحاس وهذا الاحتجاج عند اهل النظر
غلط لان الاختلاف في البنتين اذا انفردتا عن البنين وايضا المخالف ان يقول اذا ترك بنتين وابنا
فللبنتين النصف فهذا دليل على ان هذا فرضهما ويمكن تأييدها احتج به الجمهور بان السبب في انما فرض للبنين
الواحدة النصف اذا انفردت بقوله وان كانت واحدة فلهما النصف كان فرض البنين اذا انفردتا
فوق فرض الواحدة ووجب القياس على الاثنين الاقتصار للبنتين على الثلثين وقيل ان فوق زائدة
والمعنى وان كن نسرا اثنتين كقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق اي بالاعناق وروى النحاس ورجع عنه
فقلا لا هو حظ لان الظروف وجميع الاسماء لا يجوز في كلام العرب ان يراود لغير معنى قال ابن عطية ولان
قوله فوق الاعناق هو الفصيح وليست فوق زائدة بل هي محكية المعنى لان ضرورة العنق انما تحجب ان يكون
فوق النظام في المفصل دون الدماغ وبهذا لو كان لفظ فوق زائدا كما قالوا انقال فلما لمثلما ترك ولم يقل
فلمن وادخل ما يحتج به الجمهور باخرجه ابن ابي شيبة واحمد والبودود والترندي وابن ماجه وابو يعلى وابن
ابى حاتم وابن جبان والحاكم والبيهقي في سننه عن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى
تفالت يا رسول الله ما تان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابوهما معك في احد شهيدا وان عجمهما اخذهما فاعلم يدعي
لهمالا ولا يملك ان الا ولهما مال فقال يقضي الله في ذلك فتنزلت آية الميراث يوصيكم الله في ولادكم
الآية فاسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عجمهما فقال اعط ابنتي سعد الثلثين وامهما الثمن وباتقي فهو لك اخوجه طرق
عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن جابر قال الترمذي ولا يعرف الا من حديثه ولا يويه لكل واحد منهما الثلث
والمراد بالابوين الاب والام والثنية على لفظ الاب للتغليب وقد اختلف اهل العلم في الجدل هو بنو بنو له آية
فيستقطب بالاخوة ام لا فذهب ابو بكر الصديق الى انه ينزل الاب ولم يخالف احد من الصحابة ايام خلافته
واختلفوا في ذلك بعد وفاته فقال يقول ابى بكر بن عباس وعبد الله بن الزبير وعائشة ومعاذ بن جبل
وابى بن كعب والوالد زوار وابو هريرة وعطاء وطائوس وحسن وقتادة وابو حنيفة وابو ثور وسحق وحجوا
بمثل قوله تعالى ملككم ابراهيم وقوله يا بنى آدم وقوله صلى الله عليه وسلم يا بنى اسمعيل وذهب على بن ابي طالب
وزيد بن ثابت وابن مسعود الى تورث الجد مع الاخوة لابوين اولاب ولا ينقص معهم من الثلث
ولا ينقص مع ذوى الفروض من السدس في قول زيد والاك والا ذراعي وابى يوسف ومحمد والشافعي قبل
يشرك بين الجد والاخوة الى السدس لا ينقص من السدس شيئا مع ذوى الفروض وغيرهم وهو قول ابن ابي ليلى
وطائفة وذهب الجمهور الى ان الجد يسقط بنى الاخوة وروى الشافعي عن علي عليه السلام انه اجرى بنى الاخوة
في المقاسمة مجرى الاخوة واجمع العلماء على ان الجد لا يرث مع الاب شيئا وعلى ان لمحمد السدس اذا لم يكن

لميت ام وجميعوا على انها ساقطة مع وجود الام وجميعوا على ان الاب لا يسقط المحبة امر الام وجميعوا
 في توريت المحبة وابنها حجج فروى عن زيد بن ثابت وعثمان بن علي هذا الترتيب وبه قال مالك الثوري
 والاوزاعي والبوثر وصحاب الراي وروى عن عمرو بن مسعود والي موسى انما تراث محمد وروى ايضا عن
 علي وعثمان وبه قال شريح وجابر بن زبير وعبيد الله بن الحسن وشريك واحمد وسحق وابن المنذر عما
 ترك ان كان له ولد الولد يقع على الذكر والانثى لكنه اذا كان الموجد والذكر من الاولاد وحده او
 مع الانثى منهم فليس للجد الا السدس وان كان الموجد وانثى كان للجد السدس بالفرع وهو عصبة فيما عدا
 واولاد ابن الميت كاولاد الميت فان لم يكن له ولد اى واولاد ابن لما تقدم من الاجماع وورثته
 ابواة منفردين عن سائر الورثة كما في سبيل ليه جمهور من ان الام لا تأخذ ثلث التركة الا اذا لم يكن للميت
 وارث غير الابوين اما لو كان معها احد الزوجين فليس للام الثلث الباقي بعد الموجد ومن الزوجين
 فلا مله الثلث وروى عن ابن عباس ان للام ثلث الاصل مع احد الزوجين وهو مستلزم تغفيل
 الام على الاب في سلكة زوج وابوين مع الاتفاق على انه افضل منها عند افرادها عن احد الزوجين
 فان كان له اخوة فلا مله السدس الملاق الاخوة يدل على انه لا فرق بين الاخوة لابوين او لاحدا
 وقد اجمع اهل العلم على ان الاثنين مع الاخوة يقومان مقام الثلاثة فصاعدا في حجب الام الى السدس
 الاما يروى عن ابن عباس ان جعل الاثنين كواحد في عدم الحجب وجميعوا ايضا على ان الاثنين فصاعدا
 كالأخوين في حجب الام من بعد وصية يوصي بها او دين واختلاف في وجه تقديم الوصية على الدين
 مع كونه متقدما عليها بالاجماع فقيها المقصود وتقديم الاميرين على الميراث من غير قصد الى الترتيب بينهما قيل
 لما كانت الوصية اقل لزوما من الدين قدمت ايتها ما بها وقيل قدمت لكثرة وقوعها فصارت كالامر
 الملازم لكل ميت وقيل قدمت لكونها حظا مساكين والفقراء وآخر الدين لكونه حظا غريم لطلب بقوة و
 سلطان وقيل لما كانت الوصية ناشئة من جهة اميت قدمت بخلاف الدين فانه ثابت مودى وتكرام
 لم يذكر وقيل قدمت لكونها تشبه الميراث في كونها مأخوذة من غير عوض فمنها يشق على الورثة اخراجها بخلاف
 الدين فان افوسهم سطنت ياداء وهذه الوصية مقيدة بقوله تعالى غير مضار كما سياتى انشاء الله تعالى
 اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا قيل خير قوله اباؤكم وابناؤكم مقدر اى هم
 المقسوم عليهم قيل ان الخير قوله لا تدرون وما بعده واقرب خبر قوله ايهم نفعا تيسر اى لا تدرون ايهم
 قريب لكم نفعا في الدعاء لكم والصدقة عنكم كما في الحديث الصحيح او ولد صالح يدعو له وقال ابن عباس الحسن
 قد يكون الابن افضل فشيئ في ابيه وقال بعض المغنين ان الابن اذا كان ارفع درجة من ابيه
 في الآخرة سال اعدان يرفع اليه اباءه واذا كان الاب ارفع درجة من ابيه سال الله ان يرفع ابنه اليه
 قيل المراد النفع في الدنيا والآخرة قال ابن زيد وقيل المعنى انكم لا تدرون من انفع لكم من اباؤكم وابناؤكم من

من اوصى منهم فحرمكم الثواب لاخرة بامضاء وصيته فهو اقرب لكم ففما اذن من ترك الوصية ومنع عليكم من الثواب وقوى هذا صاحب الكشاف فقال لان اجملة اعتراضه ومن حق الاعتراض ان يكون ما اعتراضه بنيتجا قوله فريضته من الله نصب على المصدر الموكد وقال كل من غيره في حال موكدة والحاصل يوصيكم والاول اولى ان الله كان عليهما بقسمة الموارث حكما حكم بقسمتها وتبينها لاهلها وقال النزاج عليهما بالاشياء قبل خلقها حكما فيما يقدره ويضيه ولحكم نصف ما ترك اذ واجكم ان لم يكن لهن ولد الخطاب هذا للرجال والمراد بالولد ولد الصلب او ولد الولد لما قد مناس من الاجماع فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وهذا مجمع عليهم يختلف اهل العلم في ان للنزوج مع عدم الولد النصف ومع وجوده وان سفل الربع من بعد وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها او دين هذا النصيب مع الولد والنصيب مع عدمه تنفرد بالواحدة من الزوجات ويشتر فيه الاكثر من الواحدة لاختلاف في ذلك والاختلاف في الوصية والدين كما تقدم فان كان رجل يورث كلاله المراد بالرجل الميت ويورث على البناء للمفعول من ورث لا من اورث وهو خبر كان وكلاله حال من ضمير يورث وقيل غير ذلك والكلاله مصدر من كلاله النسب اي احاط به وبهوى الاكليل لاحاطته بالراس وهو الميت الذي لا ولد له ولا والد هذا قول ابى بكر الصديق وعمر وعلي وجمهور اهل العلم وبه قال صاحب كتاب العين والبن منصور اللغوي وابن عرفة والقيتي وبوعبيد وابن الانباري وقد قيل انه اجماع وقال ابن كثير وبه يقول اهل المدينة والكوفة والبصرة وهو قول الفقهاء السبعة والائمة الاربعه وجمهور السلف واختلف بن جسيم وقد حكى الاجماع غير واحد وروفيه حديث مرفوع انتهى وروى ابو حاتم والاشعث عن ابى عبيدة انه قال الكلاله كل من لم يرثه اب او ابن او اخ فهو عند العرب كلاله قال ابو عمر بن عبد البر فذكر ابى عبيدة الاصح هنا مع الاب والابن في شرط الكلاله غلط لا وجه له ولم يذكره غيره وما يروى عن ابى بكر وعمر من ان الكلاله من لا ولد له خاصة فقد رجعا عنه وقال ابن زيد الكلاله المحي والميت جميعا وانما سمو القراية كلاله لانهم اطلقوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا بهنهم بخلاف الاب والاب فانما طرفان له فاذا ذهبا كلاله النسب قيل ان الكلاله ما خوزة من الكلال وهو الاعيان فكأنه يصير الميراث الى الوارث عن بعد واعيان وقال ابن الاعرابي ان الكلاله بنو العلم لا باعدو بالجملة من قير يورث كلاله بكسر الراء مشددة وهو بعض الكوفيين اختلفت وهو الحسن واوجب جعل الكلاله القراية ومن ثم يورث المفتح الراء وهم جمهور اهل حنبل ان يكون الكلاله الميت وحمل ان تكون القراية وقد روى عن علي و ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس الشعبي ان الكلاله ما كان سوا الولد والوالد من الوارثة قال الطبري الصواب ان الكلاله هم الذين يرثون الميت من عدى ولد والدا لصحة خبر جابر قلت يا رسول الله

انما يشئ كلامه افا قضى بما الى كلمة قال لا انتهي وروى عن عطاء رانه قال ان كلامه المال قال ابن العربي هذا قول ضعيف لا وجه له وقال صاحب الكشف ان الكلام تنطبق على ثلاثة على من لم يخلف ولدا ولا ولدا ولدا وعلى من ليس بولد ولا والدين الخلفين وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالد انتهى او اهل البيت معطوف على رجل متعدي بما قيد به اسمي وامارة تورث كلامه وله اخ واخت قر وسعد بن ابني قاص من كرم سبيلتي ذكر من اخرج ذلك عنه فكل واحد منهما السدس قال القرطبي اجمع العلماء ان الاخوة باهناهم الاخوة لام قال ولا خلاف بين اهل العلم ان الاخوة للاب والام او للاب ليس سيرا ثم هكذا اقل اجماع على ان الاخوة المذكورين في قوله وان كان لاخت رجلا ونساء فلذلك كر مثل خط الانثيين هم الاخوة لابوين او لاب وافرود الضمير في قوله وله اخ واخت لان المراد كل واحد منهما كما جرت بذلك لغة العرب اذ اذكر والاميين مستويين في الحكم فانهم قد يذكرون الضمير الرجاء اليهما مفردا كما في قوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وانها الكبيرة وقوله يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقايد كرون مشني كما في قوله وان كان غنيا او فقيرا فانشاء لي بهما فان كانوا اكثر من ذلك فهو مشركاء في الثلث والاشارة بقوله من ذلك الى قوله وله اخ واخت اسمي اكثر من الاخ المنفرد والاخت المنفرد بواحد وذلك بان يكون الموجد اثنين فصاعدا ذكرين او اثنين او ذكر او انثى وقد استدل بذلك على ان الذكر كالانثى من الاخوة لام لان الله شرک بينهم في الثلث ولم يذكر فضل الذكر على الانثى كما ذكره في البنين والاخوة لابوين او لاب قال القرطبي وهذا اجماع ودلت الآية على ان الاخوة لام انما استكملت بهم المسئلة كانوا اقدم من الاخوة لابوين او لاب وذلك في المسئلة المسماة بالمحارية وهي اذا تركت اللقية زوجا وامام اخوين لام واخوة لابوين ووجه ذلك انه قد وجد الشرط الذي يرث عنه الاخوة من الام وهو كون الميت كلامه ولويد هذا الحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلا ولي ذكر رجل وهو في الصحيحين من غيرهما قال الشوكاني في فتح القدير وقد قرنا دلالة الآية والحديث على ذلك في الرسالة التي سميناها بالمباحث الدرية في المسئلة المحارية وفي هذه المسئلة خلاف بين الصحابة فمن اجماع معروف انتهى من بعد وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم غير مضار اي يوصي حال كونه غير مضار لو رثته بوجه من وجوه الضرر كان يقر بشئ ليس عليه او يوصي بوصية لا مقصد له فيها الا الاضرار بالورثة او يوصي لوارث مطلقا او لغيره بزيادة على الثلث ولم يجزه المورثة وهذا التقيد اعني قوله غير مضار راجع الى الوصية والدين المذكورين فهو قيد لما في صدر من الاراء بالديون او الوصايا المنهي عنها والتي لا مقصد لصاحبها الا المضارة لو رثته فهو باطل مردود ولا ينفذ شئ من الثلث ولا دونه قال القرطبي وجمع العلماء على ان الوصية للوارث لا يجوز ان تنتهي وهذا القيد اعني عدم الضرر هو قيد لجميع ما تقدم من الوصية والدين قال ابو السعود في تفسيره وتخصيص القيد بهذا

المقام لما ان الورثة منطنة لتفريط الميت في حقه وصيته من الله نضب على المصدر اي يحكم بك وصيته لقوله فرضيته من الله قال ابن عطية ويصح ان يعمل فيها مضار والمغنى ان يقع الضرب بها او يهبها فواقع عليها تجوز ان يكون وصيته على هذا مفعولا بها لان اسم الفاعل قد عتمد على ذوى الحال او لكونه منفيا معنى وقدر المحسن وصيته من الله بالجرح على اضافة اسم الفاعل اليها لقوله يا سارق اللية اهل الدار والله عليم وفي كون هذه الوصية من الله سبحانه دليل على انه قد وصى عباده بهذه التفاصيل المتعلقة في الفرائض وان كل وصية من عباده بخالفها في سبوقه بوصيته الله وذلك كالوصايا المتضمنة لتفصيل بعض الورثة على بعض الوثمة على الضرر بوجه من الوجوه وقد ورد في تعطيل ذنب الاضرار بالوصية احاديث قال ابن عباس هو من الكبار اخرج النسائي والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وغيرهم عنه رجال اسناده رجال الصحيح واخرج احمد وعبد بن حميد والبوداوي والترمذي وحسنه وابن ماجة واللفظ له والبيهقي عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يعمل بعمل اهل الخير سبعين سنة فاذا اوصى جاف في وصيته فنجتم له بشر عمله فيخل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل الشر سبعين سنة فيعدل في وصيته فنجتم له بخير عمله فيدخل الجنة ثم يقول ابو هريرة اقرؤا ان شئتم تلك حدود الله الى قوله عذاب مبين وفي اسناده شهر بن حوشب وثقه احمد وابن معين وقال النسائي ليس بالقوى وقال ابو حاتم ليس بدون قال ابن عيون تركوه فائدة قال القاضي محمد بن علي الشوكاني في مختصره المسمى بدرر البهية في كتاب المواريث بفصله في الكتاب العزيز ويحب الابتداء به في الفروض المقدرة وبالمقتضى فله عصبته والاخوات مع البنات عصبته ولبنت الابن مع البنت السدس تكملة للشائين وكذا للاخت لاب مع الاخت لابوين وللجدة وللجد السدس مع عدم الام وهو للجد مع من لا يسقط ولا ميراث للاخوة والاخوات مطلقا مع الابن وابن الابن وفي ميراثهم مع الجد خلافا ويرثون مع البنات الا للاخوة لأم ويسقط الاخ لاب مع الاخ لابوين وذو والارحام يتوارثون وهم اقدم من بيت المال فان تزاحمت الفرائض فالعول ولا يرث ولد الملاعنة والزانية الا من اموه وقراتها والعكس لا يرث المولود الا اذا استحل ميراث العتيق لعنقه ويسقط بالعصبات وللباقى بعد ذوى السهام ويحرم ميراث الولاوية وللاولاد ميراث بنين اهل بيتين لا يرث القتال من المقتول انتهى وقال في شرحه المسمى بدرر البهية اعلم ان المواريث المفصلة في الكتاب العزيز معروفة لم تعرض باهنا لذكرها وتخصرنا على ما ثبت في السنة والاجماع ولم نذكرها كان يستند الى الحوض الراى كما جرت به عادة ثنائى هذا الكتاب فليس محجرا والمراعى مستحقا للتدوين فكل عالم رائه واجتهاده مع عدم الدليل ولا حجة في اجتهاده بعض اهل العلم على البعض الآخر فاذا عرفت هذا اجتمع لك ما في الكتاب العزيز وما ذكرناه باهنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب السنة فان عرض لك ما لم يكن فيما فاجتهد فيه ايك عملنا بحديث معاذ المشهور انتهى السأوسته يا ايها الذين امنوا

سقطت الآية بفتح مجرقة سبب تزولها وهو ان الزوجة البخاري وغيره عن ابن عباس قال كانوا اذا مات الرجل كان
اوليائه احق بامراته ان شار بعضتم تزولها وان شاءوا تزولها وان شاءوا لم تزولها فمما احق بهما من اهلها
فتمثلت وفي لفظ لا يلى يداؤد عنه في هذه الآية كان الرجل يرث امرأة ذى قربة فيفضلها حتى تموت او تزول
اليه صداقها وفي لفظ لابن جرير وابن ابى حاتم عنه فان كانت بميلة تزولها وان كانت ذمية حبسها
حتى تموت فيرثها وقد روى هذا السبب بالفاظ لا يحل لكم ان تروا النساء كرها ولا يحل لكم ان
تعضلوهن عن ان يتزوجن غيركم لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اى لتأخذوا ميراثهن اذا هن
اولى منكم صدقتهن اذا اذنتم لهن بالكلح قال الزهري والجمهور كان من عادتهم اذا مات الرجل
وله زوجة القى ابنه من غيرها او اقرب عصبة ثوبه على المرأة فيصير احق بهما من نفسها ومن اوليائها فان
شار تزولها بغير صداق الا الصداق الذى اصدقها الميث وان شار زوجها من غيره واخذ صداقها
ولم يعيها شيئا وان شار عضلها لتقتل منه بما ورثت من الميث او تموت فيرثها فتمثلت الآية قبل
الخطاب للزواج النساء اذا حبسوهن مع سور العشرة طمعا في ارثهن او ليقدين ببعض مهرهن من اختار
ابن عتيبة قال ودليل ذلك قوله الا ان يأتين بفاحشة مبينة فانما اذا اتت بفاحشة فليس
للولي حبسها حتى تذهب بها لهما اجماع من اللاتمة وانما ذلك للزوج قال الحسن اذا زنت البكر فانما
تجلد مائة وتنفى وتروا الى زوجها ما اخذت منه وقال ابو قلابة اذا زنت امرأة الرجل فلا باس ان يضاربها
وليشق عليها حتى تقتدى منه وقال السدى اذا فعلن ذلك فخذوا مهرهن وقال قوم الفاحشة
البدن باللسان وسور العشرة قولاً وفعلًا وقال مالك وجماعة من اهل العلم للزوج ان ياخذ من النكاح
ما يملكه من اكله على ان الخطاب في قوله ولا تعضلوهن للزواج وقد عرفت مما قدمنا في سبب النكاح
ان الخطاب في قوله ولا تعضلوهن لمن خوطب بقوله لا يحل لكم ان تروا النساء كرها فيكون للبعثى ولا يحل
لكم ان تنهوهن من زواج لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اى ما اتاهن من ميراثهن الا ان يأتين بفاحشة
مبينة فيمنعن من ذلك حبسهن عن الزواج ولا يخفى ما في هذا من التعسف مع عدم جواز حبسهن من اتيتهن بفاحشة
عن ان تزوجن وتنفى من الزنا وكما ان جعل قوله ولا تعضلوهن خطايا باللا وليا فيه هذا التعسف كذلك
قوله ولا يحل لكم ان تروا النساء كرها خطايا باللا وواج في تعسف ظاهر مع مخالفة سبب نزول الآية الذى
ذكرناه الاول اى يقال ان الخطاب في قوله ولا يحل لكم للمسلمين اى لا يحل لكم معاشر المسلمين ان تروا
النساء كرها كما كانت تفعل الجاهلية ولا يحل لكم معاشر المسلمين ان تعضلوا الزوجكم اى تحبسوهن عنكم مع
عدم زواجكم فيمنعن من ذلك حبسهن عن الزواج ولا يخفى ما في هذا من التعسف مع عدم جواز حبسهن من اتيتهن
وفي عقدكم مع كراهتكم لهن الا ان يأتين بفاحشة مبينة جاز لكم مخالفتهم ببعض ما آتيتموهن النساء
وعاشروهن بالمعروف وفى هذه الشريعة وبين اهلها من حسن المعاشرة وهو خطاب للزواج اولها

اعم وذلك مختلف باختلاف الأزواج في القناعة والفقر والرفاعة والوضاعة فان كرهتموهن لم يبيح
 الأسباب من غير ارتكاب فاحشة ولا تشوز نفسي ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا
 اى نفسى ان يؤل الامر الى ما تحبونه من ذهاب الكراهية وتبدلها بالمحبة فيكون في ذلك خير كثير من تهته
 الصحة وحصول الاولاد ونيكون ажرا على هذا محذوفه فانه لو لا عليه بعلمته اى فان كرهتموهن فاصبروا
 ولا تفارقوهن يحذر هذه النفرة نفسى ان تكرهوا شيئا يجعل الله فيه خيرا كثيرا قيل في الآية نذرا الى اساك
 الزوجية مع الكراهية لانه اذا كرهه صحتها وتحمل ذلك المكروه طلبا للشواب والنفع عليها وحسن معاشرتها
 استحق النساء الجميل في الدنيا والشواب الجزيل في العقبى الثامنة وان اردتوا استبدال زوج
 اى زوجة مكان زوج اخرى واثبت احداهن قنطارا المراد به هنا المال الكثير وفيه دليل
 على جواز المغالاة في المهور فلا تأخذ وامنه شيئا قيل هي محكمة وقيل هي منسوخة بقوله تعالى في
 سورة البقرة ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا ان يخاصا ان لا يقيما حد ووالد الاول ان الكل
 محكم والمراد به هنا غير المتخلفة فلا يحل لزوجها ان ياخذ مما آتاها شيئا التاسعة ولا تنكحوا ما كنتم
 آباءكم من النساء منى عما كانت عليها الجاهلية من نكاح نساء آباءهم اذا ماتوا وهو مشروع في بيان
 من يحرم نكاحه من النساء ومن لا يحرم الا ما قد سلف هو استثناء منقطع اى لكن ما قد سلف في
 الجاهلية فاجتنبيه ودعوه وقيل الا بمعنى بعد اى بعد ما سلف وقيل المعنى ولا ما سلف وقيل هو استثناء
 متصل من قوله ما كنتم آباءكم يفيد المبالغة في التحريم باخراج الكلام مخرج التعليق بالمحال بمعنى ان امكنكم ان
 تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره واخرج عبد الرزاق وابن ابى شيبة وأحمد والحاكم وصححه وبيهقي
 في سننه عن البراء قال لقيت خالى ومعه الراية قلت اين تريد قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج
 امرأة ابيه من بعده فامرني ان اضرب عنقه واخذ ما له ثم بين سبحانه وجه النهي عنه فقال انه كان
 فاحشة ومقتا وساء سبيلا هذه الصفات الثلاث تدل على انه من اشد المحرمات وقبحها
 وقد كانت الجاهلية تسميه نكاح المقت وهو ان تزوج الرجل امرأة ابيه اذا طلقها او مات عنها او قيل
 لهذا الضيق وهل انقضت البغض العاشرة حرمت عليكم امهاتكم اى نكاح من قد بين
 سبحانه في هذه الآية ما يحل وما يحرم من النساء فحرم سبعا من النسب وستا من الرضاع والصهر المحقت
 المتواترة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وذاتها ووقع عليه الاجماع فاسبع المحرمات بالنسب
 الامهات وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم اى البنات والاخوات والعلمات والحالات
 وبنات الاخ وبنات الاخت وامهاتكم اللاتي ارضعنكم في اطلاق مقيد بما ورد في السنة من
 كون الرضاع في الحولين الا في سائمة قصته اضاع سالم مولى ابى خديجة وظاهر النظم القرآنى اثبت
 حكم الرضاع بما يصدق عليه سمي الرضاع لغة وشرعا ولكنه قد ورد تعقيده بخمس ضعات في احاديث

صحيحة عن جماعة من الصحابة والبحث عن تقرير ذلك وتحقيقه بطول وقد استوفاه الشوكاني في مصنفاته وقرر ما هو الحق في كثير من مباحث الرضاع وذكرنا طر فائده في شرحنا لباب الرضاع واخواتكم من الرضعات الاخت من الرضاع هي التي ارضعتها امك بلبان ابيك سواء ارضعتها معك او مع من قبلك او بعدك من الاخوة والاختات والاخت من الام هي التي ارضعتها امك بلبان رجل آخر واصهات نسائككم وبلاشبكم التي في جواركم من نسائككم اللاتي دخلتكم بطن فالحرمات بالصهر والرضاع الامهات من الرضاعة والاختات من الرضاعة وامهات النساء والربائب وحلائل الانباء واجمع بين الاثنين فهو للزوجة والسابقة منكوحات الآباء والثامنة اجمع بين المرأة وعمتها قال الطحاوي وكل هذا من الحكم المتفق عليه وغير جائز نكاح واحد من الاجماع الامهات النساء اللواتي لم يدخل بهن ازواجهن فان جهلوا السلف ذهبوا الى ان الام تحرم بالعقد على الابنة ولا تحرم الابنة الا بالدخول بالام وقال بعض السلف الام والرببية سواء ولا تحرم واحدة منهما الا بالدخول بالآخرى قالوا ومعنى قوله وامهات نسائككم اي اللاتي دخلتكم بهن وزعموا ان قيد الدخول راجع الى الامهات والربائب جميعا رواه خلاص عن علي وراوي عن ابن عباس جابر وزيد بن ثابت وابن الزبير ومجاهد قال القرطبي ورواية خلاص عن علي لا تقوم بها حجة ولا تصح روايته عند اهل الحديث ولا يصح عنه مثل قول الجماعة وقد اجيب عن قوله ان قيد الحمل راجع الى الامهات والربائب بان ذلك لا يجوز من جهة الاعراب وبما انه ان اختلفا في العامل لم يكن لفتما واحدا فلا يجوز عند النحويين مررت بنسائك وهويت نسائك زيدان نظريات على ان يكون النظر لفتات لفتا للجميع فكذلك في الآية لا يجوز ان يكون اللاتي دخلتكم بهن لفتا لهما جميعا لان الخبرين مختلفان قال ابن المنذر والصحيح قول الجمهور لدخول جميع امهات النساء في قوله وامهات نسائككم وما يدل على ما ذهب اليه الجمهور ما اخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه من طريقين عن عمر بن شبيب عن ابي عبيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نكح الرجل المرأة فلا يحل له ان يتزوج امها او خلتها او لم يدخل بها او اذا تزوج الام فلم يدخل بها ثم طلقها فان شاء تزوج الابنة قال ابن كثير في تفسيره مستدلا بالجمهور وقد روي في ذلك خبر آخر ان في اسناده نظرا فذكر هذا الحديث ثم قال وهذا الخبر وان كان في اسناده ما فيه فان اجماع الامة على صحة القول به يعني عن الاستشهاد على صحته بغيره قال في الكشاف وقد اتفقوا على ان تحريم امهات النساء مبني على تحريم الربائب على ما عليه ظاهر كلام الله تعالى انتهى ودعوى الاجماع مدفوعة بخلاف من تقدم وعلم انه يدخل في لفظ الامهات امهاتهن وجداتهن وام الاب وجداته وان علون لان كل من امهات لمن ولده من لده وان فعله يدخل في لفظ البنات بنات الاولاد وان سفطن والاخوات تصدقن على الاخت لابوين او احدهما والعممة اسم لكل انثى شاركت اباك او جدك في اصلية او احدهما وقد

وقد تكون المحرم من جهة الام وبها نخت اب للام وانما له سهم لكل انثى شاكركت امك في صليها او اواحد بها
وقد تكون انما من جهة الاب وبها نخت ام ابك وتحت الاخ سهم لكل انثى لاختيك عليها ولادة
بواسطة وبها شره وان بعدت وكذلك بنت الاخت والحرثات بالمصاهرة اربع ام المرأة وثمها
وزوجها الاب وزوجة الابن والربيتة بنت امارة الرجل من غير سميت بذلك لانها يربها في حجره
فهي مربية فعيلة بمعنى مفعولة قال القرطبي والتفق الفقهاء على ان الربيبة تحرم على زوج امها
اذا دخل بالام وان لم تكن الربيبة في حجره وتشذ بعض المتقدمين واهل الظاهر فقالوا لا تحرم الربيبة
الا ان تكون في حجر التزوج فلو كانت في بلد آخر وفارق الام فلان ان يتزوج بها وقد روي ذلك
عن علي قال ابن المنذر والطحاوي لم يثبت ذلك عن علي لانه رواه ابراهيم بن عبيد عن مالك بن
اوس عن علي وابراهيم بن الحارث وقال ابن كثير في تفسيره بعد اخراج هذا عن علي وهذا اسناد حسن
ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه على شرط مسلم والجمهور جمع حجر بفتح الحاء وكسرها والمراد من في
حضنة امهاتن تحت حماية ازواجهن كما هو الغالب وقيل المراد بالجمهور البيوت امي في بيتكم كما
الاشهر عن ابي عبيدة فان لم تكونوا دخلتم لهن فلا جناح عليكم اي في نكاح الربائب وهو
قصر بادل عليه غموم ما قبله وقد اختلف اهل العلم في معنى الدخول الموجب لتحريم الربائب فروى عن
ابن عباس انه قال الدخول الجماع وهو قول طاووس وعمر بن دينار وغيرهما وقال مالك والثوري في
والا ذاعي والليث ان الزوج اذا لمس الام بشهوة حرمت عليها بنتها وهو احد قولي الشافعي قال
ابن جرير والطبري وفي الجماع اجماع على ان خلوة الرجل بامراته لا تحرم بنتها عليه اذا اطلقها قبل مسها
ومباشرة وقيل النظر الى فرجها بشهوة ما يدل على ان معنى ذلك هو الوصول اليها بالجماع انتهى وبهذا
حكى الاجماع القرطبي فقال وجميع العلماء على ان الرجل اذا تزوج المرأة ثم اطلقها او ماتت قبل ان يدخل
بها حل نكاح ابنتها واختلفوا في النظر فقال الكوفيون ان النظر الى فرجها بشهوة كانه ينظر الى المسن بشهوة
وكذا قال الثوري ولم يذكر الشهوة وقال ابن ابي ليلى لا يحرم بالنظر حتى لمس وهو قول الشافعي
والذي ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الخلاف هو النظر في معنى الدخول شرعا ولغة فان كان خاصا
بالجماع فلا وجه للحاق غيره به من لمس او نظر او غيره وان كان معناه اوسع من الجماع بحيث يصح
على ما حصل فيه نوع استمتاع كان مناسبا لتحريم هو ذلك واما الربيبة في ملك اليمين فتعدي عن عمر بن
الخطاب انه كره ذلك وقال ابن عباس اجلتها آية وحرمتها آية ولم تكن لافعله وقال ابن عبد البر لا خلاف
بين العلماء انه لا يخل ان يطأ المرأة وابنتها من ملك اليمين لان المحرم ذلك في النكاح قال امهات
نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم وملك اليمين عندكم جميع للنكاح الاماروي عن عمر بن الخطاب
وليس على ذلك احد من ائمة الفتوى ولا من تبعهم انتهى وحلائل ابناكم احلائل جمع حليلة يعني

سميت بذلك لانها محل مع الزوج حيث حل في فعلية بمعنى فاعلة وذو سبب الزجلاج وقوم الى ما هنا من
لفظ الحلال فهي علية بمعنى محلبة قيل لان كل واحد منهما محل ازاء صاحبه وقد اجمع العلماء على تحريم ما عقد
عليه الاباء على الابناء وما عقد عليه الابناء على الاباء سواء كان مع العقد وطى او لم يكن لقوله تعالى ولا تحلوا
ما كنتم آباءكم من النساء وقوله تعالى وحلائل انبائكم واختلف الفقهاء في العقد اذا كان فاسدا هل يقتضي
التحريم ام لا كما هو مبين في كتب الفروع قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار
ان الرجل اذا وطى امرأة بكناح فاسدا نها تحرم على بيه وابنه وعلى اجداده واجمع العلماء على ان عقد الشراء
على الجارية لا يحرمها على بيه وابنه فاذا اشترى جارية فليس قبل حرمت على بيه وابنه لا اعلم تخيلون فيه
فوجب تحريم ذلك تسليمهم ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون اللبس لم يخبر ذلك لاختلافهم قال ولا يصح
عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله خلاف ما قلناه الذين من اصحابكم وصفوا للابناء اني ان
من تبنيتم من اولاد غيركم كما كانوا يفعلونه في الجاهلية ومنه قوله تعالى فلما قضوا زيارتها وطراروا وجناكها
لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم اذا قضوا منهن وطرا ومنه قوله وما جعل ادعيائكم
انباءكم ومنه ما كان محمدا با احد من رجالكم واما زوجة الابن من الرضاع فذهب الجمهور الى انها تحرم على بيه
وقيل انه اجماع مع ان الابن من الرضاع ليس من ولاد الصلب وهذا صريح عن النبي صلى الله عليه وآله
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا خلاف ان اولاد الاولاد وان سفلوا بنته اولاد الصلب
في تحريم نكاح نسائهم على آبائهم وقد اختلفا بل العلم في وطى الزنا هل يقتضي التحريم ام لا فقال اكثر اهل العلم
اذا اصاب رجل امرأة بزنا لم يحرم عليه نكاحها بذلك وكذلك لا تحرم عليه امراته اذا زنا بها او ابنتها
جسدا ان تقام عليه الحد وكذلك يجوز له عندهم ان يتزوج بام من زنى بها وابنتها وقالت طائفة من اهل العلم
ان الزنا يقتضي التحريم على ذلك عن ابن عمر بن حصين الشعبي وعطاء بن الحسن الثوري وحماد بن
وهاب الرازي وعلى ذلك عن مالك بن ابي عمير كقول الجمهور احتج الجمهور بقوله تعالى واصهات نسائكم
وبقوله وحلائل انبائكم والموطوءة بالزنا لا يصدق عليها انها من نسائهم ولا من حلائل انبائهم وقد
اخرج الدارقطني عن عاتكة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن رجل زنى بامرأة فاراد ان يتزوجها وابنتها
لا يحرم الحرام الحلال واحتج المخربون بما روي في قصة جريح الشابة في الصحيح انه قال يا غلام من ابوك فقال
فلان الراعي فنسب الابن نفسه الى ابيه من الزنا وهذا احتجاج ساقط واحتجوا ايضا بقوله صلى الله عليه وآله لا ينظر الله
رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ولم يفصل بين الحلال والحرام وجواب عنه بان هذا مطلق مقيد بما ورد من
الاول الدالة على ان الحرام لا يحرم الحلال ثم اختلفوا في اللواط هل يقتضي التحريم ام لا فقال الثوري ان
بالصبي حرمت عليه امه وهو قول احمد بن حنبل قال اذا لوط بامرأة او ابنتها او اخيها حرمت عليه امراته
وقال الا ذراعي والاطفال امه وولد له بنحوه ثبت لم يخبر لافاجران تيزوجها لانها بنت من قد دخل بها ولا

ما فی قول هو لا یرسن الضعف والسقوط النازل عن قول القائلین بان طلی المحرم يقتضی التحريم بدحا
 لعدم صلاحیته ما تمسک اولئک من الشبهة علی ما زعمه هو لا یرسن اقتضای اللواط للتحريم وان تجعوا بین الختان
 ای حرم علیکم ان تجعوا بین الاختین فهو فی محل رفع عطفاً علی المحرمات السابقة وهو شیل الجمع بینهما بالنکاح او
 بملک الیمین وقیل ان الآیة خاصة بالجمع فی النکاح لان فی ملک الیمین واما فی الوطی بالملک الیمین فلا حق بالنکاح
 وقد جمعت الآیة علی منع جمعها فی عقد النکاح وختلفوا فی الاختین بملک الیمین فذهب كافة العلماء الی انه لا يجوز الجمع
 بینهما فی الوطی بالملک فقط وقد توقف بعض السلف فی الجمع بین الاختین فی الوطی بالملک وختلفوا فی جواز عقد النکاح علی الآیة
 التي توب بالملک فقالوا لا ذاعی وادع حارته له بملک الیمین لم یخیر له ان یتزوج اختها وقال الشافعی ملک الیمین
 لا یمنع لخاص الاخت وقد ذهب النظار الی جواز الجمع بین الاختین بملک الیمین فی الوطی كما یجوز الجمع
 بینهما فی الملك قال ابن عبد البر بعد ان ذکر ما روی عن عثمان بن عفان من جواز الجمع بین الاختین فی
 الوطی بالملک قد روی مثل قول عثمان عن طائفة من السلف منهم ابن عباس وکثرت اختلاف علیهم ولم یلتفت الی
 ذلك حدیث من فقهاء الامصار بالحجاز ولا بالعراق ولا ما وراء ما من المشرق ولا بالشام ولا المغرب الا من شذ
 عن جماعتهم باتباع النظار ونهی القیاس وقد ترک من تعد ذلك وجماعة الفقهاء متفقون علی انه لا یحل الجمع بین
 الاختین بملک الیمین فی الوطی كما لا یحل ذلك فی النکاح وقد اجمع المسلمون علی ان معنی قوله حرمت علیکم انکاح
 الی آخر الآیة ان النکاح بملک الیمین فی هو لا یرسن سواء فکذلك یجب ان یکون قیاساً ونظر الجمع بین
 الاختین وامهات النساء والربائب وكذلك هو عند جمهورهم وهی الحجة المحجوز بها من خالفها وشذ عنها
 واسد المحمود انتهى واقول بما هنا اشکال هو انه قد تقر ان النکاح یقال علی العقد فقط وعلی الوطی فقط
 والختلاف فی کون احدهما حقيقة والآخر مجازاً وکونهما حقیقتین معروف فان حملنا هذا التحريم المذكور فی
 هذه الآیة وهی قوله حرمت علیکم ما حکم الی آخر الآیة علی ان المراد تحريم العقد علیهم لم یکن فی قوله تعالی ان
 تجعوا بین الاختین لانه علی تحريم الجمع بین المملکتین فی الوطی بالملک وما وقع من اجماع المسلمین علی
 ان قوله حرمت علیکم امهاتکم وبناتکم واخواتکم الخ یستوی فیها الحرائر والامار والعقد والملک لا یستلزم
 ان یکون محل الخلاف او هو الجمع بین الاختین فی الوطی بملک الیمین مثل محل الاجماع ومجرد القیاس فی
 مثل هذا الموطن لا تقوم به الحجة لما یرد علیه من النقوض وان حملنا التحريم المذكور فی الآیة علی الوطی فقط
 لم یصح ذلك للاجماع علی تحريم عقد النکاح علی جمیع الذکورات من اول الآیة الی آخرها فلم یبق الا حمل التحريم
 فی الآیة علی تحريم عقد النکاح فیتحتاج القائل بتحريم الجمع بین الاختین فی الوطی بالملک الی دلیل ولا ینفعه ان
 ذکرت قول الجمهور فالحق لا یعرف بالرجال فان جاریه خاصاً عن شوب الکدر فیها ونعمت الاکان
 الاصل محل لا یصح حل النکاح فی الآیة علی معنیه جميعاً اعنی العقد والوطی لانه من باب الجمع بین الحقیقة
 والحجاز وهو ممنوع او من باب الجمع بین معنی مشترک فیها انما لا یعرف فی الاصول فتدبر هذا

واختلف اهل العلم اذا كان الرجل يطأ مملوكة بالملك ثم اراد ان يطأ اختها ايضا بالملك فقال
 علي بن عمر والحسن البصري والاوزاعي والشافعي و احمد والحق لا يجوز له وطئ الثانية حتى يحرم فرج الآخر
 باخراجهما من ملكه ببيع او عتق او بان يزوجهما قال ابن المنذر وفيه قول ثان لقناده وهو انه ينوي
 تحريم الاولى على نفسه وان لا يقربها ثم يسكن عنها حتى تستبرأ المحرمة ثم نفث في الثانية وفيه قول ثالث
 وهو انه لا يقرب واحدة منهما كذا قال الحكم ومجاد وروى معنى ذلك عن النخعي وقال مالك اذا كان عنده
 اختان بملك فلان يطأ ايتهما شاء والكف عن الاخرى سو كولا الى المنة فان اراد وطئ الاخرى
 لمزومه ان يحرم على نفسه فرج الاولى بفعل نفيله من اخراج عن الملك وتزويج او بيع او عتق او كتابته او اخذ
 طویل فان كان يطأ احدهما ثم شب على الاخرى من دون ان يحرم الاولى وقض عنهما ولم يجز له
 احداهما حتى يحرم الاخرى ولم يوكل ذلك الى المنة لانه مهتم قال القرطبي قد اجمع العلماء على ان الرجل
 اذا طلق زوجته طلأا فاملك رجعتها انه ليس له ان ينكح اختها حتى تنقضي عدة المطلقة وتسلموا اذا طلقها
 طلأا قال لا يملك رجعتها انه ليس له ان ينكح اختها ولا رابعة حتى تنقضي عدة التي طلق روي ذلك عن علي بن ابي طالب
 وزيد بن ثابت ومجاهد وعطاء والنخعي والثوري واحمد بن حنبل اصحاب الرأي وقالت الطائفة له ان ينكح ختها
 وينكح الرابعة لمن كان تحتها اربع وطلق واحدة منهن طلأا بائنا يروى ذلك عن سعيد بن السيب
 والحسن بن القسم وعروة بن الزبير وابن ابي ليلى والشافعي وابي ثور وابي عبيد قال ابن المنذر ولا حجة
 الا قول مالك وهو ايضا احدى الروايتين عن زيد بن ثابت وعطاء وقوله الاما قد سلف يحتمل ان يكون
 معناه ما تقدم من قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الاما قد سلف يحتمل معنى آخر وهو جوازها
 وانه اذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحا واذا جرى في الاسلام خيم بين الاثنين والصواب للاختلال
 الاول ان الله كان غفورا رحيما بكم فيما سلف قبل النبي والمحصنات من النساء عطف
 على المحرمات المذكورات واصل التحصن التمتع ومنه قوله تعالى ليتحصنكم من باسكم اي لئلا تمنعكم الحصان
 المرأة العفيفة لمنها نفسها والمصدر الحصانة بفتح الحاء والمراد بالمحصنات هنا ذوات الزكوات وقد
 ورد الاحصان في القرآن لمعان هذا احدا والثاني يراو بالحرة ومنه قوله تعالى ومن لم يستطع منكم
 طولا ان ينكح المحصنات وقوله والمحصنات من المومنات والمحصنات من الذين او توال كتاب من
 تبكم والثالث يراو بالعفيفة ومنه قوله تعالى محصنات غير مسافحات وقوله محصنين غير مسافحين
 والرابع المسلمة ومنه قوله تعالى فاذا حصن اي سلمن وقد اختلف اهل العلم في تفسيرهن هنا فقال
 ابن عباس ابو سعيد الخدري وابو قتادة وكحول والزهرى المراد بالمحصنات هنا المسبيات في ذوات
 الازواج خاصة اي هن محرمات عليكم الاما مملكت ايمانا نكحوا بسبي من ارض الحرب فان تلك
 حلال ان كان لها زوج وهو قول الشافعي اي ان السبا يقطع العصمة وبه قال ابن وهب وابن علقم

ورواه عن مالك بن قيس قال ابو حنيفة وصحابه واحد وسحق والوثور وختلفوا في اعتبارها بماذا يكون
كما هو مدون في كتب الفروع وقالت طائفة المحصنات في هذه الآية العفايف وبه قال
ابو العالية وعبيدة السلماني وطائفة من سعيد بن جبير وعطاء ورواه عبيدة عن عمر ومضى الآية
عندهم كل النساء حرام الا ما ملكت ايما كنتم اسي تملكون محصنتين بالنكاح وتملكون الرقبة بالشراء و
حكى ابن جرير الطبري ان رجلا قال لسعيد بن جبير اما ريت ابن عباس حين سئل عن هذه الآية
فلم يقل فيها شيئا فقال كان ابن عباس لا يعلمها وروى ابن جرير ايضا عن مجاهد انه قال لو
اعلم من يفسر لي هذه الآية لضربت اليه اكباد الابل انتهى ومعنى الآية والسدا علم واضح لا مشقة بهي
وحرمت عليكم المحصنات من النساء اي المزوجات لعم من ان يكن مسلمات او كافرات
الا ما ملكت ايما كنتم منهن اما بسبي فانها تحل ولو كانت ذات زوج او شرا فانها
تحل ولو كانت من وجه وينسخ النكاح الذي كان عليها الخروجها عن ملك سيد بالذي وجها
والاعتناء بعصره للفظ لا بخصوص السبب كتاب الله عليكم منصوب على المصدرية اسي كتب
اسد ذلك كتابا وقال الزجاج والكوفيون على لاغز اي الزموا وهو اشارة الى التحريم المذكور في قوله
حرمت عليكم الخ واحل لكم ما وراء ذلكم في دليل على انه يحل لهم نكاح ما سوى المذكورات
وهذا عام مخصوص بما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من تحريم الجمع بين المرأة ومعتنها وبين المرأة وخالتها وذلك
نكاح المعتنة وكذلك نكاح امه على حرة او كذا للمقاد على الحرة وكذلك تزوج خالسته وكذا المملكة
للملاء عن قبيل الحاجة الى التبنية على هذا فان الكلام في المحرمات المؤبدة وما ذكر محرمات لعارض يمكن
الزوال فنظم ليظهر ذلك في الملاعنة فانظر وقد ابعده من قال ان تحريم الجمع بين المذكورات ما نحو من
الآية هذه لانه حرم الجمع بين الاختين فيكون ما في معناه في حكمه وهو الجمع بين المرأة ومعتنها وبين المرأة و
خالتها وكذلك تحريم نكاح الامة لمن يتطبع نكاح حرة فانه يخص هذا العموم ان يتبعوا في محل نصب
على العلة اسي حرم عليكم ما حرم لكم ما حل لاجل ان يتبعوا باموالكم النساء اللاتي كنتم اسلمكم
ولا تتبعوا به الحرام فينضم جال كونكم محصنين اسي متعفين عن الزنا غير مسافحين اسي غير زنا
والسفاح الزنا وهو ما خوذ من سفح الماء اسي صبة وسيلانه فكانه سبحانه امرهم بان يطلبوا المولود النساء
على وجه النكاح على وجه السفاح وقيل ان قوله ان يتبعوا باموالكم بدل من ما في قوله ما وراء ذلكم اسي
واحل لكم الاتبعا باموالكم والاول دلي واراوا كسجانه بالاسوال المذكورة ما يدفعونه في مهور
الحرائر واثمان الاما دفما استمتع به منهن كلمة ما موصولة والفاء في قوله فاتوهن تتضمن
الموصول معنى الشرط والعائد محذوف اسي فاتوهن اجورهن عليه وقد اختلف اهل العلم في معنى
الآية فقال الحسن مجاهد وغيرهما المعنى فيما انتفعتن وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الشرعي فالتون

اجور بن ابي مهور بن وقال الجمهور ان المراد بهذه الآية طحاح المتعة الذي كان في صدر الاسلام ولو يدب
 قرارة ابي ابن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير فما استمتعتم بهن من الابل مسمى فاقوهن اجور بن ثم
 عنها النبي صلى الله عليه وسلم كما صح ذلك من حديث علي عليه السلام قال انني النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة وعن محمد بن
 الابطاليت يوم خميس وهو في الصحيحين وغيرهما وفي صحيح مسلم من حديث سبرة بن معبد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 يوم فتح مكة يا ايها الناس اني قد كنت اذنت لكم في الاستمتاع من النساء والله قد حرم ذلك الي يوم القيا
 فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها ولا تاخذوا ما آتيتوهن شيئا وفي لفظ لمسلم ان ذلك كان في
 حجة الوداع فهذا هو الناسخ وقال سعيد بن جبير ختمت آية الميراث او المتعة لا ميراث فيها وقالت القاسم
 بن محمد وعائشة تحريرا ونسخها في القرآن وذلك قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم
 او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين وليست المشكوكه بالمتعة من ازواجهم ولا ما ملكت ايمانهم فان من شأن
 الزوجة ان ترث ولورث وليست المتعة بها كذلك وقد روى عن ابن عباس انه قال يجوز المتعة ونها
 باقية لم ينسخ وروى عنه انه رجح عن ذلك عند ان بلغه النسخ وقد قال يجوز باجماع من الرواض ولا اعتبار
 باقوالهم وقد ائقب نفسه بعض المتأخرين بتكثير الكلام على هذه المسئلة وقوته ما قاله المجوزون لها وليس
 هذا المقام مقام بيان بطلان كلامه وقد طول الشوكاني في رجح البحث ودفع شبهة الباطلة التي تنسك
 بها المجوزون لها في شرحه للمنتقى فليرجع اليه واشترنا اليه في مسك الختام شرح بلوغ المرام قرينة
 فتصعب على المصدرة الموكدة او على الحال اى مفروضة ولا جناح عليكم فيما تراضيت به من
 بعد لفرضية اى من زيادة او نقصان في المهر فان ذلك سائغ عند التراضي هذا عند من قال
 بان الآية في النكاح الشرعي واما عند الجمهور القائلين بانها في المتعة فالمعنى التراضي في زيادة مدة المتعة
 او نقصانها او في زيادة ما دفع اليها الى مقابل الاستمتاع بها او نقصانها كما وتية حشرة ومن
 لم يستطع منكم طولا الطول الغنا والسعة قال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير والسدي الجوي
 ومالك والشافعي واحمد وسحق وابو ثور وجمهور اهل العلم ومعنى الآية على هذا فمن لم يستطع منكم غنا وسعة
 في ماله يقدر بها على ان ينكح المحصنات المومنات يقال طال بطول طول لا في الافضل القدره وطلا
 ذو طول ان في وقدرته والطول بالضم ضد القصر وقال قتادة والتخى وعطار والثوري ان الطول الصبر
 ومعنى الآية عندهم ان من كان يهودى امته حتى صار لذلك لا يستطيع ان يتزوج غير يهودى فان له
 ان يتزوجها اذ لم يملك نفسه وخاف ان ينجى بها وان كان يهودى سعة في المال لنكاح حرة وقال
 ابو حنيفة وهو المروى عن مالك ان الطول المرأة الحرة فمن كان تحت حرة لم يحل له ان ينكح الاثمة ومن لم يكن
 تحت حرة جاز له ان يتزوج امته ولو كان غنيا وبه قال ابو يوسف واختاره ابن جبريد واحتج له بالقول الاول
 هو المطابق لمعنى الآية ولا يخلو ما عده عن تكلف فلا يجوز للرجل ان يتزوج بالاثمة الا اذا كان لا يقدر على ان

تتزوج بالحرمة لعدم وجود ما يحتاج اليه في محاسنها من مهر وغيره ودخلت القارة في قوله فما مملكت ايمانكم
 لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقوله من فتيا تكلم المومنات في محل نصب على الحال فقد عرفت انه لا يجوز
 للمرجل الحر ان يتزوج بالملوكة الا بشرط عدم القدرة على الحرية والشرط الثاني ما سيذكره الله سبحانه آخرة الآية
 من قوله ذلك لمن خشى العنت منكم فلا يحل للفقير ان يتزوج بالملوكة الا اذا كان خشى على نفسه العنت
 قد استدلل بزيادة وصف الايمان على عدم جواز نكاح الاماء الكتابيات وبه قال المجازيون وجوزوا بل الحر
 والمراد هنا الامانة المملوكة للغير وامانة الانسان نفسه فقد وقع الاجماع على انه لا يجوز له ان يتزوج بها وهي تحت
 ملكه لتعارض الحقوق واختلافها والفتيات جمع فتاة والعرب تقول للمملوك فتى وللمملوكة فتاة وفي الحديث
 الصحيح لا يقولن احدكم عبدي واستي ولكن ليتقل فتاى وفتاى والله اعلم بما يانكهم فيه تسليته لمن
 ينكح الامنة اذا اجتمع فيه الشرطان المذكوران اى كلهم بنوا آدم واكرمهم عند اتقانهم فلا يستنكفوا
 من الزواج بالاماء عند الضرورة فربما كان ايمان بعض الاماء افضل من ايمان بعض الحر امر واجملة عترة
 بعضهم من بعض بتدريج ومعناه انهم متصلون في الانساب لانهم جميعا بنوا آدم او متصلون في تلك
 لانهم جميعا اهل بلة واحدة وكتابتهم واحد ونسبهم واحد والمراد بهذا توطئة نفوس العرب لانهم كانوا يستهجنون
 اولاد الاماء ليوستغفروهم ويفضون منهم ويسمون ابن الامنة المحبين فاجاب الله تعالى ان ذلك لا يليفت
 اليه فلا يترتب انتمكم شموخ وانفة بل اذا اجتتم الى نكاح من فانه كمن باذن اهلهم اى باذن المالكين
 لمن لان منافصن لهم لا يجوز لغيرهم ان ينتفع بشئ منها الا باذن من هي له واتوهن اجورهن بالحرمة
 اى ادوا اليهن مهرهن بما هو المعروف في الشرع وقد استدلل بهذا من قال ان الامنة احق بمهرها من
 سيدها واليه ذهب مالك وذهب الجمهور الى ان المهر للسيدة وانما اضافها اليهن لان التاوية اليهن
 تاوية الى سيدهن في كونهن ماله حصنات اى عتائف وقرى الكسائي حصنات بكسر الصاد في جميع
 القرآن الا في قوله والحصنات من النساء وقرى الباقون بالفتح في جميع القرآن غير مسافات اى غير
 مسلمات بالنزنا ولا يتخذن ات اخدان الا خلا والنحن والخذين المخادون اى المصاحب قيل في
 الخزن هي التي تزني سرا فتقابل للمساخنة وهي التي تجاهر بالنزنا وقيل المسافحة المهدولة وذات الخزن
 التي تزني بواحد وكانت العرب تعيب لاعلان بالنزني ولا تعيب اتخاذ الاخذان ثم رفع الاسلام
 جميع ذلك فقال الله تعالى ولا تقر بوا القواحش ما ظهر منها وما بطن **الثانية عشر** فاذا احصن
 قرى عاصم وحمزة والكسائي لفتح النقرة وقرى الباقون بضمها والمراد بالاحصان هنا الاسلام روى ذلك
 عن ابن مسعود وابن عمر والنس والاسود بن يزيد وروين جديش وسعيد بن جبير وعطاء بن ريم
 التخفي والشعبي السدي ومجوى عن عمر بن الخطاب باسناد منقطع وهو الذي نص عليه الشافعي وبه
 قال الجمهور وقال ابن عباس والوالد ردا ورجاء به وعكرته وطاوس وسعيد بن جبير والحسن وقادة

وتغيرهم انه التزويج وروى عن الشافعي على القول الاول لاصد على الامة المكافرة وعلى القول الثاني لاصد
على الامة التي لم تتزوج وقال القاسم وسالم احصاها اسلامها وعفا عنها وقال ابن جرير ان معنى القرابة
مختلف فمن قرر حصن بضم النقرة فمعناه التزويج ومن قرر لفتحها فمعناه الاسلام وقال قوم ان
الاحصان المذكور في الآية هو التزويج ولكن الحد واجب على الامة المسلمة اذ اذنت قبل ان تتزوج
بالسنة وبه قال المنهري قال ابن عبد البر ظاهر قول السدغري ان مقتضى انه لاصد على الامة وان كانت
مسلمة الا بعد التزويج ثم جازت السنة بجلدها وان لم تحصن وكان ذلك زيادة بيان قال القرطبي
المسلم حتى لا يستباح الا بيقين لا يقين مع الاختلاف لولا ما جاء في صحيح السنة من الجدل قال ابن كثير
في تفسيره والظاهر والله اعلم ان المراد بالاحصان هنا التزويج لان سياق الآية يدل عليه حيث يقول
سبحانه ومن لم يستطع منكم طولا الى قوله فاذا حصن الآية فالسياق كله في الفتيات المومنات فحقن
ان المراد بقوله فاذا حصن تزويجهن كما فسره ابن عباس ومن تبعه قال علي بن ابي طالب من القولين اشكال على
نسب الجمهور لانهم يقولون ان الامة اذ اذنت فليها خمسون جلدة سواء كانت مسلمة او كافرة
من وجه او بكرا او غنما لان مقتضى انه لاصد على غير الحصنة من الاماء وقد اختلفت اجوبتهم عن ذلك
ثم ذكر ان منهم من اجاب وهم الجمهور بترقيهم بنسب طوق الاحاديث على هذا المفهوم منهم من عمل على مفهوم
وقال اذ اذنت ولم تحصن فلا حد عليها وانما انضرتا وبها قال هو المحكي عن ابن عباس واليه ذهب
طاووس وسعيد بن جبير وابو عبيد وداود والنظامي في رواية عنه فهو لا رقد هو الآية على المفهوم واجابون
مثل حديث ابى هريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذ اذنت لم
تحصن قال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم اذنت فاجلدوها ولو بظفر
المرء بالجلد هنا التاديب وهو تقصيف وايضا قد ثبت في الصحيحين من حديث ابى هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ اذنت امه احدكم فليجلدها بالحد ولا شرب عليها ثم ان زنت فليجلدها بالحد
الحديث وسلم من حديث علي قال يا ايها الناس اقيموا على اركانكم الحديث من احسن من لم يحسن فان آت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فامرني ان اجلدها بالحديث واما اخرجه سعيد بن منصور وابن حزمته والبيهقي
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الامة حد حتى تحصن بزواج فاذا احصنت بزواج فليجلدها
نصف ما على المحصنات من العذاب فقد قال ابن خزيمة والبيهقي ان في هذه خطا والصواب في هذه فان
اثنين بفاحشة افاحشته هنا الزنا فليجلدهن نصف ما على المحصنات اي الحرائر الاجل بالزنا
عليها الرجم وهو لا يتعبد به قيل المراد بالمحصنات هنا الزوجات لان عليهن الجلد والرجم والرجم لا يجر
فصل عليهن نصف ما عليهن من الجلد من العذاب وهو هنا الجلد وانما نقص حد الاماء عن حد الحرائر
لانهن اضعف وقيل لانهن لا يصلن الى ما وهن كما فصل الحرائر وقيل لان العقوبة تحب على قدر النعمة

كما في قوله تعالى ايضا عفا لما العذاب ضعفين وله كبر كبر العبد سبحانه في هذه الآية العبيد وهم للاحقون بالامار
 بطريق القياس وكما يكون على الامار والعبيد نصف المحذ في الزنا كذا لك يكون عليهم نصف المحذ في
 القذف والشرب **الثالث عشرة عشر** ذلك لمن خشي العنت منكم الاشارة بذلك الى
 نكاح الامار والعنت الوقوع في الاثم واصله في اللغة انكسار العظم بعد الجبر ثم يستعير لكل مشقة وان تصبرا
 عن نكاح الامار خير لكم من نكاح من اى صبركم خير لكم لان نكاح من يفضي الى ارتفاق الولد لغرض
 من النفس **الرابعة عشرة عشر** يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وبالباطل
 ما ليس بحق ووجه ذلك كثيرة ومن الباطل البيوعات التي نهى عنها الشرع الا ان تكون تجارة والتجارة
 في اللغة عبارة عن المعاوضة وهذا الاستثناء منقطع اى لكن تجارة صادرة عن تراض منكم جائزة عليكم
 او لكن كون تجارة عن تراض منكم حلالا لكم وانما نص الاستحسان على التجارة ودون سائر انواع المعاوضات
 لكونها اكثرها واغلبها وتطلق التجارة على جزاء الاعمال من امد على وجه الجواز ومنه قوله تعالى هل ادلكم على تجارة
 تنجيكم من غدا يليم وقوله يرجون تجارة لن تبور واختلاف العلماء في التراضي فقالت طائفة كما روي
 بافتراق الابدان بعد عقد البيع او بان يقول احدهما لصاحبه اختر كما في الحديث الصحيح البيعان بالخيار
 ما لم يفترقا او يقول احدهما لصاحبه اختر واليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وبقال الشافعي
 والثوري والاوزاعي والليث وابن عيينة وسحق وغيرهم وقال مالك والشافعية تمام البيع بهون
 بعقد البيع بالاستسنة فيرفع بذلك الخيار واجابوا عن الحديث بما لا طائل تحته وقد جرى تجارة على اثر
 على ان كان تامة وتجارة بالتصيب على انها ناقصة وانا والشوكاني في المختصر ان المعتبر في البيع مجرد التراضي
 ولو باشارة من قادر على النطق انتهى وقال في شرحه لكونه لم يرد ما يدل على العتية وبعض اهل العلم من
 الفاظ مخصوصته وانه لا يجوز البيع بغيره ولا يفيدهم ما ورد في الروايات من نحو بعت منك فاننا لانعكس
 البيع ليصح بذلك وانما التراضي في كونه لا يصح الا بها ولم يرد في ذلك شيء وقد قال تعالى تجارة عن تراض
 فدل على ان مجرد التراضي هو المناسط ولا بين الدلالة عليه بلفظ او اشارة او كناية باي لفظ وقع وعلى
 صفة كان وبأي اشارة مفيدة حصل وقال مسلم لا يحل مال امرؤ مسلم الا بطيبته من نفسه فاذا وجدت
 طيبته النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك انتهى **الخامسة عشرة عشر** ولا تقتلوا انفسكم ان الله
 كان بكم رحيم اى لا يقتل بعضكم ايا المسلمين بعضا الاسباب اثبتة الشرع او لا تقتلوا انفسكم
 باقتراف المحاصي الموجبة للقتل بان يقتل فيقتل او المراد النهي عن ان يقتل الانسان نفسه حقيقة ولا
 مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني وما يدل على ذلك احتجاج عمر بن العاص بهاصين لم يقتل
 بالمار والبار وحين اجنب في غزاة ذات السلاسل فقر النبي صلى الله عليه وسلم حجاجه وهو في مسند احمد وسنن
 ابى داود وغيرهما **السادسة عشرة عشر** الرجال قوامون على النساء هذه الجملة مستأنفة مشتتة على

بيان العلة التي استحق لها الرجال الزيادة كانه قيل كيف استحق الرجال ما استحقوا بما لم يشترك فيه النساء فقال الرجال قوامون على النساء والمراد انهم يقومون بالذب عنهم كما يقوم احكام والامر بالذب عن المرتبة وهم ايضا يقومون بما يجنب اليه من النفقة والكسوة والمسكن جاء بصيغة المبالغة في قوله قوامون ليدل على اصالته في هذا الامر والبار في قوله بما فضل الله لسببته والضمير في قوله بعضهم على بعض للرجال والنساء اي بما استحقوا به من المزية لتفضيل الله اياهم عليهم بما فضلهم به من كون فيهم اخلفاء والسلاطين الحكام والامراء والفرقة وغير ذلك من الامور وبما انفقوا اى بسبب ما انفقوا من اموالهم وما صدرتيا ووصوله وكذلك هي في قوله بما فضل الله من تفضيحه والمراد ما انفقوه في الاتفاق على النساء وبما دفعوه في امور من من اسوالم وكذلك ما انفقونه في الهبات والميز في العقل والدين وقد استدل جماعة من العلماء بهذه الآية على جواز فسخ النكاح اذ عجز الزوج عن نفقة زوجته وكسوتهما وبه قال مالك والشافعي وغيرهما السابعة عشرة واللاتي تخافون بشؤون هذا خطاب للزواج قيل اخوف هنا على بابيه وهو حاله تحدث في القلب عند حدوث امر مكرره او عند ظن حدوثه قيل المراد بالخوف هنا العدم والنشوة العصيان قال ابن فارس يقال نشرت المرأة استصعبت على زوجها ونشرت عليها اذ اضر بها ولجأ بها فخطوهن اى ذكر وهن با اوجب الله عليهن من الطاعة وحسن العشرة وحبوبهن ودرهموهن والهجر وهن في المضاجع يقال هجره اى تباعدته والمضاجع جمع مضجع وهو محل الاضطجاع اى تباعدوا عن مضاجعتهم ولاتدخلوهن تحت ما تجعلونه عليكم حال الاضطجاع من الشباب قيل هو ان يوليها نهر عند الاضطجاع وقيل هو كناية عن كمال جماعها وقيل لا يبيت معه في البيت الذي يطمح فيه واضمى يوهن اى ضربا غير سرح ولا شايين وظاهر التظم القرآني انه يجوز للزوج ان يفعل جميع هذا الامر عند مخافة النشوة وقيل انه لا يجوز الا بعد عدم تاثير الوغظ فان اثر الوغظ لم ينتقل الى البحر وان كفاه البحر لم ينتقل الى المضرب فان اطعتكم كما يجب وتركتم النشوة فلا تتبعوا عليهم سبيلا اى لا تستعرضوا لهم بشئ مما يكرهون لا قبول ولا فعل وقيل المعنى لا تكلفوهن الحب لكونه لا يخل تحت اختيارهن الثامنة عشرة وان خفت شقاق بينهما فابعدوا احكاما من اهلها وحكما من اهلها اصل الشقاق ان كل واحد منهما ياخذ شقا غير شق صاحبه اى ناحية غير ناحية وضميف الشقاق الى الطرف لاجراية مجرى المفعول به بقوله تعالى بل يكره الليل من النهار وقوله يأسارق الليلة اهل الدار والخطاب للامراء والحكام والضمير في قوله بينهما للزوجين لانه قد تقدم ذكر ما يدل عليهما وهو ذكر الرجال والنساء فابعدوا الى الزوجين حكما يحكم بينهما من يصلح لذلك عقلا ودينا وانصافا وانما نص الاستحسان هو ان الحكمين يكونان من اهل الزوجين لانها اقرب معرفة احوالهما واذا لم يوجد من اهل الزوجين من

يصلح للحكم بينهما كان الحكمان من غيرهم ونزاد ان كل امرهما ولم تبين من هو المسي منها فلما اذ اعرف المسي فانه يؤخذ
 نصاحب الحق منه وعلى الحكيم ان يسعي في اصلاح ذات البين جهدهما فان قدر اعلى ذلك عملا على ان
 اعيابهما اصلاح حالهما ورايا التفريق بينهما جاز لهما ذلك من دون امرن الحاكم في البلد ولا توكيل بالفرقة
 من المزوجين وبه قال مالك والاذاعي وسحق وهو مروي عن عثمان وعلي وابن عباس الشعبي والنخعي والشافعي
 وحكام ابن كثير عن الجمهور قالوا لان الله قال فابعثوا حكما من اهلها وهذا نص من الله سبحانه
 انها قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان وقال الكوفيون وعطاء ابن زيد والحسن هو احد قولي الشافعي
 ان التفريق هو الى الامام او الحاكم في البلد لا اليهما مالم يوكهما الزوجان او يامرهما الامام والحاكم لانهما لا
 شاهان فليس اليهما التفريق ويرشد الى هذا قوله تعالى ان يريدن اى الحكمان اصلاحا بين الزوجين
 يوفق الله بينهما اى يوقع الموافقة بين الزوجين حتى يعودوا الى الالفقة وحسن العشرة وحنى الارادة خلوص
 نيتهما لصلاح الحال بين الزوجين وقيل ان الضمير في قوله يوفق الله بينهما للحكيم كما في قوله ان يريدن اصلاحا
 اى يوفق الله بين الحكيم في اثبات كلمتهما وحصول مقصودهما وقيل كلام الضمير من الزوجين اى ان يريدن
 اصلاحا ما بينهما من الشقاق اوقع الله تعالى بينهما الالفقة والوفاق واذا اختلف الحكمان لم تنفذ حكمهما الا بيمين
 قبول قولهما بلا خلاف السا سعة عشرة وبأول الدين احسانا مصدر لفعل مخذوف حتى حسنوا بالوالدين
 احسانا وقرابن الى عيلة بالرفع وقد دل ذكر الاحسان الى الوالدين بعد الامر بعبادة الله تعالى عن الشرك
 به على عظم حقهما وشدة شكره ولو الديك فامر سبحانه بان يشكرا معه وبذى القربى اى صاحب القرابة
 وهو من يلحق اطلاق اسم القربى عليه وان كان بعيدا واليتامى والمساكين قد تقدم تفسيرهما لمعنى
 حسنوا بذى القربى الى آخر ما هو مذکور في هذه الآية والجار ذى القربى والمراد من يصدق عليه سمي الجوار
 مع كون داره بعيدته وفي ذلك دليل على تميم الجيران بالاحسان اليهم سواء كانت الديار متقاربة او متباعدة
 وعلى ان الجوار حرته معيته ما مور بها وفيه روى عن الظن ان الجوار خصوص بالملاصق ودون بن بينه وبينه
 حائل او مختص بالتقريب دون البعيد وقيل المراد بقوله والجار الجنب هنا هو الغريب وقيل هو الاجنبى
 الذى لا قرابة بينه وبين الجوار له وقدر الاش والمفضل والجار الجنب بفتح الجيم وسكون النون اى الجنب
 وهو الناحية والشد الاخفش ع الناس جنبك والاسيترى به وقيل المراد بالجار ذى القربى مسلم والجار
 الجنب اليهودى والنصرانى وقد اختلف اهل العلم في المقدار الذى عليه يصدق سمي الجار وينت نصيب
 الحق فروى عن الاذاعي والحسن انه الى حد معين واما من كل ناحية وروى عن الزهري نحوه قيل
 من سمع اقامة الصلوة وقيل اذ جهتها محلة وقيل من سمع النداء والاولى ان يرجع في معنى الجار
 الى الشرع فان وجد فيه ما يقتضى بيانه وانه يكون جارا الى حد كذا من الدور او من مسافة الارض كان
 العمل عليه متعين وان لم يوجد يرجع الى معناه لغة او عرفا ولم يأت في الشرع ما يفيد ان الجار هو الذى بينه

بين جاره مقدار كذا ولا ورد في لغة العرب ايضا ما يفيد ذلك بل المراد بالجارية في اللغة المجاور ولطلق
على معان قال في القاموس الجار المجاور والذي اجرت من ان يطعم والمجير المستجير والشريك في التجارة
وزوج المرأة وهي جارتها وفرج المرأة وما قرب من المنازل والاسب كالجارة والمقاسم والحليف والنهر
انتهى وقال القرطبي في تفسيره وروى ان جلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني نزلت محلة قوم وان اقربهم
الي جوارا شديدا فبعث النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر وعمر وعليهما رضي الله عنهما ليصحبون على ابواب المساجد لا
ان ابصرون دارا جارا ولا يضل الخبة من لاياسن جاره بوالقة انتهى قال الشوكاني ولو ثبت هذا كان منجبا
عن غيره ولكنه رواه كاتري من غير عزوله الى احد كتب الحديث المعروفة وهو وان كان اما في علم الرواية
فلا تقوم الحجة بما يرويه غير سند كور ولا نقل عن كتاب مشهور ولا سيما وهو يذكر الواهيات كثيرا كما يفعل
في تذكرته انتهى قول هذا الحديث بلفظه اخرجه الطبراني كما ذكر في التعريب والترتيب وروى السيوطي
في جامعه الصغير الجوار اربعون دارا اخرجه البيهقي عن عايشة قال المنادي في شرحه وروى عن عايشة وصفا
جبريل الجار اربعين دارا وكلاهما ضعيف والمعروف المرسل الذي اخرجه ابو داود وكذا نقل عن سيوطي ثم
قال ولقطه مرسل الي داود حتى الجوار اربعون دارا هكذا وهكذا وأشار قداما وبيننا وخلفا قال الزكشي
سند صحيح وقال ابن حجر جباله ثقات ورواه ابو يعلى عن أبي هريرة مرفوعا باللفظ المذكور لكن قال ابن حجر في
سند عبد السلام منكر الحديث فليحفظ وقد ورد في القرآن ما يدل على ان المساكنة في مدينة مجاورة قال تعالى
تعالى لمن لم يفته المنافقون الى قوله ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا فحصل اجتماعهم في المدينة جهة ربا
ولما الاعراف في سمي الجوار في مختلف باختلاف اهلها ولا يصح حمل القرآن على اعراف متعارفة وهم طوائف
متواضعة والصاحب بالجنب قيل هو الرفيق في السفر قال ابن عباس وسعيد بن جبيرة وعكرمة مجاور
والضحاك وقال علي بن ابي سعيد وابن ابي ليلى هو الزوجية وقال ابن جريح هو الذي يصحبك يذكرك
ربا ونفعك ولا يجردان تناول الآية جميعا في هذه الاقوال مع زيادة عليها وهو كل من صدق عليه
انه صاحب الجنب اي يحنك لمن يقف بجانبك في تحصيل علم او تعلم صناعته او مباشرة تجارة او نحو ذلك
وابن السبيل قال مجاور هو الذي يحتاجك ما راو السبيل الطريق فكسب المسافر اليه لمروره عليه لزوم
اياه فالاولى تشبيهه بمن هو على سفر فان على المقيم ان يحسن اليه وقيل هو المنقطع بقيل هو الضيف حسنوا
الي ما مكلت ايمانكم احسانا وهم العبيد والاماء وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بطعمون مما يطعم مالكم وليسون
مما يلبس من قدور ومنوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ير الوالدين وفي صلة القرابة وفي الاحسان الى اليتامى
وفي الاحسان الى الجار وفي القيام بما يحتاج اليك حاويث كثيرة قد شملت عليها كتب السنة
لا حاجة بنا الى غيرها هنا الموقفية عشرين يا ايها الذين امنوا اجل الخطاب خاصا بالمتقين
لانهم الذين كانوا يقيمون الصلوة حال السكر والاكثام منهم ما يقر بونهما بسكارى ولا غير سكارى لا يفتقرا

الصلوة قال ابل للغة اذ قيل لا تقرب بفتح الراء كان محتاجا لا تسليس بالفعل اذا كان يضم الراء كان محتاجا
لا تدنونه والمراد هنا النهي عن التلبس بالصلوة ونحوها وبه قال جماعة من المفسرين واليه ذهب ابو حنيفة
وقال آخرون المراد موضع الصلوة وبه قال الشافعي وعلى هذا فلا بد من تقدير مضاف ويقوى هذا قوله لا يبا
الا عابري سبيل وقالت طائفة المراد بالصلوة وموضعها ما لانهم كانوا حينئذ لا يأتون للمسجد الا للصلوة و
لا يصلون الا مجتمعين فكانا متلازمين وانتم سكارى الجملة في محل نصب على الحال وكما خرج سكران
مثل كسالى جميع كسلان وقرو النخعي سكر الخبيث السمين وتكسب سكران وقرأ الكاش سكرى كجلى صفة
منفردة وقد ذهب كافة العلماء الى ان المراد بالسكر هنا سكر الخمر الا الضحاك فانه قال المراد سكر النوم ولم
يعن بها الخمر واخرج حميد بن حميد عن ابن عباس قال قال النعاس قد اخرج حميد بن حميد وابوداؤد والترمذي
وحسنه والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم واحكام وصححه في المختارة عن علي بن ابى طالب
عليه السلام قال منعت لنا عبد الرحمن طعاما فادعانا وسقانا من الخمر فاخذت الخمر منا وحضرت الصلوة
وقدموني فقرأت قل يا ايها الكافرون احبدا ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون فانزل الله هذه الآية
واخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن المنذر عن عكرمة في الآية قال
نزلت في ابى بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد صنع لهم علي رضي الله عنه طعاما وشرا با فاكلوا
وشربوا ثم صلى بهم المغرب فقرأ قل يا ايها الكافرون حتى ختمها فقال ليس لي دين ليس لكم دين فنزلت
وهذا سبب نزول الآية وبه يندفع ما يخالف الصواب من هذه الاقوال حتى تعلموا ما تقولون بذا غاية
النهي عن قربان الصلوة في حال السكر حتى يزول عنه اثر السكر وتعلموا ما تقولونه فان السكران لا يعلم
ما يقوله وقد شك بهذا من قال ان طلاق السكران لا يقع لان اذ لم يعلم ما يقوله انتفى القصد وبه قال
عثمان بن عفان وابن عباس وطائفة وعطاء قال القاسم وربيعة وهو قول الكلبى بن سعد وسحق ابى
والزنى واختاره الطحاوى وقال اجمع العلماء على ان طلاق المعتوه لا يجوز والسكران معتوه كالموسوس اذا جاز
طائفة وقوع طلاقه وهو محكى عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين وهو قول ابى حنيفة والثوري
والاذراعى واختلف قول الشافعي في ذلك قال مالك يلزمه الطلاق والقود في الجراح والقول لا يلزم
التكاح والبيع ولا جنباً عطف على محل الجملة الحالية وبه قول وانتم سكارى جنب لا يوثق ولا يثنى
ولا يجمع لانه ملحق بالمصدر كالبعد والقرب قال الفراء يقال جنب الرجل وجنب من الجنابة قيل يجمع
الجنب في لغة على اجنب مثل عنق واعناق وجنب واطناب الا عابري سبيل استثناء ومفخذي
لا تقربوا في حال من الاحوال الا في حال عيب السبيل والمراد به هنا السفر ويكون محل هذا الاستثناء والمفخذي
النصب على الحال من ضمير لا تقربوا بعد تقييده بالحال الثانية وبه قول ولا جنباً لا بالحال الاولى
قوله وانتم سكارى فتصير المعنى لا تقربوا بالصلوة حال كونكم جنباً الاحال السفر فانه يجوز لكم ان تصلوا بانتم

وهذا قول علي بن عباس بن جبير ومجاهد والحكم وغيرهم قالوا لا يصح لاحد ان يقرب الصلوة وهو جنب
 الا بعد الاغتسال الا المسافر فانه يتم لان الماء قد يعيد في السفر لا في الحضر فان الغالب انه لا يعيد
 قال ابن مسعود وعكرمة والنخعي وعمر بن دينار ومالك الشافعي عابرا السبيل هو المجتاز في المياد وهو مروي
 عن ابن عباس فيكون معنى الآية على هذا التقرب او مواضع الصلوة وهي للمساجد في حال الجنابة الا ان يكونوا
 مجتازين فيها من جانب الى جانب وفي القول الاول قوة من جهة كون الصلوة فيه باقية على معناه
 الحقيقي وضعف من جهة ما في خل عابرا السبيل على المسافر وان معناه انه يقرب الصلوة عند عدم الماء
 باليتم فان هذا الحكم يكون في الحاضر اذا عدم الماء كما يكون في المسافر وفي القول الثاني قوة من جهة عدم
 التكليف في معنى قوله الاعابر سبيل وضعف من جهة حمل الصلوة على مواضعها وبالجملة فالحال الاول
 اعني قوله انتم سكارى تقربوا الصلوة على معناه الحقيقي من دون تقدير مضاف كذا لك سبب
 نزول الآية يقوى ذلك وقوله الاعابر سبيل يقوى تقدير المضاف الى التقرب او مواضع الصلوة
 ويمكن ان يقال ان بعض قبيد انتهى اعني لا تقربوا وهو قوله وانتم سكارى يدل على ان المراء مواضع
 الصلوة ولا مانع من اعتساب كل واحد منهما مع قيده الدال عليه ويكون ذلك بمنزلة نهيين بتقدير كل واحد
 منهما بقتيد وهما لا تقربوا الصلوة التي هي ذات الاذكار والاركان وانتم سكارى ولا تقربوا مواضع الصلوة
 حال كونكم جنبا الاحال عبوركم في المياد من جانب الى جانب وغاية ما يقال في هذا انه من اجمع بين الحقيقة
 والجاز وهو جائز بتأويل مشهور وقال ابن جرير بعد حكايته للقولين والاولى قول من قال لا جنبا
 الاعابر سبيل المجتازي طريق فيه ذلك انه قد بين حكم المسافر اذا عدم الماء وهو جنب في قوله
 وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او كنتم النساء فملم تحيروا فانيتموهوا صعبا طبيا
 فكان معلوما بذلك اي ان قوله ولا جنبا الاعابر سبيل حتى تغتسلوا لو كان معنيا بالمسافر لم يكن
 لاعادة ذكره في قوله وان كنتم مرضى وعلى سفر معناه مفهوم وقد مضى في حكمه قبل ذلك فاذا كان كذلك
 كذلك فتاويل الآية يا ايها الذين امنوا لا تقربوا المساجد للصلوة مصلين فيها وانتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا تقربوا ايضا جنبا حتى تغتسلوا الاعابر سبيل قال عابرا السبيل المجتاز
 مراً وقطعا يقال منه عبرت هذا الطريق فانما عبره عبراً وعبوراً ومنه قيل عبر فلان النهر اذا قطعه جاوز
 قال ابن كثير وهذا الذي نصره يعني بن جرير هو قول الجمهور وهو الظاهر من الآية انتهى حتى تغتسلوا
 غاية للنهي عن قربان الصلوة او مواضعها حال الجنابة والمعنى لا تقربوا حال الجنابة حتى تغتسلوا حال
 عبوركم السبيل وان كنتم مرضى المرض عبارة عن خروج البدن عن حد الاعتدال والاعتقاد
 الى الاعوجاج والشدوذ وهو على ضربين كثير وليسير والمراد هنا ان يخاف على نفسه التلف والنقص
 باستعمال الماء وكان ضعيفا في بدنه لا يقدر على الوصول الى موضع الماء وروى عن الحسن انه يتعذر

وان مات وهذا باطل يدفعه قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله لا تقتلوا أنفسكم وقوله يريد الله بكم
 او على سفر فيجوز اليتيم لمن صدق عليه اسم المسافر والخلاف مبسوط في كتب الفقه وقد ذهب الجمهور
 الى انه لا يشترط ان يكون سافر قصر وقال قوم لا بد من ذلك وقد اجمع العلماء على جواز اليتيم للمسافر واختلفوا
 في الحاضر فذهب مالك واصحابه وابوصيفة ومحمد الى انه يجوز في الحاضر والسفر وقال الشافعي لا يجوز للحاضر
 الصحيح ان اليتيم الا ان يخاف التلف او جاء احد منكم من الغائط هو المكان المنخفض والمجئ منه
 كناية عن الحدث والجمع الغيطان والاعواط وكانت العرب يقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء
 الحاجة تستر عن عيون الناس ثم سمي الحدث الخارج من الانسان غائطا توسعا ويدخل في الغائط جميع
 الاحداث الناقضة للوضوء ولا مستعمل النساء وهو قراءة نافع وابن كثير والبوعبر وعاصم وابن عامر
 وقر حمزة والكسائي يستعمل المراد بما في القرائين الجماع قيل المراد به بطلان المباشرة قيل انه يجمع الامر
 جميعا وقال محمد بن زيد الاول في اللغة ان يكون لا يتم بمعنى قبلتم ونحوه لم يتم بمعنى غشيتهم واختلف
 العلماء في معنى ذلك على احوال فقالت فرقة الملاسته هنا مختصة باليد دون الجماع قالوا والجنب
 لا سبيل له الى اليتيم بل يغتسل ويدع الصلوة حتى يجي الماء وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود
 قال ابن عبد البر لم يقل بقولهما في هذا احد من فقهاء الامصار من اهل الراي وحملته الاثنا عشرية وايضا
 الاحاديث الصحيحة تدفعه وتبطله كحديث عمار وعمران بن حصين وابي ذر في تيمم الجنب وقالت طائفة
 هو الجماع كما في قوله ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن
 وهو مروي عن علي عليه السلام وابي بن كعب وابن عباس ومجاهد وطاوس والحسن بن عبيد بن عمير وسعيد
 بن جبيرة والشعبي قتادة ومقاتل بن حيان وابي حنيفة وقال مالك الملاسن بالجماع تيمم الملاسن باليد تيمم اذا لم يمسها
 لمسهما بغير شهوة فلا وضوء وبه قال احمد وسحق وقال الشافعي اذا افضى الرجل شيئا من بدنه الى بدن المرأة
 سواء كان باليد او بغيرها من اعضاء الجنب انتقضت به الطهارة والافلا حكاة القرطبي عن ابن مسعود
 وابن عمر والنخعي وربيعة وقال الاوزاعي اذا كان التمس باليد نقض الطهارة وان كان بغير اليد لم ينقضه
 لقوله تعالى فامسوه بآيديهم وقد احتجوا بحجج تنعم كل طائفة ان حجتهم تدل على ان الملاسته المذكورة
 في الآية هي ما ذهب اليه وعلى فرض انها ناطقة في الجماع فقد ثبتت القراءة المروية عن حمزة والكسائي
 بلفظ المستم وهي محتملة بلا شك ولا شبهة ومع الاحتمال فلا تقوم المحجة بالمحتمل من هذا الحكم نعم به البلوي و
 يثبت به التكليف العام فلا يحل اثباته بمحتمل قد وقع النزاع في مفهومه اذا عرفت انها قد ثبتت السنة
 الصحيحة بوجوب التيمم على من اجتنب ولم يجي الماء فكان الجنب داخلا بهذا الدليل وعلى فرض عدم
 دخوله فاستنته تكفي في ذلك واما وجوب الوضوء واليتيم على من لمس المرأة بيده او بشئ من بدنه
 فلا يصح القول به استدلالا بهذه الآية لما عرفت من الاحتمال اما ما استدلوا به من ان الصلاة اذا

فقال يا رسول الله ما تقول في رجل نكح امرأة لا يعرفها وليس يأتي الرجل من امراته شيئا الا قد اتاه منها
غيره لم يجامعها فاتزل اشدا ثم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات
ذلك ذكرى للذاكرين اخبرنا احمد والترمذي والنسائي من حديث معاذ قالوا فامر به بالوضوء واليس
المرأة ولم يجامعها ولا يخفاك انه لا دلالة لهذا الحديث على محل التنزع فان النبي صلى الله عليه وآله امره بالوضوء
ليأتي بالصلوة التي ذكرها الله سبحانه في هذه الآية او لا صلوة الا بالوضوء وايضا فالحديث منقطع لانه من رواية
ابن ابي ليلى عن معاذ ولم يلقه واذا عرفت هذا فالاصل البراءة عن هذا الحكم فلا يثبت الا بدليل خالص
عن الشوائب الموجبة لقصوره عن الحجّة وايضا قد ثبتت عن عائشة من طرق انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله
يتوضئ ثم يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ وقد روى هذا الحديث بالفاظ مختلفة رواه احمد وابن ابي شيبة
والبوداؤد والنسائي وابن ماجه وما قيل من انه من رواية جبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة
ولم يسمع من عروة فقد رواه احمد في مسنده من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ورواه
ابن جرير من حديث ليث عن عطاء عن عائشة ورواه احمد ايضا والبوداؤد والنسائي من حديث
ابي روق البهماني عن ابراهيم التيمي عن عائشة ورواه ايضا ابن جرير من حديث ام سلمة ورواه ايضا
من حديث زينب السميتي ولفظ حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقبلها وهو صائم ولا يفطر
ولا يحدث وضوء ولفظ حديث زينب السميتي ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ ورواه احمد
عن زينب السميتي عن عائشة فلهذا وجدنا هذا القيد ان كان اجبا الى جميع ما تقدم مما هو مذکور بعد الشرط وهو
المرض والسفر الجبني من الغائط ولماسة النساء كان فيه دليل على ان المرض والسفر مجرد بهما لا يثبتان التيمم بل لا بد
مع وجود احد البينين من عدم الماء فلا يجوز للمريض ان تيمم الا اذا لم يجد الماء ولا يجوز للمسافر ان تيمم الا
اذا لم يجد ماء ولكنه يشكك على هذا ان الصحيح كالمريض اذا لم يجد الماء فلا بد من فائدة في التنصيص على المرض
والسفر فقييل وجه التنصيص عليهما ان المريض منطنة للعجز عن الوصول الى الماء وكذلك المسافر عدم الماء
حقه غالب وان كان راجعا الى الصوتين الاخيرتين اعني قوله او جاء احدكم من الغائط او لاسم النساء
كما قال بعض المفسرين كان فيه اشكال وهو ان من صدق عليه اسم المريض او المسافر جاز لا التيمم وان كان
واحد الماء قادرا على استعماله وقيل انه يرجع هذا القيد الى الآخرين مع كونه معتبرا في الاولين لندرة وتو
فيهما وانت خبير بان هذا كلام ساقط وتوجيه بارد وقال مالك ومن تابعه وذكرنا هذا المرض في السفر في
شرط التيمم اعتبارا بالاعلب فيمن لم يجد الماء بخلاف الحاضر فان الغالب وجوده فلذلك لم ينص احد
سجانه عليه انتهى والنظام ان المرض محجور مسوغ للتيمم وان كان الماء موجودا اذا كان يضر باستعماله
في الحال او في المال ولا يعتبر خشية التلف فاسد سبحانه يقول يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ويقول وما جعل عليكم في الدين من حرج والنبي صلى الله عليه وآله يقول الدين يسر ويقول بسروا ولا تعسروا

وقال قتادة قتله الله ويقول امرت بالشريعة السمحة فاذا قلنا ان قيد عدم وجود الماء راجع الى الجميع
كان وجه التخصيص على المرض هو انه يجوز له التيمم والماء حاضر موجود اذا كان استعماله يضره فيكون اعتبار
ذلك القيد في حقه اذا كان استعماله لا يضره فان في مجرد المرض مع عدم الضرر استعمال الماء ما يكون من غير
العجز عن الطلب لانه يلحقه بالمرض نوع ضعف واما وجه التخصيص على المسافة فلا شك ان الضرر في الارض
منظنة لاعواز الماء في بعض البقاع ودون بعض فتيمموا التيمم لغة القصده ثم كثر استعمال هذه الكلمة حتى
صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب وقال ابن النباري في قوله تيمم الرجل معناه قد مسح التراب
على وجهه وهذا خلط المعنى اللغوي بالمعنى الشرعي فان العرب لا تعرف التيمم بمعنى الوجه واليدين وانما هو
معنى شرعي فقط وظاهر الامر الوجوب وهو مجمع على ذلك والاحاديث في هذا الباب كثيرة وتفصيل التيمم
وصفاته مبينة في السنة المطهرة ومقالات اهل العلم مدونة في كتب لفقه صعيد اهل وجه الارض سواء
كان عليه تراب او لم يكن قاله الخليل بن ابي الاعراب والزجاج قال الزجاج لا اعلم فيه خلافا بين اهل اللغة
قال الله تعالى وانا لجال علون ما عليها صعيدا جزا اى ارضا غليظة لا تبنت شيئا وقال تعالى
فتصيح صعيدا زلقا وانما سمي صعيدا لانه نهاية ما يصعد اليه من الارض وجمع الصعيد صعيدات وقد
اهل العلم فيما يجزى التيمم به فقال مالك ابو حنيفة والثوري والطبري انه يجزى بوجه الارض كله ترابا كان
او رطلا او حجارة وحملوا قوله طيبا على الظاهر الذي ليس بنجس وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه لا يجزى
التيمم الا بالتراب فقط ويستدلوا بقوله صعيدا زلقا اى ترابا امس طيبا وكذلك استدلوا بقوله طيبا
قالوا والطيب التراب الذي يثبت وقد تنوع في معنى الطيب فقيل الظاهر كما تقدم وقيل المنبت
كما هنا وقيل الحلال المحتمل لا يقوم بالحجة ولولم يوجد في الشيء الذي تيمم به الا ما في الكتاب العزيز كان الحق
ما قاله الاولون لكن ثبت في صحيح مسلم من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الناس ثلث جعلت صفوفا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا
طهورا اذا لم يرد الماء وفي لفظ وجعل ترابها لنا طهورا وفي لفظ وجعل ترابها لنا طهورا وهذا
مبين لمعنى الصعيد المذكور في الآية او يخصص لعمومه ومقيد لاطلاقه ويؤيد هذا ما حكاه ابن فارس عن
كتاب الخليل تيمم بالصعيد اى اخذ من غباره انتهى والحجج الصلة لا غبار عليه فامسحوا بوجوهكم
وايديكم بالمسح مطلقا يتناول المسح بضرته او ضربتين وتيناد المسح الى المرفقين او المرفقين
وقد بينت السنة بيان شافيا وقد جمع الشوكاني بين ما ورد في المسح بضرته وبضربتين وما ورد في المسح
الى المرفقين والى المرفقين في شرح المنتقى وغيره من سلفاته بما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والحاصل
ان احاديث الضربتين لا تخلو جميعا من مقال او صحت لكان الاخذ بها مستعينا لما فيها من
التراب والحق الوقوف والعمل على ما في الصحيحين من حديث عمال يقتصر على ضربته واحدة حتى تصح وضربته

على ذلك المقدار. ثابته الحادية والعشرين ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى
اهلها هذه الآية من امات الآيات المشتملة على كثير من احكام الشريعة لان الخطاب ان الخطاب
يشمل جميع الناس في جميع الامانات وقد روي عن علي وزييد بن سلم وشهر بن حوشب ان الخطاب
لولاة المسلمين والاول المراد به على سبب لاني في ما فيها من العموم فالاعتبار بعنونه لا يلفظ
لا بخصوص السبب كما تقر في الاصول بل قال الواحد في جميع المفسرين على ذلك ويدخل الولاة في
هذا الخطاب ونحوه لاني فيجب عليهم تاديه بالديهم من الامانات ورد الظلمات ويحري العدل في احكام
ويدخل غيرهم من الناس في الخطاب فيجب عليهم رد ما لديهم من الامانات التحري في المشهودات والافعال
ومن قال بعنونه هذا الخطاب لبرو بن عازب ابن مسعود وابن عباس ابى بن كعب واختاره جمهور
المفسرين ومنهم ابن جرير وجمهوروا على ان الامانات مذكورة الى اربابها الابرار منهم والفقهاء كما قال البيهقي
والامانات جميع امانة وهي مصدر بمعنى المفعول واذا حكمه مدين الناس ان يحكموا بالعدل
فهو فصل الحكمية على ما في كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الحكم بالبراءى المجرى فان ذلك ليس من الحق
في تنحي الا اذا لم يوجد دليل تلك الحكمية في كتاب ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا باس باجتهاد الراى من احكام
الذى يعلم حكم الله سبحانه وما هو اقرب الى الحق عند عدم وجود النص اما الحكم الذى لا يدري بحكم الله
رسوله ولا بما هو اقرب اليهما فلا يدري ما هو العدل لانه لا يقبل الحجة اذا جازته فضلا من ان يحكم بها من
عباد الله وقدا فالامام الرباني محمد بن علي الشوكاني في مختصره حيث قال في كتاب القضاء انما يصح
قضاء من كان مجتهدا متورا عا عن اصول الناس عادلا في القضية حاكما بالسوية امتى وقال في شرحه
انما يكون انما يصح قضاء من كان مجتهدا فلما في الكتاب العزيز من الامم بالقضاء بالعدل والقسط وبما اراه
ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب السنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا مجتهد لان
المقلد انما يعرف قول امامه ونحجه وبهذا لا يحكم بما اراه الله الا من كان مجتهدا الا من كان مقلدا
فما اراه الله شديدا بل اراه امامه يحتاجه لنفسه مما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فالذى في الجنة فحل عرف الحق فقضاؤه حل عرف الحق
وجاز في الحكم فهو في النار وجب قضاء للناس على حل فهو في النار اخرجه ابن عابدة والبوداد والنسائي الترمذي
والحاكم وصححه وقد جمع ابن حجر طرقة في جزوه مفردة وجه الدلالة انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا واما المقلد
فهو يحكم بما قال امامه ولا يدري الحق هو ام باطل فهو القاضى الذى قضا للناس على حل فهو واحد قاضى
النار ومن الادلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون والظالمون
والفاسقون ولا يحكم بما انزل الله الا من عرف التنزيل وانما دليل مما يدل على ذلك حديث معاذ
لما بعثه صلوات الله عليه فقال له بكتابه الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال

فان لم تجد قال فبالحج وهو حديث مشهور وقديمت طرقه ومن خرج في بحسب عقل ومعلوم المقلد
 لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى له بل لا يدري بان الحكم موجود في الكتاب السنة فيقضي به
 او ليس بموجود فيجتهد برأيه فاذا ادعى المقلد انه يحكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه للاعتراف به انه لا أثر
 كتابا ولا سنة فاذا زعم انه حكم برأيه فقد اقر على نفسه بانه حكم بالباطل اغوت انتهى كلامه يريد بذلك قسمة
 وشرحا قال السيد العلامة بدر الملة الشير محمد بن اسمعيل بن صالح الامير رضي الله عنه في السبل السلام
 شرح بلوغ المرام في شرح حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حكم الحكم
 فاجتهد ثم اصاب فله اجران فاذا حكم واجتهد ثم اخطأ فله اجر متفق عليه بانصه الحديث من بلوغ المرام
 بان الحكم عند الله في كل قضية واحد من قديسيه من عمل فكره وتبع اثاره ووفقا لله تعالى فيكون
 لاجران الاجر الاجتهاد واجر الاصابة والذي لا جرم احسن اجتهاد فاطل فله اجر الاجتهاد واستدلوا
 بالحديث على انه يشترط ان يكون الحكم مجتهدا قال الشارح يعني القاضي المغربي صاحب البدر التمام
 شرح بلوغ المرام وغيره وهو ممكن من اخذ الاحكام من الالة الشرعية قال ولكنه لغير وجوده بل كالمجتهد
 بالكلية ومع تعذره فمن شرطه ان يكون مقلدا مجتهدا في نذهب امامه من شرطه ان يحقق اصول
 امامه اولته ونزيل حكمه عليها فيما لم يجد بنصوصا من نذهب امامه انتهى قلت لا يخفى ما في تلك الكلام
 من البطلان وان تطابق عليه للاعيان وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا ارشاد
 النقاد الى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وما رى هذه الدعوى التي تطالقت عليه لانظار الامم
 كفران نعمته الله عليهم فانهم اعنى المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها مجتهدون يعرف احكام
 سمي الالة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه كتاب بن رسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 ملكة ولا ابو موسى الاشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمن ولا معاوية بن جندب قاضي فيها وعامة عليها
 ولا شريح قاضي عمرو بن عبد الله رضي الله عنهم على الكوفة ويدل لذلك قول الشارح فمن شرطه اي المقلدان
 يكون مجتهدا في نذهب امامه وان يحقق اصوله واولته فان هذا هو الاجتهاد والذي حكم بكيفية ودقة بعد
 بالكلية وسماه متعذرا فله اجل هذا المقلد امامه كتاب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعوضا عن اجابه
 وتنبع نصوص الكتاب السنة عوضا عن تتبع نصوص امامه والعبارات كلها الفاظ والة على معان فلهذا
 استبدل بالفاظ امامه وجاها الفاظ الشارع ومعاينها ونزل الاحكام عليها اذ لم يجد نصا شرعيا عنها
 عن تنزيلها على نذهب امامه فيما لم يجد بنصوصا تا بعد فقد استبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير
 من معرفة الكتاب السنة الى معرفة كلام شيوخه والاصحاب تعظم امرهم والتفتيش عن كلامهم من العلوم
 يقينا ان كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرب الى الاتمام واودى الى الاصابة بلوغ المرام فانه بلغ
 الكلام بالاجماع واغنى في الافواه والاسماع واقره بالافهم والانتفاء لانك في الاصل اعطاء

ومن الاحتياط في النفع والانتفاع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الآتي والخطاب النبوي هي كاهنا منا
واصلاحهم كاحلا منا اذ لو كانت الافهام متفاداة تفاديا وتالي سقط مع فهم العبارات والآية والاحاديث النبوية
لما كنا متكفين ولا ماسورين ولا نسيين لاجتهادنا ولا تقليدا لما الاول فلا حالته واما الثاني فلانا لا نقلد
حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز تصحيحهم بانه
لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل نفهم به غيره من الادلة من كثير وتيسر
على انه قد شهد المصطفى صلى الله عليه وسلم بانه ياتي من بعده من هو افقه ممن في عصره وادعى الكلام حيث
قال فرب يبلغ افقه من سامع وفي لفظ ادعى له من سامع والكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة آخر
كلام السبل وقد بسطت القول في ذلك في رسالتنا الجنبية في الاسوة الحسنة بالسنة الثانية والعشرين
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واطيعوا الله عز وجل هي مثال او امره ونواهيها
وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم هي فيما امر به ونهى عنه قال الحافظ ابن القيم رحمه في اعلام الموقعين امر الله تعالى بطاعة
وطاعة رسوله واعاوا الفعل علما بان طاعة الرسول تحجب استقلاله من غير عرض بالامر به على الكتاب
بل اذا امر وجبت طاعته مطلقا سواء كان بالامر به في الكتاب او لم يكن فيه فانما اوتي في الكتاب ومثله معه
ولم يامر بطاعته اولى الامر استقلاله لا بل خذت الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول اذ انما بانهم يطاعون
تبعوا طاعة الرسول فمن امرهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امر بخلاف ما جاء به الرسول فلا يسمع
ولا طاعته كما صح عنه صلى الله عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وقال في ولاة الامور من امرهم بمعصية الله فلا سمع
له ولا طاعة انتهى واولى الامر منكم لما امر الله سبحانه بالقضاة والولاة اذ حكموا بين الناس ان يحكموا
بالعدل ولحق امر الناس بطاعتهم هنا واولوا الامر بهم الائمة والسلاطين والقضاة وكل من كانت له
ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والامر او طاعتهم فيما امر به وينهون عنه ما لم تكن معصية فلا طاعة لخلق
في معصية الله كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال جابر بن عبد الله وجاهدوا بحسن البصري ابو العباس
وعطاء بن ابي رباح وابن عباس مع الامام احمد في احدي الروايتين عنهما ان اولى الامر بهم اهل القرآن والعلم
وبه قال مالك والضحاك وروى عن مجاهد بن سماعة صاحب محمد صلى الله عليه وسلم وقال ابن كيسان هم اهل العقل والراي
والمرجع القول الاول قال الاشوكاني وقال الحافظ ابن القيم رحمه في اعلام الموقعين تحت هذه الآية
والتحقيق ان الامر وانما يطاعون اذا امروا بقتضي العلم فطاعتهم تبع لطاعة العلماء فان الطاعة انما
تكون في المعروف وما اوجب العلم فكما ان طاعة العلماء تتبع طاعة الرسول فطاعة الامر تتبع طاعة
العلماء ولما كان قيام اسلام بطاعة ائمتي العلماء والامر وكان الناس كلهم لهم تبع كان صلاح العالم
بصلاح ائمتي الطائفتين وفساده بفسادهما كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف مشفقان
من اناس اذا صلحوا صلح الناس اذا فسدوا فسد الناس قيل من هم قال الملوك والامراء

أيت الذنوب تبيت القلوب في وقد يورث الذل أو ينهاه وتركها لذنوب حياة القلوب في وخير نفسك
عصيانها في وهل أقصد الدين اللاملك في وأخبار سود ورواياتها في انتهى كلامه وقد أخرج البخاري ومسلم
وغیرهما عن ابن عباس في قوله هذا قال نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي أو بعث النبي
صلی الله علیه وسلم في سرية وقصته معروفة قال ابن القيم وقد أخبر النبي صلعم عن الذين أرادوا دخول النار لما أمرهم بمكر
يدخلوها أنهم لو دخلوا لما خرجوا منها مع أنهم لما كانوا يدخلونها طاعة لأميرهم وظننا أن ذلك أحب إليهم
ولكن لما قصرنا في الاجتهاد وبادروا إلى طاعة من أمر في محبة الله وحملوا عموم الأمر بالطاعة بما لم يرد
الأمر صلعم وما قدر علم من دينة ارادة خلافة فقصرنا في الاجتهاد واقدموا على تعذيب أنفسهم وأهلها كما سنخبر
عن النبي في ذلك طاعة الله ورسوله أم لا فما الظن بمن أطاع غيره في صريح مخالفة ما بعث الله به رسوله
انتهى وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عن عطاء في الآية قال طاعة الله والرسول تبلغ الكتاب
والسنة وأولى الأمر منكم قال أولى الفقه والعلم ويعلم أنه لا يصح استدلال المتقدمة بهذه الآية لأن الروايات الأئمة
كما ثبتت عن غير واحد ولو سلم ارادة العلماء فطاعتهم أيضا كالأئمة والأمر مشروط بعدم مخالفة الطاعة الآية
كما سلف مع أن العلماء ارشدوا إلى ترك التقليد كما روي عن الأئمة الأربعة وغيرهم ولو فرضنا أن في العلماء
من يرشد إلى تقليده لكان يرشد إلى المعصية فلا طاعة لهم في ذلك بل نزه الآية دالة على أن الكتاب سنة
مقدان على القياس والرأي مطلقا فلا يجوز ترك العمل بها ولا تخصيصها بالقياس جليا كان أو خفيا ومن
وجه الدلالة أن قوله أطيعوا الله وأطيعوا الرسول أمر بطاعة الكتاب والسنة وهذا الأمر مطلق
وجوب متابعهما مطلقا سواء حصل قياس بينهما أو خصصهما أو لم يحصل منهما أن كلمة لكن لا اشتراط
على قول الأكثرين فنقول إن تنازعهم صريح في عدم جواز العدول إلى القياس الا عند نقضه في الأصول كما اظهر
ذلك من تأخير ذكره عنها في الآية وكذا في قصته معاذ ومنها أن سبب لعن البليس ليس دفعه فصل السجدة
بالكلية بل إنما خصص نفسه عن ذلك العموم بقياس منها أن القرآن مقطوع المتين بثبوت التواتر والقياس
مظنون من جميع الجهات والمقطوع راجح على المظنون ومنها أن قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله
فأولئك هم الظالمون نص صريح في أننا إذا وجدنا عموم الكتاب حاصلا في الواقعة ثم حكمنا بالقياس
أنه يلزم الدخول تحت هذا العموم وكذا التقدم بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من لو أفرغ ذلك
وتعام القول في هذه المسئلة في تفسيرنا فتح البيان فليس جازع اليه فان تنازعنا في المنازعة المجازية والتفريع المجزئ
كان كل واحد يتخرج حجة الآخر ويجذبها والمروا الاختلاف والتجاوزة وفيه دليل على أن أهل الايمان قد تبايعوا
في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان قال في اعلام الموقعين وقد تنازع الصحابة في كثير
من مسائل الأحكام وهم ساوات المؤمنين وأكمل الأئمة إيمانا ولكن مجمدا لم يتنازعوا في مسئلة واحدة
من مسائل الاسماء والصفات والأفعال بل كلهم على اثبات ما نطق به الكتاب السنة كلمة واحدة

اولهم الى اخرهم لم يشوبوها تاويلها ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا ولم يبدوا الشيء منها البطالا ولا ضروا لها امثالا ولم يدفعوا في صدورهم وعجايزها ولم يقل احد منهم بحسب صرفها عن حقائقها وعلما على مجازها بل تلقوا بالقبول والتسليم وقابلوها بالايان والتعظيم وجعلوا الامر فيها كلها امرا واحدا واجروا على سنن واحد ولم يفعلوا كما فعل اهل الاهواء والبدع حيث جعلوا باعضين واقروا ببعضها وانكروا ببعضها من غير فرقان مبين مع ان اللازم لهم فيما انكروه كاللازم فيما اقرروا به واشتبهوا بالمقصود ان اهل الايمان يخرج من تنازعهم في بعض مسائل الاحكام عن حقيقة الايمان اذ اردوا ما تنازعوا فيه الى بند ورسوله كما شرط عليهم بقوله فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولا ريب ان الحكم المعلق على شرط في عند انتفاء في شيء نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين وقه وعلية جلية وحفية ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لم يامر بالرد اليه والتمنع ان يامر تعالى بالرد عند التراجع الى من لا يوجد عنده فصل النزاع قال الشوكاني ظاهر قوله في شيء يتناول امور الدين والدنيا ولكنه لما قال فردوه الى الله والرسول تبين به ان الشيء المتنازع فيه يختص بامور الدين دون امور الدنيا والرد الى الله هو الرد الى كتابه العزيز والرد الى الرسول هو الرد الى سنته المطهرة بعد موته واما في حياته فالرد اليه سواله هذا معني الرد اليهما وقيل معني الرد ان يقولوا الله اعلم وهو قول ساقط وتفسير بارود وليس الرد في هذه الآية الا الرد المذكور في قوله تعالى ولوردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه مسلم انتهى وقال ابن القيم ان الناس اجمعوا ان الرد الى الله سبحانه هو الرد الى كتابه والرد الى الرسول هو الرد اليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته وانه جعل في الرد من موجبات الايمان ولو ازمه فاذا انتفى هذا الرد انتفى الايمان ضرورة انتفاء الملزمة لانتفاء لازمه ولا يما التلازم بين نهدين الامرين فانه من الطرفين وكل منهما ينتفي بانتفاء الآخر ثم اخبرهم ان هذا الرد خير لهم وان عاقبته حسن عاقبته انتهى وقال في شرح القدير قوله ان كنتم تؤمنون بالله فية دليل على ان هذا الرد محتكم على المتنازعين وانه شان من يؤمن بالله واليوم الآخر والاشارة بقوله ذلك الى الرد المأمور به خير لكم واحسن تاويلا اى مرجعا من الاول الى كذا اى صا الى المعنى ان ذلك خير لكم حسن مرجعا يرجعون اليه ويجوز ان يكون المعنى ان الرد حسن تاويلا مستتابا ويحكم الذي صرحتم اليه عند التنازع انتهى وهذه الآية الكريمة نص في وجوب الاتباع وحمل من اصول والتقليد لذلك اخرج به جميع من السلف واختلف على ذلك والكلام فيها يطول تركناه خشية اللطالة ومن شاء الاطلاع عليها فليرجع الى امثال كتاب اعلام الموقعين وغيره في توضيح الحق من الباطل وبالله التوفيق

الثالثة والعشرين واذا جاء هجر امر من الامن او الخوف اذا عوبه اذاع الشيء ما ذاع به اذا افشاه وانكروه وهو لا يهم جماعته من شفعة المسلمين كانوا اذ سمعوا شيئا من المسلمين

فبانه يخرج من تعلق المسلمين بقتل عدوهم او في خوف نحو زينة المسلمين في قتلهم فقتلوه و هم ليطنون انه لا تشي عليهم في ذلك ولو سادوه الى الرسول والى اولى الامر منهم و هم اهل العلم والعقول الراجحة الذين جرحون اليهم في امورهم او هم الولاة عليهم لعلمه الذين يستنبطونه من جهة الحق يخرجونه بتدبرهم وصحة عقولهم والمعنى انهم لو تركوا الا نواعه للمخبر حتى يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي يذيعها او يكون اولو الامر هم الذين يقولون ذلك لانهم يعلمون بما ينبغي ان يفشى وما ينبغي ان يكتم لكان حسن والاستنباط ما خذ من استنبطت الماء اذا شخر جبهه والنبط الماء المستنبط اول ما يخرج من ماء البئر عند حفرا قيل ان هو لا الضعفة كانوا يسمعون ارجافات المنافقين على المسلمين فيذيعونها فيحصل بذلك المفسدة اخرج عبد بن حميد وسلم وابن ابى حاتم عن طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال لما اعتزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساءه فمقت على باب المسجد فوجدت الناس يتكثرون بالمحضا ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساءه فمقت على باب المسجد فناريت باعلى صوتي لم يطق نساؤه وترلت هذه الآية فقلت انا استنبطت ذلك الامر

الرابعة والعشرون واذا جيتكم تحية التحية فقلوا الله اعلم بالصواب والى هذا ذهب جماعة من المفسرين وروى عن مالك ان المراد بالتحية هنا تسميت العاطس قال اصحاب جنيقة التحية هنا البية لقوله تعالى اوردوها ولا يمكن رواه السلام بعينه وهذا فاسد لا ينبغي الالتفات اليه والمراد بقوله فحيوا بها من هنا ان يريد في الجواب على ما قاله المبتدئ بالتحية فاذا قال المبتدئ السلام عليكم قال المجيب عليكم السلام ورحمة الله واذا اراد المبتدئ لفظا زادا المجيب على جملة ما جاء بالمبتدئ لفظا او الفاظا نحو وبركاته ومرضاته وتحياته قال القرطبي اجمع العلماء على ان لا يتدأ بالسلام سنة مغرب فيها ورواه فريضة لقوله فحيوا وظاهر الامر الوجوب والمراد بقوله اوردوها الاقتصار على مثل لفظ المبتدئ بان يقول الله اعلم بالصواب وعليكم السلام في مقابلة السلام عليكم وظاهر الآية الكريمة انه لو رد عليه باقل مما سلم به انه لا يكفي وجها للفقهاء على انه لا يحمل فقط واختلفوا اذا رد واحد من جماعة هل يجزى او لا فذهب مالك والشافعي الى الاخرين وذهب الكوفيون الى انه لا يجزى عن غيره ويرد عليهم حديث علي بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يجزى عن الجماعة اذا ردوا ان يسلم احدهم ويجزى عن الملبوس ان يرد احدهم اخرج ابو داود وفي اسناده سعيد بن خالد الخزاعي المدي وليس به بائس وقد ضعفه بعضهم وقد حسن الحديث ابن عبد البر وقد ورد في السنة المطهرة في تعيين من يتدأ بالسلام من يستحق التحية ومن لا يتحتم ما يغني عن البسط ما هنا وقد وفينا حقنا في شرحنا لبلاغ المرام

الخامسة والعشرون ودوا لتكفرون هذا كلام متانف تضمن بيان هو لا الثانيين والاضاح انهم يودون ان يكفروا المومنون كما كفروا وتمنوا ذلك عنادا وعلوا في الكفر وما ديا في الضلال فالكاف في قوله كما لغت مصدرا محذوف اي كفر وامثل كفرهم احوال كما روى عن سيبويه فتكونون

سواء عطف على قوله تكفرون داخل في حكمه فلا تتخذوا منهم اولياء جواب شرط محذوف اى
 اذا كان حالهم ما ذكر فلا تتخذوا منهم ولا تتخذوا من اهل النجى طيبين ولا افيحرم انحاء ذولي واحد منهم
 ايضا كما في آخر الآية حتى يؤمنوا ويهاجروا في سبيل الله وتحققوا ايمانهم بالهجرة فان قولوا
 من ذلك الهجرة فخذ وهم اذا قدرتم عليهم واقتلوهم حيث وجدتموه في محل الحرم
 فان حكمهم حكم المشركين قتلوا واسروا ولا تتخذوا منهم وليا قوالونه ولا نصيرا تستنصرون
 الا الذين يهتدون من قوله فخذوهم واقتلوهم فقط واما الموالاة فحرام مطلقا لا تجوز بحال فالعنه
 الا الذين يصلون الى قوم ويدخلون في قوم بينكم وبينهم ميثاق بالجوار والحلف فلا تقتلوه
 لما بينهم وبينكم عهد وميثاق فان العهد يشمل هذا المصح باقيل في معنى الآية وقيل الاتصال هنا هو اتصال
 النسب المعنى الا الذين يتسبون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق قاله ابو عبيدة وقد انكر ذلك بسايل العلم عليه
 لان النسب لا يمنع من القتال بالاجماع فقد كان بين المسلمين والشركيين انساب لم يمنع ذلك من القتال
 وقد اختلف في هؤلاء القوم الذي كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ميثاق فبقيتم قريش والذين
 يصلون الى قريش هم بنو دحس وقيل نزلت في بلال بن عويمر وسراقة بن جشم وخزيمة بن عامر بن عبد
 مناف كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم وقيل خراعة وقيل بنو بكر بن زيد او جاثية حصرت
 صدورهم عطف على قوله يصلون داخل في حكم الاستثناء اى الا الذين يصلون الى الذين
 جاؤكم ويجوز ان يكون عطف على صفة قوم اى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق
 والذين يصلون الى قوم جاؤكم حصرت اى ضاقت صدورهم عن القتال فامسكوا عنه الحضر الضيق
 بالانقباض قال الفرار وهو اى حصرت صدورهم حال من الضم للرفوع في جاؤكم كما تقول جاز فلان
 ذهب عقله اى قد ذهب عقله وقال الزجاج هو خبر عن خبر اى جاؤكم ثم اخبر فقال حصرت صدورهم
 فعلى هذا يكون حصرت بدلا من جاؤكم وقيل حصرت في موضع خفض على النعت لقوم وقيل التقدير
 او جاؤكم رجال او قوم حصرت صدورهم وقروا الحسن او جاؤكم حصرت صدورهم نصبا على الحال وقال
 محمد بن يزيد حصرت صدورهم هو دعاء عليهم كما تقول لعن الكافر وضعفه بعض المفسرين وقيل
 او بمعنى الواو اى وجاؤا حاصرة صدورهم عن ان يقتلوا ويقاتلوا قومهم فضاقت صدورهم
 عن قتال الطائفتين ذكره هو ذلك ولو شاء الله لسلطهم عليكم ابتلاء منه لكم واختيارا
 كما قال سبحانه ولنبأكم حتى تعلموا ما ينزلنا ولعلكم تتقون ولعلكم تتقون ولعلكم تتقون
 ولكن سبحانه لم يشأ ذلك فالتقى في قلوبهم الرعب واللام في قوله فلقاتلوكم جواب لو على كبرياء
 اى لو شاء الله لسلطهم لقاتلوكم والفاء للتعقيب فان اعز لوكم فلم يقاتلوكم اى لم يتعرضوا
 لقتالكم وقاتلوا اليكم السلم اى استسلموا لكم وانقادوا فما جعل الله لكم عليهم سبيلا

فلا يحل لكم قتالهم ولا أسرهم ولا نهب أموالهم فهذا الاستسلام يمنع من ذلك غير قيل في منسوخة آية القتال
والظاهر كونها محكية محمولة على المعادين يستجدون آخرين يريدون ان يامنوا بكم
ويا منوا قومهم فيظرون لكم الاسلام لقومهم الكفر ليا منوا من كلا الطائفتين وهم قوم من اهل بيت
طلبوا الامان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليا منوا عنده وعند قومهم وقيل هي في قوم من المنافقين قتل
في اسد وعطفان كلما رث والى الفتنة اى دعايم قومهم اليها وطلبوا منهم قتال المسلمين اسوا
فيها اى قلبوا فيها فرجوا الى قومهم وقتلوا المسلمين معنى الاركاس الاركاس فان لم يعتزلوكم
يعنى هؤلاء الذين يريدون ان يامنوا بكم ويامنوا قومهم ويلقوا اليكم السلام اى يستسلمون لكم
ويدخلون في عسكركم ويصلحون ويسلحون عن قومهم ويلقوا اليكم يد يهزم عن قتلهم فخذوهم واقتلوه
حيث ثقفتهم وهم اى حيث وجدتموهم وتمكنتم منهم واوكلتم الموصوفون بتلك الصفات جعلنا
لكم عليهم سلطانا مبينا اى حجة واضحة تسلطون بها عليهم ونهزمهم باسبب ما في قلوبهم
من المرض وما في صدورهم من الدغل والركاسم في الفتنة بايسر على اقل سعي المساومة والقسوة
وما كان لمومن هذا النفي هو معنى النفي المقضى للتحرير كقوله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله و
لو كان هذا النفي على معناه لكان خيرا وهو يستلزم صدقه فلا يوجد من قتل مومنا قطان يقتل مومنا
وقيل المعنى ما كان له ذلك في عهد اسد وقيل ما كان له ذلك فيما سلف كما ليس له الان بوجه ثم اثنى
منه استثنا منقطع فقال الاخطاء اى ما كان له ان يقتله لبقته لكن ان قتله خطأ فعليه كذا هذا
قول سيبيويه والنزاج وقيل هو استثنا متصل المعنى وما ثبت ولا وجد ولا ساغ لمومن ان يقتل مومنا
الاططاء اذ هو مغلوب حينئذ وقيل المعنى والاططاء قال النحاس لا يعرف ذلك في كلام العرب ولا يصح
في المعنى لان الاخطاء لا يحصر وقيل المعنى لا ينبغي ان يقتله لعلته من العلل الا بالخطأ وحده فيكون قوله خطأ
منتصفا بانه مفعول له ويجوز ان يتصوب على الحال والتقدير لا يقتله في حال من الاحوال الا في حال الخطأ
ويجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اى لا قتلا خطأ ووجه الخطأ كثيرة وليضبطها عدم القص والخطأ
اسم من اخطاء خطأ او لم يتجدد ومن قتل مومنا خطأ بان تصدر مرمى صيدا مثلا فاصابه او ضربه بالقتل
غالب كذا قيل فتحى يد اى فعلية تحرير رقبة مومنة يعتقها كفارة عن قتل الخطأ وعشير الرقبة عن
جميع الذات واختلف العلماء في تفسير الرقبة المومنة فقيل هي التي صلت وعقلت الايمان فلا تجزى
الصغيرة وبه قال ابن عباس والحسن الشعبي والنخعي وقتادة وغيرهم وقال عطاء بن ابي رباح انها تجزى
الصغيرة المولودة بين مسلمين وقال جماعة منهم مالك والشافعي يجزى كل من حكم له بوجوب الصلوة
عليه ان مات ولا يجزى في قول جمهور العلماء اعمى ولا مقعد ولا اشل ولا يجزى عند الاكثر الاعرج الاعرج
قال مالك الا ان يكون عرجا شديدا ولا يجزى عند اكثرهم المجنون وفي المقام تفاصيل طولية مذكورة

في علم القروع ودية مسلمة الى اهله الدية ما يعطى عوضا عن دم المقتول الى ورثته والمسئلة المدفوعة
 الموداة والا بل المراد بهم الورثة واجناس الدية وتفاصيلها قد بينتها الستة المطهرة الا ان يصدقوا
 اى الا ان يصدق اهل المقتول على القاتل بالدية سمي العفو عنها مصادقة ترغيبا فيه فان كان القاتل
 من قوم عدو وكفر وبهم الكفار المحرمون وهو مومن فتحرير رقبة مومنة وهذه مسئلة الكفر
 الذي يقتله المسلمون في بلاد الكفار الذين كان منهم ثم اسلم ولم يهاجر وبهم يظنون انه لم يسلم وانه يهاجر
 على من قومه فلا دية على قاتله بل عليه تحرير رقبة مومنة واختلفوا في وجه سقوط الدية ف قيل ان اولياد
 القاتل كفارة لاحق للممن في الدية وقيل فيه ان هذا الذي اسلم لم يهاجر حرمة قلبية لقول الله تعالى الذين
 آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من دلائيم من شئ وقال بعض اهل العلم ان دية واجبة لبیت المال وان كان
 من قوم بينكم وبينهم ميثاق اى موقت او مؤبد وقرئ خمس وهو مومن فدية مسلمة الى
 فعلى قاتله دية موداة الى اهله من اهل الاسلام وبهم ورثة وتحرير رقبة مومنة كما تقدم
 فمن لم يجد اى الرقبة ولا اتسع بالشرائها فصيام شهرين اى فعلية صيام شهرين متتابعين
 لم يفصل بين يومين من ايام صومهما افطار في نهار فلو افطار استأنف هذا قول الجمهور واما الافطار
 لغرض شرعي كالحيض ونحوه فلا يوجب الاستيناف واختلف في الافطار لعرض المرض لم يذكر الله تعالى
 الانتقال الى الطعام كالنهار وبه اخذ الامام الشافعي قودة منصوب على انه مفعول له اى شئ فك
 لكم توبة اى قبول التوبة لكم او منصوب على المصدرية اى تاب عليكم توبة وقيل على الحال اى حال كونه ذات التوبة
 كائنة من الله السابعة والعشرون يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله
 هذا متصل بذكر الجهاد والقتال والضرب ليسير في الارض تقول العرب ضربت في الارض اذا سرت
 لتجارة او غزوا وغيرهما وتقول ضربت الارض بدون في اذا قصدت قضى حاجته الانسان ومنه قوله
 صلواتم لا يخرج الرجلان يضربان الغائط فبينوا من البتين وهو التامل هي قراءة اجماعة الاحمزة
 فانه قرأ فثبتوا من التثبت واختار القراءة الاولى ابو عبيدة وابوحاتم قال لان من امر البتين فقد
 امر بالتثبت وانما خص السفر بالامر بالبتين مع ان البتين والتثبت في امر القتل اجبان حضرا وسفرا
 لما خلا لان الحادثة التي هي سبب نزول الآية كانت في السفر ولا تقولوا لمن القى اليك السلام
 واختار ابو عبيد قراءة السلام وخالفه اهل النظر فقالوا السلام بها شبه لانه بمعنى الانقياد والتسليم
 والمراد بها لا تقولوا لمن القى بيده اليكم وسلم فاستسلم والسلام كلاما بمعنى الاستسلام وقيل هما
 بمعنى السلام اى لا تقولوا لمن القى اليكم الاسلام اى كلمته وهي الشهادة لكنت مؤمنا وقيل هما
 بمعنى التسليم الذي تحيته اهل الاسلام والمراد بكلمة المسلمين عن ان يملوا ما جاز به الكافر مما يستدل على
 اسلامه ويقولوا انه انما جاز به ذلك فتعوزا وتلقية وقرئ ابو جعفر لست مؤمنا من امنته اذا اجرتة فهو مؤمن

وقد استدل بهذه الآية على ان من قتل كافرا بعد ان قال لا اله الا الله قتل به لانه قد عصم لهذه الكلمة وبه
 وباله والاله وانما سقط القتل عن من وقع منه ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانهم تاولوا وظنوا ان من قالها
 خوفا من السلاح لا يكون مسلما ولا يصير منه بها معصوما وانه لا بد من ان يقول هذه الكلمة وهو مطمئن
 غير خائف وفي حكمة التكلم بكلمة الاسلام اظهار الانقياد بان يقول انا مسلم وانا على دينكم لما عرفت
 من ان معنى الآية الاستسلام والانقياد وهو يحصل بكل ما يشعر بالاسلام من قول او فعل ومن
 جملة ذلك كلمة الشهادة وكلمة التسليم فالقولان الآخران في معنى الآية واخلان تحت القول الاول
 تبتغون عرض الحياة الدنيا الجملة في محل نصب على الحال اى لا تقولوا تلك المقالة طالبتين
 على ان يكون النهى راجعا الى القيد والمقيد لا الى القيد فقط وسمى متاع الحياة الدنيا عرضا لانه عارض
 زائل غير ثابت قال ابو عبيدة يقال جميع متاع الحياة الدنيا عرض لغتج الراى واما العرض بسكون
 الراى فهو ما سوى الدناير والدراهم فكل عرض بالسكون عرض بالفتح وليس كل عرض بالفتح عرضا بالسكون
 وفي كتاب العين العرض ما ينل من الدنيا ومنه قوله تعالى تريدون عرض الدنيا وجميعه عرض وفي المحل
 فارس والعرض ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا ما كان فيها من مال قتل او كثر والعرض
 من الاثاث ما كان غير نقد فعند الله هو تعليل للنهى اى عند الله ما هو حلال لكم من دون ارتكاب محظور
 مغاير لكم كثيرا تغتمونها وتستغنون بها عن قتل من قد تسلّم وانعام باله كذا كنتم
 من قبل اى كنتم كفارا فحققت وما كنتم لما تكلمتم بكلمة الشهادة او كذا كنتم من قبل تخفون اى انكم
 قوكم خوفا على انفسكم حتى من الله عليكم باعزاز دينه فانكم ترحم الايمان واعلتم به الشا منه والقول
 لا يستوى القاعد ون من المؤمنين التقاوت بين درجات من قعد عن الجهاد ومن غير عذر ودرجات
 من جاهد في سبيل الله بحاله ونفسه ان كان معلوما ضرورة لكن اراوا الله سبحانه بهذا الاخبار بنشيط
 المجاهدين ليغيبوا وتبكي القاعد ليا نفوا غير قرو اهل الكوفة والوعمر وابن كثير بالرفع على انه
 وصف للقاعد كملقاتي الاخش لانهم لا يقصد بهم قوم باعيا نهم فصاروا كالقكرة فجاز وصفهم بغير
 وقروا بوحية بكسر الراء على انه وصف للمؤمنين وقروا اهل الحرمين لغتج الراء على الاستثناء من القاعد
 اوس المؤمنين اى الا اولى الضرر فانهم يستون مع المجاهدين ويجوز ان يكون منقيا على الحال
 من القاعد اى لا يستوى القاعدون الاصحاء في حال صحتهم وجات الحال منهم لان لفظة لفظ الجرح
 قال العلماء اهل الضرر هم اهل العذر لانها اضر بهم حتى منعهم عن الجهاد ونظام النظم القرآنى ان صاحب
 يعطى مثل اجر المجاهد وقيل يعطى جرة من غير تضعيف فيه فضلا للمجاهد بالتضعيف لاجل الباشرة قال الطبري
 والاول اصح ان شاء الله تعالى للحديث الصحيح في ذلك ان بالمدينة رجلا لا يقطعتم واديا ولا سترهم سيرا
 الا كانوا معكم اولئك قوم حبسهم العذر قال وفي هذا المعنى ما ورد في الخبر اذا مرض العبد قال الله تعالى

اكتبوا العبدى ما كان يعمل في الصحة الى ان يردوا قبضه اليّ والمجاهدون في سبيل الله باموالهم
وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعد من درجته هذا بيان لما
بين الفريقين من التفاضل المفهوم من ذكر عدم الاستواء اجمالاً والمراد هنا غير اولى الضرر حملاً للمطلق
على التقيد وقال هنا درجة وقال فيما بعد درجات فقال قوم التفضل بالدرجة ثم الدرجات انما هو
مبالغة وبيان وتاكيد وقال آخرون فضل السد المجاهدين على القاعد من اولى الضرر بدرجة واحدة
وفضل السد المجاهدين على القاعد من غير اولى الضرر بدرجات قال ابن جريح والسدى وغيرهما قيل ان
معنى درجته علواً اي اعلا ذكرهم ورفعهم بالشئ والميدج ودرجة منتصبة على التمييز او المصدرية لو قوسها
موقع المزة من التفضيل اي فضل الله لفضيلة او على نزع النخاض او على الحال التي من المجاهدين ان في
درجة وكلها مفعول اول لقوله وعد قدم عليه لافادة القصارى كل واحد من المجاهدين والقاعد
وعد الله المحسنى اي المشوبة وهي الجنة قاله قتادة **التاسعة والعشرون** الم تلت
ارض الله واسعة فتمها جروا فيها فاولئك ما واهم حيصهم وساءت مصيروا
قيل المراد بهذه الارض المدينة والاولى العموم اعتبار اليعوم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو الحق فيراد
بالارض كل بقعة من تقاع الارض تصلح للحجرة اليها ويراد بالارض المذكورة في الآية الاولى كل ارض
ينبغي الحجرة منها الا المستضعفين يستثنى من الضمير في ما واهم قيل يستثنى منقطع لعدم خول المستضعفين في
الموصول ضميره من الرجال والنساء والولدان متعلق بمحذوف اي كائنين منهم والمراد بتضعفين من الرجال النساء
ونحوهم والولدان كعياش بن ابي ربيعة سلمة بن شهاب انما ذكر الولدان مع عدم التكليف لهم لقصد المبالغة في الحجة
وايهام انها تجب عليهم طاعها غير المكلف فكيف من كان مكلفاً قيل اراد بالولدان المراهقين والمالك لا يستطيعون
حيلة صفة للمستضعفين او الرجال والنساء والولدان احوال من الضمير في المستضعفين
قيل الحيلة لفظ عام لانواع اسباب التخلص اي لا يجدون حيلة ولا طريقاً الى ذلك ولا يهتدون
سبيلاً وقيل السبيل سبيل المدينة وقد استدلل بهذه الآية على ان الحجة واجبة على كل من كان
بدار الشرك او بدار ليعمل فيها بما على سد جهاً اذا كان قادراً على الحجة ولم يكن من المستضعفين
لما في هذه الآية من العموم وان كان السبب خاصاً كما تقدم وظاهر عدم الفرق بين مكان وكان
زيان وزمان وقد ورد في الحجة احاديث ذكرنا ما في جواب سوال عن الحجة اليوم من ارض الهند
فليارج وورد ما يدل على انه لا حجة بعد الفتح وقد اوضحنا ما هو الحق في شرحنا على بلوغ المرام فليرج اليه
الثلاثون واذا ضرب بقر في الارض شروع في بيان كيفية الصلوة عند الضرورات من السفر
ولقاء العدو والمطر والمريض وفيه تأكيد لغزمية المهاجر على الحجة وترغيب له فيها لما فيه من تخفيف
المؤنة الى ذاسا فترحم اي مسافرة كانت كما يفيد الاطلاق فليس عليك جناح ان وزر ورحم في

ان تقصر وامن الصلوة فيه ليل على ان القصر ليس بواجب واليه ذهب الجمهور وذهب القائلون الى انه واجب ومنهم عمر بن عبد العزيز والكوفيون والقاضي سماعيل ومحمد بن ابي سليمان وهو مروي عن مالك واستدلوا بحديث عائشة الثابت في الصحيح فرضت الصلوة كعتين كعتين فزديت في الحضرة واقرت في السفر ولا يقدح في ذلك مخالفتها لما روت فاعل على الرواية الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشك حديث يعلى بن امية قال سالت عمر بن الخطاب قلت ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتكم ان يفتنكم الذين كفروا وقد امن الناس فقال عمر حبيت مما عجببت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة اخبره احمد ومسلم واهل السنن بن ظاهر قوله فاقبلوا صدقة ان القصر واجب ان خفتكم ان يفتنكم الذين كفروا واطاهر هذا الشرط ان القصر لا يجوز في السفر لامع خوف الفتنة من الكافرين لامع الاسرج لكنه قد قرر بالسنة ان النبي صلى الله عليه وسلم قصر مع الاسرج كما عرفت فالقصر مع الخوف ثابت بالكتاب والقصر مع الاسرج ثابت بالسنة ومفهوم الشرط لا يقوى على معارضته ما تواتر عنه مسلم من القصر مع الاسرج وقيل ان هذا الشرط خرج مخرج الغالب لان الغالب على المسلمين اذ ذاك القصر للخوف في الاسفار ولهذا قال يعلى بن امية لعمر ما قال كما تقدم وفي قراءة الى ان تقصروا من الصلوة ان يفتنكم بسقوط ان خفتكم والمعنى على هذه القراءة كراهة ان يفتنكم الذين كفروا وذهب جماعة من اهل العلم الى ان هذه الآية انما هي مبيحة للقصر في السفر للخائف من العدو فمن كان آمنا فلا قصر له وذهب آخرون الى ان قوله ان خفتكم ليس متصلا بما قبله وان الكلام عمده قوله من الصلوة ثم افتتح فقال ان خفتكم ان يفتنكم الذين كفروا فاقم لهم يا محمد صلوة الخوف وذهب آخرون الى ان ذكر الخوف منسوخ بالسنة وهي حديث عمر الذي قد مرنا ذكره وما ورد في معناه الحديث والثالثون واذا كنت فيهم فخذوا خطابا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعده من اهل الامر حكمه كما هو معروف في الاصول وشك قوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة ونحوه والى هذا ذهب جمهور العلماء وشك ابو يوسف وسماعيل بن عليته فقال لا اتصلى صلوة الخوف بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان هذا الخطا يخص برسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلحق غيره به لما له صلى الله عليه وسلم المنزلة العليا وهذا مدفوع ففقد امرنا الله باتساع رسوله والتاسي به وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اتيكموني صلي والصحابة رضي الله عنهم اعرف بعاني القرآن وقد صلوا بعد موتي في غير مرة كما ذكركم معروف ومعنى فاقمت لهم الصلوة اردت اقامتها لقوله واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وقوله واذا قرأت القرآن فاستغذوا به فلتقوم طائفة منهم معك يعني بعد ان تجلبطوا كفتين طائفة تقف بازاء العدو وطائفة منهم تقوم معك في الصلوة وليأخذوا السلحة هم اي الطائفة التي تصلي معه وقال ابن عباس الضمير راجع الى الطائفة الاولى بازاء العدو لان المصلية لا تحارب والاول انظر لان الطائفة القائمة بازاء العدو

لا بد ان تكون قائمتها باسالتها وانما يحتاج الى الامر بذلك من كان في الصلوة لانه ليقن ان ذلك ممنوع منه حال الصلوة فامره السديان يكون اخذ السلاح اى غير واضع له وليس المراد الاخذ باليد بل المراد ان يكونوا حاملين لسلحهم لتينا ولوه من قرب اذا احتاجوا اليه وليكون ذلك قطع لرجاء عدوهم من ان كان فرصة فيهم وجوز الزجاج والنحاس ان يكون ذلك امرا للطلبا كفتين جميعا لانه اربب للعدو وقد اوجب اخذ السلاح في هذه الصلوة اهل الظاهر حكلا للامر على الوجوب وذهب ابو حنيفة الى ان المصلين لا يحملون سلاح وان ذلك يبطل الصلوة وهو مدفوع بما في هذه الآية وبما في الاحاديث الصحيحة كما اوضحنا ذلك مع بيان كيفيات تلك الصلوة الثابتة في شرحي الدرر ومسك الختام فاذا سجد و اى القائمون في الصلوة فليكونوا اى الطائفة القائمة بانزاء العدو من وراءكم اى من وراء المصلين تحيل ان يكون المعنى فاذا سجد المصلون سكتتموا الركعة بغير السجود عن جميع الركعة او عن جميع الصلوة فليكونوا من وراءكم اى فليصرفوا الجفرا الى مقاتلة العدو والحراسة ولتات طائفة اخرى لم يصلوا وهى القائمة في مقابلة العدو ولما لم فصل فليصلوا معك على الصفة التى كانت عليها طائفة الاولى ولياخذ و اى هذه الطائفة الاخرى حذرهم واسلحتهم زيادة التوصية للطائفة الاخرى باخذ اخذ مع اخذ السلام قيل وجهه ان هذه المرة من طائفة الوقوف للكفرة على كون الطائفة القائمة مع النبي صلى الله عليه وسلم في شغل شاغل واما في المرة الاولى فربما يظنونهم قاضين للحرب وقيل لان العدو لا يؤخر قصده عن هذا الوقت لانه اخر الصلوة والسلاح ما يدفع بالمرء عن نفسه في الحرب ولم يبين في الآية الكريمة كم يصل كل طائفة من الطائفتين وقد روت صلوة الخوف في السنة المطهرة على انا مختلفة وصفات متعددة وكلها صحيحة بخبر من فعل واحدة منها فقد فعل ما امر به من ذهب من العلماء الى اختيار صفة دون غير ما فقد ابعد عن الصواب و اوضح هذا الشكواني في شرحه للمنتقى وغيره وقد الذين كفروا والو تغفلون عن اسلحتكم فتعلم فيميلون عليكم ميلا واحدة هذه الجملة تتضمن للعللة التى لاجلها امرهم بالسجدة بالحد واخذ السلاح اى ودوا غفلتكم عن اخذ السلاح وعن اخذ ليصلوا الى مقصودهم ربما لو افترسهم فيشدن عليكم شدة واحدة والامتنع ما يمتنع به في الحرب من الزاد والراحلة ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنز مريضى ان تضعوا اسلحتكم فخص لهم سبجانه في وضع السلاح اذا لم اذى من المطر وفي حال المرض لانه يصعب مع هذين الامرين حمل السلاح وخذ واحد ركعا ان الله اعد للكافرين عذابا مهينا امر باخذ الحد مثلا يا ايها الذين آمنوا على غرة وهم غافلون فاذا قضيت الصلوة اى فرغتم من صلوة الخوف وهو احد عانى القضا وشله فاذا قضيت مناسككم وقوله فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض فاذكروا الله

قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم اى فى جميع الاحوال حتى فى حال القتال وقد ذهب جمهور العلماء الى ان هذا
الذكر لما مور به انما جواز الصلوة الخوف اى اذا فرغتم من الصلوة فاذا ذكروا الله فى هذه الاحوال و
قيل معنى قوله فاذا قضيت الصلوة الخ اذ صليتم فصلوا قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم بما تقتضيه الحال عند
انقضاء القتال ففى مثل قوله فان خفتهم فرجالاً او ركباناً فاذا احل الله اى انتم وسكنت قلوبكم والطمانينة
سكون النفس من الخوف فاقموا الصلوة اى فاتوا بالصلوة التى دخل وقتها على الصفة المشعرة
من الاذكار والاركان ولا تقفلوا ما لم يكن فان ذلك انما هو فى حال الخوف وقيل المعنى فى الآية انهم يقيمون
ما صلوه فى حال المسابقة لانها حالة قلق والترعاج وتقصير فى الاذكار والاركان وهو مروي عن الشافعى
والاول ارجح ان الصلوة كانت على المومنين كتاباً موقوتاً اى محدداً معيناً لوقت فموقوت
موقوت ووقته فهو موقت والمعنى ان الله افترض على عباده الصلوات وكتبها عليهم فى اوقاتها
المحددة لا يجوز لاحد ان ياتى بها فى غير ذلك الوقت لا بد منه شرعى من ثوبه او يسموا بوجوبها الشافعى
والثلاثون ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى انشاققة المعاصرة - المنافقة
وتبين الهدى ظهوره ما به - بحسنه وبسالته بالبرية اذ لانه على ذلك ثم فعمل الشاققة ويتبع غير
سبيل المومنين - من غيرهم هو ما هم عليه من دين الاسلام والتشكك باحكام رسول الله عليه
وسلم كما قال تعالى انما كان قول المومنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا
الاية وقال تعالى فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالاية وقال عمن
قاتل حكيوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى انفسهم حرجاً مما قضيت الاية الى غير ذلك قوله ما تولى ابنى
واليا ما تولا من الضلال ونصله جهنم وساعت مصير وقد استدلل جماعة من اهل العلم بهذه
الاية على حجية الاجماع لقوله ويتبع غير سبيل المومنين ولا حجة فى ذلك عندى لان امر او غير سبيل المومنين
هنا هو الخروج من دين الاسلام الى غيره كما يفيد اللفظ ويشهد به سبب فلا يصح على عالم من علماء
هذه الملة الاسلامية اجتهاد فى بعض مسائل دين الاسلام فاذا جهلوا الى مخالفة من بعصره المحدثين
فانما رام السلوك فى سبيل المومنين وهوالدين القويم والملة الحنيفة ولم يتبع غير سبيلهم واخرج الترمذى
والبيهقى فى الاسماء والصفات عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع الله هذه الاية على الضلالة
ابداً ويأيد على الجماعة فمن شذ شذ فى النار واخرجه الترمذى والبيهقى ايضا عن ابن عباس مرفوعاً
الثالثة والثلاثون ويستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فىهن سبب نزول الآية
سؤال قوم من الصحابة عن امر النساء واحكامهن فى الميراث وغيره فامر الله به ان يقول لهم الله يفتيكم
اى يبين لكم حكم ما سألتم عنه وهذه الآية رجع الى الفتى بالسوة من امر النساء وكان قد نصبت لهم
احكام لم يعرفوا فاسألوا فقيل لهم يفتيكم بهن وما يتلى عليكم فى الكتاب مع طوف على قوله

يفتيكم والمعنى والقرآن الذي تلى عليكم لفتيكم فيمن والتمسوا في الكتاب في معنى اليتامى قوله وان ختمتم الا
 تقسطوا في اليتامى ويجوز ان يكون قوله وما تلى معطوفا على التفسير في قوله لفتيكم المراجع الى الملبت
 لوقوع الفصل من المعطوف للفظ عليه بالمفعول والجار والمجرور ويجوز ان يكون مبتدأ وفي الكتاب خبره على
 ان المراد به اللوح المحفوظ وقيل في اعرابه غير ما ذكرنا ولم تذكره لضعفه وقوله في يتامى النساء على الوجه
 الاول والثاني صلاته لقوله تلى وعلى الوجه الثالث بدل من قوله فيمن اللاقي لا توطنهن ما كتب
 وفرض لهن من الميراث وغيره وترغيبون معطوف على قوله لا توطنهن عطف جملة مثبتة على جملة منفية وقيل حال
 فاعل توطنهن قوله ان تنكحهن تحيل ان يكون التقدير ترغيبون في ان تنكحهن لجهنم وتحيل ان يكون التقدير
 وترغيبون عن ان تنكحهن لعدم جلالهن قوله والمستضعفين معطوف على يتامى النساء اي ما تلى عليكم المستضعفين
 من الولدان وهو قوله يحكمكم الله في اولادكم وقد كان اهل الجاهلية لا يورثون النساء ولا سكران مستضعفين من الولدان
 وانما يورثون الرجال القائلون وسائر الامور وان تقوموا اليتامى بالقسط معطوف على قوله في
 يتامى النساء والمستضعفين اي وما تلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين وفي ان تقوموا للكتاب
 بالقسط اي العدل ويجوز ان يكون في محل نصب اي ويا مكرم ان تقوموا وما تفعلوا من خير في
 حقوق المذكورين او من شرفه فنية الكفا فان الله كان به علما يحازكم بحسب فعلكم المراجعة
 والثلثون وان اهله مرفوعة بفعل بتقدير يفسره ما بعده اي وان خالفت امرأة بكفني توقعت
 ما يخاف من زوجها وقيل معناه تيقنت وهو خطأ من بعلمها نشوز اي دوام النشوز والترفع عليها
 ترك المضاجعة والتقصير في النفقة واعراضا عنها بوجه قال الخاس الفرق بين النشوز والاعراض
 ان النشوز التباعد والاعراض ان لا يكلمها ولا ياتس بها وظاهر الآية انها تجوز المصاحبة عند مخافة
 نشوز واعراض والاعتبار بجموم اللفظ لا بخصوص السبب والظاهر انه يجوز الاتصال بما ي نوع من
 النوع اما باسقاط النوبة او بعضها او بعض النفقة او بعض المهر فلا جناح عليهما ان يتصالحا
 بينهما هكذا قرره الجمهور وقرء الكوفيون ان يصلحا وقراءة الجمهور اولى لان تباعدة العرب الفحل
 اذا كان بين اثنين فصاعدا قيل يصلح الرجلان والقوم لا يصلح وصلحا منصوب على انه بهم صدد
 او على انه مصدر مخدوف الزايد او منصوب بفعل مخدوف اي فيصلح حالما صلحا وقيل هو منصوب
 على المفعوليه والصلح خير لفظ عام يقتضي ان الصلح الذي تسكن اليه النفوس ويزول به الخلاف
 خير على الاطلاق او خير من الفرقة او من الخصومة والنشوز والاعراض ونزهة الجملة اعتراضية الخ
 والثلثون ولن تستطيعوا ان تعدلوا اخبر سبحانه بنفي استطاعتهم للعدل بين النساء
 على الوجه الذي لا يسل فيه البتة لما جبلت به الطباع البشرية من ميل النفس الى هذه دون هذه
 وزيادة هذه في المحبة ونقصان هذه وذلك بحكم الخلقة بحيث لا يملكون قلوبهم ولا يستطيعون

توقيف القسم على التسوية وانما كان يقول المصادق بالمصدق صلى الله عليه وآله وسلم اللهم زنا قسمي في
 الملك فلا تنسي فيما لا ملك رواه ابن ابي شيبة واحمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
 عرج ايشته واسناده صحيح ولو حرصتم على العمل بنين في احب فلا تميلوا الى التي تحبونها في القسم
 والنفقة كما كانوا لا يستطيعون ذلك ولو حرصوا عليه وبالغوا فيه نهاهم الله عز وجل ان يميلوا كل الميل
 لان تركه لك وتجنب الجور كل الجور في سبهم ودخل تحت طاعتهم فلا يجوز لهم ان يميلوا الى احدهم
 عن الاخرى كل الميل كما قال فتدروها الى الاخرى كالمعلقة التي ليست ذات زوج ولا
 يشبهها بالشئ الذي هو معلق غير مستقر على شئ لاني الارض ولاني السماء السابعة والثلثون
 وقد نزل عليكم في الكتاب اخطاب لجميع من اهل الايمان من مؤمن ومنافق لان من اهل
 الايمان فقد نزل من يمثل ما نزل الله وقيل انه خطاب للمنافقين فقط كما يفيد التشديد والتنويع
 ان اذا سمعتم آيات الله يتكفركم وليست هزء بها اي اذا سمعتم الكفر والافتراء بآيات الله تعالى
 فلا تقعد وامعهم اي مع المشركين ما داموا كذلك حتى يخوضوا في حديث غير اي غير حديث
 الكفر والافتراء به والذي انزله الله عليهم في الكتاب هو قوله واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا
 فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره واذا كان جماعة بمكة من الدخيلين في الاسلام يقعدون مع
 المشركين واليهود وحال سخرتهم بالقرآن واستهزايمهم به فنهوا عن ذلك قال ابن عباس دخل في هذه
 الآية كل محدث ومبتدع في الدين الى يوم القيامة وكذا قال الشوكاني في فتح القدير ان في هذه الآية
 باعتبار عموم لفظها الذي هو الاعتبار من خصوص السبب ودليل على اجتناب كل موقف يخوض فيه به
 بما يفيد النقص والاستهزاء والملاولة الشرعية كما يقع كثيرا من اسرار التقليد الذين استبدلوا آراء الرجال
 بالكتاب السنة ولم يبق في ايديهم سوى ما قال امامهم من اجل ذلك قال فلان من اتباعه يكذبوا
 من يتدل على تلك المسئلة بآية قرآنية او بحديث نبوي سخر وامنه ولم يرفعوا الى ما قاله راسا ولا بالوا به
 بالة ووطنوا انه قرياء بامر فطبيع وخطب شنيع وخالف مذهب امامهم الذي انزلوه منزلة معلم البشر اجمع بل
 بالغوا في ذلك حتى جعلوا رايه القابل وجهته الذي هو عن منهج الحق باطل مقدما على الله تعالى وعلى كتابه
 وعلى رسوله فانما الله وانا اليه راجعون ما صنعت هذه المذاهب بالها والذين انتسب هؤلاء المقلدة لهم
 برأ من فعلهم فانهم قد صرحوا في مؤلفاتهم بالنهي عن تقليدكم كما اوضحنا ذلك في رسالتنا المسماة بالقول
 للمنفدين من تقليدكم وفي مؤلفنا المسمى باب الطلب وننتهي الى ان الله اعلمتنا واجعلنا من
 التقبيين بالكتاب والسنة وباعد بيننا وبين آراء الرجال المبينة على شفا جرف بما يحجب السالكين
 انتهى انكم اذا مثلتم تحليل للنهي اي انكم اذا فعلتم ذلك ولم تنتهوا فانتم مثلتم في الكفر واستتباع
 الغلاب وقيل هذه الماشاة ليست في جميع الصفات لكنه انما شبه بحكم الظاهر كما في قول القائل

ع وكل قرين بالقرآن يقتدى به. وهذه الآية محكمة عند جميع اهل العلم الامايروني من المصطفى فاد قال
 هي منسوخة بقوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء وهو مردود فان من التقوى اجتناب
 مجالس هؤلاء الذين يكفرون بآيات الله ويستنزفون بها وفي الانعام نحو ما قال اهل العلم وهذا يدل
 على ان الرضى بالكفر كفر وكذا من رضى بمكرادها لطلابه كان في الاثم بمنزلة التهم او ارضى به وان لم يرض
 ولو جلس خوفاً وتقيته مع كتمان خطئه لذلك كان الامر هو ان الاول المسابقة والثالثون
 وان يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلاً في يوم القيامة اذا كان المراد بالسبيل النظر القلب
 او في الدنيا ان كان المراد بالحجة قال ابن عطية قال جميع اهل التاويل ان المراد بذلك يوم القيامة
 قال ابن العربي وهذا ضعيف لعدم فائدة البنية فيه وسببه توهم من توهم ان آخر الكلام يرجع الى اوله
 يعني قوله فان الله يحكم بينكم يوم القيامة وذلك يسقط فائدة او يكون تكرار هذا معنى كلامه وقيل
 المعنى ان الله يجعل للكافرين سبيلاً على المؤمنين بحجبه ولتتم بالكلية وينتهي آثارهم ويتبين
 كما يفيد الحديث الثابت في الصحيح وقيل انه سبحانه لا يجعل للكافرين سبيلاً على المؤمنين ما هو اعلم
 بالحق غير راسخين بالباطل لا تاركين للنهي عن المنكر كما قال تعالى ما احصاكم من مصيبتهم فيما كسبت
 ايديكم قال ابن العربي وهذا نفيس جداً وقيل لا يجعل الله تعالى لهم سبيلاً اشعافاً فان جسد
 فخلطوا الشر فان شريعة الاسلام ظاهرة الى يوم القيامة هذا خلاصته ما قاله اهل العلم في هذه الآية
 صالحة للاحتجاج بها على كثير من السائل كعدم ارشاد الكافر من المسلم وعدم تملكه بالاسلم او استولى
 عليه وعدم مثل المسلم بالذمى الشائنة والثالثون لا يحب الله الجهر بالسوء من القول
 نفى الحب كناية عن الكف من الجمهور الامن ظلم على البناء للجهول وقروزيدي بن سلم وابن ابى
 وشيخك وابن عباس وابن جبير وعطاء بن السائب على البناء للمعلوم وهو على القراءة الاولى
 استثناء متصل بتقدير يضاف محذوف اي لا يجر من ظلم وقيل انه على القراءة الاولى ايضا منقطع
 اي لكن من ظلم فانه لا يتولى ظلمني فلان مثلاً واختلف اهل العلم في كيفية الجهر بالسوء الذي يجوز
 ظلم فقيل هو ان يدعو على من ظلمه وقيل لا بأس ان يجر بالسوء من القول على من ظلمه ان يقول فلان ظلمني او هو
 او نحو ذلك وقيل معناه الاسن كرهه على ان يجر بالسوء من القول من كفر او نحوه فهو مباح والآية على هذا في الاكره
 وكذا قال قطرب قال ويجوز ان يكون على البديل كانه قال لا يحب الله الا من ظلم اي لا يحب الله من ظلم
 والظاهر من الآية انه يجوز لمن ظلم ان يجر بالكلام الذي به من السوء في جانب من ظلمه ويؤيده الحديث الثابت
 في الصحيح بلغظاتي الواجب ظلمه بغير عذر وعقوبته واما على القراءة الثانية فلا تستثنى منقطع اي لا من ظلم في فعل او قول
 قاهر والله بالسوء من القول اني معني النهي عن فعله والتوبيخ له وقال قوم معني الكلام لا يحب الله من يجر بالسوء
 من القول بل من ظلم فانه يجر بالسوء ظلماً وعدواناً وهو ظالم في ذلك وهذا شان كثير من الظلم فانهم مع

نظامه يطالبون بالاستئجار على من ظلموه ويتألون من عرضه وقال لزجاج يجوز ان يكون المعنى لان
 ظاهره ان سور فانه ينبغي ان ياخذوا على يدية التاسعة والثلاثون يستفتونك قل الله
 يفتيك في الكلالة قد تقدم الكلام في الكلالة ان امره هلك أي ان يهلك امره هلك
 كما تقدم في قوله وان امرأة خافت ليس له ولد اما صفة الامر او حال ولا وجه للمنع من كونه
 حالا والولد يطلق على الذكر والانثى واقتصر على عدم الولد هنا مع ان عدم الوالد ايضا معتبر في
 الكلالة احوالا على ظهور ذلك قيل المراد هنا بالولد الابن وهو احدى معني المشترك لان البنات لا
 الاخوت وله اخوت فلها نصف ما ترك عطف على قوله ليس له ولد والمراد بالاخت هنا هي الاخت
 لابوين اولاب للام فان فرضها السدس كما ذكر سابقا وقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم الى ان الاخوات لابوين اولاب عصبة للبنات وان لم يكن جدهم اخ وزهير بن عباد
 الى ان الاخوات لا يعصبن البنات واليه ذهب داود والنظامي وطائفة وقالوا انه لا ميراث للاخت
 لابوين اولاب مع البنت وحتجوا بظاهر هذه الآية فانه جعل عدم الولد المتناول للذكر والانثى قيد في
 ميراث الاخت وهذا استدلال صحيح لو لم يرد في السنة ما يدل على اثبات ميراث الاخت مع البنت
 ما ثبت في الصحيح ان معاذا قضى على عمر بن عبد الله بن مسعود في بنت واخت فجعل للبنت النصف وللأخت
 النصف وثبت في الصحيح ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن واخت فجعل للبنت النصف
 وللبنت الابن السدس وللأخت الباقي فكانت هذه السنة متقضية لتفسير الولد بالابن وللبنت
 وهو أي الماخ يرثها أي الأخت ان لم يكن لها ولد ذكر وان كان المراد بارثتها لما حيازته لجميع
 تركته وان كان المراد بثبوت ميراثها في الجملة اعم من ان يكون كلا او بعضا صح تفسير الولد بما يتناول
 الذكر والانثى واقتصر سبحانه على نفى الولد فقط مع كون الاب يسقط الاخ ايضا لان المراد بيان سقوط
 الاخ مع الولد فقط هنا واما سقوطه مع الابن فقد تبين بالسنة كما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم
 الفرأض باهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر والاب اولى من الاخ فان كانتا أي فان كان من يرث
 بالاخت اثنتين والعطف على الشرطية السابقة والثانية والثالثة وكذلك الجمع في قوله ان كانا
 اخوة باعتبار انهما الثلثان هما ترك الاخ ان لم يكن له ولد كما سلف وما فوق الاثنتين من
 الاخوات يكون لمن الثلثان بالاولى مع ان نزول الآية كان في جابر وقدمت عن اخوات سبع
 او تسع وان كانوا أي من يرث بالاخت اخوة أي واخوات فذلك لذكور وفيه كتمان ليدل قوله
 رجلا ونساء أي مختلفين ذكورا واناثا فلذلك ذكر منهم مثل حظ الانثيين تفصيلا وقت
 اوضحنا الكلام فافاد استدلالا وترجيحا في شأن الكلالة في اول هذه السورة فاعلم ان فيه

سورة المائدة مائة وعشرون آية

قال القرطبي هي مكية بالاجماع فائدة قال ميسرة ان السجانه انزل في هذه السورة ثمانية عشر
 كما لم ينزلها في غير من سور القرآن وهي قوله تعالى والنخلة الى قوله اذا حضر احدكم الموت
 انتهي الآية الاولى يا ايها الذين امنوا هذه الآية التي افتتح الله بها هذه السورة الى قوله
 يحكم ما يريد فيها من البلاغة ما يتقاصر عنه القوي البشرية مع شمولها لاحكام عدة منها الوفاء
 ومنها تحليل بهيمة الانعام ومنها استثناؤه ما يستلزم لا يحل ومنها تحريم الصيد على الحرم ومنها اية
 الصيد لمن ليس بمحرم وقد كمل النقاش ان اصحاب الفيلسوف الكندي قالوا لا يها الحكيم اهل
 لن مثل هذا القرآن فقال نعم اعمل مثل بعضه فاحجب اياما كثيرة ثم خرج فقال واصد ما اقدر ولا يه
 هذا حداني فتحت المصحف فخرجت سورة المائدة فنظرت فاذا هو قد نطق بالوفاء ثم عن النكتة
 تحليلها عما تم استثني به استثنائه ثم اخبر عن قدرته وحكمته في سطرين ولا يقدر احد ان يأتي بهذا
 بالعقود يقال ادنى ودنى وقد جمع بينهما اشاعر فقال اما ابن طوف فقد ادنى في ذمته كما
 وفي بقلاص النجم حاوية والعقود والعهود واصل العقود والربط واحد يعتقد يقال عقدت النجمل والعهد
 فهو يتصل في الاجسام والمعاني واذا اتصل في المعاني كما هنا فاذا انه شديد الاحكام قوي التوثيق
 قيل المراه بالعقود هي التي عقد لها الله على عباده وانزله بها من الاحكام وقيل هي العقود التي يعقدونها
 بينهم من عقود المعاملات والاولى شمول الآية للامرين جميعا ولا وجه تخصيص بعضها دون بعض
 قال الزجاج او فوا يعقد الله عليكم او يعقدكم بعضهم على بعض انتهى والعقد الذي يجب الوفاء به وفتح
 كتاب الله وسنته صلوات الله عليه فان خالفهما فهو رذالا يجب الوفاء به ولا يحل احلت لكم بهيمة الانعام
 البهيمة اسم لكل في اربع سميت بذلك لايها ما من جهة نقص لفظها وقسمها وعقلها ومنه باب بهيم
 اي مخلوق وليل بهيم وبهيمة للشجاع الذي لا يدرى من اين يوتي وحلقة بهيمة لا يدرى اين طرفا
 بها الانعام اسم للابل والبقر والغنم سميت بذلك لما في مشيها من اللين وقيل بهيمة الانعام حشيتها
 كالطبا وبقر وحش والحمر الوحشية وغير ذلك حكاه ابن جرير الطبري عن قوم وحكاه غيره عن الحسن
 والربيع وتناودة والضحاك قال ابن عطية وهذا قول حسن وذلك ان الاطعم هي الثمانية اللازمة
 وما نضاف اليها من سائر الحيوانات فقال الانعام مجموعة معها وكان المفترس كالاسد وكل في ما
 خارج عن هذا الانعام فبهيمة الانعام هي الراعي ذوات الاربع وقيل بهيمة الانعام ما لم يكن صيدا لان
 الصيد يسمى وحشيا لا بهيمة وقيل بهيمة الانعام الاجنة التي تخرج عند الذبح من بطون الانعام فهي
 توكل من دون ذكوة وعلى القول الاول اعني تخصيص الانعام بالابل والبقر والغنم تكون الاضافة
 بيانية وليحق بها ما يحل مما هو خارج عنها بالقياس بل بالنصوص التي في الكتاب والسنة كقوله تعالى
 قل لا اجد فيها اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة الآية وقوله صلوات الله عليه كل ذي ناب

من السبع ونحلب من الطير فانه يدل بمفهومه على ان ما عداه حلال وكذلك سائر النصوص الخاصة بتوجع
كما في كتب السنة المطهرة الا ما يتلى عليكم استثناء من قوله احلت لكم بهيمة الانعام اي الاول
ما يتلى عليكم فانه ليس بحلال والمتلو هو بانض السد على تحريمه نحو قوله حرمت عليكم الميتة الآية وذلك
عشرة اشياء اولها الميتة واخرها الذبوح على النصب ولحق به ما حرمت السنة بتحريمه وهذا الاستثناء
يحتل ان يكون المراد به الا ما يتلى عليكم الآن ويحتمل ان يكون المراد به في مستقبل الزمان فيدل على
تاخير البيان عن وقت الحاجة ويحتمل الامر من جميعا غير محلي الصيد ذهب البصريون ان قوله هذا
استثناء آخر من قوله من بهيمة الانعام والتقدير احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم الا الصيد ثم
محرمون وقيل الاستثناء الاول من بهيمة الانعام والثاني من الاستثناء الاول ورد بان هذا يستلزم
اباحة الصيد في حال الاحرام لانه مستثنى من المحظور فيكون مباحا وانتم حرم في محل نصب على الحال
ومعنى هذا التقييد ظاهرا عند من يخص بهيمة الانعام بالحيوانات الوحشية البرية التي يحل كلها كانه قال
احل لكم صيد البر الا في حال الاحرام واما على قول من يجعل الاضافة بيانية فالمعنى احلت لكم بهيمة الانعام
حال تحريم الصيد عليكم بخلافكم في الاحرام لكونكم محتاجين الى ذلك فيكون المراد بهذا التقييد الاستثناء
عليه تحليل ما عدا ما هو محرم عليهم في تلك الاحوال المراد بالحرم من هو محرم بالجماع او العمة او بها ويسمى محرما
لكونه يحرم عليه الصيد والطيب والنساء وهكذا وجه تسميته المحرم حراما والاحرام حراما لثانيتها
يا ايها الذين امنوا لا تحلوا شعائر الله جمع شعيرة على وزن فعيلة قال ابن الفارس ويقال للواحدة
شعارة وهو حسن ومنه الاشعار للمدى والمشار العالم واحد ما مشعر وهي المواضع التي قد اشعرت
بالعلامات فيل المراد بها جميع مناسك الحج وقيل الصفا والمروة والمدى والبدن والمعنى على نهدين
القولين لا تحلوا هذه الامور بان يقع الاخلال بشئ منها او بان تحلوا بينها وبين من اراد فعلها وذكر
سجانه النبي عن ان يحلوا شعائر الله عقب ذكره تحريم صيد الحرم وقيل المراد بالشعائر من افترض الله
ومنه ومن يعظم شعائر الله وقيل هي حريات السد والنافع من حمل ذلك على الجميع اعتبارا بجموع اللفظ
لا بخصوص السبب ولا بما يدل عليه السياق ولا الشهر المحرم المراد به المحبس فيدخل في ذلك جميع
الاشهر الحرم وهي اربعة ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب اي تحلوا بالقتال فيها وقيل المراد بها شهر الحج فقط
ولا الهه هو ما يهدى الى بيت الله من ناقه او بقرة او شاة واحدة بهيمة بها هم اندسجانه عن ان يحلوا احرام الله
بان ياخذوه على صاحبها ويحلوا امينه وبين المكان الذي يهدى اليه يحطف المدي على الشعائر مع قوله تحلوا
التي تبنى على من يخصصه التشديد في شأنه ولا اقل من جمع قلادة وهي تعلقه بالمدي من نخل ونحوه واحل الله ما
تؤخذ غصبا وفي النبي عن احلال القلائد كيد للنبي عن احلال المدي قيل المراد بالقلائد المقلدات بها فيكون عطفه
على المدي لزيادة التوصية بالمدي الاول الى قيل المراد بالقلائد ما كان للناس تعلقه وانتم لم تفرغوا على حد

مضاف إلى ولا أصحاب القلائد ولا آتين البيت الحرام أي قاصدين من قولهم امت كذا أي قصدته
وقرأوا المشن لا آتى البيت الحرام بالاضافة والمعنى لا تمنعوا من قصد البيت الحرام بحج أو عمره أو
ليسكن فيه وقيل إن سبب نزول هذه الآية أن المشركين كانوا يحجون ويعترون ويهدون قاراد
المسلمون أن يغيروا عليهم فنزل يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائرا لغير الله إلى آخر الآية فيكون ذلك
منسوخا بقوله آتوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله فلا يفرقوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وقوله
صلوا لا يحج بعد العام مشرك وقال قوم الآية محكمة وهي في المسلمين يبتغون فضلا من ربهم و
رضوا كاجل حالته من الضمير المستتر في آتين قال جمهور المفسرين معناه يبتغون الفضل والرزق
والأرباح في التجارة ويبتغون مع ذلك رضوان الله وقيل كان منهم من يطلب التجارة منهم من
يبتغي بالحج رضوان الله ويكون هذا الاتيغار للرضوان بحسب اعتقادهم وفي ظنهم عند من جعل الآية
في المشركين وقيل المراد بالفضل هنا الثواب لا الأرباح في التجارة وإذا حملتموها فاصطادوا
هذا التفسير لما افاده مفهوم وانتم حرم إباح لهم الصيد بعد أن خطره عليهم لنزول السبب الذي حرم لأجله هذا الحرام
الثالثة ولا يحج منكم شنان قوم قال ابن فارس حرم وأجرم ولاجرم معنى قولك ولا بد ولا حاله ولا حاله
أي سبب قيل المعنى ولا يحل لكم قال الكسائي وتعلق به يتعدى إلى المفعولين يقال جرمي كذا على إغضبك أي جعلني عليه قال
ابو عبيدة والفراء معنى لا يحل لكم لا يحل لكم لغض قوم إن تغتدوا الحق إلى الباطل فالعدل إلى الجور والجرمية والجار
بمعنى الكاسب والمعنى لا يحل لكم لغض قوم على الاعتداء عليهم أو لا يحل لكم لغضهم اعتداكم على الحق إلى الباطل و
يقال جرم جرم جرم إذا قطع قال أنطى بن عيسى الرمانى وهو الأصل فجرم معنى جعل على الشيء قطعين غيره جرم مجز
كسب القطع والجرم مجزى من لأن الحق يقطع عليه قال الخليل معنى لا جرم إن لم النار لقد حق أن لم النار
وقال الكسائي جرم ما جرم لغتان بمعنى واحد أي الكسب وقرأ ابن مسعود لا يحج منكم بضم الياء
والمعنى لا يحل لكم ولا يفرق البصيرون أجرم وأنما يقولون جرم لا غير والثنان البغض وقرئ
بفتح النون واسكانا يقال شئت الرجل شئوه شنائ وشنائ وشنائا كل ذلك اللفظة
وشنان هنا مضاف إلى المفعول أي بغض قوم منكم لا بغض قوم لكم أي صدوكم عن المسجد الحرام
أن تغتدوا بفتح الغنة مفعول لأجله أي لأن صدوكم وقرأ أبو عمرو وابن كثير بكسر الغنة على الشبهة
وهو اختيار أبو عبيدة وقرأ الأفش أن يصدوكم والمعنى على قراءة الشبهة لا يحل لكم بغضهم إن وقع
منهم الصدوكم عن المسجد الحرام على الاعتداء عليهم قال النحاس وأما إن صدوكم بكسر الهمزة فالعلماء
أجملت بالفتح وأما حديث والنظر يبتغون القراءة بها الأشياء منها أن الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان
وكان المشركين صدوا المؤمنين عام المدينة سنة ست فالصد كان قبل الآية وإذا قرئ بالكسر
لم يحج إلا أن يكون بعده ما تقول لأنك فلا ناشيان أن قاتلك فهذا لا يكون إلا مستقبل وإن فتح

كان لما مضى وما احسن هذا الكلام وقد انكر ابو حاتم وابو عبيد شتان بسكون النون لان النون
انما تأتي في مثل هذه متحركة وخالفهما غيرهما فقال ليس هذا صدرا ولكنه اسم فاعل على وزن كسالت
وغضبان اقول تأمل هذا النسي فان الذين صدروا والمسلمين عن دخول مكة كانوا اقل من احرارهم
فكيف ينهى عن التعرض لهم وعن مقاتلتهم فلا ينظر الا ان هذا النسي منشوخ او يقال ان النسي عن
من حيث عقد الصلح الواقع في الحديبية فبسببه صاروا مؤمنين مؤمنين ولم آمن من قبته على هذين
الوجهين ولما نهاهم عن الاعتداء امرهم بقوله وقفا ونوا على البر والتقوى اى ليعلن بعضكم بعضا
على ذلك وهو شيل كل امر يصدر عن عليانه من البر والتقوى كائنا ما كان قيل ان البر والتقوى لفظان
بمعنى واحد وكرر للتأكيد وقال ابن عطية ان البرتين اول الواجب المنسوب والتقوى تخمين اجاب
وقال لما وردى ان في البر رضى الناس وفي التقوى رضى الله فمن جمع بينهما فقد تمت سعادته
ثم نهاهم سبحانه بقوله ولا تقوا نوا على لا حق والعدوان قال لا ثم كل فعل وقول يوجب ثم
فاعله او فاعله والعدوان التعدي على الناس بما فيه ظلم فلا يبقى نوع من انواع الموجبات للظلم
ولا نوع من انواع الظلم للناس الا وهو دخول تحت هذا النسي لصدق هذين النوعين على كل ما جود
فيه منها ثم امر عباده بالتقوى وتوعدهم من خالف ما امر به فتركه او خالف ما نهى عنه بفعله بقوله
واتقوا الله ان الله شديد العقاب واخرج احمد وعبد بن حميد والبخارى في تاريخه عن ابنة
ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال البر باطمان اليه القلب واطمانت اليه النفس الاثم ما حاك في القلب وترو
في الصدر وان افتك الناس وافتك واخرج ابن ابى شيبه واحمد والبخارى في الادب مسلم
والترمذي والحاكم والبيهقي عن النواس بن سمعان قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البر والاثم فقال البر ان
اخلق والاثم ما حاك في نفسك وكرهت ان يطلع عليه الناس اخرج احمد وعبد بن حميد والطبراني
والحاكم وصححه والبيهقي عن ابى امامة ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاثم فقال ما حاك في نفسك وقد
قال فما الايمان قال من سلمته سئته وسرته حسنة فهو من الراية حومت عليك هذا
في تفصيل المحرمات التي اشار اليها سبحانه بقوله لا ما يتلى عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
وما اهل لغير الله به تقدم الكلام على ذلك في البقرة وما هنا من تحريم مطلق الدم مقيد
بكونه مسفوحا كما تقدم علما لمطلق على التقليد وقد ورد في السنة تخصيص الميتة بقوله صلى الله عليه وسلم
ميتتان ووان فاما الميتتان فالمحوت والجراد واما الدمان فالكلب والطحال اخرج الشافعي وحمد
وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي اسناده مقال وليقويه حديث هو الطهور رآه واحدا ميتة وهو
عند احمد واهل السنن وغيرهم وصححه جماعة منهم ابن خزيمة وابن جبان وقد اطل الشوكاني الكلام
عليه في شرحه للمتقن وغيره في غيره والمختصة هي التي تموت بالخنق وهو ليس بنفسه سحر او

ذلك يجعلها كان تدخل راسها في جبل او بين عودين او بفعل آدمي او غيره وقد كان اهل الجاهلية
يخنقون الشاة فاذا ماتت اكلوها والموقودة هي التي تضرب بجرا وعصى حتى تموت من غير
تذكية يقال وقده يقذه وقذا فهو وقيد والوقد شدة الضرب وقد كان اهل الجاهلية يفعلون ذلك
فيضربون الانعام بالخشب لانهم حتى تموت ثم ياكلونها قال ابن عبد البر واختلف العلماء في
وحديتها في الصيد بالبندق والجر والمخاض ويعني بالبندق قوس البندقية وبالمخاض سهم الكند
لان الشيش له او العصا التي راسها محدد قال فمن ذهب الى انه وقيد لم يخرجها الا ما ذكرنا وكاتبة على
ماروي عن ابن عمر وهو قول مالك والي حنيفة وصحابه والثوري والشافعي والفقهاء الشافعية
في ذلك قال الا ذراع في المخاض كله خرق او لم يخرج فقد كان ابو الدرداء وفضالة بن عبيد
وعبد الله بن عمر ومكحول لا يرون به باسا قال ابن عبد البر هكذا ذكر الا ذراع عن عبد الله بن عمر
والمعروف عن ابن عمر ما ذكرنا بالكل عن نافع قال والاصل في هذا الباب والذي عليه العمل فيه الحجة
حديث عدي بن حاتم وفيه ما اصاب بعرضه فلما ياكل فانه وقيد انتهى قلت والحديث في الصحيحين
وغيرهما عن عدي قال قلت يا رسول الله اني ارمى بالمخاض الصيد فاصيب فقال اوارسيت
بالمخاض فخرق فكله وان اصاب بعرضه فانا ما هو وقيد فلما تاكله فقد اعتبره صلح الخرق وعنده
فالحق انه لا يحل الا ما خرق لا ما صدم فلما بد من التذكية قبل الموت والا كان وقيد ا قال الشوكاني
في فتح القدير واما البنادق المعروفة الآن وهي بنادق الحديد التي يحمل فيها البارود والرصاص
ويرمي بها فلم يشك عليها اهل العلم لتاخر صدورها فانها لم تصل الى الديار اليمنية الا في المائة العاشرة
من الهجرة وقد سالتني جماعة من اهل العلم عن الصيد بها اذ مات ولم يتمكن الصائدين من تذكيته حيا
والذي يظهر لي انه حلال لانها تخرق وتدخل في الغالب من جانب منه وتخرج من الجانب الآخر
وقد قال صلح في الحديث الصحيح السابق اوارسيت بالمخاض فخرق فكله فاجتبر الخرق في تحليل
الصيد انتهى قلت وقد سبقه الى ذلك السيد العلامة محمد بن اسماعيل الامير حيث قال في سبل
السلام شرح بلوغ المرام قلت واما البنادق المعروفة الآن فانها ترمى بالرصاص فيخرج وقد
صيرة نار انما يرمى بها فيقتل به لا يصدمه فانها تخرج من احدى جانبيها وتقتل به انتهى ولعله العلامة
السيد عبد الله بن محمد الاسير وقال هذا وهم من والذي قدس الله تعالى روحه فان الرصاص
لا يذوب اصلا انما يذوب نار البارود فيصيب بصدمة يعرف هذا كل من يعرف البنادق والموت
والله اعلم انتهى اقوال التحقيق ان النار تدفع الرصاص او لا فيصيب لصدمة ثم يخرج الرصاص
الصيد فيموت الصيد بخرقه فيكون حلالا بما اوجب به الشوكاني والله اعلم والمتمم دية
هي التي ترمى من علو الى سفلى فتتوت من غير فرق بين ان ترمى من جبل او من

او غير ما ورد في ما خذ من الردي وهو الملك وسوا تروت بنفسها او رثاها غير ما والنظية فعملية
بمعنى مفعولة وهي التي تنظرها اخرى فتموت من دون تذكية وقال قوم انها فعلية بمعنى فاعله لان كثيرا
يتناطحان فيموتان وقال نظية ولم يقل نطيح مع انه قياس فعيل لان لزوم الخذف مختص بما كان من
هذا الباب صفة لموصوف مذكور فان لم يذكر ثبتت التاء للنقل من الوصفية الى الالهية وقرئ الوصفية
والنطوخة وما اكل السبع اى وحرم ما اقتسر منه ذوات كالاسد والنمر والذئب والضبع ونحوها والمز
هنا ما اكل منه السبع لان ما اكله السبع كله قد فني ومن العرب من يخص اسم السبع بالاسد وكانت العرب
اذا اكل السبع اشارة ثم اخلاصها منه كلوا وان ماتت ولم يذكرها الا ما ذكره في محل نصب على الاستثنا
المتصل عند الجمهور وهو راجع على ما اذكت ذكاته من المذكورات سابقا وفيه حيوة وقال المديون و
هو المشهور من مذهب مالك وهو احد قول الشافعي انه اذا بلغ السبع منها الى بالاحياة معه فانها لا تؤكل
وحكام في الوطاعن زيد بن ثابت واليه ذهب سميل القاضي فيكون الاستثناء على هذا القول منقطعا
اى حرمت عليكم هذه الاشياء لكن ما ذكيتتم فهو الذي يحل لا يحرم والاول اولى والذكوة في كلام العرب
الذبح قاله قطرب وغيره وحل الذكوة في اللغة التمام اى تمام استحلال القوة والذكاء هذا القلب
سرعة الفطنة والذكوة ما تذكى به النار ومنه ذكيت الحرب والنار وقد تها ذكا اسم الشمس والاراهنا
الا ما اذكتتم ذكاته على التمام والتذكية في الشرع عبارة عن نهار الدم وقرئ الا وراج في المذبح والنحر
في المنحور والعقر في غير المقدور متقرنا بالقصد يشد وذكر اسم عليه واما آالة التي تقع بها الذكوة فذهب
الجمهور الى ان كل ما انهار الدم وقرئ الا وراج فهو آالة للذكوة ما خلا السن والعظم وبهذا جازت الاحاد
الصحيحة وما ذبح على النصب قال ابن فارس النصب حجر كان ينصب فيعيد ويصب عليه ما الزبا
والنصاب حجارة تنصب حوالى شفير البئر فتحبب عضايد وقيل النصب جمع واحده نصاب كحمار ومقر
طلحة بضم النون وسكون الصاد وروى عن ابى عمر وفتح النون وسكون الصاد وقرئ المجذرى فتح
النون والصاد وجلة سما موصلا كالجبل والجمل وجمع النصاب كالأجبال قال مجاهدى حجارة
كانت حوالى مكة يذبحون عليها قال ابن جريح كانت العرب تذبح بكبة وتنضح بالدم ما قبل من البيت
وليس حون اللحم وليضعونه على الحجارة فلما جاء الاسلام قال المسلمون للبنى صلعم نحن الحق ان نعظم هذا
البيت بهذه الافعال فانزل الله وما ذبح على النصب والمعنى والنية بذلك تعظيم النصب لان الذبح
عليها غير جائز ولذا قيل ان على معنى اللام اى لاجلها قاله قطرب وهو على هذا دخل كفى غير ما اهل به
لغير اسد وخص بالذكر لتأكيد تحريمه ولدفع ما كانوا يظنون من ان ذلك لتشريف البيت وتعظيمه
وقيل معناه ما قصد بوجه تعظيم النصب ولم يذكر اسمها عنده فليس كمراسم مع سابق اذ ذاك فيما ذكره عند
وجه اسم الصنم مثلاً قتال وان تستقسموا مطوف على ما قبله اى وحرم عليكم الاستقسام بالله ذكراً

وهي قد اخرج الميسر واحد بالزلم والالزام للعرب ثلثة انواع احدها مكتوب فيه فعل والآخرة مكتوب
 لا تفعل من الثالث حمل لاشئ عليه في خريطة معه فاذا اراد فعل شئ داخل يده وهي متشابهة فخرج
 واحدا منها فان خرج الاول فعل باغرم عليه ان يخرج الثاني تركه وان خرج الثالث اعاد الضرب حتى يخرج
 واحدا من الاولين قال الزجاج لا فرق بين هذا وبين قول النخمين لا تخرج من اجل نخم كذا وخسج
 اطلوع نخم كذا وانما قيل لهذا الفعل استقسام لانهم كانوا يستقسمون به الرزق وما يريدون فعله
 كما يقال يستقي اى يستدعى السقيا فالاستقسام طلب القسم والنصيب جملة قد اخرج الميسر عشرة وكذا اذا
 يضربون بها في المقامرة وقيل ان الالزام كعاب فارس والروم التي يتقامرون بها وقيل في الشطرنج
 وانما حرم استقسام بالالزام لانه تعرض لدعوى علم الغيب وضرب من الكهانة ذكركم فسق
 اشارة الى الاستقسام بالالزام اوالى جميع المحرمات المذكورة هنا والفسق الخروج عن الحد وهذا
 شديد لان الفسق هو شدة الكفر لا ما وقع عليه اصطلاح قوم من انه منزهة بين الايمان والكفر قوله
 فمن اضطر هذا متصل بذكر المحرمات وما بينهما اعتراض وقع بين الكلامين للتاكيد فان تحريم
 هذه الخبائث من جملة الدين الكمال اى من دعة الضرورة في عخصة اى مجاعة الى اكل البيتة
 وابعدها من المحرمات والنمض نمو البطن ورجل خميص وخصان وامرأة خميصه وخمصانة ونمض
 القدم وتعمل كثيرا في الجوع غير متجانف لاشد الجنف الميل والاثم الحرام اى حال كونه المضطر في
 غير اكل لاشد وهو بمعنى غير باغ ولا عاد وكل ما يلزمه متجانف وحينئذ فان الله غفور رحيم
 لا يؤاخذ بها اى اجابة الضرورة في الجوع مع عدم ميله باكل ما حرم عليه الى الاثم بان يكون باغيا على غيره
 او متعديا لما دعت اليه الضرورة انما منتهى قل احل لكم الطيبات هي الاستلذه اكله ويتطهيه
 اصحاب الطبائع السليمة مما احله الله لعباده او لم يرد نص بتحريمه وقيل هي الحلال وقيل الطيبات
 الذبائح لانها طابت بالتذكية وتخصيص للحام غير مخصص بالسبب والسياق لا يصلح ان ذلك
 وما علمتم من الجوارح موطوف على الطيبات بتقدير مضاف لتصح المعنى اى احل لكم صيدها علمتم
 من امر الجوارح والصيد بها قال القرطبي وقد ذكر بعض من صنف في احكام القرآن ان الآية تدل
 على ان الاباحة تناولت ما علمنا من الجوارح وهو ينظم الكلب وسائر جوارح الطير وذلك يوجب اية
 سائر وجوه الانتفاع فدل على جواز بيع الكلب والجوارح والانتفاع بها بسائر وجوه المنافع الا ان
 الدليل وهو الاكل من الجوارح اى الكلب اسب من الكلاب وسباع الطير قال وجمعت الامة على ان
 الكلب اذا لم يكن اسود وعلمه مسلم ولم ياكل من صيده الذى صاده واشتر فيه يجرح او ينيب وصاوة
 مسلم وذكره عند رساله ان صيده صحيح يוכל بالاخلاف فان انحرم شرط من هذه الشروط دخل
 الاخلاف فان كان الذى يصاد به غير كلب كالغهد وما اشبهه وكالبازي والصقر ونحوهما في الطير

فجمهوروا لانه على ان كل ما صاد به التعليم فهو جارج كاسب يقال جرج فلان واجترج اذا اكتسب و
منه اجارته لانه يكتسب بها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار وقوله احسب الذين اجترحوا
السعيات مكابين حال المكاب مع العلم الكلاب فكيفيت الاصطياو وخص معلم الكلاب وان كان
معلم سائر الجوارح مثله لان الاصطياو بالكلاب هو الغالب ولم يكتف بقوله وما علمتم من الجوارح
مع ان التكليف هو التعليم لقصد التاكيد لما لا بد منه من التعليم وقيل ان السبع يسمى كلبا فيدل
كل سبع يصاد به وقيل ان هذه الآية خاصة بالكلاب وقد حكى ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انصبا
بالبناة وغيره من الطير فما ذكرت ذكوتة فهو حلال الا فلا تطعمه قال ابن المنذر سئل ابو جعفر عن الباز
هل يحل صيده قال لا الا ان تدرك ذكاته وقال الضحاك والسدي وما علمتم من الجوارح مكابين
هي الكلاب خاصة فان كان الكلب الاسود بهيما فكره صيده الحسن وقتادة والنخعي وقال حماد
ما عرف احدا يخص به اذا كان بهيما به قال ابن راهويه فاما عاتقه اهل العلم بالمدينة والكوفة فيرون
جواز صيد كل كلب معلم واجتج من منع من صيد الكلب الاسود بقوله صلما الكلب الاسود شيطان
اخرجه مسلم وغيره والحق انه يحل صيد كل ما يدخل تحت عموم الجوارح من غير فرق بين الكلب وغيره
وبين الاسود من الكلاب وغيره وبين الطير وغيره وليؤيد هذا ان سبب نزول الآية سؤال عدي بن حاتم
عن عبيد البارقي تعلمونهم اي تؤدونهم والجملة في محل نصب على الحال مما علمكم الله اي مما
اوتىتموه بما خلقه فيكم من العقل الذي تهتدون به الى تعليمها وتدريبها حتى تصير قابلة لامساك الصيد
لكم عند رسالكم لها فكلوا الفار للتفريع والجملة متفرعة على ما تقدم من تحليل صيدها علموه من الجوارح
ومن في قوله ما امسكن عليكم للتبعض لان بعض الصيد لا يؤكل كالجلد والعظم وما اكله الكلب
ونحوه وقيل دليل على انه لا بد ان يمسكه على صاحبه فان اكل منه فانهما امسكه على نفسه كما في الحديث الصحيح
وقد ذهب الجمهور الى انه لا يحل اكل الصيد الذي يقصده الجارج من تلقاء نفسه من غير رسال وقال
عطاء بن ابي رباح والاوز اعلى وهو مروي عن سلمان الفارسي وسعد بن ابى وقاص وابى هريرة وعبد
بن عمرو مروي عن علي بن عباس والحسن البصري والزهرى وربيعة والكل الشافعي في القدم انه
يؤكل صيده ويرد عليهم قوله تعالى ما امسكن عليكم وقوله صلما لعدي بن حاتم اذا رسلت كلبك المعلم
وذكرت اسلم يد عليه فكل ما امسك عليك وهو في الصحيحين وغيرهما في لفظ لما فان اكل فلا تأكل
فاني اخاف ان يكون امسك على نفسه ايا ما اخرج ابو داود وياسنا وجديد من حديث ابى ثعلبة
قال قال رسول الله صلما اذا رسلت كلبك المعلم وذكرت اسلم يد فكل ما ان اكل منه وقد اخرج ايضا
ياسنا وجديد من حديث عمرو بن شعيب عن ابي عبيد بن جده واخرجه ايضا النسائي فقد جمع بعض الشافعية
بين نه لا تأكل بان ان اكل عقب ما امسك فانه يحرم لحديث عدي بن حاتم وان امسكه ثم نظر

صاحبه فطال عليه الانتظار وجامع فاكل بهن الصيد لمجوعه لالكونه اسكه على نفسه فانه لا يوشرك ولا يحرم
 به الصيد وهذا جمع حسن وقال آخرون انه اذا اكل الكلب منه حرم لمحيث عدى وان اكل غيره لم يحرم
 للمحيثين الاخرين وقيل يحل حديث ابن ثعلبة على ما اذا اسكه وظله ثم عاد فاكل منه وقد سلك كثير
 من اهل العلم طريق الترجيح ولم ينسلكوا طريق الجمع لما فيها من البعد قالوا وحديث عدى بن حاتم ارج
 فكونه في الصحيحين وقد قرر الشوكاني هذا المسلك في شرح المفتي جابر بن الناصر في بصيرة واذكروا
 اسم الله عليه الضمير في عليه يعود الى ما علمتم اى سمو عليه عند ارساله او لما اسكن عليكم اى سمو عليه
 اذا وردتم ذكاته وقد ذهب الجمهور الى وجوب التسمية عند ارسال الحاج واستدلوا بهذه الآية ويؤيده
 حديث عدى بن حاتم الثابت في الصحيحين وغيرهما بلفظ اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله واذ است
 بسهمك فاذا ذكر اسم الله وقال بعض اهل العلم ان المراد التسمية عند الاكل قال القرطبي وهو الاظهر
 واستدلوا بالاحاديث التي فيها الارشاد الى التسمية بهذا خطأ فان النبي صلى الله عليه وسلم قد وقت التسمية بارسال
 الكلب وارسال السهم وشرعية التسمية عند الاكل حكم آخر وسئلته غير هذه المسئلة فلما دجه محل ما ورد في
 الكتاب والسنة هنا على ما ورد في التسمية عند الاكل ولا يلجئ الى ذلك وفي لفظ في الصحيحين من حديث
 عدى ان ارسلت كلبك وسيت فاخذ فكل وقد ذهب جماعة الى ان التسمية شرط وذهب آخرون الى
 انها سنة فقط وذهب جماعة الى انها شرط على الذكر لا الناسي وهذا قوي الاقوال ارجها السادة
 اليوم المراد بهذا اليوم والمذكورتين قبله وقت واحد وانما كرر للتأكيد والاختلاف الاحداث الواقعة
 في حشون تكريره كذا قال ابو السعد وقيل اشار بذكر اليوم الى وقت محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما تقول
 هذه ايام فلان احل لكم الطيبات هذه الجملة سوكة للجملة الاولى وهى قوله احل لكم الطيبات وقد
 تقدم بيان الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم الطعام هم كل ما ياكل ومنه ذبائحهم
 وذهب اكثر اهل العلم الى تخصيصه هنا بالذبايح وفي هذه الآية دليل على ان جميع طعام اهل الكتاب بن
 غير فرق بين اللحم وغيره خلال المسلمين وان كانوا لا يذكرون على ذبايحهم هم اسد فتكون هذه الآية
 مختصة لعصوم قوله ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وتظهر ان ذبايح اهل الكتاب حلال ان
 ذكر اليهودى على ذبيحته اسم غير ذكرا النصراني على ذبيحته اسم المسيح واليه ذهب ابو الدرداء وعبد بن
 الصامت وابن عباس وشريك وربيعة والشعبي وكحول وقال على وعائشة وابن عمر اذا سمعت لكتبة
 يسمى على الذبيحة اسم غير ذكرا النصراني وهو قول طاؤس والحسن وتمسكوا بقوله تعالى ولا تاكلوا مما
 لم يذكر اسم الله عليه قوله تعالى وما اهل بغير الله وقال مالك انه يكره ولا يحرم فهذا الخلاف اذ علمنا
 ان اهل الكتاب ذكروا على ذبايحهم اسم غير الله واما مع عدم العلم فقد حكى الكيا الطبري وابن كثير كلام
 على حلها لهذه الآية ولما ورد في السنة من اكله صلوات الله عليه من الشاة المصلية التي اهدتها اليه اليهودية

وكذلك جراب الشحم الذي اخذه بعض الصحابة من خيبر وعلم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وها في الصحيح وغير ذلك
والمراد بابل الكتاب هنا اليهود والنصارى واما المجوس فقد ذهب الجمهور الى انها لا توكل ذبا تحم ولا تنكح
نساءهم لانهم ليسوا بابل الكتاب على المشهور عند اهل العلم وخالف في ذلك ابو ثور وانكر عليه الفقهاء
ذلك حتى قال احمد بن حنبل ابو ثور كما سمعته يعني في هذه المسئلة وكانه متسك بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في المجوس سدوا بهم سنة اهل الكتاب ولم يثبت بهذا اللفظ وعلى فرض ان له اصلا فنية زيادة
تدفع ما قاله وبني قوله غير كل ذبا تحم ولانا كفي نسائهم ورواه بهذه الزيادة جماعة ممن لا يخبره له بن الحسن
من الطهريين والفقهاء ولم يثبت الاصل ولا الزيادة بل الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الخبز
من مجوس بجر واما بنو تغلب فكان علي بن ابي طالب رضي الله عنه ينهى عن ذبا تحم لانهم عرب وكان
يقول انهم لم يتيسكوا بشئ من النصرانية الا بشرب الخمر وكذا سائر العرب التي تنصرت كتنوخ وجذام والخم وعامة
ومن شبههم قال ابن كثير وهو قول غير واحد من السلف والخلف وروى عن سعيد بن المسيب والحسن بن علي
انما كانا لاريان باسناد يبيح نصارى بني تغلب وقال القبرطبي قال جمهور الامامة ان ذبيحة كل نصراني حلال
سواء كان من بني تغلب او من غيرهم وكذلك اليهود وقال ولا خلاف بين العلماء ان ما لا يحتاج الى افكاة
كالطعام يجوز اكله مطلقا وطعامكم حل ليهي اسي وطعام المسلمين حلال لاهل الكتاب وفيه دليل
على انه يجوز للمسلمين ان يطعموا اهل الكتاب من ذبا تحم وهذا من باب المكافات والمجازاة اخبر المسلمين
بان ما يأخذونه من اعواض الطعام حلال لهم بطريق الدلالة لا التثنية والمحصلات مبتدأ او
في تفسيره من هنا فقيل العفائف قيل الرار وقرو الشعبي كسب الصادقة قرو الكسائي وقد تقدم الكلام
على هذا فتوفي في البقرة والنسار وقوله من المحصنات وصفا له والخبر مخذوف اسي حل لكم وذكر من
هنا توطئة وتحميد القول والمحصلات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم المراد بهن الحارث
دون الامار كذا قال الجمهور وحكي ابن جرير عن طائفة من السلف ان هذه الآية تعم كل كتابية حرة
اوامه وقيل المراد بابل الكتاب الاسرانيات وبه قال الشافعي وهذا تخصيص بغير مخصص وقال عابد
بن عمر لا تحل النصرانية قال ولا اعلم شركا اكبر من ان يقول ربها عيسى قد قال الله تعالى ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن الآية ويجاب عنه بان هذه الآية مخصصة للكتابيات من عموم المشركات فينبغي
العالم على الخاص قد استدلل من حرم نكاح الاماء والكتابيات بهذه الآية لانه حلهما على الحارث ولقولنا
فما ملكت ايمانكم من نكاح المومنات وقد ذهب الى هذا كثير من اهل العلم وخالفهم من قال ان الآية
تعم اخص العفائف كما تقدم والحاصل انه يدخل تحت هذه الآية الحرة العفيفة من الكتابيات على جميع
الاتقال الاعلى قول ابن عمر في النصرانية ويدخل تحتها الحرة التي ليست بعفيفة والامة العفيفة
على قول من يقول انه يجوز استعمال المشترك في كلامه معنييه واما من لم يجوز ذلك فان محصله

هنا على الحرائر لم يقل بجواز كمال الالة عفيفة كانت او غير عفيفة الا ليل آخره يقول بجواز كمال الحررة عفيفة كانت او غير
 عفيفة وان حمل المحصنات هنا على العفاف قال بجواز كمال الحررة العفيفة والالة العفيفة دون غير العفيفة منها والالة
 العفيفة بجواز كمال الالة الكتاتية اخذ اليوم الاية اذا اتيموهن اجبرهن اي موهوبن جوابا ذاعذوف اي فمن
 حلال او هي ظفرت لغير المحصنات القدر اي حل لكم محصنين منصوب على الحال اي حال كونكم عفاة
 بالكلح وكذا قوله غير محصنات منصوب على الحال من الضمير في محصنين او صفة محصنين والمعنى
 غير محصنين بالزنا ولا متخذين اخذ ان معطوف على غير محصنات فحين اراد على محصنين ولا مفرقة للالة
 والذين الصديق في الشرع على الذكر والانشاء ولم يتخذوا معشوقات فقد شرط الله في الرجال
 العفة وعدم المجاهرة بالزنا وعدم اتخاذهن اخذ ان كما شرط في النساء ان يكن محصنات بالسابعة
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام بغيره بالسبب عن السبب كما في قوله
 اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقد اختلف اهل العلم في هذا الامر عند ارادة القيام الى الصلوة فقالت طائفة
 هو عام في كل قيام اليها سواء كان لقائه متطهرا او محدثا فانه ينبغي له اذا قام الى الصلوة ان يتوضأ وهو روى عن
 وعكرته وقال بوجوبه داود والظاهر في ذلك ابن سيرين كان الخلفاء يتوضئون لكل صلوة وقالت طائفة اخرى
 ان هذا الامر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ضعيف فان الخطاب للمؤمنين والامرهم وقالت طائفة الامر بطلب الفضل
 قال آخرون الوضوء لكل صلوة كان فرضا عليهم هذه الآية ثم نسخ في فتح مكة وقال جماعة هذا الامر خاص بمن كان محدثا قال
 آخرون المراد اذا قتم من النوم الى الصلوة فيتم الخطاب كل قائم من النوم وقد اخرج مسلم واحمد ابن ابي
 عن بريدة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عند كل صلوة فلما كان يوم الفتح توضأ ومسح على خفيه وصلى الصلوة
 بوضوء واحد فقال له عمر يا رسول الله انك فعلت شيئا لم تكن تفعله قال عمدا فعلته يا عمر وهو روى
 سن طرق كثيرة بالفاظ متفقة في المعنى واخرج البخاري واحمد وابن ابي السنن عن عمرو بن عامر الانصاري
 سمعت انس بن مالك يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم عند كل صلوة قال قلت فانتم كيف تصنعون
 قال كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد لم نحدث فتقرر بما ذكر ان الوضوء لا يجب الا على المحدث
 وبه قال جمهور اهل العلم وهو الحق فاغسلوا وجوهكم الوجوه في اللغة ما خوذ من المواجهة وهو عضو مشتمل
 على اعضاء وطول وعرض فحده في الطول من مبتدئ سطح الجبهة الى منتهى اللحية وفي العرض من الاذن
 الى الاذن وقد ورد الدليل بتجليل اللحية واختلاف العلماء في غسلها استرسل الكلام في ذلك مبسوط
 في موطنه وقد اختلف اهل العلم ايضا هل يعتبر في الغسل لذلك باليد ام كيف امر الماء والخلاف في ذلك
 معروف والمرجع اللغة العربية فان ثبت فيها ان اليد دخل في سمي الغسل كان معتبرا والافلا قال
 في شمس العلوم غسل الشيء غسلا اذا جرى عليه الماء ودلكه انتهى واما المضمضة والاستنشاق فاذا لم يكن
 لفظ الوجه شيئا ملأ من الغمر والالف فقد ثبت غسلها بالسنة الصحيحة والخلاف في الوجوب وعدمه معروف

وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق في موافقاته كالتحصر وشرحه ونبيل لا وطار وايدى كيه الى المرافق الى الغاية
والا يكون ما بعد ما يدخل فيما قبلها نخل خلاف وقد ذهب سيدييه وجماعته الى ان ما بعد ما ان كان من
نوع ما قبلها نخل والافلا قيل انها هنا بمعنى مع وذهب قوم الى انها تغني الغاية مطلقا واما النخل
وعنده فامر به ورمع الدليل وقد ذهب الجمهور الى ان المرافق ليس مستندوا بما اخرجه الدارقطني اثر
من طريق القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جده عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله
صلواته اذ اقرضنا اذ ارا الماء على مرفقيه ولكن القاسم قد امترك وجده ضعيف وامسحوا برؤوسكم
الباء زائدة والمعنى امسحوا برؤوسكم وذلك يقتضي تعميم المسح لجميع الراس قيل هي للتبعض وذلك يقتضي
يجزئ مسح بعضه استدلال القائلون بالتبعض بقوله تعالى في اليتيم فامسحوا بوجوهكم ولا تخرجوا من مسح بعضكم
اتفاقا قيل انها لا تصاق اى الصقوا اليكم برؤوسكم وعلى كل حال فقد ورد في السنة المطهرة ما يفيد
يكفى مسح بعض الراس كما اوضح الشوكاني ذلك في موافقاته فكان هذا دليلا على المطلوب غير محتمل كتحال
الآية على فرض انها محتملة ولا شك ان من غير ان مسح راسه كان ممثلا بفعل ما يصدق عليه مسح
وليس في لغة العرب ما يقتضي انه لا بد في مثل هذا الفعل من مسح جميع الراس وبهذا سائر الافعال المتعدية
نحو اضرب زيد او اطعنه فانه يؤخذ المعنى العربي بوقوع الضرب او الطعن على عضو من اعضاءه ولا يقول قائل
من اجل اللفظة ومن هو عالم بها انه لا يكون ضاربا الا بالافعال الضرب على كل جزء من اجزاء زيد وكذلك الطعن
وسائر الافعال فاعرف هذا حتى يتبين لك ما هو الصواب من الاقوال في مسح الراس فان قلت يلزم
مثل هذا في غسل الوجه واليدين والرجلين قلت يلزم لولا البيان من السنة في الوجه والتحديد بالغاية
في اليدين والرجلين بخلاف الراس فانه ورد في السنة مسح الكل ومسح البعض واجلحكم قرنا فغيب
الاجل وهي قراءة الحسن البصري والاعمش قرنا بن كثير والوعمر وجمرة بالجر فقرأه النصب تدل على انه
يجب غسل الرجلين لانها معطوفة على الوجوه والايدي والى هذا ذهب جمهور العلماء والفضل بالمسح من
المفسولات يفيد وجوب الترتيب في تطهير هذه الاعضاء وعليه الشافعي وقراءة الجر تدل على انه يجوز الاختصاص
على مسح الاجل لانها معطوفة على الرؤوس اليه ذهب بن جرير الطبري وهو مروي عن ابن عباس قال
واقرضنا نظا هري حبيب الجمع بين الامرين على اقتضاء القارئتين وقال ابن العربي انفقت الالة على وجوب
غسلها وما علمت من رد ذلك الا الطبري من فقهاء المسلمين من الرافضة من غيرهم وتعلق الطبري بقراءة
الجر قال القرطبي قد روى عن ابن عباس انه قال الوضوء غسلتان وسحتان قال كان عكونه مسح
جلية وقال ليس في الرجلين غسل انما نزل فيها المسح وقال عام الشعبي نزل جبريل بالمسح قال قال
قتادة افترض مسحتين وغسلتين قال ذهب بن جرير الطبري الى ان فرضها التخيير بين الغسل
والمسح وجعل القارئتين كالرؤوسين وقواه النحاس لكنه قد ثبت في السنة المطهرة بالاحاديث الصحيحة

قتل احدها صاحب حفرة ثم حشي عليه فلما راه قابيل قال يا دابتي اعجزت ان تكون مثل هذا الغراب فوارك
سورة اخيه فواراه التاسعة انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله قد اختلف الناس
في سبب نزول هذه الآية فذهب الجمهور الى انها نزلت في العرنيين وقال مالك والشافعي ابو ثور
وصحاب الرأي انها نزلت فيمن خرج المسلمون لقطع الطريق ويسعي في الارض بالفساد وقال ابن
قول مالك صحيح قال ابو ثور محتج بهذا القول بان قوله في هذه الآية الا الذين تابوا من قبل ان
عليهم بدل على انها نزلت في غير اهل الشرك لانهم قد اجمعوا على ان اهل الشرك اذا وقعوا في الدنيا فاحلوا
ان دماءهم تحرم فدل ذلك على ان الآية نزلت في اهل الاسلام انتهى وهكذا يدل على هذا قوله قل لا يؤمن
كفروا ان نبيهموا يغفروا لهم ما قد سلف وقوله صلوا الاسلام بهدم ما قبله اخرج به مسلم وغيره وحكى ابن جرير الطبري
في تفسيره عن بعض اهل العلم ان هذه الآية اعني آية الحاربة تسخت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في العرنيين ووقفت
الامر على هذه الحادثة وروى عن محمد بن سيرين انه قال كان هذا قبل ان تنزل الحادثة يعني فعلة صلى الله
بالعرنيين وبهذا قال جماعة من اهل العلم وذهب جماعة آخرون الى ان فعلة صلى الله عليه وسلم بالعرنيين منسوخ فنهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن المشقة والقائل بهذا سطالب بيان تاخر النسخ والحق ان هذه الآية تعم المشرك وغيره
ممن ارتكب ما تضمنته لا اعتبار بخصوص السبب بل الاعتبار لعموم اللفظ قال القرطبي في تفسيره ولا خلاف
بين اهل العلم في ان حكم هذه الآية مترتب في الحاربين من اهل الاسلام وان كانت نزلت في المرتدين
او اليهود وانتهى يعني قوله مترتب اي ثابت مثل المراد محاربة الله المذكورة في الآية هي محاربة رسول الله صلى الله
ومحاربة المسلمين في عصره ومن بعده بطريق العبارة ودون الدلالة ودون القياس لان ورود النص
ليس بطريق خطاب المشافهة حتى يختص حكمه بالمكلفين عند النشور فحتاج في تميم الخطاب لغيرهم الى دليل
وقيل انها جلست محاربة المسلمين محاربة الله ورسوله اكبارا لهم وتعظيما لاذيتهم لان الله سبحانه لا يحارب
ولا يغالب والآولى ان تفسير محاربة الله سبحانه بعاصيه ومخالفة شريعته ومحاربة الرسول صلى الله عليه وسلم على ما
الحقيقة وحكم الله حكم وهم السوء والسعي في الارض فسادا يطلق على انواع من الشر كما قد سقينا قال
ابن كثير في تفسيره قال كثير من السلف منهم سعيد بن المسيب ان فرض الدارهم والذنان من الافساد
في الارض وقد قال تعالى واذا تولوا سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد
انتهى اذا تقررت لك ما قرناؤه من عموم الآية ومن معنى الحاربة والسعي في الارض فسادا فاعلم ان ذلك لا يحد
على كل من وقع منه ذلك سواء كان مسلما او كافرا في مصر او غير مصر في كل قليل وكثير قليل وحقيق وان
حكم الله في ذلك هو ما ورد في هذه الآية من القتل والصلب او قطع الايدي والارجل من خلاف
او النفي من الارض ولكن لا يكون هذا حكم من فعل اي ذنب من الذنوب بل من كان ذنبه هو التعدي
على دماء العباد واسواهم نجا عما قد ورد له حكم غير هذا الحكم من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كالسرقة

بحسب فيه القصاص لاننا نعلم انه قد كان في زمنه صلعم من يقع منه ذنوب ومصاصي غير ذكرك لا يجزى عليه
صلعم بهذا الحكم المذكور في هذه الآية وهذا تعرف ضعف ما روى عن مجاهد في تفسيره المجازية المذكورة في هذه
الآية انها الزنا والسرقة ووجه ذلك ان هذين الذنبتين قد ورد في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في الحكم واذا عرفت ما هو الظاهر من معنى هذه الآية على مقتضى لغة العرب التي امرنا بان نفكر كتابها
وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان تفسيره من التفصيل الروية والمذاهب الحكيمة الا ان ياتيكم
الدليل الموجب لتخصيص هذا العموم او لتقييد هذا المعنى المقصود من لغة العرب فانت وذاك على منوجه
في موضعه واما ما عده قد عرفت عنك نهبا صريح في حجة في ديات حديثا ما حديثا الروي على انا
ستذكر من هذه المذاهب ما تسموه اعلم انه قد اختلف العلماء في من يتحقق سهم المجازية فقال ابن عباس
وسعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء بن الحسن البصري وابراهيم النخعي والضحاك وابو ثوران من شهد السلاح
في قبة الاسلام واخاف السبيل ثم ظفروا وقد روي عليه المسلمون فيه بالخيار ان شاور قتله وان شاور صلبه
وان شاور قطع يده ورجله وهذا قال مالك وصرح بان الحارب عنده من حمل على الناس في مصر او برية
او كابرهم على أنفسهم واسواقهم وون نايمة ولا وجل ولا عداوة قال ابن المنذر اختلف عن مالك في هذه
المسئلة فاثبت المجازية في الرصصة ونفى ذلك مرة وروى عن ابن عباس غير ما تقدم فقال في قطع
الطريق اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا
اخذوا المال ولم يقتلوا قطعت ايديهم ورجلهم من خلاف واذا اخافوا السبيل لم يأخذوا مالا فقتلوا
الارض وروى عن ابى مجاز وسعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي والحسن قتادة والسدي وعطاء على اختلاف
في الرواية عن بعضهم وحكاية ابن كثير عن الجمهور وقال ايضا وهكذا عن غير واحد من السلف والائمة وقا
ابو حنيفة اذا قتل قتل واذا اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف واذا اخذ المال قتل
فالسلطان مخير فيه ان شاور قطع يده ورجليه وان شاور لم يقطع وقتله وصلبه قال ابو يوسف القتل
ياتي على كل شيء ونحوه قول لا ذراعى وقال الشافعي اذا اخذ المال قطع يده اليمنى وحسمت قطعت
رجله اليسرى وحسمت وخلى لان هذه الجناية زادت على السرقة بالجزائية واذا قتل قتل واذا اخذ المال
وقتل قتل وصلبه روى عنه قال يصلب ثلاثة ايام وقال احمد ان قتل قتل وان اخذ المال قطعت
يده ورجليه لقول الشافعي ولا اعلم لهذا التفصيل في ليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ما رواه ابن جرير في تفسيره وقطروا بروايته فقال حدثنا علي بن مهمل حدثنا الوليد بن مسلم عن يزيد بن ابي حبيب
ابن عبد الملك بن مروان كتب الى انس بن مالك يسأله عن هذه الآية فكتب له يخبره ان هذه الآية
نزلت في اولئك النفر العبرانيين ويهمهم بحباليه قال انس فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعى
وكسوا الابل واخافوا السبيل واصابوا الفرج المحرم قال انس فسال سول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن

فيمن حارب فقال من سرق واخاف السبيل فاقطع يده سرقة ورجله باحاطة ومن قتل فاقطع ومن قتل
 واخاف السبيل واستحل الفج الحرام فاصليه وبزاع ما فيه من الكرامة الشديدة لا يبدى كيف محنة
 قال ابن كثير في تفسيره بعد ذكره ففى من هذه التفاصيل التي ذكرنا بها المقتطعة ويشهد لهذا التفصيل
 الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره ان صح سنده ثم ذكره ويسعون في الارض فسادا هو انا
 على المصدرية او على انه مفعول له او على الحال بالتأويل اى مفسدين ان يقتلوا او يصلبوا
 ظاهره انهم يصلبون احياء حتى يموتوا لانه احد الانواع التي خيرا تشبه بها وقال قوم الصليب انما
 يكون بعد القتل لا يجوز ان يصلب قبل القتل في حال بينة وبين الصلاة والاكل والشرب يحاب
 بان يذره عقوبة شرعها الله في كتابه ليعاوه او تقطع ايده ورجله من خلاف ظاهره قطع
 احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف سوار كانت المقطوعة من اليدين هي اليمنى او اليسرى
 وكذلك الرجلان ولا يعتبر الا ان القطع من خلاف اى اليمنى اليدين مع يسرى الرجلين او يسرى اليدين
 مع يمنى الرجلين قيل المراد بهذا قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فقط وينفوا من الارض اخلاف
 المفسرين في معناه فقال السدي هو ان يطلب بالتحليل والرجل حتى يؤخذ ويقام عليه الحد او يخرج
 من دار الاسلام هربا وهو محكى عن ابن عباس عن انس ومالك والحسن البصري والسدي والضحاك
 وقنادة وسعيد بن جبيرة والربيع بن النضر الزهري حكاية الرازي في كتابه عنهم وحكى عن الشافعي انهم
 يخرجون من بلد الى بلد ويطلبون ليقام عليهم الحد وروى قال الليث بن سعد وروى عن مالك بن
 من البلد الذي احدث فيه الى غيره بحبس فيه كرازي ورجحه ابن جرير والقريطي وقال الكوفيون لغريم
 سجنهم فينفي من سعة الدنيا الى ضيقها وانطاه من الآية انه يطرد من الارض التي وقع منه فيها ما وقع من
 غير سجن والا غيره والنفي قد يقع لعنى الابلالك وليس هو مرادنا ذلك لهم خزي في الدنيا الاشياء
 الى ما سبق ذكره من الاحكام والخزي الذل والفضيحة ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذي
 تابوا من قبل ان تقدروا وعليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم استثنى سبحانه التائبين
 قبل القدرة عليهم من عموم المعاقبين بالعقوبات السابقة وانطاهر عدم الفرق بين الداء والاسواق بين
 غير ما من الذنوب الموجبة للعقوبات المعينة المحدودة فلا يطالب التائب قبل القدرة بشئ من
 ذلك وعليه عمل الصحابة وذهب بعض اهل العلم الى انه لا يسقط القصاص وسائر حقوق الاامين
 بالتوبة قبل القدرة والحق الاول واما التوبة بعد القدرة فلا يسقط بها العقوبة المذكورة في الآية كما لا
 عليه ذكر قيد قبل ان تقدر واتقال القريطي وجميع اهل العلم على ان السلطان ولي من حارب فان قتل
 محارب اخا امراواتاه في حال المجاربة فليس الى طالب الدكم من امر المجاربة شئ ولا يجوز عفو ولي الدم
 العاشر لما ذكرنا سبحانه من ياخذ المال جهارا او هو المحارب بعقبه بذكر من ياخذ المال خفية وهو السابق

فقال والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا وكره السارقة مع السارق
 لزيادة البيان لان غالب القرآن الاقتصار على الرجال في تشريع الاحكام وقد اختلف ائمة النجاشي
 في خير السارق والسارقة بل هو مقدم هو فاقطعوا فذهب الى الاول سيبويه وقال تقديره فيما
 عليكم او فيما تلي عليكم السارق والسارقة اي حكمها وذهب البرود والزيلاج الى الثاني ودخول الفاء
 لتضمين المبتدأ معنى الشرط اذ المعنى الذي سرق والتي سرت وقرى السارق والسارقة بالنصب على
 تقدير اقطعوا ورجح هذه القراءة سيبويه قال الوجه في كلام العرب النصب كما تقول زيدا ضربا لكن
 العامة ابتدأ الرفع يعني عاتة القراء والسرقة بكسر الراء اسم الشيء المسروق والمصدر من سرق
 سرقا قاله الجوهري وهو اخذ الشيء في خفيته من الاعين ومنه استرق السمع وسارقة العطر والقطع معناه
 الابانة والازالة وجمع الايدي لكراهية الجمع بين شيئين وقد عرفت السنة المطهرة ان موضع القطع
 المرسع وقال قوم يقطع من المرفق وقال اخوان من المنكب والسرقة لا بد ان يكون ربع دينار فصاعدا
 ولا بد ان يكون من حرز كما وردت بذلك الاحاديث الصحيحة وقد ذهب الى اعتبار الربع الدينار الجمهور
 وذهب قوم الى التقدير بعشرة دراهم وذهب الجمهور الى اعتبار الحرز وقال الحسن البصري اذا جمع الثياب
 في البيت قطع وقد اطال الكلام في بحث السرقة ائمة الفقه وشرح الحديث بما لا ياتي التطويل به
 باهنا بكثرة فائدة قوله جزاء بما كسبا مفعول لماي فاقطعوا بالجزاء او مصدر موكد لفعل محذوف اي مجاز
 وها جزاء والباء سببية واما مصدرية اي بسبب كسبها او موصولة اي جزاء الذي كسباه من السرقة
 الحادية عشرة فان جاؤك فاحكم بينهم واعرض عنهم فيه تخيير لرسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحكم
 بينهم والاعراض عنهم وقد استدلل به على ان حكم المسلمين مخيرون بين الامرين وقد اجمع العلماء على
 انه يجب على حكم المسلمين ان يحكموا بين المسلم والذمي اذا تراخا اليهم واختلفوا في اهل الذمة اذا
 تراخوا فيما بينهم فذهب قوم الى التخيير وذهب آخرون الى الوجوب وقالوا ان هذه الآية منسوخة
 بقوله وان حكم بينهم بما اتزل لسد وجه قال ابن عباس ومجاهد وعكرمة والنزهري وعمر بن عبد العزيز
 والسدي وهو الصحيح من قول الشافعي وحكاة القرطبي عن اكثر العلماء الثانية عشرة ومن لم
 يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون لفظ من من من متبع العموم ويقيد ان هذا غير
 مختص لطائفة معينة بل لكل من والى الحكم وقيل انها مختصة باهل الكتاب وقيل بالكفار مطلقا لان
 المسلم لا يكفر بارحاب الكبيرة وقيل هو محمول على ان الحكم بغير ما اتزل لسد وجه استخفافا او استحلالا
 او مجدا او الاشارة بقوله اولئك الى من اجمع باعتبار معناها وكذلك ضمير الجماعة في قوله هم
 الكافرون واخرج القرطبي وسعيد بن منصور وابن النذير وابن ابي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي
 في سننه عن ابن عباس في قوله تعالى هذا قال انه ليس بالكفر الذي يذهبون اليه انه ليس كفر

ثم قل من الملة كفرون كفر واخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن عطية بن ابي رباح في قوله تعالى هذا
وقوله هم الظالمون هم الفاسقون قال كفرون كفرون وظلم دون ظلم وفسق دون فسق الشاة
عشرة وكتبنا معناه فرضنا عليهم فيها اى في التوراة ان النفس بالنفس بين السجانه
في هذه الآية فرضه على بنى اسرائيل من القصاص في النفس والعين والالف والاذن والسن
والجروح وقد استدل ابو حنيفة وجماعة من اهل العلم بهذه الآية فقالوا انه يقتل المسلم بالذمي لا النفس
وقال الشافعي وجماعة من اهل العلم ان هذه الآية خبر عن شريع من قبلنا وليس شريع لنا وقد
قدمنا في البقرة في شرح قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى ما فيه كفاية وقد اختلف اهل العلم في
شرح من قبلنا بل يلزمنا ام لا قد رتب الجمهور الى انه يلزمنا اذا لم ينسخ وهو الحق وقد ذكر ابن الصباغ
في الشامل اجماع العلماء على الاحتجاج بهذه الآية على ما دللت عليه قال ابن كثير في تفسيره وقد احتج الائمة
كلهم على ان الرجل يقتل المرأة لعموم هذه الآية الكريمة انتهى وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق في شرحه
على التلقتي وغيره في غيره وفي هذه الآية توجيه لليهود وتقرير لكونهم يخالفون ما كتبه الله عليهم في التوراة
كما احكامه هنا ويغفرون بين النفس كما سبق بيانه وقد كانوا يقيدون بنى النضير من بنى قريظة
ولا يقيدون بنى قريظة من بنى النضير والعين بالعين الظاهر من النظم القرآني ان العين اذ قتلت
حتى لم يبق فيها مجال للاوراق انها تفقأ عين الجاني بها ولا نف بالانف اى فاجعت جميعها فانما
يجزع انف الجاني بها ولاذن بالاذن اذ قطعت جميعها فانما تقطع اذن الجاني بها وكذلك
السن بالسن فاما لو كانت اجنابة ذهبت ببعض اذراك العين او بعض الالف او بعض الاذن او بعض السن
فليس في هذه الآية ما يدل على ثبوت القصاص وقد اختلف اهل العلم في ذلك اذا كان معلوم القدر
يمكن الوقوف على حقيقته وكلامهم مدون في كتب الفروع والظاهر من قول السن بالسن انه لا فرق بين
السن بالسن والانياب والاضراس والرباعيات وانه يؤخذ بعضها ببعض والافضل لبعضها على بعض والله
ذهب اكثر اهل العلم كما قال ابن المنذر وخالف في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن تبعه وكلامهم
مدون في سواطه ولكنه ينبغي ان يكون الساخوذ في القصاص من الجاني هو المماثل للسن الماخوذة من
المجنى عليه فان كانت ذابته فما يليها والجروح قصاص اى ذوات قصاص وقد ذكر اهل العلم
انه لا قصاص في الجروح التي يخاف منها التلف ولا فيما كان لا يعرف مقداره عمقا او طولا او عرضا
وقد قد رائمة الفقهاء في كل جراحة بمقادير معلومة وليس هذا موضع بيان كلامهم ولا موضع استيفاء
بيان ما ورد له اشرش مقدار فمن تصدق به فهو كفارة له اى من تصدق من المستحقين بالقصاص
بالقصاص بان عفا عن الجاني فهو كفارة للمصدق بقرائه عنه بقرائه وقيل ان المعنى كفارة
للجراح فلا يؤخذ بجنايته في الآخرة لان العفو ليقوم مقام اخذ الحق منه والاول ارجح لان الضمير يعود

على هذا التفسير الاخر الى غير ذكر الراجحة عشرة فاحكم بينهم ما انزل الله اى بما انزل اليك في القرآن لا شتماله على جميع ما شرع الله لعباده في جميع الكتب السابقة عليه ولا يتبع اهلها وهم اى اهلها واهل الملل السابقة عما جاء لك من الحق متعلق بلا تتبع على تعصية بمعنى لا تعقل او لا تتخوف عما جاءك من الحق متبع لا هو اثم وقيل متعلق بجدوف اى لا تتبع اهلها اثم عاد ولا او منح فاعن الحق ونفيا للنهي له صلعم عن ان يتبع اهل الكتاب ويعيدل عن الحق الذي انزل الله عليه فان كل ملّة من الملل تهوى ان تكون الامم على ما هم عليه واوركو اعلية سلفهم وان كان باطلا منه سوا او محرفا عن الحكم الذي انزل الله على الانبياء كما وقع في الرجم ونحوه مما حرفة من كتب الله انما مسسته عشرة يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات مما احل الله لكم الطيبات التي استلذت مما احل الله لعباده نهي الذين آمنوا عن ان يحرموا على انفسهم شيئا منها اما انظنهم ان في ذلك طاعة لله وتقربا اليه وانه من الزبد في الدنيا وتمح النفس عن شهواتها او لقصد ان يحرموا على انفسهم شيئا مما احل الله لهم كما يقع من كثير من العوام من قولهم حرام على وحرمة على نفسي نحو ذلك من الالتفات التي يدخل تحت هذا النبي القرآن قال ابن جرير الطبري لا يجوز لاحد من المسلمين تحريم شيء مما احل الله لعباده المؤمنين على انفسهم من طيبات الطعام والملابس والاشاى ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل على عثمان بن مظعون فبشت انه لا فضل في ترك شيء مما احل الله لعباده وان الفضل والبلاء عما يكون في فعل ما نهى الله عباده اليه وعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا ممة واتبعه على منهاج الله المنة الراشدون اذ كان خيرة المدي هدى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا كان ذلك كذلك تبين خطأ من اثر لباس الشعر والنحو على لباس القطن اللتان اذا قدر على لباس في لك من حله واثرا كل الخشن من الطعام وترك اللحم وغيره حذرا من عارض الحاجة الى النساء قال فان ظن ظان ان الفضل في غير الذي قلنا لا في لباس الخشن واكلمه من المشقة على النفس وصرف ما فضل بينهما من القيمة الى اهل الحاجة فقد ظن خطأ وذلك ان الآدمي بالانسان صلاح نفسه وعونه لها على طاعة ربها فلا شيء اضر للجسم من الطعام الروية لانها مفسدة لعقله وضعفة لا دوات التي جعلها الله سببا الى طاعته المسماة عشرة لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم قد تقدم تفسير اللغو والخلاف فيه في سورة البقرة وفي ايمانكم صلكه يواخذكم قبل وفي بمعنى من والايمان جمع يمين وفي الآية دليل على ان ايمان اللغو لا يواخذك الله بها ولا يجب فيها الكفارة وقد ذهب الجمهور من الصحابة ومن بعدهم الى انها قول الرجل لا والله وبلى والله في كلامه غير معتقد لليمين وفيه الصحابة الآية وهم اعرف بما في القرآن قال الشافعي وذلك عند اللجاج والاضيق والعجلة ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان والعقد على ضربين جسي كعقد الحبل وحكي كعقد البيع واليمين فاليمين المعقدة من عقد القلب ليفعلن او لا يفعلن في المستقبل اى ولكن يواخذكم

يا ايها الذين آمنوا انتم تعلمون ان الله اعلم بما كنتم تكفرون
 فداوا بالحلف باثمها وليست بمعقودة ولا كفارة فيها كما ذهب اليه الجمهور وقال الشافعي هي عين
 معقودة لانها مكتسبة بالقلب معقودة غير مقرنة باسم الله والراجح الاول وجميع الاحاديث الواردة
 في تكفير اليقين بتوجه الى المعقودة ولا يدل شيء منها على الغموس بل ورد في الغموس الا الوعيد والتعذيب
 وانها من الكبائر وفيها نزل قوله تعالى ان الذين يمشون بعد الله واما منهم ثمننا طليلا الآية فكذلك
 هي مأخوذة من التكفير وهو التسيير وكذلك الكفر هو الاستمرار لانها تستلزم الذنب وتوطئه
 والضمير في كفارته راجع الى ما في قوله بما عقدتم اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهلكم
 المراد بالوسط هنا المتوسط بين طرفي الاسطوت والتقيير وليس المراد به الاطلاق كما في غير هذا الموضع
 اى المتوسط بين المتوسط ما يعتادون اطعام اهلكم منه ولا يجب عليكم ان تطعموهم من اكله ولا
 لكم ان تطعموهم من اذناه وظاهره انه يجزى اطعام عشرة ثلثي شبعوا وقد روى عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه قال لا يجزى اطعام العشرة غدا دون عشاء حتى يغذيهم بعيشهم قال ابن عمر هو قول
 ائمة الفتوى بالاصح وقال الحسن البصري وابن سيرين كيفيان يطعم عشرة مساكين اكلة واحدة
 خبز او سمنا او خبزا والحما وقال عمر بن الخطاب وعائشة ومجاهد والشعبي سعيد بن جبير وابراهيم النخعي
 وسهون بن مهران والبولالك والضحاك والحكم وكحول والبولقالبه ومقاتل يدفع الى كل واحد من العشرة
 نصف صاع من براءه وروى ذلك عن علي عليه السلام وقال ابو حنيفة نصف صاع براءه صاع براءه
 وقد اخرج ابن ماجه وابن مردويه عن ابن عباس قال كفر رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمر وكفر الناس
 ومن لم يبي نصف صاع من براءه في اسناده عمر بن عبد الله الثقفي وهو مجمع على ضعفه وقال الدارقطني
 شروك او كسوة عطف على اطعام قرى بضم الكاف وكسرا وهما لغتان مثل اسوة واسوة
 والكسوة في الرجال نصف على ما كسو البدن ولو كان ثوبا واحدا وكذلك في كسوة النساء وقيل الكسوة
 للنساء ربع وخمار وقيل للثوب بالكسوة ما يجزى به الصلوة او تحرير رقبة اى عتاق مملوك والتحرير الاخراج
 من الرق يستعمل التحرير في فك الاسير واعفاء المجهود لعمل عن عمله وترك انزال الضريبة ولا اهل العلم
 في الرقبة التي تجزى في الكفارة وظاهر هذه الآية انها تجزى كل رقبة على اى صفة كانت وذهب جماعة
 منهم الشافعي الى اشتراط الايمان فيها تياسا على كفارة القتل فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام
 اى من لم يجد شيئا من الامور المذكورة فكفارة صيام ثلاثة ايام وقرى متتابعات حكم ذلك عن
 ابن مسعود والى فيكون هذه القراءة مقيدة لطلاق الصوم وبه قال ابو حنيفة والصوري وهو واحد
 قول الشافعي وقال مالك والشافعي في قوله الاخر تجزى التقيرين ذلك كفارة ايمانكم اذ اهلله
 اى ذلك المذكور كفارة ايمانكم اذا خستم واحفظوا ايمانكم امرهم بحفظ الايمان وعدم المسارعة

أيها يا محمد شربها والسابعة عشرة يا أيها الذين آمنوا خطاب لجميع المؤمنين انما الخمر
والميسر وقد تقدم تفسير الميسر في البقرة ولا نصاب هي الاصنام المنصوبة للعبادة ولا نكاح
قد تقدم تفسيرها في هذه السورة رجب يطلق على العذرة والافتذار وهو خمر الخمر وخبر المعطوف
عليه محذوف من عمل الشيطان صفة رجب اى كائن من عمل الشيطان بسبب تحسين ذلك
وتزوينه له وقيل هو الذي كان يعمل هذه الامور بنفسه فاقترى به بنو آدم والضمير في فاجتنبوه راجع
الى الرجب او الى المذكور لعلمكم تفليحون علمه لما قبله قال في الكشف اكد تحريم الخمر والميسر وجوب
من التاكيد منها تصدير الجملة بانها ومنها انه قرنهما لعبادة الاصنام ومنه قوله صللم شاربا الخمر كعباد
الوثن ومنها انه جعلها حراما كما قال فاجتنبوا الرجب من الاوثان ومنها انه جعلها من عمل الشيطان
لا ياتي منه الا الشر البحت ومنها انه امر بالاجتناب ومنها انه جعل الاجتناب من الفلاح واذا كان
الاجتناب فلا حاكم الا تكاب خبيثة ومحقة ومنه انه ذكر ما يتبع فيها من الوبال وهو وقوع التعاوى
والتباغض بين اصحاب الخمر والقمر وما يولد من اليأس والصراع عن ذكر الله وعن مراعات اوقات
الصلوات انتهى وهذه الآية دليل على تحريم الخمر لما تضمنه الامر بالاجتناب من الوجوب وتحريم الميسر لما
تقرر في الشريعة من تحريم قربان الرجب فضلا عن جعله شربا يشرب قال اهل العلم من المفسرين وغيرهم
كان تحريم الخمر بتدريج ولوانزل كثيرة لانهم كانوا قد افوا شر بها وجبها الشيطان الى قلوبهم فاول ما نزل
في امرها يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس فترك عند ذلك بعض المسلمين
شرها ولم يتبركوا آخرون ثم نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فتركها البعض ايضا
وقالوا لا حاجة لنا فيما يشغلنا عن الصلوة وشرها البعض في غير اوقات الصلوة حتى نزلت هذه
الآية انما الخمر والميسر فصارت حراما عليهم حتى كان يقول بعضهم ما حرم الله شيئا اشد من الخمر وذلك
لما فتموه من التشديد فيما تضمنه هذه الآية من الزواج وفيما جازت به الاحاديث الصحيحة من الوعيد
لشاربها وانها من كبائر الذنوب وقد اجمع على ذلك المسلمون اجماعا لا شك فيه ولا شبهة وجمعوا
ايضا على تحريم جميعها والانتفاع بها ما دامت خمر او كماء لت نذبه الآية على تحريم الخمر دللت ايضا على تحريم
الميسر والانصاب والازلام وقد رويت في سبب ان نزل روايات كثيرة موافقة لما ذكرناه وقد
وردت احاديث كثيرة في ذم الخمر وشاربها والوعيد الشديد عليه ان كل مسكر حرام وهي مدونة في
كتب الحديث فلا تطول المقام بذكرها وقد بسطنا الكلام عليها في شرحنا مسك الختام لم يلغ الرما
فليس ج الى السابعة عشرة يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
نحو النبي شامل لكل احد من ذكور المسلمين وانما هم لانه يقال رجل حرام وامرأة حرام والجمع حرم وحم
الرجل دخل في الحرم ومن قتله منكرو مشجدا المتعمد هو القاصد للشيء مع العلم بالاحرام الخطي

هو الذي يقصد شديدا فيصيب صياحه والناسي هو الذي تجمد الصيد ولا يذكر احرامه وقد استدلل ابن عباس
واحمد في رواية عنه وداود باقتصاره سبحانه على العابد بانه لا كفارة على غيره بل لا يجب الاعليه حده وبه
قال سعيد بن جبير وطائوس وابو ثور وقيل انها تنزيم الكفارة المخطئ الناسي كما تنزيم المتعمد وجعلوا قيد
التعمد خارجا مخرج الغالب روى عن عمر والحسن والنخعي والزهري وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة
واصحابه وروى عن ابن عباس قيل انه يجب التكفير على العابد بالناسي للاحرامه وبه قال مجاهد قال
فان كان ذا كرا للاحرامه فقد حل ولا حرج له لا تركا به محظورا احرامه بطل عليه كما لو تكلم في الصلوة او احدث
فيها فجاء مثل ما قتل من التعمد اي فعليه جزاء مماثل لما قتل من التعمد بيان للجزاء المماثل قيل المراد
بالمماثلة في القيمة وقيل في الخلقة وقد ذهب الى الاول ابو حنيفة والى الثاني مالك والشافعي وحسن
والجمهور وهو الحق لان البيان للمماثل بالنعمة يفيد ذلك وكذلك يفيد به يا بالغ الكعبة وروى عن
ابي حنيفة انه يجوز اخراج القيمة ولو وجد الشئ ان المحرم مخير وقرى فجزاءه شل ما قتل وقرى فجزاءه شل ما قتل
اضافة جزاء الى شل يحكم به اي بالجزاء او بشل ما قتل ذوا عدل منكرو اي رجلان معرو فان لم يقدرا
بين المسلمين فاذا حكموا بشئ لنرم وان اختلفا رجع الى غيرهما ولا يجوز ان يكون ايجابا في احد الحكمين قيل
يجوز وبالاول قال ابو حنيفة وبالثاني قال الشافعي في احد قوليه وظاهر الآية يقتضي حكمين غير ايجابا في
هد يا بالغ الكعبة نصب هدى على الحال او البديل من شل وبالفعل بالهدى من الارسال الى مكة والنحر هنا كذا
غير حقيقية والمعنى انما اذا حكموا بالجزاء فانه يفعل به بالفعل بالهدى من الارسال الى مكة والنحر هنا كذا
والتقليد ولم يرد الكعبة بعينها فان الهدى لا يلبسها وانما ارادوا المحرم ولا خلاف في هذا وكفارة معطوف
على محل من النعم وهو الرفع لانه خير مبتدأ محذوف طعام مساكين عطف بيان لكفارة او بدل منه
او خير مبتدأ محذوف او عدل ذلك معطوف على طعام قيل هو معطوف على جزاءه وفيه ضعف
والجاني مخير بين هذه الانواع المذكورة وعدل الشئ ما عاونه من غير جنسه صياما منصوب على التمييز و
قد قدر العلماء عدل كل صيد من الاطعام والصيام وقد ذهب الى ان ايجابا مخير بين هذه الانواع المذكورة
جمهور العلماء وروى عن ابن عباس انه لا يخرج من المحرم الاطعام والصوم الا اذا لم يجد الهدى والعدل يفتح العين
وكسر الغتان وهما الشل قال الكسائي وقال الفراء عدل الشئ بكسر العين مثله من جنسه وفتح العين مثله
من غير جنسه وشل قول الكسائي قال البصريون التسعة عشرة احل لكم صيد البحر اخطا
كل مسلم ولا يخرج من صيده البحر ما يصا فيه والمراد بالبحر بنا كل ما يكون فيه صيد بحري وان كان
بيرة او غدير او خطابه متاعا لكم وللسيارة الطعام اسم لكل ما يطعم وقد تقدم وقد اختلف في ملو
به هنا فقيل هو ما قذف به البحر وطفا عاياه به قال كثير من الصحابة والتابعين وقيل طعامه ما لمع منه وبقى به
قال جماعة وروى عن ابن عباس قيل طعامه لمح الذي يتعقد من مائه سائر ما فيه من النبات وغيره وقال

قوم وقيل المراد به ما يطعم من الصيد اي ما يحل اكله وهو السمك فقط وبه قال الحنفية والعناني اهل علم الاشغال
يجمع ما يصاد في البحر واهل علم المأكول منه وهو السمك فيكون كالتخصيص بعد التعميم وهو مكلف لا وجه له فيجب
متاحا على انه مصدر اي حتمه بتساعا قيل بمقول يختص بالطعام اي اهل علم طعام البحر متاحا وهو مكلف
جاويزين قال بالقول الاخير بل اذا كان بمقوله كان من الجميع اي اهل علم صيد البحر وطعامه فمتاحا لكم اي
لمن كان مقيما منكم باكله طريا ولا سيارة اي المسافرين منكم تيرودونه ويجلو قد يرا وقيل السائرة هم الذين
يركبونه خاصة وحرهم عليكم صيد البوم ما دمتم حرموا اي حرم عليكم ما يصاد في البر ما دمتم حرموا
وظاهره تحريم صيده على الحرم ولو كان الصايد طلالا واليه ذهب الجمهور ان كان الحلال صاده للحرم لا
اذا كان لم يصده لاجله وهو القول الرابع وبه يجمع بين الاحاديث وقيل انه يحل مطلقا واليه ذهب جماعة
وقيل يحرم عليه مطلقا واليه ذهب آخرون وقد بسط الشوكاني هذا في شرحه للنشقي **العشرون**
يا ايها الذين امنوا عليكم كل نفسكم اي الزموا انفسكم واحفظوا كما تقول عليكم زيدا اي الزمه
لا يضركم قري بالجزم على انه جواب الامر الذي يدل عليه اسم الفعل وقررنافع بالرفع على انه مستأنف
او على ان ضم المراد للتابع وقري بكسر الضاد وقري لا يضركم من ضل اذا هتد يترفعني لا يضركم
ضلال من ضل من الناس اذا اهدتكم للحق انتم في انفسكم وليس في الآية ما يدل على سقوط الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فان من تركه مع كونه من عظم الكفروض الدينية فليكن مهتدي وقد قال سبحانه اذا اهدتكم
وقد دلت الآيات القرآنية والاحاديث المتكاثرة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوبا مضيقا مستقيما
هذه الآية على من لا يقدر على القيام بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يظن بالتأثير بحال من الاحوال ان يخشى على
ان تجلب ما يضره ضررا يسوغ له تركه الى الله من حكم يوم القيامة فيحكم بالنتم تعلمون في الدنيا بجازي الحسنات
والسئي باسائه وقد اخرج ابن ابي شيبة واحمد بن حنبل وابن جرير وابن المنذر وابن
ابن حاتم وابن جابر الدارقطني ايضا في التمام وغيرهم عن شمس بن ابي حازم قال قام ابو بكر فحمد الله ثم
عليه وقال يا ايها الناس انكم تقومون هذه الآية يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا
اهتدتم وانكم تضعونها في غير مواضعها واني سمعت رسول الله يقول ان الناس اذ اراوا النكر لم
يغيروه واشك ان يهيم الله بعقاب اخرج الترمذي وصححه ابن ماجه وابن جرير والبغوي في صحيحه وابن
ابن عاتم والطبراني وابو الشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في الشعب عن ابي ابية الشيباني
قال اتيت ابا ثعلبة الخشني فقلت كيف تضع في هذه الآية قال آتية آتية قلت فله يا ايها الذين آمنوا
عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهدتكم قال ما والله لقد سالت عننا خيرا سالت عننا في قوله تعالى
بالمعروف وما نهوا عن المنكر حتى اؤدرايت شيئا مطاعا وهو يمتنع او نيا مشرقة وحجاب كل شيء را
براي فعلك بخاصه نفسك ومع عنك من العوام فان من ورائكم ايام الصبر فمن شغل القبض على البحر

للعامل فممن انجس من رجلا ليعلمون شئ عملكم وفي رواية عن عامر الاشعري في هذه الآية قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انهم انما يضرركم من شئ من الكفار اذا اجتهدتم رواه احمد والطبراني وابن حاتم
وابن مردويه واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والطبراني
وابو الشيخ عن الحسن ان ابن مسعود سأل رجل عن قوله عليكم انفسكم قال يا ايها الناس انتم ليس
بزمانها انما اليوم مقبولة ولكنه قد اوشك ان تاتي زبان تاملون بالمعروف فيصنع بكم كذا وكذا
او قال فلما يقبل منكم فح عليكم انفسكم الآية وفي لفظ عنه قال مروا بالمعروف وانها عن المنكر بالمكين
من دون ذلك الاسلوب والسيف فاذا كان كذلك فعليك انفسكم واخرج ابن جرير وابن مردويه عن
ابن عمر انه قال في هذه الآية ايها الاقوام يحییون من بعدنا ان قالوا لم يقبل منهم وخرج
ابن مردويه عن ابی سعید الخدری قال ذكرت هذه الآية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال نبی الله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس حتى تاويلها لا تحكي تاويلها حتى يهبط عيسى بن مريم عليها السلام
والروايات في هذه الباب كثيرة ونما ذكرنا كفاية ففهم ما يرشد الى ما قد مرناه
من اجماع بين هذه الآية وبين الآيات والاحاديث الواردة في الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر **الآيات والعشرون** يا ايها الذين امنوا قل
لكي هذه الآيات الثلاث عند اهل المعاني من الشك ما في القرآن اعرابا ومعنى وحكما قال ابن عطية
في كلامه من لم يقع له النتاج في تفسير ما و ذلك بين من كتابه يرجع يعني من كتابه كل قال القرطبي ما ذكره
كل ذكره ابو جعفر النحاس قبله ايضا قال السعدي في حاشيته على الكشاف والتفقوا على انها اصعب ما
في القرآن اعرابا ونظما وحكما شهادة بدينكم اضافة الشهادة في الدين توسعا لانها جارية بينهم
وقيل اصله شهادة بدينكم فزفت او اضيفت الى الطرف كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار ومنه قوله تعالى
فما فرقا بيني وبينك قيل والشهادة هنا بمعنى الوصية وقيل بمعنى حضور للموصية وقال ابن جرير الطبري
هي هنا بمعنى المين فيكون المين بدينكم ان يحلف اثنان ويستدل على ما قاله بانه لا يعلم الله
حكما يجب فيه على الشاهدين واختار هذا القول لقفال وضعف ذلك بن عطية واختار ان الشهادة
هنا هي الشهادة التي تؤدى من الشهود اذا حضر احدكم الموت فانظروا الى الشهادة والمراد اذا
حضرت علامات لان من مات لا يمكنه الا الشهادة وتقديم المفعول للاهتمام وبكالم يمكن الفاعل عند التفسير
حين الوصية فان حضر او لموت او بدل من الطرف الاول اثنان خبر شهادة على تقدير محذوف
اي شهادة اثنين او فاعل للشهادة على ان خبر ما محذوف اي فيما فرض عليكم شهادة بدينكم اثنان
تقدير ان يشهد اثنان ذكره الوجهين ابو علي الفارسي ذو اعدل منكم صفة للاثنين وكذا منكم
اي كائنان منكم اي من اقراركم واخوان معطوف على اثنان ومن غيركم صفة له اي كائنان

من الاجانب قيل ان الضمير في منكم للمسلمين وفي غيركم للكفار وهو لا ينسب لسياق الآية وبه قال
ابو موسى الاشعري وعبد الله بن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة اهل الذمة على
المسلمين في السفر في خصوص الوصايا كما يفيد النظم القرآني ويشهد له السبب بالنزول فاذا لم يكن مع التوجه
من شهد على وصية المسلمين فليشهد رجلا من اهل الكفر فاذا قدموا وآيا الشهادة على وصيته حلة
بعد العصر انما كذا ولا بد لادان ما شهد به حق فيحكم بشهادتهما فان عنته بعد ذلك على انها كذا تجاوز
حلف رجلا من اولياء الموصي وغرم الشاهد ان الكافر ان ما ظهر عليهما من خيانة او نحوها هذا معنى الآية
عند من تقدم ذكره وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن عمار وسعيد بن جبير والجمهور والتخفي وشرح علي بن
ابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري والجمهور واحد بن حنبل وذهب الى الاول اعني تفسير
ضمير منكم بالفرجة او العشيرة وتفسير من غيركم بالاجانب لزهري والحسن وعكرمة وذهب مالك الشافعي
وابو حنيفة وغيرهم من الفقهاء ان الآية منسوخة واحتجوا بقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وقوله شهد
ذوي عدل منكم والكفار ليسوا بضميرين ولا عدول وقال الفهم الجمهور فقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل
صحيح يدل على النسخ واما قوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وقوله واشهدوا ذوي عدل منكم فما عاين في
الاشخاص والازمان والاحوال وهذه الآية خاصة بحالة الضرب في الارض بالوصية وبجالة عدم الشهادة
المسلمين لا تعارض بين عام وخاص ان انتقضت بقول في الارض فاعل فعل محذوف يفسر بضرتم او سبتم
وباعده خبره والاول منه بضم الجهم ومن الحاجة والثاني منه بضم الخش والكتوبين الضرب في الارض هو
فاذا ابتكروا صيغة الموت معطوف على ما قبله بجواب محذوف اى ان ضرتم في الارض فنزل بكم الموت
وارتفع الوصية ولم تجددوا شهداء عليها مسلمين ثم ذهبوا الى وثركم بوضيكتكم وباتركم فارتابوا في امرهم او عوا
عليها خيانة فالحكم ان تحبسوها ويجوز ان يكون مستينا فالجواب سؤل مقدر كانتم قالوا فكيف نقض ان
ارتبنا في الشهادة فقال تحبسوها من بعد ان تقرر ان ارتبتم في شهادتهما وخص بعد الصلاة
اى صلاة العصر قال لاكثر لكونه الوقت الذي يفضى الله على من حلف فيه فاجرا كما في الحديث الصحيح
وقيل لكونه وقت اجتماع الناس وقعود الحكام للحكومة وقيل صلوة الظهر وقيل اى صلوة كانت قال ابو علي
الفارسي يحبسونها صفة لاخران واعترض من الصفة والموصوف بقوله ان انتم ضرتم في الارض والرد
بالحبس قتيق الشاهد في ذلك وقت تخليقها وفيه دليل على جواز الحبس بالمعنى العام وعلى جواز التغليظ على
الحالف بالزمان والمكان ونحوهما فيقسمان بالله معطوف على يحبسونها اى يحبسها بعد الشاهد ان
على الوصية او الوصيان وقد استدل بذلك بن ابي ليلى على تخليف الشاهد من مطلقا في كلامه ليرتبه
في شهادتهما وفيه نظر لان تخليف الشاهد من هنا انما هو بوقوع الدعوى عليهما بالخيانة او نحوها ان قيل
جواب هذا الشرط محذوف دل عليه تقدم كما سبق لا نشقوى به عندنا جواب القسم والضمير في به ايج

الى الله تعالى والمعنى لا ينجح حظنا من الله تعالى بهذا العرض المتفرق فخلق به كاذبين لا يبالون بالمال الذي يبيعونه
 علينا وقيل يعود الى القسم اسمي لا يستبدل بجوهر القسم باسم عرضنا من عرض الدنيا وقيل يعود الى الشئ
 وانما ذكر الضمير لانها بمعنى القول اسمي لا يستبدل بشهادتنا ثانيا قال الكوفيون المعنى قد شئت فحذف الضمير
 واقسم المضاف اليه قاسمه وهذا مبني على ان العروض لا يسمى ثمنا وعندنا لاكثر انها تسمى ثمنا كما تسمى سبعا ولو كان
 ذا قرين اسمي ولو كان للقسم له والشهود له قريبا فانما نؤثر الحق والصدق ولا نؤثر العرض الذي هو في ولا القدر
 وجواب لو محذوف لدلالة انها قبلها عليها ولو كان ذا قرين لا تشتري بثماننا وكذا نكتة شهادة الله
 معطوف على لا تشتري ونخل معه في حكم القسم وادفأ الشهادة الى الله سبحانه لكونه الامر باقامتها وانما
 عن كتمانها انا اذ المعن الاثني فان عشر على انهما استحقا اثنا عشر على كذا اطلع عليه يقال عشرت
 منه على خيانتة اسمي طلعت واشرقت غيبي عليه ومنه قوله تعالى وكذلك اعشرنا عليهم وصل العشر الوتوب
 والسقوط على الشئ والمعنى انه اذا اطلع بع التحليف على ان الشاهدين او الوصيين استحقا اثنا عشر استوجبنا
 اثنا عشر الكذب في الشهادة او اليمين او لظهور خيانتة قال ابو علي الفارسي الاثم هنا اسم الشئ الماخوذ لان
 اخذه ياتم باخذه يسمى اثما كما سمى ما يؤخذ بغير حق منطية وقال سيديويه المظلمة اسم ما اخذ منك فكذا لك سمى
 ثرا الماخوذ باسم المصدر فاخوان يقومان مقامهما اسمي فشايد ان اخرا ان او محالفان اخرا ان
 فيقومان مقام الذين عشر على انهما استحقا اثنا عشر ان او يحلفان على ما هو الحق وليس المراد انها
 يقومان مقامهما في اداء الشهادة التي شهد بها المستحقان للاثم من الذين استحق عليهم الاوليان
 استحق معنى للمفعول في قرارة الجمهور وقرروا على ابني وابن عباس وحفص على البناء للفاعل الاوليان على
 القرارة الاولى مرتفع على انه خبر مبتدئ محذوف اسمي هما الاوليان كانه قيل من هما فقيل هما الاوليان وقيل
 هو يدل من الضمير في يقومان او من اخرا ان وقرروا يحيى بن ثاب والاعمش وحمزة الاولين جميعا على
 انه بدل من الذين او من الهاء الميم في عليهم وقرروا الحسن الاولان والمعنى على بناء الفعل للمفعول من
 الذين استحق عليهم الاثم اسمي حتى عليهم وهم اهل البيت وعشيرة فانهم احق بالشهادة او اليمين من غيرهم لا سيما
 شفعية اولى والمعنى على قرارة البناء للفاعل من الذين استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة وان حردوا
 للقيام بالشهادة ويظهر وابها كذب الكاذبين لكونهما الاقربين الى الميت فالاوليان فاعل استحق مفعول
 ان تجردوا بالقيام بالشهادة وقيل للمفعول محذوف والتقديريين الذين استحق عليهم الاوليان است
 وصية التي اوصى بها فيقسمان بالله عطف على يقومان اسمي فيحلفان بالله شهادتنا اسمي بيننا فالتزم
 بالشهادة واما اليمين كما في قوله فشهادة احدكم اربع شهادات او شهادتي يحلفان لشهادتنا على انها
 كاذبان خائنان احق من شهادة قسما اسمي من يمينهما على انها صادقاتان اسميان وما اعتمدنا
 اسمي تجاوزنا الحق في مينا انا اذن نطأ لمون ان كنا حلفنا على باطل فالتلادني ان ياتوا بالشهادة

على وجهها أي ذلك البيان الذي قد مر منه سبحانه في هذه القصة وعرفنا كيف يضع من اراد الوصية في السفر ولم يكن عنده أحد من الهبة عشرية وعنده كفار أدنى إلى قرب الحق ان تؤدى الشهود المتحاملون للشهادة على الوصية بالشهادة على وجهها فلا تحرفوا ولا تبدلوا ولا تخفوا وهذا كلام مبتدئ يتضمن كراهة الفائدة في هذا الحكم الذي شرعه الله في هذا الموضع من كتابه فالضمير في يا توأعائدا إلى شهداء الوصية من الكفار وقيل إنه راجع إلى المسلمين المخاطبين بهذا الحكم والمراد تخديرهم من الخيانة وامرهم بان يشهدوا بالحق او يخافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم أي ترو على الورثة فيحلفون على خلاف ما يشهدون به في الورثة فيقتضح حينئذ شهداء الوصية وهو معطوف على قوله ان يا توأفتكون الفائدة في شرع الله سبحانه لهذا الحكم هي احدا لا من اما احراز لشهود الوصية عن الكذب والخيانة فيأتون بالشهادة على وجهها ان يخافوا الافتضاح اذا روت الايمان على قرابة الميت فحلفوا بما يتضمن كذبهم وخيانتهم فيكون ذلك سببا لتأدية شهادة شهداء الوصية على وجهها من غير كذب ولا خيانة وقيل ان يخافوا معطوف على تقدير بعد الجملة الاولى والتقدير ذلك أدنى ان يا توأ بالشهادة على وجهها ويخافوا عذابي لآخره بسبب الكذب والخيانة او يخافوا الافتضاح بعد اليمين فأتى الخوفين وقع حصل المقصود وحاصل التضمنه هذا المقام من الكتاب العزيز ان من حضرته علامات الموت اشهد على وصيته عدلين من عدول المسلمين فان لم يجد شهداء مسلمين كان في سفره وجدا كفارا جازله ان يشهد حليين منهم على وصيته فان اصاب بهما ورثة الموصي حلفا بايديها على انهما شهدا بالحق وماكتما من الشهادة شيئا ولا خافا ما تركه الميت شيئا فان تبين بعد ذلك خلاف ما اقسم عليه من ثلث الشهادة او نحو شيء من تركه الميت عما انه قد صار في ملكهما بوجه من الوجوه حلف رجلان من الورثة وعمل بذلك والله اعلم

سورة الانعام مائة وخمسون آية

لمكة الاست آيات نزلت بالمدينة وهي ما قدره الله حق قدره الى آخر ثلاث آيات مع اختلاف في العدد الآية الاولى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الاول عبارة عن الآلة التي كانت تقرب الكفار والمعنى لا تسبوا يا محمد آله هؤلاء الكفار التي يدعونها من دون الله فيسبب عن ذلك سببهم لله عدوانا وتجا وزاعن الحق وجهلا منهم وفي هذه الآية دليل على ان الداء الى الحق والناسي عن الباطل او شيء ان يتسبب عن ذلك ما هو أشد منه من انتهاك حرم ومخالفة حق ودقوع في باطل اشد كان الشرك اولى به بل كان واجبا عليه قال المشوكاني في فتح القدير وما انفع هذه الآية واجل فايدها لمن كان من الحاملين بالحج استصدقين لبيانها للناس اذا كان بين قسمة من الصم اليكم الذين اذا لم يسمعوا منكم فاعصوا من الحروف واذا نهاهم عن منكروهم فاعصوا وغيره من المنكرات عنا والحق وبغضا لاتباع الحقين وجرة على الله فان هؤلاء لا يشرقيهم الا السيف

وهو الحكم العدل لمن عاند الشريعة الملهمة وجعل المخالفة لها والتجربى على أهلها ويدنه ويحججه كما يشاء ذلك
 في أهل المبدع الذين اذاعوا الى حق وقعوا في كثير من الباطل واذا ارشدوا الى السنة قالوا بل باليهيم
 من البديعة فهو لا يهتم المتلاعبون بالدين المتهاونون بالشرائع وهم شر من الزنادقة لانهم يحتجون
 بالباطل ويمتنعون الى البديع وتينظرون بذلك غير خافضين ولا وجلين والزنادقة قد المبتهم سيوف
 الاسلام وتحاربهم المله وقد تيفق كيدهم وتيمم باطلهم وكفرهم نادرا على ضعيف من ضعفا المسلمين
 مع تكتمهم وتحزير وخيفته وجعل انتهى وقد ذهب جمهور أهل العلم الى ان هذه الآية محكمة ثابتة غير منسوخة
 وهي أصل أصيل في استدلال ذرائع وقطع التطرق الى الشبه وكقوله عدوا منصوب على الحال اولى
 المصدر او على انه مفعول له الثانية فكلاهما ذكر اسم الله عليه قيل انها تزلت في سبب
 خاص كما اخبر ابو داود والترمذي وحسنه والبنار وغيرهم عن ابن عباس قال جابت اليهود الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقالوا انا ناكل مما قتلنا ولا ناكل مما قتل الله فانتزل الله هذه الآية ولكن الاعتبار
 بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكلما ذكر الذبايح عليه اسم الله حل ان كان مما اباح الله اكله وقال
 عطاء في هذه الآية الامر بذكر اسم الله على الشراب والذبح وكل مطعوم الى قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 اى بين لكم بيان ما فصل ما يدفع الشك ونزيل الشبهة بقوله قل لا اجد فيما اوحى الى محمدا الى آخر الآية
 ثم استثنى فقال الا ما اضطررتم اليه اى من جميع ما حرم الله عليكم فان الضرورة يحلل الحرام
 وقد تقدم تحقيقه في البقرة الثالثة ولا تاكلوا منى السجانة عن الاكل مما كره الله ولا سم
 الله عليه بعد ان امر بالاكل مما ذكر اسم الله عليه وفيه ليل على تحريم اكل ما لم يذكر اسم الله عليه
 وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب ابن عمر ونافع مولا له وشعبي وابن سيرين وهوروايته عن
 مالك وعن احمد بن حنبل وبه قال ابو ثور وداود والنطاهرى ان ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبايح
 حرام من غير فرق بين العاد والهاسى لهذه الآية ولقوله تعالى في آية الصيد فكلوا مما اسكن
 عليكم واذكروا اسم الله عليه ويريد هذا الاستدلال تاكيذا قوله سبحانه في هذه الآية وانه لفسيق
 وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة الامر بالتسمية في الصيد وغيره وذهب الشافعى وصحابته
 عن مالك ورواية عن احمد ان التسمية مستحبة لا واجبة وهو مروى عن ابن عباس وبالى هيرة وعطاء
 بن ابى رباح وحمل الشافعى الآية على من ذبح لغير الله وتخصيص الآية بغير مخصص وقدر روى ابو داود
 في المراسيل ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليه او لم يذكر وليس في هذا المراسيل
 تخصيص الآية نعم حديث عائشة انها قالت اللبني مسلم ان قوما يا توننا بلحمان لاندري اذكروا اسم
 عليه ام لا فقال سموا انتم وكلوا الفيدان الى التسمية عند الاكل بخبرى مع التباس وقوعها عند الذبح
 وذهب مالك احمد في الشهور عنه والبخاري عنه وصحاحه وصحاح بن راهويه ان التسميتان تركت نسبانا

لم تضر وان تركت عمدا لم يحل اكل الذبيحة وهو مروي عن علي بن عباس عن سعيد بن المسيب عطا وطائوس
والحسن البصري وابي مالك وعبد الرحمن بن ابى ليلى وجعفر بن محمد وسبيحة بن ابى عبد الرحمن وتهدوا
بما اخرج البیهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلم ان نشئ ان يسمي حين يذبح فليذكر اسم الله
وليأكله وهذا الحديث رفعه خطار واما جابر بن عبد الله بن عباس وكذا اخرج عن قول عبد الرزاق وسعيد
بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر نعم يمكن الاستدلال لهذا المذهب بشئ قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا
ان نسئنا ولا اخطانا وبقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن ابي الخطا والنسيان واما حديث ابى هريرة الذي أخرجه
ابن عدي ان جابرا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ايت الرجل فرح ويثني ان يسمى فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ايت على كل مسلم فهو حديث ضعيف تهنيقه البيهقي وغيره والضمير في قوله انه لفسق
يرجع الى ما يتقارر يضاف اى وان اكل ما لم يذكر لفسق ويجوز ان يرجع الى مصدر ياكلوا اى فان
الاكل لفسق وقد تقدم تحقيق الفسق وقد استدلل من حمل هذه الآية على ما فرج لغيره لبقوله وانه
فسق ووجه الاستدلال ان الترك لا يكون فسقا بل الفسق الذبح لغير الله ويجاب عنه بان
الطلاق اسم الفسق على تارك ما فرض الله عليه غير متنع شرعا المراجعة واقا حقه يوم حصاده
قد اختلف اهل العلم بل هذه محكته او منسوخة او محمولة على الذبح فذهب ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد
بن جبير الى ان الآية محكته وان يجب على المالك يوم الحصاد ان يعطي من حضر من المساكين لقمته
والضفت ونحوها فذهب ابن عباس ومحمد بن الحنفية والحسن النخعي وطائوس والشافعية والحنابلة
والضحاك ابن جريح ان هذه الآية منسوخة بالزكاة واختاره ابن جرير ويؤيده ان هذه الآية لمكة وآية
الزكاة مدنية في السنة الثانية بعد الهجرة والى هذا ذهب جمهور اهل العلم من السلف والخلف وقالت
طائفة من العلماء ان الآية محمولة على الذبح لا على الوجوب النجاسية ولا تسرفها لا
يجب المسرفين ومثلها في الاعراف اى لا تسرفوا في التصديق وصلح الاسلاف في اللغة الخطا
وفي الفقه التبذير وقال سفيان بن عيينة ما نفقت في غير طاعة الله تعالى فهو اسلف وان كان قليلا
وقيل هو خطاب للولادة ليقبل لهم لا تاخذوا فوق حقم وقيل العنى لا تاخذوا الشئ بغير حقه ولا تؤخذوا
في غير حقه السادس قل لا الجدل فيما اوحى الى امره الله سبحانه بان يخبرهم انه لا يجد في
شئ مما اوحى اليه من القرآن وفيه ايدان بان مناط الحل والحرم هو الوحي لا مجرد العقل هو ما
غير هذه المذكورات فدل ذلك على انحصار المحرمات فيها لولا انها لمكة وقد نزل بعد ما بالمدينة
سورة المائدة وزيد فيها على هذه المحرمات النخقة والمكوقوفة والمتوتية والنطيحة وصح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم تحريم كل في ناب من السباع وكل في نخل من الطير وتحريم اللحم الابلية والكلمات المحرمات
وبالجملته فهذا العموم ان كان بالنسبة الى ما ياكل من الحيوانات كما يدل عليه السياق ويعينه الاستدلال

فيضم اليه كل ما ورد بعده في الكتاب السنة مما يدل على تحريم شيء من الحيوانات وان كان هذا العموم هو
بالنسبة الى كل شيء حرمة احد من حيوان وغيره فانه يضم اليه كل ما ورد بعده مما فيه تحريم شيء من الاشياء وقد
روى عن ابن عباس وابن عمر وعائشة انه لا حرام الا ما ذكره الله في هذه الآية وروى ذلك عن مالك
وهو قول ساقط وزهد في غاية الضعف لاستلزامه ابطال غير ما نزل بعد من القرآن واهمال
مع ان التمسك بقول احد ولو كان صحابيا في مقابلة قوله صلى الله عليه وسلم من سوء الاختيار وعدم الانصاف
ماصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حجة شئ مثلاً بعد نزول هذه الآية بلا سبب يقتضي ذلك ولا موجب يوجب قوله
محرم ما صنفه لموصوف محدوف اى طعاما محرما على اى طعام يطعمه من الطعام وفي الطعمة زيادة تأكيد
وتقرير لما قبله الا ان تكون اى ذلك الشئ او ذلك الطعام او العين او الجنة او النفس قرى يكون بالتحقيق
والفوقية وقرى مبيته بالرفع على ان كان تامة او دما مسفوحا وهو الجاري وغير المسفوح بصفو عنه
كالدم الذي بقي في العروق بعد الذبح ومنه الكبد والطحال هكذا ما تيلخ بل اللحم من الدم وقد حكى القرطبي للبايع
على هذا او كحزب زير ظاهر تخصيص اللحم انه لا يحرم الانتفاع منه بما عدا اللحم والضمير في فانه حين يبيع
الى اللحم او الى الخنزير والرجس النجس وقد تقدم تحقيقه وفسقا عطف على لحم خنزير واهل به لغير الله
صفة فسق اى ذبح على الاصنام وغيره او سقى فسقا لتوغل في باب الفسق ويجوز ان يكون فسقا مفعولا له
لا اهل اى اهل به لغير الله فسقا على عطف اهل على يكون وهو كلف لاحاجة اليه فمن اضطر غير باغ ولا عاد
قد تقدم تفسير لك في سورة البقرة فلا يغيب فان الله غفور اى كثير الغفرة حليم اى كثير الرحمة فلا يواقة المضطر لما عرفت

سورة الاعراف

هى مكتية الاثنان آيات وهى قوله واسألهم عن القرية الى قوله وادققنا الجبل فوهم قال ابن عباس وابن الزبير
وبه قال الحسن ومجاهد وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وقال قتادة آية من الاعراف مدينة واسألهم عن القرية
وسائر ما مكتية وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرؤها في المغرب ليقربها في الكعنين وآياتها اثنان وخمسين
او ست آيات الآية الاولى يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد هذا خطاب لجميع بنى آدم
وان كان واردا على سبب خاص فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والزينة ما يتزين به الناس من
الملبوس امر وابتاتين عند الحضور الى المساجد للصلاة والطواف وقد استدل بالآية على وجوب ثوب العورة
في الصلاة والية ذهب جمهور اهل العلم بسترها واجب في كل حال من الاحوال وان كان الرجل خاليا
كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والكلام على العورة وما يجب ستره منها مفصل في كتب الفروع المتبانية
قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الزينة ما يتزين به الانسان من ملبوس او غيره من الاشياء
المباحة كالعادن التي لم يروى عن التزين عنهما والجواهر ونحوها وما قيل لها الملبوس خاصة فلا وجه له

بل هو من جملة ما تشمله الآية فلا يخرج على من لبس الثياب الجيدة الغالية القيمة اذ لم يكن محارماً له سد ولا
خرج على من تزين بشئ من الاشياء التي لها مدخل في الزينة ولا يمنع منها مانع شرعي ومن زعم ان ذلك
يخالف الزينة فقد غلط غلطاً مبيناً وبهذا الطيبات من المطامير والشارب ونحوها مما ياكله الناس فانه لا يذنب
في ترك الطيب منها ولما اجازت الآية نذر معنوتها بالاستفهام المتضمن للمعكاز على من حرّم ذلك على نفسه
او حرّمه على غيره وما احسن ما قال ابن جرير الطبري لقد اخطا من اشر لباس الصوف والشعر على لباس
القطن والكتان مع وجود السبيل اليه من حله ومن اكل البقول العدى واختاره على خبز البر ومن
ترك اكل اللحم خوفاً من عارض الشهوة والطيبات من الودق الى استلذات من الطعام قليل
هو هم عام كغيرها من طعمها قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا اى انما لهم بالاصالة والاتحاق وان
شاركهم الكفار فيها ما داموا في الحياة خالصة يوم القيامة اى مختصة لهم يوم القيامة لا يشاركهم فيها
الكفار قرونا فمع خالصته بالرفع وهي قرارة ابن عباس على انها خبر بعد خبر وقروا الباقون بالنصب على الحال
قال ابو على الفارسي ولا يجوز الوقف على الدنيا لان ما بعدها متعلق بقوله للذين آمنوا حال تبقيهم قبل
هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة الثالثة قل انما حرم اى لقوا
جمع فاحشة وهي كل معصية ما ظهر منها وما بطن اى ما اعلن منها وما استتر وقيل هي خاصة بفواحش
الزنا ولا وجه لذلك والا ثم تنبأ ول كل معصية يشبب عنها الاثم وقيل هو الخمر خاصة ومنه قول الشاعر
شربت الاثم حتى فصل عقلي بكذا كذا الاثم يذهب بالعقول وقد انكر التخصيص جماعة من اهل العلم
وحقيقته انه جميع المعاصي وقال الفرار الاثم ما دون الحق والاستطالة على الناس انتهى وليس في الطلاق
الاثم على الخمر ما يدل على اختصاصه به والبغى بغدير الحق اى الظلم المجاوز للمحدود واخبره بالذكر بعد دخوله فيما
قباه لكونه ذنباً عظيماً كقوله ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى وان كنتم كوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً
اى وان تجعلوا بشد شريكاً لم ينزل عليكم به حجة والمراء التهمكم بالبشركين لان اسد لا ينزل برهاناً بان يكون
غير شريكاً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون بحقيقته وان اسد قاله وهذا مشكوكاً ما كانوا ينسبون
الى اسد بحجة من التحليلات والتحريمات التي لم ياذن بها المرء العجّة واذا قرى القرآن فاستمعوا له
واصتوا امرهم اسد سبحانه بالاستماع للقرآن والانصات له عند قراءته لينتفعوا به ويتدبروا ما فيه
من الحكم والمصالح قليل هذا الامر خاص بوقت الصلاة فقرة الامام وقيل هذا خاص بقراءة رسول اسد صلّم
للقب آن دون غيره ولا وجه لذلك مع ان اللفظ اوسع من هذا والعامة لا يقصر
على سببه فيكون الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في كل حالة وعلى اى صفة مما يجب على السامع
الاستغنى الذي انزل عليه القرآن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كقراءة المأموم الفاتحة خلف امامه
سراً وجهراً فانه قد صرح في ذلك اخباراً شريفة واضحة واثار كثيرة فاتحة توجب تأنيده قراءة فاتحة الكتاب ولزومها

للمقتد بل من غير واحد من ائمة الفقه والحديث العتيقون يكون ذلك من باب كثر الصحابة والتابعين
رضوان الله تعالى عليهم جميعين ولم يصح اثر فضل من خبر صريح في التمسك على لقائهم خاصة وانهم يدل
جماعة من اهل العلم بالصواب الواردة فليكن صنف ولقد فصلت المرام بعون الله في مسك التمام المرام
التدريسي وهداية السائل الى اول المسائل فيه اعلام الاعلام بقراءة القاتمة خلف الامام لبعض الاحباب
وناوحي تصريفهم لعلكم ترجعون اى تناولون الرحمة وتفوزون بها بامثال امرائكم بجانته انما مسته واذا ذكره
في نفسك امره الله سبحانه ان يذكره في نفسه فان الاختفاء ادخل في الاخلاص وادعوا للقبول
قيل المراد بالذكر هنا ما هو اعلم من القرآن وغيره من الاذكار التي يذكرها الله بها وقال النحاس لم يختلف
في معنى واذا ذكره بك في نفسك انه الدعاء وقيل هو خاص بالقرآن اى اقرء القرآن بما لم يدره نصرا
وخيفة منتصبا على الحال ودون الجهر اى المجهور به يعطوف على ما قبله اى اذكره حال كونك
متضرعا وخائفا وشكلا بجملة هو دون الجهر من القول وفوق السر يعني قصدا بينهما بالغنى الاصل
متعلق باذكره اى اوقات الغدوات والاصايل والغد وجمع غدوة والاصال جمع اصيل قال الزجاج
والاخفش مثل يمين وايمان وقيل الاصل جمع اصيل فهو على هذا جمع الجمع قال الفراء
قال الجوهري الاصيل الوقت من بين العصر الى المغرب وجهه اصله آصال اصايل كانه جمع اصيلة
خص بهذين الوقتين لشرهما والمراد وام الذكر سد كما قال تعالى ولا تكن من الغافلين اى عن ذكر الله عز وجل

سورة الانفال

صرح اكثر من المفسرين بانها مدنية ولم يستثنوا منها شيئا وبه قال الحسن وعكرمة وجابر بن عبد الله وعطاء وقد روى
مثل هذا عن ابن عباس اخرجه النحاس في ناسخه والشيخ رابن مردويه عنه وفي لفظ تلك سورة بدر
اى نزلت في بدر وجملة آياتها خمس اوست اوسع وسجود آية وكان النبي صلى الله عليه وآله فيها في صلوة الغزاة
كما اخرجه الطبراني بسند صحيح عن ابي ايوب الآيات الاولى يسألونك عن الانفال جمع نقل محاربا
وهو الغنيمة وهى النفل الزيادة وسميت الغنيمة لانها زيادة فيما اصل الله له مما كان محررا على غيرهم
اولا لانها زيادة على ما حصل للمجاهدين من اجر الجهاد ويطلق النفل على معان اخر منها اليمين والاتباع
ونبت معروف والنافلة التطوع كونهن ائمة على الواجب والتأخذه ولد الولد لانها زيادة على الولد وكان
سبب نزول الآية اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في يوم بدر بان قال الشياطين هى لنا لاننا باشرنا القتال و
قال الشيوخ كنارهم الكرم تحت الرايات فشرع الله ما غنموه من ايدى يمين وجله الله والرسول فقال قل لا تأخذوا
منه الله والرسول اى علمها فخص بها ليقسم بينهما بينكم رسول الله صلى الله عليه وآله فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وسلم بينهم على السواء واهل الحكم في الاستدراك وليس لكم حكم اى ذلك وقد ذهب جماعة من الصحابة

والتابعين الى ان الانفال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وليس لاحد فيها شيء حتى نزلت قوله تعالى
واعلموا انما غنمتم من شيء فان شهدتموه فله نصيب والسياسة وقال
ابن زيد بل حكمة بحكمة قد بين الله صارتها في آية الخمس لا نسخ فالتقوا الله واصلحوا ذات بينكم
واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين امرهم بالتقوى واصلاح ذات البين وطاعة الله
ورسوله بالتسليم لامرهم وترك الاختلاف الذي وقع بينهم الشائنة يا ايها الذين امنوا اذ القيم
الذين كفروا زحفوا الزحف الدنو قليلا قليلا واصلا لا اندفاع على الالية ثم سمي كل ما شئ في الحرب
الى آخر احقا والتناحرا التنافي والتقارب يقول زحف الى العدو زحفا وازحفت القوم اى شئ يعظم
الى بعض وانتصاب زحفا اى ان مصدر لفعل يزدون اى يزحفون زحفا وعلى انه حال من المؤمنين
اى حال كونهم زاحفين الى الكفار وحال من الذين كفروا اى حال كون الكفار زاحفين اليكم وحال من
الفرقيين اى تنزحين فلا تولوهم الا ديارى اى اعدا المؤمنين بان ينهبوا عن الكفار او القوم قد قد
بعضهم الى بعض للقتال وتطاهر هذه الآية العموم لكل المؤمنين في كل زمن وعلى كل حال الاحاطة التحرف
والتيخير وقد روى عن عمار بن عباس وابى هريرة وابى سعيد وابى نصر وعكرمة ونافع والحسن و
تمادة وزيد بن ابى جبيب والضحاك ان تحريم الفرار من الزحف في هذه الآية مختص بيوم بدر وان اهل
بدر لم يكن لهم ان يخافوا ولو انما زوا والاشخار والاشركين ان لم يكن في الارض يومئذ مسلمون غيرهم
ولا لم يقتل الا البني مسلم فاما بعد ذلك فان بعضهم فئت لبعض وبه قال ابو حنيفة قالوا ويؤيده قوله ومن
يولهم يومئذ دبره فانه اشارة الى يوم بدر وقيل ان هذه الآية منسوخة بآية الضعف وذهب جمهور العلماء
الى ان هذه الآية محكمة عامة غير خاصة وان الفرار من الزحف محرم ويؤيد هذا ان هذه الآية نزلت بعد القضاء
الحرب في يوم بدر فاجيب عن قول الاولين بان الاشارة في يومئذ الى يوم بدر بان الاشارة الى يوم الزحف
كما يفيد السياق ولانما فاة بين هذه الآية وآية الضعف بل هذه الآية مقيدة بها ويكون الفرار من
الزحف محررا بشرط ما بيننا الله في آية الضعف ولا وجه لما ذكره من انه لم يكن في الارض قوم يدسلون غير
حضر با فقد كان بالمدنية اذ ذاك خلق كثير لم يهاجروا الى النبي صلى الله عليه وسلم بالخرج لانه صلى الله عليه وسلم خرج معه لم يكونوا يريدون
في الابتداء ان سيكون قتال ويؤيد هذا ورود الاحاديث الصحيحة المصرحة بان الفرار من الزحف من جلة الكبار
كما في حديث اجتنبوا اسج الموبقات وفيه التولى يوم الزحف ونحوه من الاحاديث وهذا بحث تطول في قوله
وتشعب طرقه وهو بين في سوطه قال ابن عطية والاولا بجمع وربما العبارة بالدر في هذه الآية تتمكنة في النص
لما في ذلك من الشناعة على الفار والدم لكان متحرفا للقتال التحرف الزوال عن جهته الاستواء للرا
ببناء التحرف من جانب الى جانب في المعركة طلبا لكايده الحرب وخدعا للعدو ومن يومئذ انه منهم لبيد العود
غيره عليه فيمكن منه ونحو ذلك من كايده الحرب فان الحرب خدعة كما في الحديث او متحيزا الى فئة

اي الى جماعة المسلمين غير الجماعة المتعاقبة للعدو ولا تنصاب تحرفا وتخيلا على الاستثناء من المؤمنين
اي ومن يؤمنهم وبه الاصل منهم تحرفا وتخيلا ويجوز ان تنصبها على الحال ويكون حرف الاستثناء لغوا
لا عمل له فقد باع جزاء الشرط والمعنى من ينهزم ويضر من الضعف فقد رجع بغضب كائن من الله
الا التحرف والتخيل الثالث قل للمذين كفوا وان ينتهوا امر الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول
للكفار هذا المعنى سواء قال بهذه العبارة او غير ذلك قال ابن عطية ولو كان كما قال الكسائي انه يجب
عبد الله بن مسعود وقل للمذين كفوا ان ينتهوا يعني بالذوقية لما تادت الرسالة الا بتلك اللفاظ
بعينها وقال في الكشف اي قل لا جلهم هذا القول وهو ان ينتهوا ولو كان بمعنى خاطبهم بقيل ان
تنتهوا يغفر لكم وهي قراءة ابن مسعود ونحوه وقال الذين كفروا والمذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
الىه خاطبوا بخيرهم لا جلهم ليسمعوه فالمعنى ان ينتهوا عما هم عليه من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتاله
بالدخول في الاسلام يغفر لهم ما قد سلف لهم من العداوة انتهى وقيل معناه ان ينتهوا عن
الكفر قال ابن عطية والحال على ذلك جواب الشرط فيغفر لهم ما قد سلف ومغفرة ما قد سلف لا يكون
الا منته عن الكفر وفي هذه الآية دليل على ان الاسلام يجب ما قبله الرابع وقائلوه حتى لا تكون فينته
اي كفروا وشرك ويكون الدين كله لله تحريف للمؤمنين على قول الكفار وقد تقدم تفسير ذلك في التوبة
مستوفى النجاشية واعلموا انما غنمتم قال القرطبي انتموه على ان المراد بالغنمة في هذه الآية
مال الكفار اذ اظفر بهم المسلمون على وجه الغلبة والفتح قال ولا تقتضي اللفظة هذا التخصيص ولكن عرفوا
قصد اللفظ بهذا النوع وقد ادعى ابن عبد البر الاجماع على ان هذه الآية بعد قوله يسئلونك عن الانفال
وان اربعة اخماس الغنمة مقسومة على الغانمين وان قوله يسئلونك عن الانفال نزلت حين شارب
اهل بدر في غنائم بدر على ما قدرت الاشارة اليه وقيل انها اعني يسئلونك عن الانفال محكية غير منسوبة
وان الغنمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليست مقسومة بين الغانمين وكذلك من بعده من الائمة كما في المأثور
عن كثير من المالكية قالوا وللانعام ان يخرجها عنهم واحتجوا بفتح مكة وقصة حنين وكان ابو عبيدة يقول
افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة بمكة ومكة على اهلها فربما عليهم ولم يقسمها ولم يحيلها قيا وقد صلى الاجماع
جماعة من اهل العلم على ان اربعة اخماس المدينة للغانمين ومكة على ذلك ابن المنذر وابن عبد البر
والداودي والمنازري والقاضي عياض وابن العربي في الاحاديث الواردة في قصة الغنمة بين
الغانمين وكيفيةها كثيرة جدا قال القرطبي لم يقل احد فيما اعلم ان قوله تعالى يسئلونك عن الانفال
الآية ناسخ لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسها لآية بل قال الجمهور ان قوله انما غنمتم
من شيء ناسخ وهم الذين لا يجوز عليهم التحريف ولا التبديل للكتاب الله وما قصته فتح مكة فلا حجة فيها لاختلاف
العلماء في فتحها وما قصته حنين فقد عارض الانصار لما قالوا يعطى الغانم قرشا وتيرة كن وسيدونا لفظ

من وما ستم نفسه فقال لهم ما ترضون ان يرجع الناس بالدينا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كما في
مسلم وغيره وليس بغيره ان يقول هذا القول في ذلك خاص به وهو لا ينما غنتم بشي كل شيء يصدق عليه
اسم الغنيمة وان كان اصحابها من الغنم من العدو ومن شئ بيان لما الموصولة وقد خصص الاجماع من
عموم الآية الاسامي فان النجزة فيها الى الامام بلا خلاف وكذلك سلب القول اذا نادى به الامام
قيل وكذلك الارض المغنومة وروى بانه لا اجماع على الارض فانست اى
فحق او واجب ان لله خمسة وللرسول قد اختلف العلماء في كيفية تقسيمه خمس على اقوال ستة
الاول قالت طائفة ليقسم الخمس على ستة فيجعل ايسر للكعبة وهو الذي روي في الثاني لرسول النبي
صلى الله عليه وسلم والثالث لذوي القرى والرابع لليتامى والخامس للمساكين والسادس لابن السبيل القول الثاني
قال ابو العاليت والربع انها تقسم الغنيمة على خمسة فيجعل منها سهم واحد ويقسم اربعة على الغنائم ثم يقسم
بده في السهم الذي عزله فما قبضه من شئ جيله للكعبة ويقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة للرسول ومن الجدة
في الآية القول الثالث عن زين العابدين علي بن الحسين انه قال ان الخمس لنا فقبل له ان اسد يقول
واليتامى والمساكين وابن السبيل فقال يتامانا ومساكينا وابنا وسبيلنا القول الرابع قول الشافعي
ان الخمس تقسم على خمسة وان سهم اسد وسهم رسول واحد يصرف في مصالح المؤمنين والاربعة الاخماس على
الاضاف الاربعة المذكورة في الآية القول الخامس قول ابي حنيفة انه يقسم الخمس على ثلثة اليتامى
والمساكين وابن السبيل وقد ارفع حكم قرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ارفع حكم سهمه قال ويبدى من الخمس
باصلاح القناطير وبناء المساجد وارتراق القضاة والجندور وبكى نحو هذا عن الشافعي القول السادس
قول مالك انه موكول الى نظر الامام واجتهاده فياخذ منه بغير تقدير ويعطي ما القنطرة باجتهاد ولا يصرف الباقي
في مصالح المسلمين قال القرطبي دية قال الخلفاء الاربعة وبجملوا وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم مالي ما اقاوا اسد عليكم
الا الخمس والخمس مردود عليكم فانه لم يقسمه اثماسا ولا اثلاثا وانما ذكره في الآية متقن ذكره على وجه التبيين
عليه لا نهم من اهم من يدفع اليه قال المزاج محتجا بهذا القول قال اسد تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا
قل بالحققة من خير ثلثي الدين والاقربين واليتامى والمساكين وجائز بالاجماع ان ينفق في غير هذه الاثلاث
اذا راحي ذلك والذي القرية واليتامى والمساكين ابن السبيل قبل عادة اللام في ذوى القرى ورون
من بعدهم يدفع ثلثيهم اشترى لهم في سهم النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى ان سهام من الخمس لا تاربى على اسد تعالى عليهم
وقد اختلف العلماء فيهم على اقوال الاول نهم قرش كلهم روى ذلك عن بعض السلف واستدل بما روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما صعد الصفا جعل يهتف ببطلون قرش كلهم قائلا يا بني فلان يا بني فلان قال انما
واسد وابو ثور ومجاهد وقنادة وابن جريح وسلم بن خالد هم بنو هاشم وبنو المطلب لقول صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم
وبنو المطلب شئ واحد وشبك بين اصحابه وهو في الصحيح وقيل هم بنو هاشم خاصة وبه قال مالك والثوري

والا ذراعى وغيرهم وهو مروي عن علي بن الحسين ومجاهد وكذا اختلاف العلم بل ثبت وبتى سهم الموم سقط
 بوفاته صلى الله عليه وسلم وصار الكل مصروفا الى الثلثة الباقية فذهب المجاوزون منهم بالملك والشاقي الى الثلث
 ويستوا الفقراء والاعنياء للذكر مثل حظ الانثيين وقال ابو حنيفة واهل الراى بسقوط ذلك وتفصيل الطلب
 من موطنه المساوئته ولا تنازعوا فتفشلوا فيه انتهى عن التنازع وهو الاختلاف في الراى فان لم
 يتسبب عنه الفشل فهو الحبيب في الحرب واما المنازعة بالجمعة لانها راجحة فجازة كما قال وجاد ولم يأتى به
 حسن بل هي مأسور بها بشروط مقررة والقار جواب النهي والفعل منصوب باخباران ويجوز ان يكون الفعل
 معطوفا على تنازعوا محذورا بجازمه وتنزه برب يحكم قري بنصب الفعل وجرمه عطفا على تفشلوا
 على الوجهين والريح القوة والنصر كما يقال الريح لفلان اذا كان غالبا في الامر وقيل الريح الذوالة
 في نفوذ امرها بالريح في هبوبها ومنه قول الشاعر اذا هبت رياحك فاعتنمها فوقي كل فائقة
 سكون وقيل المراد بالريح ريح الصبا لان بها كان ينصر النبي صلى الله عليه وسلم المسابقة واما تخافن من قوا
 من المعادين وهم قرظية وبنو النضير خيانتة اى غشوا ونقضوا للعهد فان بد اى فاطح اليهم
 العمد الذي بينك وبينهم على سواء اى على طريق مستوية والمعنى انه يخبرهم اخبارا ظاهرا لمكتشفا
 بالنقض ولا تناجزهم الحرب بفتنة وقيل معنى على سواء على وجه يستوى في العلم بالنقض اقصاهم ادانهم
 اى يستوى انت لئلا يتكلموك بالغدر وهم فيه قال الكسائي السوار العدل وقد يكون بمعنى الوسط ومنه
 قوله تعالى في سوار الجحيم وقيل معناه على جهر لا على سر والظاهر ان هذه الآية عامة في كل معاهد يخاف
 من وقوع النقص منه قال ابن عطية والذي يظهر من الفاظ القرآن ان امرئى قرظية النقصى عند
 قوله فشر بهم من خلفهم ثم ابتداً تبارك وتعالى في هذه الآية بامره بما يصنع في مستقبل مع من يخاف منه
 خيانة ان الله لا يحب الخائنين لعل لما قبلها يحتمل ان يكون تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم عن المناجزة قبل
 ان ينبت اليهم على سواء ويحتمل ان يكون عائذة الى القوم الذين يخاف منهم الخيانة الشائنة واعدوا
 لهم ما استطاعوا من قوة امر الله سبحانه باعداء القوة للاعداء والقوة كل ما يتقوى به في الحرب و
 من ذلك السلاح والقتلى وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي قالها ثلاث مرات وقيل هو الحصون
 والمعاقل والمصير الى التفسير الشارح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متعين ومن رباط الخيل قال ابو حاتم
 الراباط من الخيل الخمس فما فوقها وهي الخيل التي تربط بازار الدخلة ومنه قول الشاعر امر الاله بالرباط
 لعدوه في الحرب ان الله خير موفى به قال في الكشاف والرباط اسم الخيل التي ترتبط في سبيل الله
 ويجوز ان يسمى بالرباط الذي هو معنى المرابطة ويجوز ان يكون جمع رباط تفصيل وفصال انتهى ومنه
 القوة بكل ما يتقوى به في الحرب جعل عطف الخيل عليها من عطف الخاص على العام ثم الله (١) بعد (١)

وعدوكم في محل نصب على الحال والترهيب التحذير والتضمير في به عايد الى ما في مقتضى المصداق المضمون
 من واحد واحد وهو الاعداء والمراد بعد واحد وعدوهم هم المشركون من اهل مكة وغيرهم من مشركي العرب
 المتناسقة وان جنحوا للسلم فاجنح لها المجتنب الميل والسلم الصلح وقد اختلف اهل العلم على هذه الآية
 منسوبة ام محكمة فقيل هي منسوبة لقوله تعالى فاقتلوا المشركين قاله ابن عباس وقيل ليست بمنسوبة
 المراد بها قبول الجزية وقد قبلها منهم الصحابة فمن بعدهم فتكون خاصة باهل الكتاب قاله مجاهد وقيل ان المشركين
 ان دعوا الى الصلح جاز ان يجابوا اليه وتكلم المانعون من مصالحة المشركين بقوله تعالى ولا تنووا دعوا
 الى السلم وانتم الاعوان واسدكم قيدا وعدم الجواز بما اذا كان المسلمون في غرة وقوة لا اذا لم يكونوا كذلك
 فهو جائز كما وقع منه صلح من مهاونة قریش ونازلت الخلفاء والصحابة على ذلك وكلام اهل العلم في هذه
 معروف مقرر في سوا هذه العاشرة الآن تحققت الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم
 مائة صابرة يغلبوا مائتين منهم وان يكن منكم الف يغلبوا الفين منهم اوجب على الواحد
 ان يثبت لاثنتين من الكفا قيل في التخصيص على غلب المائة للمائتين والالف للالفين انه بشار للمسلمين
 بان عسكرا لاسلام سيجاء بعد وبالعشرات والميات الى الالف وقد اختلف اهل العلم على هذا التخفيف
 نسخ ام لا ولا يتعلق بذلك كثير فائدة اخرج البخاري والنحاس في ناسخه وابن مردويه والبيهقي في سننه
 عن ابن عباس قال لما نزلت ان يمين منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين شق ذلك على المسلمين حين
 فرض عليهم ان لا يفر واحد من عشرة فاجابوا التخفيف بقوله الآن خفف الله عنكم الآية قال فلما خفف الله عنهم في العدة
 نقص من الطبر بقدر ما خفف عنهم الى اوتية عشرة ما كان لثبتي ان يكون الله اسرى حتى يتجن في الارض
 هذا حكم آخر من احكام الجهاد ومعنى ما كان لثبتي ما صح له وما استقام والاسرى جميع اسير ويقال في جميع اسير
 ايضا اسارى يضم الهمزة لفتحها وهو ما خذ من الاسرى هو القيد لانهم كانوا يشدون به الاسير وقال ابو عمرو
 بن العلاء الاسرى هم غير المؤمنين عند ما يؤخذون والاسارى هم المؤمنون رباطا والاشخان كشرة القتل
 والبالغة فيه يقال اخن فلان في هذا الاسرى بلغة فيه فالعنى ما كان لثبتي ان يكون له اسرى حتى يبالغ
 في قتل الكافرين ويتكثر من ذلك وقيل معنى الاشخان التحكن وقيل هو القوة اخبر الله سبحانه ان قتل
 المشركين يوم بدر كان اولى من اسيرهم فدايم ثم لما كثرت المسلمون خص الله في ذلك فقال فاما من
 بعد واما فداير الثانية عشرة والذين امنوا من المقيمين بمكة المكرمة ولم يهاجروا منها
 متبذروا خبره ما لكم من ولا يتهموا من نصرتهم واما انتم اذن من يهاجروا من قرايتكم من
 شئ لعدم وقوع الهجرة منهم حتى يهاجروا فيكون لهم ما كان للطائفة الاولى المجامعين بين الايمان
 والهجرة وان استنصر وكم في الدين اى هؤلاء الذين امنوا ولم يهاجروا اذا طلبوا منكم النصرة
 لهم على المشركين فعليكم النصرة اى فواجب عليكم الا ان ينصروكم على قوم بينكم وبينهم

ميثاق فلا تنفروهم ولا تنقضوا العهد الذي بينكم وبين اولئك القوم حتى تنقضي مدته وهي عشرين سنين
الثالثة عشرة واو لا رحا دحضها اولي ببعض من غيرهم من لم يكن بنيه ومنهم من في البشارة
والمراد بهم القرايات فينادل كل قرابة وقيل المراد بهم هنا العصابات كقول العرب صلتك محم فانهم
لا يريدون قرابة الام ولا يخفاك انه ليس في هذا ما يمنع من طلاقه على غير العصابات وقد استدلى بهذه
الآية من كثرة الميراث لذوي الارحام وهم من ليس بعصبة ولا ذوى سهم على حسب اصطلاح اهل علم
الاية والخلاف في ذلك معروف مقر في موطنه وقيل ان هذه الآية ناسخة للميراث بالموات
والنصرة عند من فسر ما تقدم من قوله بعضهم اوليا وبعض ما بعده بالتوارث واما من فسر ما بالنصرة
والعونة فيجعل هذه الآية اخبارا لمنه سبحانه وتعالى بان القرايات بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
اسى في حكمه ونفي اللوح المحفوظ او في التفران ويدخل في هذه الاولوية الميراث وخولا اوليا لوجوده في القرعة

سورة براءة آياتها ثمانية وثلاثون اربع وعشرون آية

ولما اسما منها سورة التوبة لان فيها التوبة على المؤمنين وتسمى لقاضية لانها زال تيرل فيها ونهم منهم حتى
كاوت ان لا تنع احد التوبة لبحوث لانها تحت عن اسرار المنافقين الى غير ذلك وهي مدنية قال القرطبي
باتفاق اخرج ابو الشيخ عن ابن عباس قال تزلت براءة بعد فتح مكة بالمدينة الآيات الاولى براءة
من الله ورسوله اى هذه براءة يقال برئت من الشئ ابرا براءة واما منه برئي اذا ازلته عن
نفسك وقطعت سبب ما بينك وبينه الى الذين عاهدتهم من المشركين العهد العقد الموثق
باليمين والخطاب للمسلمين وقد كانوا عاهدوا مشركي مكة وغيرهم باذن من الله والرسول صلى الله عليه وسلم والمعنى
الاخبار للمسلمين بان الله ورسوله قد برءا من تلك المعاهدة بسبب ما وقع من الكفار من النقض
فصار النبذ اليهم بعدهم ولجبا على العابدين المسلمين ومعنى براءة الله سبحانه وتعالى الاذن منه بجا
بالنبذ من المسلمين لعهد المشركين بعد وقوع النقض منهم وفي ذلك من التخييم لسان البراءة
والتحويل لها والتشجيل على المشركين بالذل والموان ما لا يخفى فسيحوا ايها المشركون في الارض
اربعة اشهر نذر امر منه سبحانه بالسياسة بعد الاخبار بتلك البراءة والسياسة السير يقال سار فلان
في الارض يسير سياحة وسيرة وسجانا ومعنى الآية ان الله سبحانه بعد ان اذن بالنبذ الى المشركين
بعدهم اباح للمشركين الضرب في الارض والذباب الى حيث يريدون والاستعداد للحرب هذه الاربعة
الاشهر وليس المراد من الاية بالسياسة تكليفهم بها قال محمد بن اسحق وغيره ان المشركين صنفان صنف
كانت مدة عهده اقل من اربعة اشهر فامل تمام الاربعة الاشهر والاخر كانت اكثر من ذلك فقصص على
اشهر ليرتاد لنفسه من حرب بعد ذلك لشدة ورسوله وللمؤمنين لقتل حيث يوجدوا ابتداء هذا الاصل من الحج

فانقضاه الى عشرين من بيع الاخر فاما من لم يكن له عهد فاما اجله السلخ الاشهر الحرم وذلك خمسون يوما
عشرون من ذي الحجة وشهر محرم وقال الكلبي انما كانت للاربعة الاشهر لمن كان بينه وبين رسول الله صلى
الله عليه وسلم لاربعة اشهر ومن كان عهده اكثر من ذلك فهو الذي اسر سدان ثم لم يمهده لبقوله تعالى
فامتوا اليهم عهدهم الى مدتهم ورجع هذا ابن جرير وغيره الى قوله الا الذين عاهدوا المشركين ثم لم يمهده
ينقضوه كما يشيئا اسي لم يبيع منهم اسي نقض وان كان ليسير او فية ليل على انه كان من اهل الغدير
خاسر بعده وشهر من ثبت عليه فاذا انكسجانه لنبه صلى الله عليه وسلم بنقض عهده من نقض وبالفواصل لم يمهده
الى مدته ولم يظاها واعليكم المظاهرة المعروفة اسي لم يها او نوا احدا من احدكم فامتوا اليهم
عهدهم اسي او واليهم عهدهم تاما غير ناقص الى مدتهم التي عاهدوا اليها وان كانت اكثر من
اربعة اشهر ولا تعاملوهم كعامله البناكثين من القتال بعد رضي المدة المذكورة سابقا وهي اربعة اشهر
او خمسون يوما على الخلاف السابق ان الله يحب المتقين فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم السلخ اشهر تكامله جزء فجزء الى ان ينقضى السلخ الجدر عما يحوي شبه خروج
التمه من عن زبانه بانفصال المتكمن عن مكانه وقد اختلف العلماء في تعيين الاشهر الحرم المذكورة هذه
فقيل هي الاشهر الحرم المعروفة التي هي ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ووجب ثلاثة سرور واحد فربو في الآ
على هذا وجوب الامساك عن قتال من لا عهد له من المشركين في هذه الاشهر الحرم وقد وقع النداء والنبه
الى المشركين بعهدهم يوم النحر فكان الباقي من الاشهر الحرم التي هي الثلاثة المسروقة خمسين يوما تنقض
بانقضاشهر الحرم فامرهم الله بقتل المشركين حيث يوجدون من حلال وحرم ذبه قال جماعة من اهل العلم
الضحاك وروى عن ابن عباس واختاره ابن جرير وقيل المراد بها شهر العهد المشا إليها بقوله فامتوا
عهدهم الى مدتهم سميت حرالا لان الكسجانه حرم على المسلمين فيها واما المشركين التعرض لهم والى هذا ذهب
جماعة من اهل العلم منهم مجاهد وابن اسحق وابن زيد وعمر بن شعيب وقيل هي الاشهر المذكورة في قوله فيجاء
في الارض اربعة اشهر وقدره في ذلك عن ابن عباس جماعة ورجح ابن كثير وحكاة عن مجاهد وعمر بن شعيب
ومحمد بن اسحق وقادة والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم ومعنى خذل وهم الاشراف الاخذ به
ومعنى واحصوا وهم منعهم من التصرف في بلاد المسلمين الا باذن منهم واقعدوا لهم كل مخرج
هو الموضع الذي يربق فيه العدو وهذه الآية التضمنة للامتناع من القتال في هذه الاشهر الحرم ككل شر
لا يخرج عنها الا من خففت السنة المرأة والصبي والعاجز الذي لا يقاتل وكذلك يخص منها اهل الكتاب
الذين يعطون الجزية على فرض تناول المشركين لهم وهذه الآية نسخت كل آية فيها ذكر الاعراض عن المشركين
والصبر على اذاهم وقال الضحاك وعطاء والسدي هي منسوخة بقوله تعالى فاما من ابعدوا فامتوا وان
لا يقتل صبرا بل من عليها ويغادى وقال مجاهد وقادة بل هي منسوخة بقوله فاما من ابعدوا فامتوا وان لا

في الاسارى من المشركين الا القتل مع قال ابن زيد الايتان مجستان قال المقربى وهو الصحيح لان المرق
والقتل والقدا لم تزل من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اول حرب عاربه وهو يوم بدر فان تابوا
واقاموا الصلوة واقوا الزكوة اى تابوا عن الشرك الذى هو سبب القتل وحققوا التوبة ليعمل
ما هو من اعظم اركان الاسلام وهو اقامة الصلوة وهذا الركن الكفى بعن ذكر ما يتعلق بالابدان
من العبادات اكونه راسها وكفى بالركن الاخر المالى وهو ايتاء الزكوة عن كل ما يتعلق بالاموال
والعبادات لانها اعظمها فخلوا سبيلهم اى اتركوهم وشانهم فلا تاسروهم ولا تحصرهم ولا تقتلهم
الثانية وان احد من المشركين استجارك يقال استجرت فلانا اى طلبت ان يكون جارا
اى محاميا ومخافطالى من ان يظلمنى ظالم او يتعرض لى شعرض والمعنى وان استجارك احد من المشركين
الذين ائمرت بقتالهم فاجرة اى كن جارا له مومنا محاميا حتى يسمح كلام الله منك وتديره
حق تدبره ويقف على حقيقة ما تدعوا اليه ثم ابلغه مانه اى الى الدار التى يابن فيها بعد ان يسمح
كلام الله ان لم يسلم ثم بعد ان تبلغه مانه قاتله فقد خرج من جوارك ورجع الى ما كان عليه من امانته
ووجوب قتله حيث يوجد الشا لثة كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ^{استنفا}
هنا للتعبى التضمن للانكار الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ولم ينقضوا ولم يكتفوا فلا تقا
فما استقاموا لكم على العهد الذى بينكم وبينهم فاستقيموا له وقيل هم بنو بكر وقيل بنو كنانة وبنو ضمرة
الاربعة فان تابوا عن الشرك والتزموا احكام الاسلام واقاموا الصلوة واقوا الزكوة فاخوهم
في الدين اى دين الاسلام لهم ما لكم وعليهم ما عليكم عن ابن عباس قال حرست هذه الآية قتال اهل الصلوة
ودماهم انما مسته ما كان للمشركين ان يعمر وامسا جلا لله المراد بالعارة اما المعنى الحقيقي
الظاهر او المعنى المجازى وهو ملازمة والتعبد فيه وكلاهما ليس للمشركين اما الاول فلانه يستلزم التوبة
على المسلمين اجماعة مساجدهم واما الثانى فلكون الكفار لالعبادة لهم مع نبيهم عن قربان المسمى بالحرام فاما
ما كان للمشركين وما صح لهم وما استقام ان يفعلوا اذ لك حال كونهم شاهدين على انفسهم بال كفر
اى بالظهار وهو كفر من نصب الاوثان والعبادة لها وجعلها الهة فان هذا شهادة منهم على انفسهم بالكفر
وان ابو اذ لك بالسنتهم فكيف يجوز بين اميرين متنافيين عارة المساجد التى هى من شان المؤمنين
والشهادة على انفسهم بالكفر التى ليست من شان من يتقرب الى الله بعبادة مساجده وقيل المراد بشهادة
قولهم فى طوافهم لبيك لا شريك لك لبيك الا شريك هو لك تملكه وما ملك وقيل شهادةهم على انفسهم
بالكفر ان اليهودى يقول هو يهودى والنصرانى يقول هو نصرانى والصابى يقول هو صابى والشركى يقول
هو شركى ولثلك حبطت اعمالهم التى يفتخرون بها ويطنون انها من اعمال الخير اى بطلت ولم
يبق لها اثر وفي النار هو خالدون في هذه الجملة الاسمية مع تقدم الظروف المتعلقة بالخبر كالمضمر

انما يحرم مساجد الله من من بالله واليوم الآخر وفعل ما هو من لوازم الايمان واقام الصلوة واتى
الزكوة ولحج بنى الله فمن كان جامعاً بين هذه الاوصاف فهو تحقيق لجماعة المساجد لا من كان غالياً
منها او من بعضها واقتصر على ذكر الصلوة والزكوة والخشعة تبييناً بما هو من اعظم سور الدين على اعداء
ما افترض الله على عباده لان كل ذلك من لوازم الايمان المساجد ستة انما المشركون نجس مسجد
لا يثنى ولا يجمع وقد استدلل بالآية من قال ان المشرك نجس الذات كما ذهب اليه بعض الظاهريين
عن الحسن البصري وهو محكي عن ابن عباس وذهب الجمهور من السلف والخلف ومنهم اهل المذهب الاربعي
الى ان الكافر ليس بنجس الذات لان الكسب جاته اصل طعناهم وشبهت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من فعله قوله
ما يفيد عدم نجاسته واتهم فاكل في آيتهم وشرب فيها وتوضأ منها وانزلهم في مسجده فلا يقربوا الفلانة
فعدم قربانهم المسجد المحذور متفرع على نجاستهم والمراد بالمسجد الحرام على ما يروى عن عطاء جميع الحرم وجوب
غيره من اهل العلم الى ان المراد بالمسجد الحرام نفسه فلا يمنع المشركون من دخول سائر الحرم وقد اختلف اهل العلم
من دخول المشرك كغيره من المساجد قد ذهب اهل المدينة الى منع كل مشرك عن كل مسجد وقال الشافعي والآفة
عامة في سائر المشركين خاصة في المسجد الحرام فلا يمنعون من دخول غيره من المساجد قال ابن العربي وهذا
جمود منه على الظاهر لان قوله انما المشركون نجس تبني على العلة بالشك والنجاسة وجاب عنه بان هذا القيد
مروود برابطه صلى الله عليه وسلم ثمانية بن ائمال في مسجده وانزال وقد ثبت في رواية عن ابي حنيفة شغل قول الشافعي
وزاد انه يجوز دخول الذي سائر المساجد من غير حاجة وقيد الشافعي بالحاجة وقال قتادة انه يجوز ذلك
للذمي دون المشرك وروى عن ابي حنيفة ايضا انه يجوز لهم دخول الحرم ثم هو يهني المسلمين عن ان يكونوا منهم من
ذلك فهو من باب نولهم لا ريبك هنا بعد عامه هذه افيه قولان احدهما انه سنة تسع وهي التي
حج فيها ابو بكر على الموسم الثاني انه سنة عشر قاله قتادة قال ابن العربي وهو الصحيح الذي يعطيه يقتضي
اللفظ وان من العجب ان يقال انه سنة تسع وهو العام المذني وقع فيه الاذان ولو دخل غلام من
داره يوم اتقال له مولاه لا تدخل هذه الدار بعد يومك لم يكن المراد اليوم المذني وفعل فيه انتهى وجاب عنه
بان المذني يعطيه يقتضي اللفظ هو خلاف ما عساه فان الاشارة بقوله بعد عامه هذا الى العام المذكور قبل
اسم الاشارة وهو عام النداء وبكذا في المقال الذي ذكره المراد النهي عن دخولها بعد يوم المذني الذي
وقع فيه الخطاب والامر ظاهر لا يخفى ولعله اراد تفسير بعد المضاف الى عامه ولا شك انه عام مشروء اما
تفسير العام المشار اليه بهذا فلا شك ولا ريب انه عام تسع وعلى هذا قيل قول قتادة وقد استدلل
قال بانه يجوز للمشركين دخول المسجد الحرام وغيره من المساجد بهذا القيد اعني قوله بعد عامه هذا قالوا
ان النهي مختص بوقت الحج والعمرة فهم ممنوعون عن الحج والعمرة فقط لا عن مطلق الدخول ويجاب
عنه بان ظاهر النهي عن القران بعد هذا العام يفيد النسخ من القران في كل وقت من الاوقات

الكائنة بعده تخصيص بعضها بالجواز يحتاج إلى مخصص المسألة فأتوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
أو تو الكتاب فيه الأمر بقتال من جمع بين هذه الأوصاف حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون الجزية وزنها فاعلم من جزى يجزى وهي في الشرع ما يعطيه المعاهد على عهده وقد ذهب
جماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه والثوري وأبو ثور إلى أنها لا تقبل الجزية
إلا من أهل الكتاب وقال الأوزاعي ومالك إن الجزية تؤخذ من جميع أجناس الكفرة كما كنا من كان
ويدخل في أهل الكتاب على القول الأول الجوس قال ابن المنذر لا أعلم خلافا في أن الجزية تؤخذ منهم
واختلف أهل العلم في مقدار الجزية فقال عطاء لا مقدار لها وإنما تؤخذ على ما صولحو عليه وبه قال حنفي
بن آدم وأبو عبيد وابن جرير إلا أنه قال أقلها دينار وأكثرها لأصله وقال الشافعي دينار على الغني
والفقير من الأحرار البالغين لا ينقص منه شيء وبه قال أبو ثور قال الشافعي وإن صولحو على أكثر من دينار
جأزوا إذا زادوا وطابت بذلك أنفسهم قبل منهم وقال مالك أنها أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون
درهما على أهل الورق الغني والفقير سواء ولو كان مجوسيا لا يزيد ولا ينقص وقال أبو حنيفة وأصحابه
ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل اثنا عشر وأربعة وعشرون وثمانية وأربعون والكلام في ذلك منفرقا
مواطنه قال الشوكاني والحق من هذه الأقوال ما قرناه في شرحنا للفتاوى وغيره من مؤلفاتنا انتهى
قد سبقه إلى ذلك السيد العلامة محمد الأسير رسالة مفردة في هذه المسئلة وأحكامها سماها بأداة الامتداد
أهل المذمة وأجاد فيها وأقار وكلنا على ذلك في شرحنا على بلوغ المرام فليرجع إليها الشامتة والذين
يكنزون الذهب والفضة قيل هم المتقدم ذكرهم من الأعيان والربان وأنهم كانوا يصنعون
هذا الصنع وقيل هم من يفعل ذلك من المسلمين والاولى محل الآية على عموم اللفظ فهو أوسع من ذلك
وأصل الكنز في اللغة الضم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة قال ابن جرير الكنز كل شيء يجمع بعضه إلى
بعض في بطن الأرض كان أو على ظهرها انتهى واختلف أهل العلم في المال الذي أوديت زكوة بل سبي
كنز الأم لا فقال قوم هو كنز وقال آخرون ليس بكنز ومن القائلين بالقول الأول أبو ذر وقيد بهما
فضل عن الحاجة ومن القائلين بالقول الثاني عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة
وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو الحق للأول الصراحة بأن ما أوديت زكوة فليس بكنز وإنما خص الذهب
والفضة دون سائر الأموال بالذكر لأنها أشمان الأشياء وغالب ما يكتنز وإن كان غيرهما حكمها
في تحريم الكنز ولا ينفقونها كناية عن عدم اداء الزكوة ونحوها في سبيل الله فبشرهم بجذاب
النعيم الساعية أن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا أي في حكمه وقضائه و
حكمته وذلك أن الله سبحانه لما حكم في كل وقت بحكم خاص غير الكفار تلك الأوقات بالنسي والكبيسة

فاجزنا بما هو حكمه في كتاب الله يوم خلق السموات والارض في هذه الآية بيان ان اسماها من
 هذه الشهرة وسماها باسمائها على هذا الترتيب المعروف يوم خلق الله السموات والارض وان هذا هو الذي
 جازت به الانبياء وتركت بالكتب وانه لا اعتبار بما عند العجم والروم والقيط من الشهرة التي يصطلحون
 عليها ويحسون بعضها ثلاثين يوما وبعضها اكثر وبعضها اقل منها اربعة حرم هي ذو القعدة و
 ذو الحجة ومحرم ورجب ثلاثة متواليات وواحد فركما ورد بيان ذلك في السنة المطهرة فذلك
 الدين القديم اى كون هذه الشهرة كذلك ومنها اربعة حرم هو الدين المستقيم والحساب الصحيح والعدد
 المستوفى فلا تظلموا فيهن انفسكم اى في هذه الاشهر الحرم باليقاع القتال فيها والتمسك لشرها
 وقيل ان الضمير يرجع الى الشهرة كلها الحرم وغيرها وان الدين عن الظلم فيها والاول اولى وقيل
 جماعة من اهل العلم الى ان تحريم القتال في الاشهر الحرم ثابت بحكم لم ينسخ هذه الآية لقوله يا ايها الذين
 آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشعائر الحرام ولقوله فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين وبجانبه
 بان الامر يقتل المشركين ومقاتلتهم مقيدة بانسلاخ الاشهر الحرم كما في الآية المذكورة فتكون سائر الايام
 المتضمنة للامر بالقتال مقيدة بما ورد في تحريم القتال في الحرم للادلة الواردة في تحريم القتال فيه والاما
 استدلاله بان انه صلوات الله عليه حاصر اهل الطائف في شهر حرام وهو ذو القعدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما فقد
 اجيب عنه انه لم يتبدد حاصرهم في ذي القعدة بل في شوال والحرم انما هو ابتداء القتال في الاشهر
 الحرم لا اتمامه وبهذا يحصل الجمع العاشرة وقاتلوا المشركين كافة اى جميعا وهو مصدق
 في موضع الحال قال المزاج مثل هذا من المصادر كعامة وخاصة لا تشي ولا تخرج كما يقالونكم
 كافة وفيه دليل على وجوب قتال المشركين وانه فرض على الاعيان ان لم يقيم البعض الحماوية عشرة
 انظر واحال كونكم خفافا وثقالا وقيل المراد منفردين او مجتمعين وقيل نشاطا وغير نشاطا وقيل فشا
 واغنيا وقيل قتلين من السلاح وكثيرين منه وقيل اصحاء ومرضى وقيل شبابا وشيوخا وقيل بالادوية
 وقيل من لاعيال له من لاعيال وقيل من سبق الى الحرب كالطلالعة من تيارها كالبحش وقيل غير ذلك
 ولا مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني لان معنى الآية انفر واخفت عليكم الحركة او غفلت قبيل وهذه الآية
 منسوخة بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى وقيل الناسخ لما قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة الآية وقيل هي محكمة وليست بمنسوخة ويكون اخراج الاعمي والاعمى بقوله ليس على الاعمي
 والاعمى حرج واخراج المريض الضعيف بقوله ليس على الضعفاء ولا على المرضى من باب التخصيص
 لاسن باب لنسبه على فرض دخول هو لا تحت قوله خفافا وثقالا والظاهر عدم دخولهم تحت العموم
 وجاهدوا واباؤكم وانفسكم في سبيل الله فيه الامر بالجهاد بالاموال والانفس وبجانبه العباد
 فالغنى راد بجاها ومن بانفسهم والاعنياء بابوا لهم وانفسهم والجها ومن أكد الغرائض وعظمها وهو فرض كذا

جها كان البعض يقوم بجها والعدو ويدفعه فان كان لا يقوم بالعدو والاجل للمسلمين في قطر من الاخر
 او اقطار وجب عليهم ذلك وجوب عين الثمانية عشرة ولا يستأذنها الذين لا يومنون
 بالله واليوم الآخر ان يجاهدوا اياهم وانفسهم والله عليهم بالمتقين معناه على مقتضى
 على اللفظ انه لا يستأذنها الذين لا يومنون في الجهاد بل ايسر ان يبادروا اليه من غير توقف ولا ارتقاب منهم ثم
 الاذن منك فضلا عن ان يستأذنها في التخلف انما يستأذنها في القعود عن الجهاد والتخلف
 عنه الذين لا يومنون بالله واليوم الآخر وهم المنافقون وذكر الايمان بالاساءة والاشم باليوم الآخر
 ثانيا في الموضعين لانما الباعثان على الجهاد في سبيل الله الثلاثة عشرة انما الصدقات
 انما من صنع القصر وتحريف الصدقات للجنس اى جنس هذه الصدقات مقصورة على الاصناف الآتية
 لا يتجاوزها بل هي لهم لا لغيرهم وقد اختلف اهل العلم على حجب تقسيط الصدقات على هذه الاصناف الثلاثة
 او يجوز صرفها الى البعض دون البعض على حسب ما يرى الامام وصاحب الصدقة فذهب الى الاول
 الشافعي وجماعة من اهل العلم وذهب الى الثاني مالك وابو حنيفة وبه قال عمر وعذيفة وابن عباس
 وابو العالقة وسعيد بن جبيرة ومكيون بن مهران قال ابن جرير وهو قول اكثر اهل العلم احتج الاولون
 بما في الآية من القصر وبحديث زياد بن الحارث الصدي عن ابي داود والدارقطني قال اتيت النبي
 صلى الله عليه وآله فابيعته فاتي رجل فقال عطني من الصدقة فقال له ان اسد لم يرض بحكمي ولا غيره في الصدقة
 حتى حكم فيها فهو فخرها ثمانية اصناف فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك واجاب الآخرون بان ما في الآية
 من القصر انما هو لبيان الصرف والمصرف لا لوجوب استيعاب الاصناف وبان في اسناد الحديث
 عبد الرحمن بن زياد بن الغم الا فريقي وهو ضعيف وما يؤيد ما ذهب اليه الآخرون قوله تعالى ان تبذروا
 الصدقات فنعما هي وان تحقروها وتولوها الفقراء فهو خير لكم والصدقة تطلق على الواجبة كما تطلق على الشهية
 وصح عنه صلى الله عليه وآله انه قال مرت ان اخذ الصدقة من اغنياكم وارزوا في فقر ايكم وقد ادعى مالك الاجماع
 على القول بالاخر قال ابن عبد البر يريد اجماع الصحابة فانه لا يعلم له مخالفا منهم للفقراء والمساكين
 قد هم لانهم اوجب من البقية على المشهور لشدة حاجتهم وقد اختلف اهل العلم في الفرق بين
 الفقير والمساكين على اقوال فقال يعقوب بن السكيت والقتيلي ويونس بن جبيب ان الفقير
 حاله من المسكين قالوا لان الفقير هو الذي له بعض ما يكفيه ويقويه المسكين الذي لا شيء له و
 ذهب الى هذا قوم من اهل الفقه منهم ابو حنيفة وقال آخرون بالعكس فجعلوا المسكين حسن حاله
 الفقير وجعلوا بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فاخبار ان لهم سفينة من سفن
 البحر وبما ساءت جملة من المال ويؤديه تعودوا النبي صلى الله عليه وآله مع قوله اللهم احيني مسكينا ومتني
 مسكينا والى هذا ذهب الاصمعي وغيره من اهل اللغة وحكاها الطحاوي عن الكوفيين وهو احد قولين في الشا

والسيد زهير بن القاسم وسائر أصحاب مالك وبه قال أبو يوسف وسف وقال قوم الفقير المحتاج المتعفف
والمسكين السائل قاله الأزهري واختاره ابن شعبان وهو مروى عن ابن عباس وقد قيل غير ذلك لا
من لا يأتي الاستكثار منه بقائمة يعتد بها والأولى في بيان ماهية المسكين ما ثبت عن رسول الله
عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بهذه الطوائف
التي يطوف على الناس فتروده اللقطة واللقطان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين يا رسول الله
قال الذي لا يبغى لغنيته ولا يقطن له فيصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا والعاملين عليها
أسمى السعاة الذين يقيمهم الإمام لحصيل الزكاة فانهم يستحقون منها قسطا واختلاف في القدر الذي أخذوا
منها فقيل الثمن وى ذلك عن مجاهد والشافعي قيل على قدر أعمالهم من الأجرة روى ذلك عن حنيفة
ومجاهد قيل يعطون من بيت المال قدر أجرتهم روى ذلك عن مالك ولا وجه لهذا فان الله تعالى
قد أخبر بان لهم نصيبا من الصدقة فكيف ينحون منها ويعطون من غير ما اختلفوا بل يجوز ان يكون
العامل بأشياءهم لا تمنحه قوم واجازة آخرون قالوا ويعطى من غير الصدقة والمولفة قلوبهم قوم
كانوا في صدر الإسلام فقيل لهم الكفار الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتلهم ليسوا وكانوا لا يدخلون في الأمان
بالقرى والسيف بل بالعطاء وقيل هم قوم أسلموا في الظاهر ولم يحسن إسلامهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقاتلهم
بالعطاء وقيل هم من اليهود والنصارى وقيل هم قوم من عظماء المشركين ولهم اتباع فاعطاهم
النبي صلى الله عليه وسلم ليتابعوا على الإسلام وأعطى النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ممن أسلم ظاهرا كابي سفيان بن حرب
والجاثري بن هشام وسهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى وأعطى كل واحد منهم مائة من الأبل يؤلفهم
وأعطى آخرين وروى وقد اختلف العلماء بل سهم المولفة قلوبهم باق بعد ظهور الإسلام أم لا فقال عمر
والحسن والشعبى قد انقطع هذا الصنف بعثرة الإسلام وظهوره وهذا مشهور عن زهير بن مالك وأصحاب الركا
وقد ارجى بعض الحنفية ان الصحابة جمعت على ذلك وقال جماعة من العلماء سهمهم باق لان الامام ربما اقتضى
ان يتألف على الإسلام وانما قطع عمر لما رأى من اعزاز الدين وبه اقضى لما ورد في كتاب الأحكام السلطانية
قال بولس سالت الزهري عنهم فقال لا أعلم نسخ ذلك وعلى القول الاول يرجع سهمهم لسائر الأضلاف
وفي الرقاب اى في فكاها بان يشتري رقبا ثم يعتقها روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وبه قال مالك
واحمد بن حنبل وسحق وابو عبيد وقال الحسن البصري ومقاتل بن حيان وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن
جبير والنخعي والزهري وابن زيد انهم المكاتبون يعاونون من الصدقة على مال الكتابة وهو قول الشافعي
وأصحاب الرأي ورواية عن مالك والشافعي في الآية على القولين جميعا الصدق الرقاب على شراء العبد
وما عتاته وعلى عانة المكاتب على مال الكتابة والخارجين هم الذين ركبهم الديون ولا وفاء عندهم بها
وبما اختلف في ذلك الا من لم يرهين في سقاة فانه لا يعطى منها ولا من غيرها الا ان يتوب وقد اعان

المبني صلح من الصدقة من تحمل حمالة وارشد الى اعانة منها وفي سبيل الله هم القزاة والمرايطون
يعطون من الصدقة ما يتفقون في غزوهم ومرايطهم وان كانوا اعداء وهذا قول اكثر العلماء وقال
ابن عمر بن الخطاب والعمار روى عن احمد بن حنبل انهما جلا المج سبيل اسد وقال ابو عبيقة وصاحبه
لا يعطى الغارنى الا اذا كان فقيرا شق طعابه وابن السكيت هو المسافر والسبيل الطريق ونسب
اليها المسافر لما رثه اياها والمراد الذي انقطع به الاسباب في مسفره عن بلده ويستقر فانه يعطى
منها وان كان غنيا في بلده وان وجد من يسلفه وقال مالك اذا وجد من يسلفه فلا يعطى قوله فضة
من الله يعني كون الصدقات مقصورة على هذه الاصناف هو حكم لازم فخره اسد على عباده ومنها
عن مجازة الاربعة عشرة يا ايها النبي يا هدا الكفار والمنافقين الامر بهذا الجهاد وامر لا
من بعده وجاهد الكفار يكون بمقتلتهم حتى يسلموا وجاهد المنافقين يكون باقائهم عليهم حتى
يخرجوا عنه ويؤمنوا باسده قال الحسن ان جهاد المنافقين باقائهم والحدود عليهم واختاره قتادة قيل
في توجيه ان المنافقين كانوا اكثر من يفعل موجبات الحدود وقال ابن العربي ان هذه دعوى لا
برهان عليها وليس العاصى بما فوق انما السافق بما يكون في قلبه بين النفاق بما لا يلتبس بالجوارح
ظاهره واخبار الحدود بين تشديد سياقتها انهم لم يكونوا منافقين واغلاظ عليهم الغلظ فقيض المرأة
وهو شدة القلب وخشونة الجانب قيل وهذه الآية تسخت كل شئ من العفو والصبر والصغ في التحريم
شلتها الخامسة عشرة فان رجلك الله الرجع شدة كالرد والرجوع لازم والفاء لتفريع
ما بعد ما على قبلها وانما قال الى طائفة منهم لان جميع من اقام بالمدينة لم يكونوا منافقين بل كانوا
فيهم غيرهم من المؤمنين لهم اعداء صحيحة وفيهم من المؤمنين من لا عدو له ثم عفا عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقاب اسد عليهم كالثلاثة الذين خلفوا وقيل انما قال الى طائفة لان منهم من تاب عن النفاق و
ندم على الخلف فاستاذنوك للخروج معك في غزوة اخرى بعد غزوتك هذه فقل لهم لن
تخرجوا معي ابد ولن تقابلوا معي عدواي قل لهم ذلك عقوبة لهم ولما في استصحابهم
من المفاسد انكم رضيتم بالعودة اول مرة للتخلي لى لن تخرجوا معي ولن تقابلوا
لاكم رضيتم بالعودة والتخلف اول مرة وهي غزوة تبوك فاتعدوا مع الخالفين جمع خالف الرجوع
بهم من تخلف عن الخروج وقيل المعنى فاتعدوا مع الفاسدين من تولم فلان خالف اهل بيتنا وانا
فاسد فيهم الساو ستة عشرة ولا تصل على احد منهم مات صفة الاحد وابد انظر لتأيد
المنفى قال الزجاج معنى قوله ولا تقم على قبورهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دفن ا
وقف على قبره ودعاه فمنع ما هناك وقيل معناه لا تقم بمهمات اصلاح قبورهم وجملة انهم كفوا والآية
لتخلي المنى عن صلوة الجنائز والقيام على قبورهم ولا المنافقين الساو ستة عشرة لعيسى عليه السلام

وهم ارباب الزمانه والهرم والعمى والعرج ونحو ذلك ثم ذكر العذر العارض فقال ولا على المريض والمرأى البكر
كل ما يصدق عليه اسم المريض لغة او شرعا وقيل انه يدخل في المريض الاعمى والاعمى ونحوهما ثم ذكر العذر الرابع
الى المال لا الى البدن قائلا ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون اى ليست لهم اموال ينفقونها فيها
يحتاجون اليه من التجهز بها ونفقات سببها ان يكون عليهم حرج واما ان الجهاد مع هذه الاعذار
ساقط عنهم غير واجب عليهم فقيد بقوله اذا انفقوا اصل النصح اخلاص العمل وقص له القول اى ان النصح
له والنصح لله الايمان به والعمل بشريعته وترك ما يخالفها كما كانا كان ويدخل تحته وخولا اوليا النصح
عباده ومحبة المجاهدين في سبيله وبذل النصيحة لهم في امر الجهاد وترك المعاونة لاعدائهم بوجه من الوجوه
ونصية رسوله صلى الله عليه وسلم التصديق بنبوته وبما جاء به وطاعته في كل ما يأمر به او ينهى عنه وهو الالة من الله
ومعاودة من عداوه ومحبة وتكظيم سنته واحياء ما بقى من موته بما يبلغ اليه القدرة وقد ثبت في الحديث الصحيح ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن قال لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين عاشرهم حجة
ما على المحسنين من سبيل مقرر لمضمون سابق اى ليس على المعذورين الناحين طريق عقاب
ومواخذة والله غفور رحيم وفي معنى هذه الآية قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله ليس
على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج واستقاط التكليف عن هؤلاء المعذورين يتلزم
عدم ثبوت ثواب المغزولهم الذي عذرهم الله عنه مع غيبته اليه لولا حبسهم العذر عنه ومنه حديث
النس عند ابى داود واحمد واسلمه في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد تركتم بعدكم قوما ما سترهم
من سبيرو ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم واويا الا وهم سكم قالوا يا رسول الله وكيف يكونون معنا وهم
بالمدنية فقال حبسهم العذر واخرجهم احمد ومن حديث جابر ثم ذكر ان الله سبحانه من حجة المعذورين من
تضمنه قوله ولا على الذين اذا ما اتواك التحاكم على ما يركبون عليه في الغزو قلت لا احد
ما احكمكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع اى حال كونهم بالبين حزنا منصوب على
او على الحالة ان لا يجدوا ما ينفقون لا عند انفسهم ولا عندك انما السبيل اى طريق العقوبة
والمواخذة على الذين يستأذنونك في التحلف عن الغزو والحال انهم اغنياء اى يجدون ما
يحملهم وما يتجهزون به رضوا بان يكونوا مع الخوالف وطبع الله على قلوبهم اى سبب الاستدراك
مع الغنا امر ان احدهما الرضا بالصفقة انما سرة هي ان يكونوا مع الخوالف والثاني الطبع من الله على
قلوبهم فهو سبب هذا الطبع لا يعلمون ما فيه البرح لهم حتى يختاروه على ما فيه الخسران ثم عشرين
خذ من اموالهم صدقة قد اختلف اهل العلم في هذه الصدقة المأسورة بها فقل هي صدقة الغزاة
وقيل هي مخصوصة لهذه الطائفة العترة بذنوبهم لا كنتم بعد التوبة عليهم رضوا اموالهم على وجه
صلى الله عليه وسلم قلت هذه الآية ومن التبعض على التفسيرين قال السيوطي فاخذ ثلث اموالهم فتصدقت

ذلك للکفارة فان كل من اتى ذنبا يسر له ان تصدق والآية مطلقة مبنية بالسنة المطهرة والصدقة
 مأخوذة من الصدق اذ هي دليل على صدق مخرجها في ايمانه تطهرهم وتزكّيهم بها الضمير في الفعلين
 للبنی صلّم وقيل للصدقة اى تطهرهم بهذه الصدقة المأخوذة منهم والاول اولى ومعنى التطهير اذ لم يرب
 بالتعلق بهم من اثر الذنوب ومعنى التزكية المبالغة في التطهير وصل عليه حمادى اذ لم يرب بعد اخذك
 لتلك الصدقة من اموالهم قال النحاس وكل بل للغة جميعا فيما علمنا ان لصلوة في كلام العرب الدعا
 ان صلواتك سكن لهم اى بالسكن اليه النفس وتطهر به التاسعة عشرة ما كان للبنی في ذلك
 آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى ذكر اهل التفسير ان ما كان في القرآن ياتى
 على وجهين الاول على النفي نحو ما كان لنفس ان تموت الا باذن الله والاخر على معنى النفي نحو ما كان
 لكم ان تؤذوا رسول الله وما كان للبنی والذين آمنوا ان يستغفروا للمشركين الآية فان القرابة في مثل
 هذا الحكم لا تأثير لها وهذه الآية متضمنة لقطع الموالاة للکفار وتحريم الاستغفار لهم والدعاء بما لا يجوز لمن كان
 كافرا ولا ينافى هذا ما ثبت عنه صلّم في الصحيح انه قال لم اجد من كسر شركون رابعية وشجوا وجهه اللهم اغفر
 لقومي فانهم لا يعلمون لانه يكره ان يكون ذلك قبل ان يبلغ تحريم الاستغفار للمشركين وعلى فرض انه
 قد كان بلغه كما يفيد سبب الشئول فانه قبل يوم احدى طولية فصدا وهذا الاستغفار منه لقوله تعالى
 على سبيل الحكاية عن تقدّمه من الانبياء كما في صحيح مسلم عن عبد الله قال كانى النظر الى البنی صلّم يحكى نبيا
 من الانبياء ضرب به قومه وهو يسبح الدم عن وجهه ويقول رب اغفر لقومي فانهم لا يعلمون وفي البخارى
 ان البنی صلّم ذكر نبيا قبله شجبه قومه فجعل يخبر عنه بانه قال اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون من بعد اثنين
 لهم انهم اصحاب الجحيم هذه الجملة تضمن التعليل للمنى عن الاستغفار والمعنى ان هذا التبيين موجب
 لقطع الموالاة لمن كان هكذا وعدم الاعتداد بالقرابة لانهم ما توا على الشرك وقد قال سبحانه ان الله لا يغفر
 ان يشرك به فطلب المغفرة لهم في حكم المخالفة لوعده الله ووعده العشرة وما كان المومنون
 ليتضوا وكافة اختلف المفسرون انى معناها قد هب جماعة الى انه من بقية احكام الجهاد لانه سبحانه لما
 بالغ في الامر بالجهاد والانتداب الى الغزو وكان المسلمون اذا بعث رسول الله صلّم سرّيه الى الكفار
 ينفرون جميعا ويتكفون المدينة خالية فاخبرهم سبحانه بانه ما كان لهم ذلك اى ما صح لهم ولا استقام ان يخرجوا
 جميعا فلو لا معنى لما قى تخصيصه على معنى الطلب نفر من كل فرقة منهم طائفة ويبقى من عدا
 هذه الطائفة النافرة ويكون الضمير في قوله ليتفقوا في الدين عايدا الى الفرقة الباقية والمعنى ان كفاية
 من هذه الفرقة تخرج الى الغزو ومن بقى من الفرقة يقفون لطلب العلم ويعلمون الغزاة اذ رجوا اليهم
 من الغزو ويذهبون في طلب الى المكان الذى يجدون فيه من تعلّم منه لياخذوا عنه الفقه في الدين و
 ليتدبروا قومه اذ رجوا اليهم عطف علة نفي اشارة الى انه ينبغي ان يكون غرض التعليم التفتحا

وتبليغ الشريعة لا الترفع على العباد والتبسط في البلاد ونزهب آخرون الى ان هذه الآية ليست من بقية
 احكام الجهاد بل هي حكم مستقل بنفسه في مشروعية الخروج لطلب العلم والتفقه في الدين جلد اسد جانه متصلا
 بما دل على ايجاب الخروج الى الجهاد فيكون السفر نوعين الاول سفر الجهاد والثاني السفر لطلب العلم وشك
 ان وجوب الخروج لطلب العلم انما يكون اذا لم يجد الطالب من يتعلم منه في الحضر من غير سفر والتفقه به العلم
 بالاحكام الشرعية ونما يتوصل به الى العلم بها من لغة ونحو وصف وبيان واصول وقد جعل اسد جانه الف
 من هذا هو التفقه في الدين وانذار من لم يتفقه فخرج بين المقصدين الصالحين الطالبين الصحيحين بها تعلم
 العلم وتعليمه فمن كان غرضه لطلب العلم غير يدين فهو طالب لغرض ديني ولا لغرض دنيي **الحج اوتيه**
والعشرون يا ايها الذين امنوا اقاموا الصلوة واتوا الزكاة واداءوا القرض وكفوا عن يمينهم
 امر سبحانه المؤمنين بان يجتهدوا في مقابلة من يمينهم من الكفار في الدار والبلاد والنسب وان ياخذوا في
 بالقلطة والشدّة والجهاد واجب لكل الكفار وان كان الابتداء بمن يلى المجاهدين منهم اهم اقدم ثم الاقرب للاقرب

سورة هود

كيت في قول الحسن وعكرته وعطا وجابر وغيرهم وقال ابن عباس وقتادة الآية وهي قوله اقم الصلوة
 طر في النهار وآياتها مائة وثلاث وعشرون آية وقال صلوات الله عليه وآله وسلم اقرؤوا اليهود يوم الجمعة اخرجه الدارمى والبوداوى
 في مسيليه والبوداوى وابن مردويه وابن عساكر والبيهقي في الشعب عن كعب **الآية الاولى** ولا
 تكونوا الى الذين ظلموا فسر الائمة من واة اللغة الركون بطلق الميل والسكون من غير تقييد بما قيده
 صاحب لكشاف حيث قال ان الركون هو الميل اليسير وهكذا فسر المفسرون بطلق الميل والسكون
 من غير تقييد الا من كان من المتقين لما ينقله صاحب لكشاف ومن المفسرين من ذكر في تفسير
 الركون فيود المنيكر يا ائمة اللغة قال القرطبي في تفسيره الركون حقيقة الاستعانة والاعتماد والسكون
 الى الشيء والرضا به ومن ائمة التابعين من فسر الركون بما هو بعض من معناه اللغوي فروى عن قتادة
 وعكرته في تفسير الآية ان معناه لا تؤدوهم ولا تطيعوهم وقال عبد الرحمن بن زيد بن اسلم في تفسير الآية
 ان الركون هنا الاوليان وذلك ان لا ينكر عليهم كفرهم وقال ابو العالية معناه لا ترضوا اعمالهم وتختلف
 ايضا الائمة من المفسرين في هذه الآية بل هي خاصة بالمشرعين وانهم المرادون بالذين ظلموا وقد روي
 ذلك عن ابن عباس فيقول نهائهم في الظلمة من غير فرق بين كافر ومسلم وهذا هو الظاهر من الآية ولو
 فرضنا ان سبب التنزيل بهم المشركون لكان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فان قلت
 قد وردت الآية الصحيحة بالغة عدد التواتر الشاذة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخفى على من له اذني
 متك بالسنن المطهرة بوجوب طاعة الائمة والسلاطين والامراء حتى ورد في بعض الفاظ الصحيح اطيعوا

السلطان وان كان عبدا حبشيا راسه كالزبدية وورود وجوب طاعتهم باقامة الصلاة واما لم يظهر الكفر
 البواح واما لم يامروا بمعصية الله وظاهر ذلك انهم وان بلغوا في الظلم الى اعلى مراتبه ففعلوا الاكبر
 مما لم يخرج جوابا الى الكفر البواح فان طاعتهم واجبة حيث لم يكن مامروا به من معصية الله ومن جملة ما يامر الله
 به تولى الاعمال لهم والدخول في المناصب الدينية التي ليس له دخول فيها من معصية الله ومن جملة ما يامر
 به الجهاد واخذ الحقوق الواجبة من الرعايا واقامة الشريعة بين المتخاصمين منهم واقامة الحدود وعلى من وجبت
 عليه وبالجملة طاعتهم واجبة على كل من صار تحت امرهم ونهيم في كل ما يامرون به عالم كين من معصية الله
 لا بد في مثل هذا من النخالة لهم والدخول عليهم ونحو ذلك مما لا بد منه ولا يحصى عن هذا الذي ذكرناه من
 وجوب طاعتهم بالقيود المذكورة لتواتر الدلالة الواردة به بل قد ورد بها الكتاب العزيز والطبوع والشرع
 واولى الامر تكمل ورد انهم يعطون الذي لهم من الطاعة وان منعوا ما هو عليهم للرعايا كما في بعض الاحاد
 الصحيحة عطاهم الذي لهم واسألوا الله الذي لكم بل ورد الامر بطاعة السلطان وبالغ في ذلك النبي صلى
 حتى قال وان اخذ مالك وضرب ظرك وان اعتبرنا مطلق الميل والسكون فمجرد هذه الطاعة المأمور بها
 مع ما يستلزمه من النخالة عن ميل وسكون وان اعتبرنا الميل والسكون نظاما وباطنا فلا يتناول النهي
 في هذه الآية من بال اليهم في الظاهر بل يقتضي ذلك شرعا كالطاعة او للثبوت ونخافة الضرر منهم او لمصلحة
 عامته او خاصته او دفع مفسدة عامته او خاصة اذ لم يكن له ميل اليهم في الباطن ولا محبة ولا رضا بافعالهم فقلت
 اما الطاعة على عمومها بجميع اتسامها حيث لم تكن في معصية الله في فرض صدق سمي المكون عليها
 مختصة لعموم النهي عنه ولا شك في هذا ولا ريب في كل من امره ابتداء وان يدخل في شيء من الاعمال التي
 امر باليهم ما لم يكن من معصية الله كما لنا صلب الدينية ونحوها اذ اوثق من نفسه بالقيام الى ما وكل اليه فذلك
 واجب عليه فضلا عن ان يقال جائز له واما ما ورد من النهي عن الدخول في الامارة فذلك مقيد بعد وقوع
 الامر من سبب طاعته من الائمة والسلاطين الامراء خبايا من الدولة او مع ضعف المأمور عن القيام بما امر
 كما ورد لتعليل النهي عن الدخول في الامارة بذلك في بعض الاحاديث الصحيحة واما من الخاطئة والدخول
 عليه لمصلحة عامته او خاصة او دفع مفسدة عامته او خاصة مع كراهية ما هم عليه من الظلم وعدم ميل
 النفس اليهم ومحبتها لهم وكراهية المواصلة لهم لولا جلب تلك المصلحة او دفع تلك المفسدة فعلى من
 صدق سمي المكون على هذا بخصوص بالاولاد الدالة على مشروعية جلب المصالح ودفع المفاسد الاعمال
 بالذنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يخفى على احد خافية وبالجملة فمن ابتلى بنخالة من في ظلم فعليه ان
 يزن اقواله وافعاله وما ياتي وما يذريه من الشرع فان تراخى عن ذلك فعلى نفسه ما راقش نخبته
 ومن قدر على الفرار منهم قبل ان يؤمر من جهتهم بامر حبيب عليه طاعته فهو الاولى والايق به يا مالك
 يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين اجلسنا من عبادك الصالحين الاميرين بالمعروف والنهي

عن المشرك الذين لا يخافون فيك لولم يؤمنوا على ذلك ليسوا لنا واعنا عليه قال القرطبي في تفسيره وصحة النظام على التقيية مستثناة من النهي بحال الا اضطررنا وقال النيسابوري في تفسيره قال المحققون الركون المنهي عنه هو الرضا بما عليه الظلمة او تحسين الطريقة وتزوينها عند غيرهم مشاركتهم في شيء من تلك الابواب فاما ما دخلتم لدفع ضرر واجتلاب مصلحة عاجلة فغير اخلة في الركون قال واقول هذا من طريق العاشم الرخصة تقتضي التقوى وهو الاجتناب عنهم بالكلية ليس بسد كاف عبادة انتهى فسد لنا بسبب لركون اليهم وفيه إشارة الى ان الظلمة اهل لنا واو كالنار وصاحبة النار توجب الاحالة من النار

سورة النحل

هي بكيتها كلها في قول الحسن عكرته وعطا وجابر وروى عن ابن عباس عن ابي الزبير انها نزلت بمكة سنة ثلث آيات من آخرها فانزل من بين مكة والمدينة في نصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم من احد آياتها ثمان وعشرون آية وتسمى هذه السورة بسورة النعم بسبب ما عددوا الله فيها الآيات الاولى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا هو ما يسكر من الخمر وصادقا حسنا هو جميع ما يؤكل من باثنين الشجرتين كالتمر والزبيب الخل و كان نزول هذه الآية قبل تحريم الخمر وقيل ان السكر الخل بلفظة الحبشة والرزق الحسن الطعام من الشجرتين وقيل السكر العصير الخلو الحلال وتسمى سكر الاله قد يصير سكر اذا بقي فاذا بلغ الاسكار حرم والقول الاول اولى عليه الجمهور وقد صرح اهل اللغة بان السكر اسم للخمر ولم يخالف في ذلك الا ابو عبيدة فانه قال السكر الطعام وما يدل على ما قاله الجمهور قول الشاعر
بئس الصحاب وبئس الشرب شرهم اذا جرى منهم البذر
والسكر وما يدل على ما قاله ابو عبيدة ما انشده مع جلست عيب الاكبرين سكر اى جعلت ذمهم طعا ورج هذا ابن جرير فقال ان السكر ما يطعم من الطعام ويحل شره من ثمار النخيل والاعناب هو الرزق الحسن اللفظ مختلف والمعنى واحد مثل انما الشكوشى وخراني الى سد قال الزجاج قول ابي عبيدة هذا لا يعرف واهل التفسير على خلافه ولا حجة له في البيت الذي انشده لان معناه عند غيره انه يصف انما تتخمر لعيوب الناس وقد حل السكر جماعة من الخنفية على ما لا يسكر من الانبذة وعلى ما ذهب ثلثاه بالطبخ قالوا وانما يمتن الله على عباده بما احل لهم لا بما حرم عليهم وهذا مردودا لما حديث الصحة المتواترة على فرض تاخره عن آية تحريم الخمر الثانية ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم وهي ايمان البيعة قال الواحدي قال المفسرون وهذا في نبي الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقض العهد على الاسلام ونصرة الدين واستدلوا على هذا التخصيص بما في قوله فتزل قدم بعد ثبوتها من المبالغة وبما في قوله وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم لانهم اذا نقضوا العهد

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرهم عن الدخول في الإسلام وعلى تسليم أن هذه الأيمان مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هي سبب نزول هذه الآية فالاعتبار بمجموع اللفظ لا بخصوص السبب وقال جماعة من المفسرين
 إن هذا تكثير لما قبله لقصد التأكيد والتقرير لا معنى قوله ولا تقتضوا الأيمان بعد تأكيد ما إلى قوله فتخزون
 أيما كنتم دخلاً بينكم الآية والمراد بالتوكيد التشديد والتخليط والتوثيق وليس المراد اختصاص النبي صلى الله عليه وسلم
 بالإيمان الموكدة ولا بغيرها مما لا تأكيد فيه فإن تحريم النقض يتناول الجميع ولكن في نقض اليقين التوكيد
 من الأثم فوق الأثم الذي في نقض ما لم يؤكد منها وهذا العموم مخصوص بما ثبت في الأحاديث الصحيحة
 من قوله صلى الله عليه وسلم حلف على بين فرأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه حتى بالغ في
 ذلك فقال وأسدلا حلف على بين فرأى غير ما خيرا منها لا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني وهذه
 الالفاظ ثابتة في الصحيح وغيره ونخص أيضا من هذا العموم يمين اللغو لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو
 في أيمانكم يمكن أن يكون التقييد بالتوكيد هنا لإخراج إيمان اللغو وقد تقدم بسط الكلام على الأيمان
 في البقرة وقيل توكيد اليمين هو حلف الإنسان على الشيء الواحد مرارا وحكي القرطبي عن ابن عمر أن التوكيد
 هو أن يحلف مرتين فإن حلف واحدة فلا كفارة عليه قال أبو عبيدة كل امرئ يكره أن يحلف فمؤخر قيل
 الدخول ما دخل في الشيء على خساره وقال الزجاج غشا الشاة فآذا قرأت القرآن الفاء لترتيب
 الاستعاذة على العمل بالصالح قيل هذه الآية متصلة بقوله وترنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء والتقية
 فإذا أخذت في قرأته فاستعد قال الزجاج وغيره من أئمة اللغة معناه إذا أردت أن تقرأ القرآن
 فاستعد وليس معناه استعد بعد أن تقرأ القرآن ومثله إذا أكلت فقل بسم الله قال الواحدي وهذا
 إجماع الفقهاء أن الاستعاذة قبل القراءة لا مروي عن أبي هريرة وابن سيرين داود ومالك حمزة
 من القراء فانهم قالوا الاستعاذة بعد القراءة وقد ذهبوا إلى ظاهر الآية بمعنى فاستعد بالله أسأله سبحانه
 أن يعينك من الشيطان الرجيم أي من وساوسه وتخصيص قراءة القرآن من بين الأعمال الصالحة
 بالاستعاذة عند ما دتما للتبني على أنها السالمة لا محال الصالحة عند ما دتما أهم لأنها واقع الأمر بها عند
 قراءة القرآن الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه كانت عند الأروقة غير ما أو في كذا قيل
 وكذا توجيه الخطاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأشعار بأن غيره أولى منه بفعل الاستعاذة لأنه إذا أمر بها لدفع وساوس
 الشيطان مع عصمة فكيف بسائر أئمة وقد ذهب الجمهور إلى أن الأمر في الآية للنبي روي عن عطاء الوجيل هذا الظاهر
 المراد من كسر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان قال القرطبي أجمع أهل العلم
 على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنه لا أثم عليه وإن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان ولا يتبين منه
 زوجة ولا يحكم عليه بحكم الكفر وحكي عن محمد بن الحسن أنه إذا نظر الكفر كان مرتدا في الظاهر وفيما بينه وبين
 على الإسلام وتبين منه امراته ولا يصلي عليه إن مات ولا يرثه أباه إن مات مسلما وهذا القول مردود على ما

يدفع بالكتاب السنة وذهب الحسن البصري والاذاعي والشافعي وحنون الى ان هذه الرخصة مثل
ان يكبر على السجود وغيره فوظاها الآية فانها عامته في من اكره من غير فرق بين القول والفعل ولا
دليل للقامين للآية على القول وخصوص السبب لا اعتبار به مع عموم اللفظ كما تقر في علم الاصول
ولكن من شخ باللفظ صدد الى اختاره وطابت بنفسه فخلع غضب من الله ليس بعد
هذا الوعيد العظيم وهو الجمع للمتردين من غضب الله وعظم عذابه بقوله ولا هو عذاب عظيم وعيسى
الحي مسته ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام قال الحسن
والزجاج ما هنا مصدرية وانتصاب لكذب بالاقولوا اي لا تقولوا الكذب لاجل وصف السنتكم وعناه
لا تحلوا ولا تحرموا لاجل قول تنطق بالسنتكم من غير حجة ويجوز ان تكون ما موصولة والكذب منتطبا
بتصف اي لا تقولوا الذي تصف السنتكم الكذب فيه هذا حلال وهذا حرام فحذف لفظة فيكون موصولا
فيكون قوله هذا حلال وهذا حرام بدل من الكذب ويجوز ان يكون في الكلام حذف بتقدير القول اي
ولا تقولوا لما تصف السنتكم فتقول هذا حلال وهذا حرام او قائله هذا حرام وهذا حلال ويجوز ان ينتصب
الكذب ايضا بتصف ويكون ما مصدرية اي لا تقولوا هذا حلال هذا حرام لوصف السنتكم الكذب واللام
في قوله لتفتروا على الله الكذب هي لام العاقبة للام العرض اي فيعقب ذلك افتراءكم على الله
الكذب بالتحليل والتحريم واسناد ذلك اليه من غير ان يكون منه اخرج ابن ابي حاتم عن ابي بصير
قال قرأت هذه الآية في سورة النحل ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام الى
آخر الآية فلم ازل اخاف الفتيا الى يومى هذا قال في فتح القدير قلت صدق رحمه الله فان هذه الآية
تتناول عبوم لفظا فيدا من افتى بخلاف ما في كتاب الله وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كثيرا
للراى المقدرين له على الرواية او اجاب بلين لعلم الكتاب السنة كالمقلدة وانهم يحققون بان يحال منيهم بين
فتاوىهم وينجوا من جهالاتهم فانهم افتوا بغير علم من الله ولا بهي ولا كتاب نية فضلو واضلوا انهم
ومن يتفقه كما قال القائل كبريته عميا وقادز ما صا اعمى على عوج الطريق الحائرة واخرج الطبراني
عن ابن مسعود قال عسى جل يقول ان الله كذا ونهى عن كذا فيقول الله كذا كذبت او يقول ان
حرم كذا واحل كذا فيقول الله كذا كذبت انتهى وقال الحافظ ابن القيم ربح في اعلام الموقعين لا يجوز
للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بان الله كذا او حرمه او اوجبه او كرهه الا بما يعلم ان الامر فيه كذلك
مما نص الله عليه على اياحه او تحريمه او ايجابه او كراهته واما ما وجد في كتابه الذي يلقى عن قلدنيه
فليس له ان يشهد على الله ورسوله ولغير الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله قال غير واحد من السلف
ليخبركم ان يقول احل الله كذا وحرم كذا فيقول الله كذا كذبت لم احل كذا ولم احرمه وثبت في
صحاح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حاصرت حصنا فساكوك

ان تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله فانك لا تدري ان القريب حكم الله فيهم ام لا
ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك وحكم شيخ الاسلام يعني الشيخ ابن تيمية رضي الله عنه قال ان
مجلسا في القضاة وغيرهم فبحث حكم فيها احد بهم ليقول زافر فقلت لها هذه الحكومة فقال هذا حكم
فقلت له صار قول زافر حكم الله الذي حكم به والنزيم به الا انه قل هذا حكم زافر وقوله ولا تقل حكم الله
هذا من الكلام انتهى السأ واستدع الى سبيل ذلك حذف المفعول للتعميم لكونه بحث الى الناس
كافة وسبيل الله الاسلام بالحكمة اى بالمقالة المحكمة ليصح قيل مهي الحج القطعية المقيدة
لليقين والموعظة الحسنة وهى المقالة المشتملة على الموعظة الحسنة التى يستحسنها السامع ويكون
فى نفسها حسنة باعتبار ارتفاع السامع بها قيل مهي الحج الظنية الاتناعية الموجبة للتصديق بمقدمات مقبولة
فيل وليس للدعوة الالهاتان الطريقتان ولكن الداعي قد يحتاج من الخصم الادلال استعمال المعاني
والمناقضة ونحو ذلك من الجدل ولهذا قال سبحانه وجادلهم بالتي هي احسن اى بالطريق التى هى
احسن طرق المجادلة وانما امر الله سبحانه بالمجادلة المحسنة لكون الداعي محقا وغرضه صحيحا وكان خصمه مبطلا و
فاسدا السابغة وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به اى بمثل ما فعل بكلم لا تجاوزوا ذلك
قال ابن جرير نزلت هذه الآية فيمن اصيب بظلمة ان لا يقال من ظلمه اذا تمكن الا شغل ظلمته لا يتعدى
الى غير ما وهذا صواب لان الآية وان قيل ان لها سببا خاصا فالاعتبار بعجوم اللفظ وعمومه يورى هذا
المعنى الذى ذكره وهى سبحانه الفعل الاول الذى بفعله البادى بالشر عقوبة مع ان العقوبة ليست الا
فعل الشانى ومبالمجاوبى للمشاكله وهى باب معروف وقع فى كثير من آيات الكتاب العزيز ثم حث سبحانه
على العفو فقال ولئن صبرتم لهو خيرا للصابرين اى لئن صبرتم عن المعاقبة بالمثل فالصبر كمال من تقيا
وضع الصابرين الظاهر موضع الضمير ثناء من الله عليهم بانهم صابرون على الشدايد وقد ذهب الجمهور الى ان الآية محكمة
لانها واردة فى الصبر عن المعاقبة والثناء على الصابرين على العموم وقيل هى منسوخة بآيات القتال لاجل ذلك

سورة الاسراء واحدة عشرة آيات

وهى مكتبة قال ابن عباس ومثله عن ابن الزبير لانه استثنى الاثلاث آيات قوله عز وجل ان كادوا ليسفكوا
الارض نزلت حين جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فالت اليهودى ليست هذه بارض الانبياء وقوله فاذن لى نزل
وقوله تعالى ان ربك احاط بالناس زاد مقال قوله ان بالذين او توالى العلم من قبله الآية الاولى
ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط هذا النى يتناول كل مكلف من الرجال
للمنى صلح تعرضا للامه وتعليمهم والخطاب لكل من يصلح له من المكلفين من المرء والنهى للانسان ان
يسك اسما كما يصير مضيقا على نفسه وعلى بله ولا يوسع فى الانفاق توسيعا لا حاجة اليه بحيث يكون

به مسرفاً فهو منى عن جانبى الافراط والتفريط ويصل من ذلك مشروعية التوسط وهو العدل الذى ندب اليه
 الله ولا يك فيها مفرطاً او مفرطاً كالمطر في قصد الامور فيمى وقد مثل الله سبحانه في هذه الآية حال
 الشيخ بحال من كانت يده مخلولة الى عنقه بحيث لا يستطيع التصرف بها ومثل حال من يجاوز الحد في التصرف
 بحال من يبسط يده ليطال لا يتعلق بسببه فيها شئ مما تقبض الابدى عليه وفي هذا التصوير مبالغة بلغة
 ثم بين سبحانه غاية الطرفين الشئ عنهما فقال فتنقعد ملوماً عند الناس بسبب ما انت عليه من الشئ
 بسبب ما فعلته من الاسراف اى منقطعاً عن المقاصد بسبب الفقر والحسود في الاصل المنقطع عن السيرة
 وقيل معناه نادوا على ما سلف الثانية ومن قتل مظلوماً اى لا بسبب من الاسباب الميسوقة
 لقتله شرعاً فقد جعلنا لولييه سلطاناً اى لمن يلى امره من ورثته ان كانوا موجودين او من له
 سلطان ان لم يكونوا موجودين والسلطان التساط على القاتل ان شاء وقتل وان شاء عفى ان شاء
 اخذ الدية فلا يسرف في القتل اى لا يجاوز ما اباح الله له يقتل بالواحد الاثنى اوجامعة او مثل بالقاتل
 او يعينه انه اى الولي كان منصوباً اى هو يد اماناً فان الله سبحانه نصو بالاثبات القصاص له بما
 ابرزه من الحجج واوضحه من الالوية وامر اهل الولايات بعونه والقيام بحقه حتى يستوفيه وقيل هذه الآية من
 اول ما نزل من القرآن في شأن القتل لانها ملكية الثالثة ولا تقف ما ليس لك به علم اى لا تتبع
 ما لا تعلم من قولك ففوت فلاناً اذا اتبعت اثره ومنه قافية الشعر لانها تقفوكل هيت ومنه القبيلية الشبهة
 بالقافه لانهم يتبعون امارا قدام الناس معنى الآية النبى عن ان يقول الانسان ما لا يعلم او يعمل ما لا علم له و
 هذه قضية كلية وقد جعلها جماعة من المفسرين خاصة بامور فقال لا تزم احداً باليس لك به علم وقيل هى في شأنة
 الضرر وقيل هى في العقابية وقال القبيلى معنى الآية لا تتبع الحدس والظنون وبها صواب فان ما عدا ذلك هو العلم
 وقيل المراد بالعلم هنا هو الاعتقاد والبراج المستفاد من سند قطعي كان او ظنيا قال ابو السعود في تفسيره
 واستحاله بهذا المعنى لا ينكر شيعته وقال الشوكاني في فتح القدير اقول هذه الآية قد دلت على عدم جواز العمل
 بما ليس بعلم ولكنها عات مختصة بالاولوية الواردة بجواز العمل بالنظر كالعمل بالعام وبخبر الواحد والعمل بالشهادة
 والاجتهاد في القبلة وفي جزاء الصيد ونحو ذلك فلما يخرج من عمومها ومن عموم ان الظن لا يغني عن
 الحق شيئاً الا ما قام دليل جواز العمل بالرائى في مسائل الشرع ان كان بعدم وجود الدليل في الكتاب
 والسنة فقد خص النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله صلى الله عليه وسلم لما بعثه قاضياً لم يقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال
 بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رايي وهو حديث صالح للاحتجاج به كما افهمنا ذلك في
 بحث مفرو واما التوثيق على الراى مع وجود الدليل في الكتاب والسنة ولكنه قصر صاحب الراى
 عن البحث فجارى به فهو دخل تحت هذا النهى ودخول اوليا لانه محض رايي في شرح الله للناس عنه غنى
 بكتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يشرع اليه حاجة على ان الترخيص في الراى عند عدم جواز الدليل

انما هو رخصة للمجتهد يجوز ان يعمل به ولم يدل دليل على انه يجوز لغيره العمل به وتزيله منزلة مسائل الشرع وبهذا تنضم
لك انتم ايضا وكذا يظهر لك اكل كل حيوان من هذه الاراء والمدونة في الكتب الفردية ليست من الشرع في شيء
والعامل بها على شفا جوف بار فالجهد المستكثر من الرأي قد غفى باليس له به علم والقلد المسكين العامل بها
ذلك المجتهد قد عمل باليس له به علم ولا من قلده ظلمات بعضها فوق بعض انتهى وقد قيل ان هذه الآية خاصة
بالعقائد ولا دليل على ذلك اصلا بل على ان الله سبحانه العني عن العمل باليس له به علم بقوله ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك اشارة الى الثلاثة الاعضاء واجريت مجرى العقلاء ولما كانت مسئولة عن احوالها مشاهدة على
اصحابها وقال الزجاج ان العرب لقبوا بما يعقل وعما لا يعقل بالولئك الشدايق جريستد لا على عدم جواز هذا
قول الشاعر **فم المنازل بعد منزلة اللوى** والعيش بعد اولئك الايام **واعترض بان الرواية بعد**
اولئك الاقوام وتبوع غيره على ذلك الخطا صاحب الكشاف والضمير في كان من قوله كان عند مسئولا
يرجع الى كل كذا الضمير في عنه ومعنى سوال هذه الجواهر ان يسأل صاحبها عما استعملها فيه لانه لا يستطيع
الروح الانساني فان استعملها في الخير استحق الثواب وان استعملها في الشر استحق العقاب وقيل ان الله سبحانه
ينطق بالاعضاء هذه عند سوالها فيخبر عما فعله صاحبها **والرابعة** ولا تمش في الارض مرحا المرح قيل هو شدة
الفرح وقيل التكبر في المشي وقيل تجاوز الانسان قدره وقيل الخيلاء في المشي وقيل البطر والا شر وقيل النشاط
والظواهر ان المراد به الخيلاء والفرح قال الزجاج في تفسيره الآية لا تمش في الارض نختا لا فخورا وذكر الارض
مع ان المشي لا يكون الاعليها او على ما هو معتبر عليها تأكيدا وتقريراً ولقد احسن من قال **ولا تش**
فوق الارض الاقوا ضعفا فلم تحتها قوم هم منك ارفع به وان كنت في عز وحرز ومنعة فكمات من
قوم هم منك ارفع به والرح مصدر وقع حالا اي ذامح وفي وضع المصدر موضع الصفة نوع تأكيد وقوله **وقر**
مخارج الراد وحكي يعقوب عن جماعة كسر على انه اسم فاعل انما مسنته اقم الصلوة لدلوك الشمس
قد اجمع المفسرون على ان هذه الصلوة المراد بها الصلوة المفروضة وقد اختلف العلماء في الدلوك المذكور
في هذه الآية على قولين احدهما انه زوال الشمس عن كبد السماء وقاله عمر وابنه وابو هريرة وابو برة وابن
عباس والحسن والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة والضحاك وابو جعفر واختاره ابن جرير والقول الثاني انه غروب
الشمس قاله علي وابن مسعود والي بن كعب وابو عبيد روى عن ابن عباس وقال المفرد ولوك الشمس
من لدن زوالها الى غروبها قال اللزهرى معنى الدلوك في كلام العرب الزوال ولذلك قيل لا شمس في البيت
نصف النهار والكتة وقيل لها اذا قلت والكتة لانها في الحال التي نرايتها قال والقول عندي انه زوالها
نصف النهار لتكون الآية جامعة للصلوات الخمس والمعنى اقم الصلوة من وقت دلوك الشمس الى
غسق الليل ويخل فيها النهار والعصر وصلواتا غسق الليل بها العشاء وان وقران الفجر هي صلوة الصبح
فهذه خمس صلوات الى غسق الليل مواعيد الظلمة قال المفرد والزجاج يقال غسق الليل وغسق اذا

اقبل بظلم ما قال ابو عبد الله الغسقي سواء الليل من الليل يقال اغسقت اذا سالت وقد استدلل بهذه الغاية اعني قوله الى غسق الليل من قال ان صلوة الظهر تهاوي قتها من الزوال الى الغروب وذلك عن الاذراع والى حنيفة وجوزها مالك الشافعي في حال الضرورة وقد روت الاحاديث الصحيحة المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعيدان وقوات الصلوة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بنيت السنة فلا يطيل بين ذلك وقد ان الفجر قال الغسقي انما هو صلوة الصبح قال الزجاج وفي هذه فائدة عظيمة تدل على ان الصلوة لا تكون للبقرة حتى سميت الصلوة قرآن وقد روت الاحاديث الصحيحة على ان الصلوة الابفاحية الكتاب في بعض الاحاديث الحاجة من يخرج من وقتران جهاد وما يدل على جوب لغات في كل كفة ولو خلف الامام عليه السلام اكثر من العلم بالصحابة ومن بعدهم الحق وقد الشوكاني في وفاته تحرير آخره في غير ان قرآن الفجر كان مشهودا اى تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار كما ورد ذلك في الحديث الصحيح وبذلك قال جمهور المفسرين السامية ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها اى بقراءة صلاتك على حذف المضاف فلعلم لان الجهر والمخافة من نغوت الصموت كان نغوت افعال الصلوة فهي من اطلاق الكل في ارادة الجز ويقال خفت صوته خفوتا اذا انقطع كلامه وسكن خفت الزرع اذا زبل مخافت الرجل بقراءة اذ لم يرفع بها صوته قيل معناه لا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بها كلها والاول اولى وابتنى بين ذلك اى الجهر والمخافة المدلول عليهما في الفعلين سبيلا الى طريقا مستويا بين الامرين فالامكن مجبورة ولا مخافة بها وعلى التفسير الثاني يكون معنى ذلك النهي عن قراءة صلوات كلها والنهي عن مخافة بقراءة الصلوات كلها والامر بحجب البعض منها مجبورا به وهو صلوة النبيل من المخافة بصلوة النهار وذهب قوم الى ان هذه الآية منسوخة بقوله ادعواكم تضرعوا وخفيت السابقة ولما امر ان لا يذكر ولا ينادى الا باسماء الحسنى فيه على كيفية الحمد فقال وقيل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا كما يقوله اليهود والنصارى ومن قال من المشركين ان الملائكة بنات الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولم يكن له شريك في الملك اى مشارك في ملكه وروبوته كما عرّفه الثنوية ونحوهم من الفرق القائمين بتعدد الآلهة ولم يكن له ولي من الدال اى لم يحتج الى موالات احد لذل ليحقة مستغن عن الولي والنصير وقال الزجاج اى لم يحتج الى ان يتصرف غيره وفي التعرض في ابناء الحمد هذه الصفات الجلية ايدان بان استحق للحمد من له هذه الصفات لانه القادر على الابداد وافاضته النعم لكون الولد محبته منجاة ولانه ايضا يستلزم حدوث الاب لانه متولد من جنس من اجزائه والتحدث غير قادر على كمال الانعام والشكر في الملك كما يتصور لمن لا يقدر على الاستقلال به ومن لا يقدر على الاستقلال عاجز فضلا عن تمام ما هو له فضلا ان يضاع ما هو عليه ايضا الشكر موجبة للتنازع بين الشكرين وقد يمنع الشكر من افاضته النعم الى اوليائه ويؤديه الى الفساد لو كان فيما آتته الا الله ففسدنا والمحتاج الى ولي يمنع من الدل فيصير على من اراد ان لا يضيع لا يقدر على ما يقدر عليه من هو مستغن بنفسه وكبوة

تلك يوم اى عظمتها عظيما ووصفه بأنه أعظم من كل شئ اخرج ابن جرير عن قتادة قال ذكر لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم
 ابيه هذه الآية الحمد لله الذى اتى الصغير من ابيه والكبير واخرج عبد الرزاق فى المصنف عن عبد الكريم بن ابى ابيته
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغلام من نبى يا شمس اذا افصح سبع رات الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا الى آخر السورة
 واخرج احمد والطبرانى عن معاوية بن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آية القرآن الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا الآية كلها

سورة طه آياتها مائة وخمسة وثلاثون آية

وهى بكية قال القرطبي فى قول الجميع وكان ذلك سبب اسلام عمر رضى الله عنه والقصة مشهورة فى كتب التفسير
 الآية ولا تمدن عينيك الى النظر لظويله وان لا يكاد يروى استحسانا للمنطوق اليه عجبا بانه وفيه ان النظر
 غير الممدود ومفعول عنه وذلك بان يبادر الشئ بالنظر ثم يفيض الطرف الى ما متعنا به الى ان تطلع بنظرك
 الى زخارف الدنيا لمع رغبت فيها وتن بها ولا تطل نظر عينيك الى ذلك واذا اجابهم مفعول
 متعنا والازواج الاضاف قال ابن قتيبة وقال الجوهري الازواج القرناء قال الواحدي انما يكون باثنا
 عينية الى الشئ اذا وادم النظر نحوه وادامته النظر اليه يدل على استحسانه وتبينه وقال بعضهم معنى الآية ولا تمدن
 احد على ما اوتى من الدنيا وروى ابن المحسن عن سبطا زهرة الحيواة الدنيا انى نيتها وحبها بالنبات

سورة الحج

هى بكية او مدنية وهما محتملة منها بكية ومنها مدنية وآياتها ثمان وعشرون آية قال الجمهور ان السورة
 مختلطة منها لكى ومنها مدنية فى قول القرطبي وهذا هو الصحيح قال العزمى وهى من اعاجيب السور تزلزل ليللا و
 نهارا سفر اوحى اليها مدنيا سليبا وحريا ناسخا ونسوخا محكما ومنشأ بها وقد ورد فى فضلها الاحاديث
 الآية الاولى يا ايها الناس ان كنتم فى ريب من البعث اى لا عادة بعد الموت فالنظر وا
 فى سبيل خلقكم فانا خلقناكم فى من خلق ابيكم آدم عليه السلام من تراب ثم من نطفة اى من نطفة لقلته لخلق
 القليل من المار وقد يقع على الكثير منه والنطفة القطرة ثم من علقته هى الدم الحار والعلق الدم العبيط اى الطيرى
 المتجر وقيل الشديد الحمر والمراو الدم الحار المتكون من المنى ثم من مضغة وهى القطعة من اللحم قد راي مضغ
 الماضع تكون من العلقه مخلقة بالبرصفة المضغة اى ستبينة الخلق ظاهرة التصوير وغير مخلقة اى لم
 يستبين خلقها ولا ظهر تصويرها قال ابن الاعراب مخلقة يريد قد بدا خلقه وغير مخلقة لم تصوق الاكثر الى الكل
 خلقه بنفع الروح فهو المخلقة وهو الذى ولد تمامه وباسقط كان غير مخلقة اى غير حى بالمال خلقته بالروح
 قال الفرار مخلقة تام الخلق وغير مخلقة السقط ومنه قول الشاعر
 الحزم ويك والحياء والمغنى انا خلقناكم على هذا النمط البديع لبنين ككم كمال قدرنا على ما اردنا

كاحياء الاموات وبعثهم فآمنوا على ذلك فتبينوا والآية من شواهد البعث بعد الموت الشاينة
هذان خصمان احدهما النجس لفرق اليهود والنصارى والصابون والمجوس والذين اشكوا وخصم
الاخر المسلمون فمما فرقتان خصمان قاله الفراء وغيره وقيل المراد بالخصمين الجنة والنار قالت الجنة خلقت
لرحمة وقالت النار خلقت لعقوبة وقيل المراد بالخصمين هم الذين برزوا يوم بدر فمن المؤمنين حمزة وعلي
وعبيدة ومن الكافرين عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة وقد كان ابو ذر يقسم ان هذه الآية نزلت
في هؤلاء المتبازرين وقال مثل هذا جماعة من الصحابة وهم اعرف من غيرهم باسباب التنزل وقد ثبت في
الصحيح ايضا عن علي عليه السلام انه قال فينا نزلت هذه الآية وقال سبحانه اخصموا ولم يقل اخصموا قال
الفراء لانهم جمع ولو قال اخصموا لجاز وعنى في ربه امي في شان ربه امي في دينه او في ذاته او في صفاته
او في شريعته لعباده او في جميع ذلك **الثالثة** ان الذين كفروا ويصدون المراد بالصد من الكفر
لا مجرد الاستقبال فصح بذلك عطفه على الماضي ويجوز ان يكون الواو في ويصدون واو الحال اى كفروا
واحال انهم يصدون والمراد بالصد المنع عن سبيل الله اى دينه فالمعنى يمنعون من اراد الدخول في
دين الله والمسجد الحرام معطوف على سبيل الله وقيل المراد بالمسيب نفسه كما هو الظاهر من هذا النظم
القرآنى وقيل الحرم كله لان المشركين عدوا رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه عنه يوم القيامة وقيل المراد به مكة بليل
قوله الذى جعلناه للناس سواء اى جعلناه للناس على العموم يصلون فيه ويلطوفون به يستوفوا فيه
الخالف هو المقيم فيه الملازمة له والباء اى الواصل من الياوتية والمراد به الطارى عليه من غير فرق
بين كونه من اهل البياوتية او من غيرهم قال القرطبي واجمع الناس على الاستواء في المسجد الحرام نفسه وتختلفوا
في مكة فذهب مجاهد وملك الى ان دوركة ومنازلهما يستوي في المقيم والطارى وذهب عمر بن الخطاب
وابن عباس وجماعة الى ان للمقام ان ينزل حيث وجدوا على رب المنزل ان يؤويه شاء ام ابي حبيب
الجمهور الى ان دوركة ومنازلهما ليست كالسجد الحرام ولا لها منع الطارى من التنزل فيها والحاصل
ان الكلام في هذا راجع الى الصلوتين الاول ما في هذه الآية بل المراد بالمسجد الحرام نفسه وجميع الحرم ومكة على
الخصوص والثاني بل كان فتح مكة صلحا او عنوة وعلى فرض ان فتحها كان عنوة بل اقر البني صلحا في ايدي
اهلها على الخصوص او جعلها لمن نزل بها على العموم وقد اوضح الشوكاني رح هذا في شرحه نيل الاوطار على
منتقى الاخبار بما لا يحتاج المناظر فيه الى زيادة **الرابعة** والبدن قرأ ابن ابي اسحق بضم الباء والدال و
قرأ الباقون باسكان الدال وهما لغتان وهذا الاسم خاص بالابل سميت بدنة لانها تبطن والبدانة اسم
وقال ابو حنيفة وما لك انه يخلق على غير الابل والاولى لما وصاف التي هي طابرة في الابل ولما يفيد
كتب اللغة من اختصاص هذا الاسم بالابل وقال ابن كثير في تفسيره واختلفوا في صحة اطلاق البدن
على ابقرة على قولين صححهما انه يطلق عليها ذلك شرعا كما صحح الحديث جعلناها لكم من شعائر الله

اي اعلام دينه لكون فيها خير اى منافع دينية و دنيوية فاذا ذكر و اسواله عليها اى على تحريم و معنى
صوائف انها قائمة قد صفت قوائمها لانها تنحرف قائمة معقولة و اصل هذا الوصف في الغيل يقال صفى القرب
فهو صافى اذا قام على ثلاث قوائم ثنى الرابعة و قرر الحسن و الاعرج و مجاهد و زيد بن اسلم و ابو موسى على الشجر
صوائف اى خواص تلك الاشياء على التسمية على نحر با احدا و واحد صوائف صافى و هى قسوة الجوه و واحد
صوائف صافى و قرر ابن مسعود و ابن عمرو بن عباس و ابو جعفر محمد بن علي صوائف بالنون جمع صافى و هى
التي قد رفعت احدى يديها بالعقل لئلا تضطرب ومنه قوله تعالى و الصافات الجيا و فاذا وجبت الوجوه
السقوط اى فاذا سقطت بعد نحر با جنوبها و ذلك عند خروج روحها فكلوا منها ذهب الجوه و الى
ان هذا الامر للندب و كذا قوله اطعموا القانع و المعتر و به قال مجاهد و الشنقى و ابن جرير و ابن شريح و قال
الشافعى و جماعة هو للوجوب و اختلف في القانع من هو فقيل هو السائل و قيل هو المتعفف عن السؤل
المتعفف بلفظه ذكره عنه الخليل و الاول قال زيد بن اسلم و ابنه و سعيد بن جبير و الحسن و روى عن ابن عباس
و بالثاني قال حكيم بن قتيبة و اما المعتر فقال محمد بن كعب القرظى و مجاهد و ابراهيم و الطائى الحسن الذى ترضى
من غير سوال و قيل هو الذى يعشيك و يياك و قال مالك حسن ما سمعت ان القانع الفقير و المعتر الزائر
و روى عن ابن عباس ان كلاهما الذى لا يسأل و لكن القانع الذى يرضى بما عنده و لا يسأل و المعتر الذى
يتعرض لك و لا يسالك كذا لك اى مثل ذلك لتشيخ البريع نسخا كما لكم فصارت تنقاد لكم الى موضع نحر با فتشبه
و تشبهون بها بعد ان كانت خرة تحمل عليها و الركوب على ظهرها و الحلب لما نحر ذلك لعلكم تشكرون هذه التسمية التى انعم الله عليكم

سورة النور يايتها اربع و ستواية

واخرج ابن مردويه عن ابن عباس بن الزبير قال انزلت سورة النور بالمدينة الآية الاولى الزانية الزنا
هو و طى الرجل للمرأة فى فرجها من غير نكاح و لا شبهة نكاح و قيل هو ايلج فى فرج شتى طبعا محرم شرعا و الزانية
هى المرأة المطاوعة لثنا المملكت منه كما تبني عنه الصيغة لا المكسرة و كذلك الزانى فاجلد و اكلوا منهما
الجلد الضرب يقال جلده اذا ضرب جلده مثل بطنه اذا ضرب بطنه و راسه اذا ضرب راسه ماية جلدة
و هو حد الزانى المحر البالغ البكر و كذلك الزانية و ثبت بالسنة زيادة على هذا الجلد و هو تعريب عام و قيل
الشافعى و اختصه مالك بالرجل و ن للمرأة و جعله ابو حنيفة الى راسى الامام و اما المملوك و المملوكه فجلده
كلوا منهما خمسون جلدة لقوله سبحانه فان اتين بغاشية فخليهن نصف ما على الحصنات من العذاب هذه
نص فى الامام و الحق بين العبيد لعدم الفارق و اما من كان محصنا من الامور فعليه الرجيم بالسنة اى صحته
المتواترة و باجماع اهل العلم و بالقران المنسوخ لفظه الباقي بكمه و متوشح رنة : ياء يجرها بالفتحة و ا
جماعة من اهل العلم مع الرجيم جلده ماية و قد اضم الشوك و ما هو الحق و ذلك في شرعه للمنفقة و هذه الآية

الآية المحيية آية الاذى اللتين في سورة النساء ووجه تقديم الزانية على الزاني بانها ان الزنا في ذلك الزمان
 كان في النساء اكثر حتى كان من آيات تنصب على ابوابهن ليخرجن من اراوا الفاحشة منهن وقيل وجال تقديم
 ان المرأة هي الاصل في الفعل وقيل لان الشهوة فيها اكثر وعليها اغلب وقيل لان العاقرين اكثر او مفعول
 المحبة والصيانة فقدم ذكرها تغليظا واتهما في هذه الآية للآية ومن قام مقامهم قيل للمسلمين
 لان اقامته الحمد وواجبة عليهم جميعا والامام ينوب عنهم اولا لا يكتمهم الاجتماع على اقامتها ولا تاخذ كدبهما
 راحة هي لمرقة والرحمة وقيل هي رقة الرحمة ومعنى في دين الله في طاعته وحكمه كما في قوله تعالى ما كان
 لياخذاه في دين الملك ثم قال شبتا للمؤمنين وميها لهم ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر
 كما يقول الرجل احصنه على امر ان كنت رجلا فاضل كذا هي ان كنتم تصدقون بالتوحيد والبعث الذي فيه
 جزاء الاعمال فلا تعطوا الحمد وولي شهد عن ابهاما طائفة من المؤمنين اى لحضرة زيادة في التكامل
 بهما وشيوع العار عليهما وشتمهما فضيحةهما والطائفة الفرقة التي تكون حادثة حول الشيء من الطواف واقل الطائفة
 ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد وقيل اربعة وقيل عشرة الشائنة والذين يؤمنون المحصنات استعار
 الرمي لثمة بفاحشة الزنا لكونه جنات بالقول لسمي هذا الشتم بهذه الفاحشة فزنا والمراد بالمحصنات النساء
 وخصهن بالذكر لان قذفهن شنع والعارفين عظم ويلحق الرجال بالنساء في هذا الحكم باختلاف بين علماء
 نهج الامم وقد جمع شيخ شيخنا الشوكاني في ذلك رسالة رد بها على بعض المتأخرين من علماء القرن الحادى عشر
 لما نزع في ذلك وقيل ان الآية تعم الرجال والنساء والتقدير النفس المحصنات وبويره قوله تعالى في آية
 اخرى والمحصنات من النساء فان البيان بكونهن في النساء يشعر بان لفظ المحصنات يشمل عني
 النساء والالمكين للبيان كيشعنى قيل اراوا المحصنات الفروج كما قال والتي احصنت فرجها فتناول
 الآية الرجال والنساء تغليظا وفيه ان تغليب النساء على الرجال غير معروف في لغة العرب المراد بالمحصنات
 هنا العفاف وقد مضى في سورة النساء ذكر الاحصان وما يحمله من المعاني وللعلماء في الشروط المعتبرة
 في العقد وف والقاذف ابحاث سطوة في كتب الفقه منها ما هو مأخوذ من ليل ومنها ما هو مجرد رأي بحيث
 ذهب الجمهور من العلماء الى انه لا حد على من قذف كافرا او كافرة وقال الزهري وسعيد بن المسيب ابن
 ابي ليلى انه يجب عليه الحد وكذا ذهبوا الى ان العبد يجلد اربعين جلدة وقال ابن مسعود وعمر بن الخطاب
 وقبيصة يجلد ثمانين جلدة قال القرطبي وجميع العلماء على ان الحر لا يجلد للعبد اذا افترى عليه لقبا من
 مرتبة وقد ثبت في الصحيح عنه صلعم ان من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحد يوم القياسه الا ان يكون
 كما قال ثم ذكر سبحانه شروط الاقامة الحد على من قذف المحصنات فقال ثم احزابا بارجعة شهدها
 يشهدون عليهم بوقوع الزنا منهن ولفظ ثم يدل على انه يجوز ان تكون شهادة الشهود في غير
 مجلس القذف وبه قال الجمهور وخالف في ذلك مالك ونظاهر الآية انه يجوز ان يكون الشهود مجتمعين

ومعترفين وخالف في ذلك الحسن بن مالك واذا لم يكمل الشهود اربعة والبواقد في يدون حد القذف قال
الحسن بن الشيخ لاحد على الشهود ولا على الشهود عليه وبه قال احمد وابوصيفة ومحمد بن الحسن بن سير وذلك ما وقع
في خلافة عمر رضي الله عنه من جلدته لثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بالنزاع ولم يخالف في ذلك احد من
الصحابه فاجلدوا وهم ثمانين جلدة المجلد الغريب كما تقدم والمخالفة المضاربة في الجلود او بالجلود ثم
استعير للضرب بالعصا والسيف وغيرهما ولا تقبلوا لهم شهادة ابدًا اى فاجمعوا لهم من الامر من اجل
ترك قبول الشهادة لانهم قصابوا بالقذف غير عدل بل فسقوا كما حكم الله عليهم بقوله واولئك
هم الفاسقون ونزهة جليلة ستانقة مقررة لما قبلها والفسق هو الخروج عن الطاعة ومجاوزة الحد ما فيه
الثالثة والذين يرمون اذولهم ولم يكن لهم شهود يشهدون بما روى عن ابن النزا الا
انفسهم فشهادة احدهم التي تنزل عنه حد القذف اربع شهادات بالله انه لم يصادق
في بار ما بين الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين في ذلك ويدع عنها
العذاب الذي هو وهو الحد ان تشهد اربع شهادات بالله انه اى الزوج لعن الكاذبين
والخامسة ان غضب الله عليها ان كان الزوج من الصادقين فيما روى عن ابن النزا تخصيص الغضب
بالمرأة للتغليظ عليها لكونها اصل العجور وماوته ولان النساء يكثرن اللعنة في العادة ومع استكثار من
لا يكون له في قلوبهم كبير موقع بخلاف الغضب وفي الملاعنة احاديث كثيرة راجع عبد الرزاق عن عمر
بن الخطاب وعلى ابن مسعود قالوا لا يجمع المتلاعنان ابدًا وقربنا الكلام على ذلك في شرحنا
لبلوغ المرام فليس حج اليه الراجحة يا ايها الذين امنوا لا تَدْخُلُوا بيوتًا غير بيوتكم زجر الله سبحانه
عن دخول البيوت بغير استئذان لما في ذلك من مخالطة الرجال للنساء فرجاً يودي الى الزنا والحد
فان الانسان يكون في بيته ومكان خلوته على حالة قد لا يحب ان يراه عليها غيره فتنبى الله سبحانه عن
دخول بيوت الغير الى غاية اى قوله حتى تستأمنوا الاستئناس الاستعلام والاختبار اى حتى تستعلموا
من في البيت والغنى حتى تعلموا ان صاحب البيت قد علمكم وتعلموا انه قد اذن بدخولكم فاذا علمتم
ذلك دخلتم وقيل الاستئناس الاستئذان وتسلموا على أهلها قرينة صلح بان يقول السلام عليكم
ادخلوا وتسلموا واختلفوا هل يقدم الاستئذان على السلام او العكس فقيل يقدم الاستئذان فيقول
ادخل سلام عليكم لتقديم الاستئناس في الآية على السلام وقال الاكثرون انه يقدم السلام على الاستئذان
فيقول السلام عليكم ادخل وهو الحق لان البيان فيه السلام للآية كان هكذا وقيل ان رفع بصره على النساء
قدم السلام والاقدم الاستئذان ذلكم اى الاستئناس والتسليم اى ودخولكم معهما خيولكم
من الدخول لغتة لعلمكم تذكرون ان الاستئذان خير لكم والمراد بالذكرا لا تعاطوا والعمل بما
امر به الخافصة قل للمؤمنين حصن المؤمنين مع تحريمه على غيرهم لكون قطع ذرايع الزنا التي منها النظر

الحق بها من غيرهم واولى بذلك من سواهم قيل ان في الآية دليلا على ان الكفار غير خالطين بالشرعيات
 كما يشق لبعض اهل العلم يقضوا معنى غرض البصر لطباق الغرض على العين بحيث ينزع الرؤية من ابصارهم
 في التعجيزية واليه ذهب الاكثرون وبينوه بان المعنى غرض البصر عما يحرم والاقتصارية على ما يحل وقيل للتخفيف
 انه يعني للنظر اول نظرة تقع من غير قصد وقيل غير ذلك في هذه الآية دليل على تحريم النظر الى غير ما يحل
 اليه ومعنى يحفظوا قد وجهوا انه يجب عليهم حفظها عما يحرم عليهم وقيل المراد شرف وجههم عن ان يراها من لا
 يحل له رؤيتها ولما منع من ازاره المعنيين فاكلل بفضل تحت حفظ الفرج وقيل وجه المحرمين الى الابصار دون
 الفرج انه موسع في النظر فانه لا يحرم منه الا ما استثنى بخلاف حفظ الفرج فانه مضيق فيه فانه لا يحل منه الا
 ما استثنى وقيل الوجهان غرض البصر كله كالتعذر بخلاف حفظ الفرج فانه ممكن على الاطلاق والاشارة بقوله ذلك
 الى ما ذكر من الغرض والحفظ وهو مبتدأ وخبره انك لا تعلم اى الظاهر من دنس الزينة والطيب والتلبس
 بهذه الذنوب ان الله خير بما يصنعون لا يخفى عليه شئ من جميعه وفي ذلك وعيد لمن لم يغض ابصره ويحفظ فحرم
 النساء وقيل للمؤمنات يقضض من ابصارهن ويحفظن فروجهن خص النساء اللوات
 بهذا الخطاب على طريق التاكيد لانه من تحت خطاب المؤمنين تغليبا كما في سائر الخطابات القرآنية
 ونظر التضييق في يقضض ولم يظهر في يقضوا لان لا الفعل من الاول شحرك ومن الثاني ساكنة وبها في نحو
 جزم جوابا للامر وبسبب اجماله بالغرض في الموضوعين قبل حفظ الفرج لان النظر وسيلة الى عدم حفظ الفرج والوسيلة
 مقدمة على التوسل اليه معنى يقضض كمن يقضوا فيستدل به على تحريم نظر النساء الى ما يحرم عليهن وكذلك
 عليهن حفظ فروجهن على الوجه الذي تقدم في حفظ الرجال لفروجهن ولا يبعد ان زينتهن اى ما يتزين
 به من الحلية وغيره وفي النهى عن ابداء الزينة تنهي عن ابداء مواضعها من ابدانهم بالاولى فهم استثنى سجاها من
 هذا النهى فقال الا ما ظهر منها واختلف الناس في ظاهر الزينة ما هو فقال ابن مسعود وسعيد بن جبير
 هو الغياب وزاد سعيد الوجه وقال عطاء والاذاعي الوجه والكفان وقال ابن عباس فتادة والمسجون مخففة
 ظاهر الزينة هو الكحل والنسوك والخضاب الى نصف الساق ونحو ذلك فانه يجوز للمرأة ان تبيده وقال ابن
 عطية ان المرأة لا تبدى شيئا من الزينة ويخفى كل شئ من زينتها ووقع الاستثناء فيما يظهر منها بحكم الضرورة
 ولا يخفى عليك ان ظاهر النظم القرآني النهى عن ابداء الزينة الا ما ظهر منها كالجلباب والخمار ونحوهما على الكف
 والقديمين من الحلية ونحوها وان كان المراد بالزينة سواهما كان الاستثناء راجعا الى ما يشق على المرأة تنزه
 كاللقين القديمين ونحو ذلك وهذا اذا كان النهى عن اظهار الزينة يستلزم النهى عن اظهار مواضعها لعموم
 الخطاب فانه يحل الاستثناء على ما ذكرناه في الموضوعين واما اذا كانت الزينة تشمل مواضع الزينة وامتنعت
 بالنسار فالامر واضح والاستثناء يكون من اجمع قال القرطبي في تفسيره الزينة على قسمين خلقية وكنسية
 فالخلقية وهما فانه هل الزينة والكنسية ما جاء في الآية ونحو خلقية كالشباب والحجاب والكماء والخضاب

ومن ثم قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقول الشاعره ياخذن زينتهن حسن ما ترى به وادام محطون
فمن خير عواطل به وليضربن بالبخمهن على جيوبهن الخمر جمع خمار وهو ما تغطي به المرأة رأسها والجيوب
جمع جيب وهو موضع القطع من الدرع والقميص ما خوذ من الجيوب وهو القطع قال المفسرون أن
نساء الجاهلية كن يسدن خمرهن من خلفهن وكانت جيوبهن من قدام واسقة فكان تنكشف نحوهن
وقلا يدريمن فامرهن أن يضربن مقامنهن على الجيوب ليسترن بذلك ما كان يبدون وفي لفظ الضرب
مبالغة في الالتصاق الذي هو الالتصاق وقد فسر الجمهور الجيوب بما ذكرنا وهو المعنى الحقيقي وقال
مقاتل إن معنى على جيوبهن على صدورهن فيكون في الآية مضاف محذوف أي على مواضع جيوبهن
ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن البعل هو الزوج والسيد في كلام العرب وقدم البعولة لأنهم
المقصودون بالزينة ولأن كل بدن الزوجة والسنة خلال لهم ومثله قوله سبحانه والذين هم لفروجهم
حافظون الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم يلبون أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبناءهن
أو أبناء بعولتهن أو أخوانهم أو بنى أخوانهم أو بنى أخواتهن فجوز للنساء أن يبدن الزينة
لهؤلاء لكثرة المخالطة وعدم خشية الفتنة لما في الطباع من النفرة عن القرايب وقدر روى عن الحسن
والحسين رضي الله عنهما أنهما كانا لا ينظران إلى الممات المؤمنين ذبا بامتنها إلى أن أبناء البعولة لم يذكروا
في الآية التي في أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي قوله لا جناح عليهن في آباءهن والمراد بأبناء
بعولتهن ذكورا وولادا لأزواج ويدخل في قوله أو أبناء لكن أو لاد الأولاد وإن سفلوا أو لاد بناتهن
وإن سفلوا وكذلك آباء البعولة وآباء الآباء والآباء والأمهات وإن علوا وكذلك أبناء البعولة
وإن سفلوا وكذلك الأخوة والأخوات وذهب الجمهور إلى أن العم والنخال كسائر المحارم في جواز النظر
إلى ما يجوز لهم وليس في الآية ذكر الرضاع وهو كالنسب وقال الشعبي وعكرمة ليس العم والنخال من المحارم
لهو نسائهن بل الخصصات بهن الملايسات لمن بالخديته أو الصجته ويدخل في ذلك الأماء ويخرج من
ذلك نساء الكفار من أهل الذمة وغيرهم فلا يحل لمن أن يبدن زينتهن لمن لا يخرجن من صنفهن
رجال في هذه المسئلة خلاف بين أهل العلم وإضافة النساء إليهن يدل على اختصاص ذلك بالمومنات
وما ملكت أيما فنهن ظاهرا الآية تشمل العبيد والأماء من غير فرق بين أن يكونوا مسلمين أو كافرين
به قال جماعة من أهل العلم واليه ذهب عائشة وأم سلمة وابن عباس ومالك وقال سعيد بن المسيب
لا تغزكم هذه الآية أو ما ملكت أيما فنهن إنما عني بها الأماء ولم يعن بها العبيد وكان الشعبي يكره أن ينظر
نملوك إلى شعر مولاته وهو قول عطاء ومجاهد والحسن وابن سيرين وروى عن ابن مسعود وقال
يخيفه وابن جريح أو التاجين غير أولي الإربة من الرجال المراد بهم الذين يتبعون القوم فيصيبوا
من طعامهم لأهبة لهم إلا ذلك ولا حاجة لهم في النساء قاله مجاهد وعكرمة والشعبي وأصل الآية والارب

والمرأة الحاجة والجمع ما رتب قيل المراد بغير اولى الثابتة المحققا الذين لا حاجة لهم في النساء وقيل البتة وقيل العتق وقيل المحصى وقيل الخنث وقيل الشيخ الكبير ولا وجه لهذا التخصيص بل المراد بالآية ظاهرا وبهم من يتبع اهل البيت ولا حاجة له في النساء ولا يحصل منه ذلك في حال من الاحوال فيدخل في هو لا من هو بهذه الصفة ويخرج من عداه او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء الطفل يطلق على المفرد والمثنى والجمع او المراد به هنا الجنس الموضوع موضع الجمع بدلالة وصفه بوجع الجمع وفي مصحف ابى او الاطفال على الجمع يقال للانسان طفل لم يراه حق الحلم ومعنى لم يظهروا المظهرين من الطموح يعني الاطلاع كذا قال ابن قتيبة وقيل معناه لم يبلغوا حد الشهوة قالوا الفراء والزجاج واختلف العلماء في وجوب ستر عدى الوجه والكفين من الاطفال فقيل لا يلزم لانه لا تكليف عليه وهو الصحيح وقيل يلزم لانه قد شتيت المرأة وبهذا اختلف في عورة الشيخ الكبير الذي قد سقطت شهوته والاولى بقا والحرمته كما كانت قد يحل النظر الى عورته ولا يحل له ان يكشفها وقد اختلف العلماء في حد العورة قال القرطبي اجمع المسلمون على ان السورتين عورة من الرجال والمرأة وان المرأة كلها عورة الا وجهها ويديها على خلاف في ذلك وقال الاكثر ان عورة الرجل من سترته الى كبرتيه ولا يضر من بارجلهن ليعلموا يخفين من زينتهن اى لا تضرب المرأة برجلها اذا شئت لسمع صوت خفاها من يسوع من الرجال فيعلمون انها ذات خلع قال الزجاج وسمع هذه الزنية اشد تحريكا للشهوة من ابدائها ثم ارشد عباده الى التوبة من المعاصي فقال سبحانه وتوبوا الى الله جميعا ايها المومنون فيدفع الله بالتوبة والاعمال بين المسلمين في وجوبها وانها فرض من فرائض الدين لعلمكم قفلحون اى تفوزون بسعادة الدنيا والآخرة وقيل ان المراد بالتوبة هنا هي عما كانوا يعملونه في الجاهلية والاول اولى لما تقر في السنتان الاسلام حبيب قبله السابعة والكلح الايات منكم الايام التي لا زوج لها كبر كانت او ثيبا والجمع ايامي والايام تشد بيد الياء وتشيل الرجل المرأة قال ابو عبيد يقال رجل ايم وامرأة ايم واكثر ما يكون في النساء وهو كما استعار في الرجال والخطاب في الآية للماوليا وقيل للمازواج والاول ابرج وفيدليل على ان المرأة لا تنكح نفسها وقد اختلف في ذلك ابو حنيفة واختلف اهل العلم في النكاح هل هو مباح او مستحب وواجب فذهب الى ما لا الشافعي وغيره والى الثاني مالك وابو حنيفة والى الثالث بعض اهل العلم على تفصيل لهم في ذلك فقالوا ان خشى على نفسه الوقوع في العصية وجب عليه الافلا والظاهر ان القائلين بالاباحت والاختباب لا يخالفون في الوجوب مع تلك الخشية وبالجملة فهو مع عدمها سنة من السنن المؤكدة لقوله صلعم في الحديث الصحيح بعد ترغيبه في النكاح ومن رغب عن سنتي فليس مني ولكن مع القدرة عليه وعلى سكوته والمراد بالايامى هنا الاحرار والحرير واما المماليك فمقربين ذلك قوله

والصالحين من عبادك وأما نكحهم والصلح هو الايمان وذكر سبحانه الصالح في المالكين من
الاحرار لان الغالب في الاحرار الصالح بخلاف المالكين وفيه دليل على ان المملوك لا يزوج نفسه
وانما يزوجه مالكه وقد ذهب الجمهور الى انه يجوز لاسياد ان يكره عبده وامته على النكاح وقال مالك لا يجوز
ثم رجع سبحانه الى الكلام في الاحرار فقال ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله اى لا
يتنحوا من تزويج الاحرار بسبب فقر الرجل او المرأة او احدهما فانهم ان يكونوا فقراء يغنيهم الله
تفصل عليهم بذلك قال الزجاج حدثنا اسد على النكاح واعلم انه سبب لنفي الفقه ولا يلزم ان هذا
يكون حاصلا لكل فقير او تزويج فان ذلك مقيد بالمشيئة وقد يوجد في الخارج كثير من الفقراء
لا يحصل لهم الغنا اذا تزوجوا وقيل المعنى انه يغنيهم بقنا النفس وقيل المعنى ان يكونوا فقرا الى النكاح
لغنيهم اسد من فضله بالجمال ليتعففوا عن الزنا والوجوه الاول اولى ويدل عليه قوله سبحانه وان
عيلة فسوف يغنيكم اسد من فضله ان شارف قيل المطلق هنا على المقيد هناك وجبته والله واسع
موكدة لما قبلها مقررة لها والمراد انه سبحانه ذو وسعة لا ينقص من سعة ملكه غنا من يغنيه من عباؤه علم
بصالح خلقه يغني من يشاء ويفقر من يشاء الشا منته والذين يتنحون الكتاب مما ملكنا
ايما نكح الكاتبة في الشرع ان يكاتب الرجل عبده على مال يؤديه بنحماذا واذا وه فهو حر وظاهر قوله فكاتبوه
ان العبد اذا اطلب الكاتبة من سيده وجب عليه ان يكاتبه بالشروط المذكورة لغيره وهو ان علمه تفهيم
خيرا والخير هو القدرة على دار ما كوتب عليه وان لم يكن له مال وقيل هو المال فقط كما ذهب اليه
مجاهد والحسن وعطاء والضحاك وطائفة من يقاتل ونذهب الى الاول ابن عمر وابن زيد واختاره
مالك والشافعي والفرج والنزاج قال الفرج يقول ان رجوعهم عندهم وفار ومادية كمال وقال النزاج
لما قال فهم كان الاظهر الاكتساب والوفاء وادار الامانة وقال النخعي ان اخي للدين والامانة وروى
مثل هذا عن الحسن وقال عبدة السلمي اقامته الصلوة قال الطحاوي وقول من قال انه مال
لا يصح عندنا لان العبد مال لمولاه فكيف يكون له مال قال والمعنى عندنا ان علمه تفهيم خيرا الى الله
والصدق قال ابو عمرو بن عبد البر من القيل ان الخير هنا المال انكر ان يقال ان علمه تفهيم بالادب
يقال علمت فيه الخير والصلح والامانة ولا يقال علمت فيه المال هذا اصل ما وقع من الاختلاف
بين اهل العلم في الخير المذكور في الآية واذا تقررت لك هذا فاعلم انه قد ذهب الى ظاهره بالتخصيص الا للضرورة
من الوجوب عكسه وعطاء وسرق وعمر بن دينار والضحاك واهل الظاهر فقالوا يجب على السيد ان
يكاتب مملوكه اذا اطلب منه ذلك وعلم فيه خيرا وقال الجمهور من اهل العلم لا يجب لك ومنسكوا بالابحاث
على انه لو سأل العبد سيده ان يبيعه من غيره لم يجب عليه لك ولم يجب عليه فكذا الكاتبة لانها ماعونة
ولا يخفى ان هذه حجة واهية وشبهة وحجة والحق ما قاله الاولون وبه قال عمر بن الخطاب وعنه

واختاره ابن جرير ثم اسجانه المولى بالاحسان الى المكاتبين فقال وآتوه من مال الله الذي اتاكم
ففي هذا الامر لما فكين باعته المكاتبين على مال المكتاتبة اما بان يعطوهم شيئا من المال او بان يحلوا عنهم ما كتبوا عليه
ونظرا للملكية عدم تقرير ذلك بمقدار قبيل الثلث وقيل الربع وقيل العشر لعل وجه تخصيص المولى بهذا الامر هو
كون الكلام فيه من سياق الكلام معهم فانهم لما سؤروا بالمكتاتبة وقال الحسن والتضي وبريده ان الخطاب
يقول وآتوهم جميع الناس وقال ابن ابي بن اسلم ان الخطاب للولادة بان يعطوا المكاتبين من مال الصدقة
خطم كما في قوله سبحانه وفي الرقاب وللمكاتب احكامهم معرفة اذا وقي ببعض مال المكتاتبة ثم انه سبحانه
لما ارشد المولى الى نكاح الصالحين من المماليك نهي المسلمين عما كان يفعل اهل الجاهلية من اكرامهم
على الزنا فقال ولا تذكروا قتيانكم على البغاء والمراد بالفتيات هنا الاماء وان كان الفتى قتيلا
قد يطلقان على الاحرار في سواضع اخر والبغاء الزنا مصدر لغت المرأة تبغي بغاء اذا زنت وهذا مختص بنساء
النساء فلا يقال للرجل اذا زنى انه بغى وشرطا لسجانه هذا النهي لقوله ان اودن تحصنا لان الاكرام
لا تارة حورا لا عند ارادة من للتحصن فان لم ترد التحصن لا يصح ان يقال لها مكرهه على الزنا والمراد بالتحصن
هنا التعفف والتزويج وقيل ان هذا التقدير راجع الى اليا مضي وفي الكلام تقديره وتأخير وقيل هذا الشرط ملغى وقيل
هذا الشرط باعتبار ما كانوا عليه فانهم كانوا يكرهون من وهن يردون التعفف وليس تخصيص النهي بصورة ارتدون
التعفف وقيل ان هذا الشرط خرج مخرج الغالب لان الغالب ان الاكرام لا يكون الا عند ارادة التحصن فلا
يلزم منه جواز الاكرام عند عدم ارادة التحصن وهذا الوجه اقوى هذه الوجوه فان الالة قد تكون غير مريضة للحمل
بالاكرام كما فيمن لا رغبة لها في النكاح والصغيرة فتوصف بانها مكرهه على الزنا مع عدم ارادتها للتحصن فلا يتم
ما قيل من انه لا يتصور الاكرام الا عند ارادة التحصن الا ان يقال ان المراد بالتحصن هنا مجرد التعفف اذ لا يرد
على من كانت تريد الزولج انها مريضة للتحصن هو بعيد فقد قال الجبري عجب اس ان المراد بالتحصن التعفف التزويج
وتابعه عافى لك غيره ثم علم سبحانه هذا النهي لقوله لنبتهنوا عرض الحياة الدنيا وهو لا يتسبب الالة بفرجها و
هذا التعليل خارج مخرج الغالب والمعنى ان هذا الغرض هو الذي كان يحلهم على اكرام الاماء على البغاء في
الغالب لان اكرام الرجل لالة على البغاء لا فائدة له اصلا لا يصدر مثله عن القلاء فلا يدل هذا التعليل
على انه لا يجوز له ان يكرهها اذ لم يكن مبتغيا باكرامها عرض الحياة الدنيا وقيل ان هذا التعليل للاكرام
من اعتبار ان حادتهم كانت كذلك لانه ما رآه من الاكرام لمن هذا يلحق المعنى الاول ولا يخفى الفه
ومن يكره من فان الله من بعد كوا ههون غفود رحيم هذا مقرر لما قبله وهو كونه والمعنى ان حقبة
الاكرام راجعة الى المكربين لا الى المكربات كما تدل عليه قرأة ابن مسعود وجابر بن عبد الله وسعيد بن جبير
فان الله غفور رحيم لمن قيل في هذا التفسير لئلا لان المكربة على الزنا غير اثمه واجيب بانها وان كانت
مكربة فزنا لا تخلوا في نضاعيف الزنا عن شايبة مطاوعة اما بحكم الجبلية البشرية او يكون الاكرام صرا

عن حداد الحارثي عن قتيل ان المعنى فان ارد من بعد الكون من غفور رحيم لهم اما مطلقا او بشرط التوبة التي سعة يلايها الذين آمنوا الخطاب للمؤمنين ويدخل المؤمنات فيه تغليبا كما في غيره من الخطابات قال العلماء هذه الآية خاصة ببعض الاوقات واختلغوا في المراءى ليقولوا ليستأنكم على اقوال الاول انها منسوخة قاله سعيد بن المسيب وقال سعيد بن جبير ان الامر فيها للذكر لا للمؤنث وقيل كان ذلك واجبا حيث كانوا الا ابواب لهم ولو عاد الحال لعاد الوجوب حكماء المهدوي عن ابن عباس وقيل ان الامر بها للوجوب وان الآية محكمة غير منسوخة وان حكمها ثابت على الرجال والنساء وكما سئل الشعبي عنها منسوخة هي قال لا والله يقال السائل ان الناس لا يعلمون بها قال نعم المستعان وقال القنطري وهو قول اكثر العلماء وقال ابو عبد الرحمن السلمي انها خاصة بالنساء وقال ابن عمر هي خاصة بالرجال ودين النساء والمراد بقوله الذين ملكت ايما نكح العبيد والامراء والذين لهم يبلغوا الحكم منكم اي من الاحرار يعني ثلاث مرات ثلثة اوقات في اليوم والليلة وعشيرة المرات عن الاوقات لان اصل وجوب الاستئذان هو بسبب مقارنة تلك الاوقات لمرور المستأذنين بالخاصين لانفس الاوقات وانتصاب ثلاث على الطريقة الزمانية اي في ثلاث اوقات او منصوب على المصدرية اي ثلث استئذانات ورجح هذا ابو حيان فقال والظاهر من قوله ثلاث مرات ثلاث استئذانات لانك اذا قلت ضرتك ثلاث مرات لا يغفر من الاثلاث ضرايت ويرد بان الظاهر هنا مشروك لمقرنية التفسير بالثلاثة الاوقات فقال من قبل صلوة الفجر وذلك لانه وقت القيام عن المضاجع وطلع شمس النور ولبس ثياب اليقظة وربما يبيت عريان او على حالة لا يجب ان يراه غيره فيها وحين تضعون ثيابكم ومن قوله من الظهيرة للبيان او بمعنى في او بمعنى اللام والمعنى حين وضعكم ثيابكم التي تلبسونها في النهار من شدة حر الظهيرة وذلك عند انتصاف النهار فانتم قد تخرجون عن الثياب لاجل القيولة ثم ذكر سبحانه الوقت الثالث فقال ومن بعد صلوة العشاء وذلك لانه وقت التجرد عن الثياب والحركة بالليل ثم جعل سبحانه هذه الاوقات بعد التفصيل فقال ثلث عودات كائنت لكم والجملة مستأنفة مسوقة لبيان علته وجوب الاستئذان ليس عليكم يا اهل البيوت ولا عليهم اي المالك والصبيان جناح اي اثم في الدخول بغير استئذان لعدم ما يوجب من مخالفة الامر والاطلاع على العورات ومعنى بعد هن بعد كل واحدة من هذه العورات الثلاث وهي الاوقات الثلاثة بين كل اثنين منها وهذه الجملة مستأنفة مقررة للامر بالاستئذان في تلك الاحوال خاصة طوافون عليكم الجملة مستأنفة مبنية للعدول الرخص في ترك الاستئذان قال القارئ القولي في الكلام هم خدمكم وطوافون عليكم اي بخدمكم فلا بأس ان يدخلوا عليكم بخدمكم على بعض ائمتكم يطوف او طائف على بعض والمعنى ان كلامكم لطيف على صاحب العبيد على الموالي والموالي على العبيد

وانما اباح سبحانه الدخول في غير تلك السبل وقات الناشئة بغير استئذان لانها كانت العاقبة انهم لا يكشفون عوراتهم في غير ثياب والاشارة بقوله كذلك الى مصدر الفعل الذي يعود مكان في سائر المواضع في اللفظ الغريزي اى مثل ذلك البتة بين الله لكم آيات الدالة على شيعه لكم من الاحكام والله عليم كثير العلم بالمعلومات حكيم كثير الحكمة في افعاله العاشرة والقواعد من النساء اللائي لا يوجن تكاحا اى العجائز اللائي قدن من الحيض والولد من الكبر واحدتها قاعد بلها وليدل حذرها على انه قعود الكبر فليس عليها جناح ان يضعن ثيابهن التي تكون على ظاهرين كالجلباب ونحوه لا الثياب التي على العورة الخاصة وانما جاز لمن ذلك لانصرف الانفس عنهن اذ لا غيبة للرجال من قايح السجانه لمن بالمسح غير من ثم استثنى حالة من حالتهن فقال غير متبرجات بزيينة اى غير منطلعات للزينة التي اسرت باخفاءها في قوله ولا يدين زنيتهن والعنى من غير ان يرون بانظارهم وضع الجلابيب انظار زنيتهن ولا تعرضات بالتميز لينظر اليهن الرجال والتبرج التكشف والظهور للعيون وان يستعففن اى وان يتكرن وضع الثياب مطلقا فهو خير لمن وضعها والله سميع عليم اى كثير السماع والعلم او بليغها الحادية عشرة ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي محكمة او منسوخة قال بالاول جماعة من العلماء والثاني جماعة قيل ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلقوا زمنائهم وكانوا يدعيون اليهم فاحتجوا بهم ويقولون لهم قد احلنا لكم ان تاكلوا مما في بيوتنا وكانوا يخرجون من ذلك وقالوا لا ندخلها وهم غيب فنزلت هذه الآية نخصه لهم فمعنى الآية نفى الجرح عن الزمنا وفي اكلهم من بيوت اقاربهم وبيوت من يدفع اليهم المفتاح اذ اخرج للغزو وقال النحاس وهذا القول من اجل ما روى في الآية لما فيه عن الصحابة والتابعين من التوقيف وقيل ان هؤلاء المذكورين كانوا يخرجون عن موافقة الاصحاب حذرا من اعتقادهم اياهم وخوفهم من تاذيهم بافعالهم فنزلت وقيل ان السد رفع الحرج عن الاعمى فيما يتعلق بالتكليف الذي يشترط فيه البصر عن الاعرج فيما يشترط في التكليف به القدرة الكاملة على المشي على وجه يتعدى الايتان به مع العرج وعن المريض فيما يوشى المرض في اسقاطه وقيل المراد بهذا الحرج المرفوع عن هؤلاء هو الحرج في الغزو اى لا حرج على هؤلاء في تاخيرهم عن الغزو وقيل كان الرجل اذا دخل احد من هؤلاء الزمنا الى بيته فله ان يشرب فيه شربا يطعمه اياه ذهب بهم الى بيوت قرايته فيخرج الزمنا من ذلك فنزلت الآية ولا على انفسكم اى ولا حرج عليكم وعلى من ياتكم من المؤمنين ان تاكلوا انتم ومن معكم والحاصل ان رفع الحرج عن الاعمى والاعرج والمريض ان كان باختيار موافقة الاصحاب ودخول بيوتهم فيكون ولا على انفسكم متصلا بما قبله وان كان رفع الحرج عن اولئك باعتبار التكليف التي يشترط فيها وجود البصر وعدم العرج وعدم المرض

فقول ولا على انفسكم ابتداء كلام غير متصل بما قبله ومعنى من بيوتكم البيوت التي فيها مشايخهم والهم
فبيوتهم بيوت الاولاد وكذا قال المفسرون لانها داخله في بيوتهم لكون بيت ابن الرجل بيته
ولذا لم ينكر سبحانه بيوت الاولاد وذكر غير بافعال او بيوت آباءكم او بيوت امهاتكم او بيوت

اخوانكم او بيوت اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت اخواتكم او بيوت خالاتكم
قال النجاشي عارض بعضهم هذا فقال هذا حكم على كتاب الله سبحانه بل الاول في الظاهر ان يكون بل
خالفه المولود وجاب عن هذه المعارضة بان زكاة الاولاد بالنسبة الى الاباء لا تنقص من زكاة الاباء
بالنسبة الى الاولاد بل للمآبار في خصوصية في احوال الاولاد والحديث انت وما لك لا بيك وحديث
ولد الرجل من كسبه ثم قد ذكر الله سبحانه بهنا بيوت الاخوة والاخوات بل لا عمام والعلمات بل
الاخوال والخالات فكيف ينبغي سبحانه الحرج عن الاكل من بيوت هؤلاء ولا ينبغي عن بيوت
الاولاد وقيد بعضهم جواز الاكل من بيوتهم كلهم بالاذن منهم وقال آخرون لا يشترط الاذن قيل وهذا
اذا كان الطعام مباحا ولا وان كان محرزا ومنهم لم يحيز لهم اكله ثم قال سبحانه او ما مملكتكم مفاقحه
اي البيوت التي تملكون التصرف فيها ياذن اربابها واذ لك كلكم كلكم والعبيد والخزان فانهم
يملكون التصرف في بيوت من اذن لهم بدخول بيته واعطاهم مفتاحه قيل المراد به البيوت المملوك
والمفتاح جمع مفتاح او صمد يفتحهم وان لم يكن بينكم وبينه قرابة فان الصديق في الغالب يفتح
لصديقه بذلك ويطيّب به نفسه والصديق يطلق على الواحد والجمع ليس عليكم جناح
ان تاكلوا جميعا او اثنائا تاجع شيت بمعنى التفريق يقال شت القوم اي تفرقوا وهذه الجملة
كلام متانف شتمل على بيان حكم آخر من جنس ما قبله اي ليس عليكم جناح ان تاكلوا مجتمعين او متفرقين
وقد كان بعض العرب يخرج ان ياكل وحده حتى يجد له اكيلا يواكله فياكل معه وبعض العرب كان
لا ياكل الا مع الضيف فتدل فاذا دخلتم بيوتا اي غير البيوت التي تقدم ذكرها وهذا بيان
اوب اخراوت بعباده فسلوا على انفسكم اي على اهلها الذين هم بمنزلة انفسكم وقيل المراد بالبيوت
المنكورة سابقا على القول الاول فقال الحسن والحق في المساجد والمراد بسلوا على من فيها من
منفسكم فاذا المكن في المساجد فقل يقول السلام على رسول الله وقيل يقول السلام عليكم من اهلها
وقيل يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال بالقول الثاني اعني انها البيوت المذكورة
سابقا جماعة من الصحابة والتابعين وقيل المراد بالبيوت هنا هي جميع البيوت المسكونة وغيرها يسلم
على اهل المسكونة وانما غير المسكونة فيسلم على نفسه قال ابن العربي القول بالعموم في البيوت هو الصحيح

تحية من عند الله مباركة طيبة اي طيب بها نفس المستمع كذلك يبين الله
لكم آيات لعلكم تعقلون تحليل لذلك البتين برحابة تعقل آيات الله سبحانه وفهم معانيها

الثانية عشرة فاذا استاذن فوك اي المؤمنون يارسول الله صلعم لبعض شأنهم اي الاموال التي
 تهم فاذن لمن شئتم منهم وامنع من تشاء على حسب مقتضية المصلحة التي تراها ثم ارشده الله
 سبحانه الى الاستغفار لهم لقوله واستغفر لهم وقيل شارة الى ان الاستئذان وان كان لغز مسوخ
 فلا يخلو عن شائبة تاثير امر الدنيا على الآخرة ان الله غفور رحيم اي كثير الرحمة والتعفة بالغ فيها
 الى الغاية التي ليس وراءها غاية قال المفسرون كان رسول الله صلعم اذا صعد المنبر يوم الجمعة واراد ان يل
 ان يخرج من المسجد لاجابة او غدر لم يخرج حتى يقوم حيال النبي صلعم حيث يراه فيعرف انه اثم اقام ليستأذن
 فياذن لمن شاء منهم قال مجاهد واذن الامام يوم الجمعة ان يكتسب بديه قال الزجاج علم الله ان المؤمنين
 اذا كانوا مع نبيه صلعم فيما يحتاج فيه الى الجاعة لم يذنبوا حتى يستأذنه وكذلك ان يكونوا مع الامام
 لا يجازفونه ولا يرجعون عنه في جمع من جموعهم الا باذنه وللأمام ان ياذن ولان الاياذن على ما يرى لقوله
 فاذن لمن شئتم منهم قال العلماء وكل امرأ يجمع عليه المسلمون مع الامام لا يجازفونه ولا يرجعون عنه الا باذن

سورة الفرقان سبع وسبعون آية

وهي كية كلها في قول الجمهور قال القرطبي قال ابن عباس وقادة الاثلاث آيات منها تزلت بالمدينة
 والذين لا يدعون مع الله الها اخر الآيات الآية الاولى وانزلنا من السماء ماء طهورا اي تطهرا
 كما يقال وضوء للماء الذي يتوضى به قال اللذان يري الطهور في اللغة الطاهر المسطر قال ابن التباي
 الطهور لغت الطاهر الاسم وكذلك الوصف وبالنظم المصدر هذا هو المعروف في اللغة وقد ذهب الجمهور
 الى ان الطهور هو الطاهر المسطر ويؤيد ذلك كونه بناء على اللغة وروى عن ابي حنيفة انه قال الطهور هو الطاهر
 ويستدل لذلك بقوله تعالى وسقاهم منهم شرابا طهورا يعني طاهرا ومنه قول الشاعر خليلي بل في نظره
 مجد توبة يا داودي بها قلبي على فخره الى رجع الكفال غميد من الطبابة غدا بثناء التباير يقمن طهوره
 فوصف الرقيق بأنه طهور وليس بمطرور رج القبول الاول ثعلب وهو جرح لما تقدم من حكاية اللذان يري ذلك
 عن ابي الفتح واما وصف الشاعر للرقيق بأنه طهور فانه على طريق الببالغة وعلى كل حال فقد ورد الشرع بان
 الماء في نفسه طاهر ومطر غير قال الله تعالى ونزل علىكم من السماء ماء لم يطمركم به وقال النبي صلعم خلق
 الماء طهورا الثانية والذين يبيتون البيتوتة هي ان يذكركم الليل نمت ام لم نمت قال الزجاج
 من اور كما الليل فقد بات نام اولم نيم كما يقال بات فلان قلنا والمعنى يبيتون لو لم ينام سجدا
 على وجوههم وقياماً على قدامهم ومنه قول امر القيس فبتنا قياما عند اس جوفنا نير اولنا
 عن نفسه ونزل اوله قال النسخي والنظام انه وصف لهم باجاء الليل كلمة اكثره الثالثة والذين
 اذا انفقوا الحيس فواولهم يقفوا ومن قتر يقفوا واكثر يقفوا ومعنى الجميع التضييق في الاتفاق

قال النحاس حسن ما قيل في معنى الآية ان من افق في غير طاعة الله فهو الاطراف ومن اسك عن طاعة الله فهو الاقمار ومن افق في طاعة الله فهو القوام وقال ابراهيم النخعي هو الذي لا يجمع ولا يعزى ولا ينفق نفقة يقول الناس قد اسرف وقال يزيد بن جبيب اولئك اصحاب محمد صلعم كانوا الاياما كلون طعاما للنفقة واللثة ولا يلبسون ثوبا للجمال ولكن كانوا يريدون من الطعام ما يسد عنهم الجمع وليقومهم على عبادة الله ومن اللباس ما يستعرونه ليقومهم المحر والبروق قال ابو عبيدة لم يزيدوا على المعروف ولم يخلوا القلوب ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تفسد ما كل البسط وكان اى انفاقهم بين ذلك الا فرطوا والتفريط قواما بلسر القاف ما يدوم عليه الشئ ويستقر بالفتح العدل والاستقامة قال الثعلبي قيل بالفتح العدل بين الشيئين وبالكسر ما يقيم بالشيء لا يفضل عنه ولا ينقص من قيل بالكسر السداد والمبلغ المراد به جملتنا للمتقين اما ما اى قدوة يقتدى بها في الخير وانما قال اما ما ولم يقل ائمة لانه اريد به الجنس كقوله ثم يخرجكم طفلا قيل انه من الكلام المقلوب وان المعنى وجب المتقين لنا اما ما وبه قال مجاهد وقيل بان هذا الدعاء صادر عنهم بطريق الافراد وان عبارة كل واحد منهم عند الدعاء وجعلني للمتقين اما ما ولكنما هي عبارات الكل بصيغة التكلم مع الغير لقصد الايجاز وقال الاخفش الامام جمع ائمة من ائمة يوم جمع على فعال كصاحب صحابة قائم وقيل انه مصدر كالقيام والصيام قيل غير ذلك قال النيسابوري قيل في الآية ولان الله على ان يرى الدينية مما يحب ان يطلب فربها والاقرب ائمة سالوا الله ان يليغهم في المطاعة المبلغ الذي يشاء اليهم ليقبضهم

سورة القصص

وهي مكية كلها في قول الحسن عكرمة وعطاهي سج او ثمان وثمانون آية الآية قال ابى اريد ان الكليات احدى ابنتي هاتين فية مشروعية عرض رلى المرأة لها على الرجل وهذا سنة ثابتة في الامم كما ثبت من عرض عمر لابنته صفته على بن بكر وثمان والقصص معروفة وغير ذلك كما وقع في ايام الصحابة وايام النبوة وكذلك وقع من عرض المرأة لنفسها على رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان تاجرني ثمان حجج اى على ان يكون اجيرا لي ثمان سنين ترعى غنمى فان اتممت عشرا فمن عندك اى تفضيلا منك لان الزمانى لك جبل ملازدا على الثمانية الاعوام الى تمام العشرة اعوام موكولا الى المرأة والمريان عليك بالزناك تمام العشرة الاعوام واشتقاق المشتقة من الشوق اى شوق بطنة لتعفين فتارة يقول الطيق وتارة يقول الطيق ثم غلب في قبول الاجارة فقال سبحانه ان شئوا الله من اصحابين في حجة البجبة والوفاء قيل ابراه الصالح على العصور فيدخل صلاح المعاملة في تلك الاجارة تحت الآية ونحو لا وليا وتلك بالثبوت فغرضنا للمراة ان يوفق الله

سورة محمد صلى الله عليه وسلم

وتسمى سورة القتال وسورة الذين كفروا آياتها تسع وثلاثون وقيل ثمان وثلاثون آية وهي مدنية قال الماوردي
في قول الجميع الا بن عباس قتادة فانها قال لا الآية تزلت منها بعد حجة الوداع حين خرج من مكة وجعل ينظر
الى البيت وبوبكى حزنا عليه فنزل قوله تعالى وكان من قرية بني شدقة من قرية ك قال الشعبي نهاكيت
وبوخلط من القول فالسورة مدنية كما لا يخفى الآية الاولى فشدق والوثاق بالفتح وتجي بالسر
اسم الشئ اندي يوثق به كالرباط والمعنى اذا بالغتم في قتلهم قاسروهم واخفظوهم بالوثاق قاما من بعد
واما فداء امي فاما ان تمتوا عليهم بعد الاسر او تفدوا فداء والمن لا اطلاق بل غير عوض والقدي ما يفد
به الذبيحة فشره من الاسر لم يذكر القتل سببا للتفداء بما تقدم وانما قدم المن على القدي لانه من محارم الاخلاق
ولهذا كانت الحرب تفتخر به ولا قتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اقبل الاعناق حمل المعارم ثم ذكر كسبها
الغاية لذلك فقال حتى تضع الحرب اوزارها اوزار الحرب التي لا يقوم اليها من السلاح الكسب
استند الوضع اليها وهو لا يلهيها على طريق الجواز والمعنى ان المسلمين يخشون بين تلك الامور الى غاية هي لا يكون
حرب مع الكفار وقال مجاهد المعنى حتى لا يكون دين غير دين الاسلام وبه قال الحسن الطبري قال الكسبي
حتى يسلم الخلق قال الفراء حتى يونسوا وينسب الكفر وقيل المعنى حتى تضع الاعداء الحاربون اوزارهم وهو سلك
بالمنية او الموادة وروي عن الحسن عطا انها قال في الآية تقديم وتأخير والمعنى فضر الرقاب حتى تضع
الحرب اوزارها فاذا انقضت بهم فشدق والوثاق وقد اختلف العلماء في هذه الآية هل هي محكمة او منسوخة
فقيل انها منسوخة في اهل الاوثان وانه لا يجوز ان يفادوا ولا يمت عليهم والناسخ لها قوله فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم وقوله فاما تثقفهم في الحرب فشره بهم من خلفهم وقوله فاقتلوا المشركين كافة وبهذا قال
قتادة والضحاك والسدي وابن جريح وكثير من الكوفيين قالوا والمائة اخرها تزل فوجب ان يقتل كل
شرك الا من قاست الدلالة على تركه كالنساء والصبيان ومن يؤخذ منه الجزية وهذا هو المشهور من سب
ابي حنيفة وقيل ان هذه الآية ناسخة لقوله فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم روي ذلك عن عطاء وغيره
وقال كثير من العلماء ان الآية محكمة وان الامم مخيرة بين القتل والاسر وبعد الاسر مخيرة بين المن والفداء
قال مالك والشافعي والثوري والاوزاعي وابوعبيد وغيرهم وهذا هو الراجح لان النبي صلى الله عليه وآله والخلفاء
الراشدين من بعده فعلوا ذلك وقال سعيد بن جبيرة لا يكون فداء ولا اسر الا بعد الاشجان والقتل سيف
لقوله ما كان لبني ان يكون لاسرى حتى تخين في الارض فاذا اسر بعد ذلك فاعلاما من ان يحكم بارأه من
قتل وغيره الثانية فلا تثقوا اي لا تضعفوا عن القتال والوهن الضعف ولا تدعوا الى الكفا
الى السلم اي الصلح ابتداء منكم فان ذلك لا يكون الا عند الضعف قال الزجاج منع المسلمون
المؤمنين ان يدعوا الكفار الى الصلح وامرهم بحربهم حتى يسلموا واختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي محكمة
او منسوخة فقيل انها محكمة وناسخة لقوله وان اجنوا المسلم فاجنح لها وقيل منسوخة بهذه الآية ولا يخفاك

ان لا تقتضى للقول بالفسخ فان السجانه نهى المسلمين في هذه الآيات ان يدعوا الى السلم ابتداء ولم
ينه عن قبول السلم اذ جنح اليه المشركون فالآيتان محكمتان ولم تتواروا على محل واحد حتى يحتاج الى نحو
الفسخ او تخصيص وبجمله وانتم اذ علون بمقررة لما قبلها من النهى اى وانتم الغالبون بالسيف
والهبة قال الطبرى اى اخر الامر لكم وان غلبوكم فى بعض الاوقات وكذا قوله والله معكم اى بالنظر المعنوية

سورة الفتح تسع وعشرون آية

كلها مدنية بالاجماع قال القرطبي وقال مروان وسور بن مخزومه تزلت بين مكة والمدن في شأن المدينة
وهذا لا ينافي الاجماع لان المروى بالسور المدنية النازلة بغير الهجرة من مكة الآية ولو كان رجال مومنين
ونساء مومنات يعنى استضعفين من آمن بكلمة ومعنى لم تعلموهو لم تعرفوا بهم وقيل لم تعلموا
انهم مومنون ان قتلوا وهو بالقتل والايقاع بهم يقال وطئت القوم اى اوقعت بهم وذلك انهم
لواخذوا مكة عنوة بالسيف لم يثنيهم المومنون الذين بهم فيها من الكفار وعند ذلك لا يامنوا ان يقتلوا
المومنين فتلزم الكفارة ويقيم سببه وهو معنى قوله فتصيبكم منهم اى من جنتهم معركة اى شقة
بما يلزمكم فى قتلهم من كفارة وعيب واصل المعركة العيب ماخوذة من العز هو الحرب وذلك ان المسلمين
سيقولون ان المسلمين قد قتلوا اهل دينهم قال الزجاج معركة اى شقة وكذا قال الجوهري وبه قال ابن زيد
وقال الطبرى ومقاتل وغيرهما المعركة كفارة قتل الخطا وقال ابن اسحق المعركة غزو المدينة وقال قطر بن المعركة الشدة
وقيل الغم بغير علم متعلق بان قتلوا بهم اى غير عالمين وجواب لولا محذوف اى لاذن اسد حروبكم بالمكافئة

سورة المجادلة ثمان عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي بالاجماع الآية الاولى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا من البتتين وقر حمزة والكسائي من التثبت فتبينوا والمراد من البتتين التعرف فتبينوا
ومن التثبت الانارة وعدم العجالة والتبصر فى الامر الواقع والخبر الوارد حتى توضح ويظهر قال المغيرة
ان هذه الآية تزلت فى الوليد بن عتبة بن ابي معيط كرايته ان تصيبوا قوما بجهالة او تظلموا
لان الخطا ممن لم يتبين الامر ولم يثبت فيه هو الغالب بجهالة لانه لم يصدر عن علم والمعنى يتبين
بجهالة بما لهم فتصيحوا على ما فعلتم بهم من اصابتم بالخطا نادى مدين على ذلك متعين له كمتبين به
الثانية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا باعتبار كل فرد من افراد الطائفتين فاحسبوا
بينهما اى اذا قاتل فريقان من المسلمين فعلى المسلمين ان يسعوا فى الصلح بينهم ويدعواهم الى حكم الله
فان بغت احدا على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تغنى الى امر الله فان قاعت فاصحوا

بينهما بالعدل اى فان حصل بعد ذلك للتعدى من احدى بطائفتين على الاخرى ولم تقبل الصلح ولا واثبت فيه كان على المسلمين ان يقالوا هذه الطائفة الباغية حتى ترجع الى امر الله وحكمه فان حوت تلك الطائفة الباغية عن بعضها واجابت الدعوة الى كتاب الله وحكمه على المسلمين ان يعدلوا بين الطائفتين فى الحكم ويخرجوا فى الصواب لمطابق حكم الله ويأخذوا على يد الطائفة الظالمة حتى يخرج من الظلم وتودى على ما يجب عليها من الاخرى ثم امر الله سبحانه المسلمين ان يعدلوا فى كل امورهم بعد امرهم بهذا العدل كالتى صارت لبطائفتين المتقاتلتين فقال واقتسطوا ان الله يحب المقتسطين اى ان يعدلوا ان الله يحب المتعادلين ومحبته لهم يستلزم مجازاتهم باحسن الجزاء وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق فى هذا المرام فى شرحه نبيل الاطراف للمنشقى وبسطنا الكلام على احكام البغى والبقاة فى شرحنا مسك الختام لبلوغ المرام فليرجع اليهما

سورة النجم حك ستون قيل ثنتان شواية

لكية جميعها فى قول الجمهور وروى عن ابن عباس الآية منها وهى قوله الذين يحثيبنون كبائر الاثم والقوا حثا الاثم الآية الآية وان ليس للانسان الا ما سعى اى ليس له الا اجره سعيه وجزاء عمله ولا ينفع احدا عمل احد هذه العموم مخصوص بمثل قوله سبحانه والحقنا بهم ذريتهم وبمثل ما ورد فى شفاعته الانبياء والملائكة للعباد ومشرعهم وعاء الاحياء والاموات وتصديقهم عنهم ونحو ذلك ولم يصيب من قال ان هذه الآية منسوخة بمثل هذه الاسوة فان الخاص لا يمتنع العام بل يخصه فكما قام الدليل على ان الانسان ينتفع به وهو من غير سعيه كان مخصوصا لما فى هذه الآية من العموم

سورة الواقعة سبع اوستعون آية

وهى كلها لكية فى قول جماعة من العلماء كالحسين عكرته وجابر وعطاء وقال ابن عباس وقتادة الآية منها تزلت بالمدينة وهى قوله تعالى وتجلبون رزقكم انكم تكذبون الآية لا يستدركها المطهر قال الواحدي اكثر المشركين على ان الضمير عايد الى المكاتب المكثرون والمطهرون هم الملائكة وقيل هم الملائكة والرسول من بنى آدم وحتى لا يسهل للنفس الحقيقة فى قيل المعنى لا ينزل بالالمطهرون قيل المعنى لا يقرئ وعلى كون المراد بالمكاتب المكثرون هو القرآن فقول لا يسهل الالمطهرون من الاحداث والاشجاس كذا قال قتادة وغيره وقال الطبري المطهرون من الشرك وقال الربيع بن النضر المطهرون من الذنوب والخطايا وقال محمد بن الفضل وغيره معنى الآية لا يقرئ الالمطهرون و قال ابن عمر "يحد نفعه وبركته الالمطهرون اى المنيون وقال الحسين بن الفضل لا يعرف تعنيه وتلاوه الا من طهر الله من الشرك النفاق وقد ذهب الجمهور الى منع الحديث من هذا المصحف وقال على ابن مسعود

وسعد بن أبي وقاص سعيد بن زيد وعطاء بن الزهري والنخعي والحكم ومحمد وجماعة من الفقهاء منهم مالك الشافعي وروى
عن ابن عباس الشاذلي وجماعة منهم أبو حنيفة أبي حنيفة والشافعي والشافعي في شرحه للشافعي فليرجع إليه

سورة الحديد تسع وعشرون آية

كلها مكية قال القرطبي في قول الجميع الآية وجعلنا في قلوب الذين أتبعوه رافة الذين أتبعوه هم الموحدين
جعل الله في قلوبهم مودة لبعضهم البعض ورجة تيرحمون بها بخلاف اليهود فإنهم ليسوا كذلك أصل
الرافة اللين والرحمة الشفقة وقيل الرافة أشد الرحمة وربةانية ابتدعوها أي ابتدعوا ربهانية
ورجاء أبو علي الفارسي على العطف على ما قبلها والربةانية تفتح المراء وضمها وهي تفتح الخوف من الرب بالضم
منسوبة إلى الرببان وذلك لأنهم غلوا في العبادة وحملوا على أنفسهم المشقات في الامتناع عن المطعم المشتم
والمنكح وتعلقوا بالكفوف والصوامع لأن ملوكهم غير دأوبدوا وبقي منهم نفر قليل فشرهوا وتبتلوا وذكر سبحانه
قتادة والضحاك وغيرهما ما التبتاها أي ما فرضنا لها عليه حد إلا ابتغاء استثناء منقطع أي ما التبتاها عليهم
رأسا ولكن ابتدعوا ما ابتغوا رضوان الله فابتدعوا أي هذه الربهانية التي ابتدعوا بها من جهة أنفسهم حتى
رعایتها بل ضيعوها وكفروا بدين عيسى ودخلوا في دين الملوك الذين غير دأوبدوا وتركوا التبرع بدينهم
على دين عيسى لا قائل منهم وهم المراءون لقوله فأتينا الذين آمنوا منهم أجوبهم الذي يستحقونه بالأيان في ذلك لأنهم لم يعبوا
وتبتلوا على دينه حتى آمنوا بحججهم صلى الله عليه وآله وسلم ابتداء فكثير منهم فاستقوا خارجون عن الإيمان كما أمر الله أن يكونوا

سورة المجادلة ثنتان وعشرون آية

وهي مكية قال القرطبي في قول الجميع الآية عن عطاء بن العشر الأول منها مكية الآية والذين يظاهرون
من نسائهم بأن يقول الزوج لا أثر انت علي كظلامي كذا قال ابن عباس والمعنى والذين يقولون ذلك
القول المنكر الزور ثم يعودون لما قالوا بالتدراك والتلافي كما في قوله ان تعودوا المشكاه أي إلى مثله
قال الانخس لما قالوا إلى ما قالوا أيتا تباين قال محمد بن الذي هذا هذا وقال أبو وهب إلى صراط الجحيم
وقال بان ربك حي لها وقال أوحى إلى نوح وقال الفراء اللام بمعنى عن والمعنى ثم يرجعون عما قالوا ويريدون
الوطي وقال الزجاج المعنى ثم يعودون إلى إرادة الجماع من أجل ما قالوا قال الانخس أيضا الآية فيها تقييد
وتأخير والمعنى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما كانوا عليه من الجماع فتخرجون رقة لما قالوا
أي فعلهم تخبر رقة من أجل ما قالوا واختلف أهل العلم في تفسير العود المذكور على أقوال الأول أنه العزم
على الوطى وبه قال العراقيون أبو حنيفة وصحابة روى عن مالك وقيل هو الوطى نفسه وبه قال الحسن
وروى أيضا عن مالك وقيل هو ان يسكما زوجه بعد الظهار مع القدرة على الطلاق وبه قال الشافعي

وقيل هو الكفارة والمعنى انه لا يستيج وطيهما الا بكفارة وبه قال الليث بن سعد وروى عن ابى حنيفة وقيل هو تكبير
النظام بلفظه وبه قال بل الظاهر والظاهر انها تجزى اى رقبته كانت وقيل يشترط ان تكون سنة كانت
فى كفارة القتل بالاول قال ابو حنيفة وصحابه وبالثانى قال مالك والشافعى واشترطوا سلامتها من عيب
من قبل ان يتماسا المراد بالتماس هنا الجماع وبه قال الجمهور فلا يجوز للنظام الرطب حتى يكفر وقيل المراد به
الا شتمت بالجماع او اللبس او النظر الى الفرج بشهوة وبه قال مالك وهو احد قولى الشافعى والاشارة
بقوله ذلك الى الحكم المذكور وهو مبتدء وخبره تو عطفون اى قومرون بدا وتزجرون به عن ارتكاب
النظام وقيمه بيان لما هو المقصود من شرع الكفارة قال الزجاج المعنى ذلكم التغليب فى الكفارة تو عطفون
به اى ان غلبت الكفارة وعطف لكم حتى تركوا النظام والله بما تعملون خبير لا يخفى عليه شئ من اعمالكم
فهو مجازيكم عليها ثم ذكر سبحانه حكم العاجز عن الكفارة فقال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يتماسا اى فمن لم يجز الرقبته فى ملكه ولا تمكن من قيمتها فعليه صيام شهرين متتابعين لا يقطر
فيهما فان اقطر استأنف ان كان الاقطار غير عذروا ان كان لعذر من سفر او مرض فقال سعيد بن
المسيب والحسن وعطاء بن ابى رباح وعمرو بن دينار والشعبي والشافعى ومالك يبنى ولا يستأنف
وقال ابو حنيفة انه يستأنف وهو مروي عن الشافعى فلو وطى ليدلما او نهرا عمدا او خطا استأنف وبه قال
ابو حنيفة ومالك وقال الشافعى لا يستأنف اذا وطى ليلا لا ذليلا محلا للصوم والاولى ومن لم
يستطع فاطعام سنتين مسكينا لكل مسكين مدان وبها نصف صاع وبه قال ابو حنيفة وصحابه
وقال الشافعى وغيره لكل مسكين مد واحد والظاهر من الآية ان يطعمهم حتى يشبعوا مرة واحدة او يدفع اليهم
مال يشبعهم ولا يلزم ان جميعهم مرة واحدة بل يجوز له ان يطعم بعض السنتين فى يوم وبعضهم فى يوم آخر والاشارة
بقوله فذلك الى ما تقدم من الاحكام وهو مبتدء وخبره مقدر اى ذلك واقع لتو منوا با الله ورسوله
اى لتصديقهم ان الله امر به وشرعه والتطيعوا الله ورسوله فى الاوامر والنواهي وتقفوا عند حدوده والشرع
ولا تتعدوها ولا تعودوا الى النظام الذى هو نكس من القول زور والاشارة بقوله تلك الى الاحكام المذكورة
وهو مبتدء وخبره حد ود الله فلا تجاوزوا حدوده التى حد بها لكم فانه قد بين لكم ان النظام مصيب
وان كفارته المذكورة توجب العفو والمغفرة ولكافرين الذين لا يقفون عند حدود
الله ولا يعملون بما حذر الله لعباده وسماه كفرا تغليظا وتشديدا عند اب اليم هو عذابهم

سورة الحشر اربع وعشرون آية

وهي مدنية قال القرطبي فى قول الجميع الآية الاولى ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة
على اصولها فباذن الله وليجزي الفاسقين قال مجاهد ان بعض المهاجرين وقفوا فى قطع الخيل

فنهاهم بعضهم وقالوا انها هي مغنايم للمسلمين وقال الذين قطعوا بل هو عيظ للعدو فتزل القرآن بتصديق من نكح عن قطع النخل وتحليل من قطعه من الاثم واختلف المفسرون في تفسير اللينة فقال الزهري والاك وسعيد بن جبيرة عكرته والتحليل انها النخلة كلمة الا العجوة وقال الثوري هي كرام النخل وقال ابو عبيدة انها جميع الوان التمر سوى العجوة والبسر في وقال جعفر بن محمد انها العجوة خاصة وقيل هي ضرب من النخل قال الاصمعي هي الدقل من اصل اللينة لونه فقلبت الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها وجمع اللينة لبنين قيل ليان وقد استدلل بالآية على ان حصول الكفار ويارهم للباس بها تدمم وتحرق وترمي بالجانيق وكذلك قطع اشجارهم ونحوها وكذا استدلل بها على جواز الاجتهاد وعلى تصويب المجتهدين والبحث مستوفى في كتب الاصول الثانية وما افاء الله على رسوله منهم اى ما رده عليه من اسوال الكفار والضمير عايد الى بنى النضير فما اوجفتهم عليه من خيل ولا ركاب يقال وجف البعير بجف وجفا وهو سرقة السير واوجفه صاحبه اذا حمله على السيل السريع والركاب كيب من الابل خاصة والمعنى لم تركبوا لتحصيل خيلا ولا ابلا ولا تشبهتم لها مشقة ولا قيمتها باحرابا وانما كانت من المدينة على سبلين فجعل الله سبحانه لرسوله صلى الله عليه وآله وبارك وسلم خاصة فانه افنتهما صلحا واخذ اسوالها وقد كان يسال المسلمون ان ليقسم لهم فتزلت الآية ولكن الله ليمسك رسوله على من يشاء من اعدائه وفي هذا بيان ان تلك الاسوال كانت خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله ومن صحابه لكونهم لم يوجفوا عليها بخيل ولا ركاب بل مشوا اليها مشيا ولم يقاسوا فيها شيئا من شدائد الحرب والله على كل شئ قدير ليمسك من يشاء على من اراد ويعطي من يشاء ومنع من يشاء لا يسال عما يفعل وهم يسالون الثالثة ما افاء الله على رسوله من هذا بيان لمصافى القى بعد بيان انه لرسول الله صلى الله عليه وآله ولتكرير بقصد التقدير والتاكيد ووضع من اهل القرى موضع قوله منهم بلاشعار بان هذا الحكم خاص ببنى النضير وحدهم بل هو حكم على كل قرية ليقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها السلم ونحوه لا ركاب ولا خيل بنو النضير قرية نبطية وفدك وخيبر وقد حكم اهل العلم في هذه الآية والتي قبلها بل معناها متفق اختلف فقيل معناها فرق كما ذكرنا وقيل مختلف وفي ذلك كلام اهل العلم طولى قال ابن العربي لا اشكال انها ثلاثية معان في ثلاث آيات اما الآية الاولى وهي قوله وما افاء الله على رسوله منهم فهي خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وهي اسوال بنى النضير ما كان مثلها واما الآية الثانية وهي ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فهذا كلام مبتدئ لا يدل على الاستحقاق غير الاول ان اشتركت هي والاولى في ان كل واحدة منهما تضمنت شيئا افاء الله على رسوله واقتضت الآية الاولى ان يحصل غير فقال واقتضت آية الانفال هي الآية الثالثة انه حصل بقتال معزبت الآية الثانية وهي ما افاء الله على رسوله من اهل القرى في كسب حصول بقتال وبغير قتال فنشاء الخلاف من ما هنا فطائفة قالت هي ملحقة بالاولى هي التي لم وطائفة قالت هي ملحقة بالثالثة وهي التي لانفال الذي قبلها لانها ملحقة بآية الانفال اختلفوا هل هي حصة او حكمه هذا كلام

وقال مالك بن النكاح الآتي الاولي من هذه السورة خاصة برسول الله صلى الله عليه وآله والآتي الثانية هي في بني قريظة يعني
ان معناها يعود الى آية الانفال ونذهب الشافعي ان سبيل خمس النبي سبيل خمس الغنيمة وان بقية
اخماسه كانت للبني صلعم وهي بعده لمصالح المسلمين فله وللرسول ولذي القربى واليتامى
والمساكين وابن السبيل المراء بقوله يشانه يحكم فيه بما يشاء وللرسول يكون ملكا له ولذي القربى
وهم بنو هاشم وبنو المطلب لانهم قد منعوا من الصدقة فجعل لهم حقا في الغنيمة قيل تكون القسمة في هذا
المال على ان تكون اربعة اخماسه للرسول صلعم خمسة تقسم اخماسا للرسول خمس ولكل صنف من
الاصناف الاربعة المذكورة خمس قيل تقسم اسداسا السادس سهم الله سبحانه ولا يصرف الى وجوه القربى
كعمارة المساجد ونحو ذلك كيلا يكون اسي الغني دولة بين الاغنياء مستكمرون الفقراء والارامل
اسم للشئ يتداوله القوم بينهم يكون لثلاثة مرة ولثلاثة مرة قال مقاتل المعنى انه يغلب الاغنياء الفقراء
فيقسمونه بينهم ثم لما بين لهم سبحانه مصارف هذا المال امرهم بالاعتدال برسول الله صلى الله عليه وآله وما اتاه
الرسول اسي ما اعطاكم من مال الغنيمة فخذوه وما نهاكم عنه اسي عن اخذه فانهوا عنه ولا تأخذوا
قال الحسن السدي ما اعطاكم من مال الغني فاقبلوه وما منعكم منه فلا تطلبوه وقال ابن جريح ما اتاكم من
طاعتي فافعلوا وما نهاكم عنه من بعصيتي فاجتنبوه واتحقق ان هذه الآية عاتية في كل شئ يأتي برسول
صلعم من امر او نه او قول او فعل ان كان السبب خاصا فالاعتدال بهجوم اللفظ لا بخصوص السبب
وكل شئ اتاه به من الشرع فقد اعطانا اياه واوصله اليها وما انفع هذه الآية واكثر فائدة ما امرهم
باخذ ما امرهم باخذه الرسول وترك ما نهاهم عنه امرهم بتقبواه وخوفهم شدة عقوبته فقال واتقوا الله
ان الله شديد العقاب فهو ما قبل من لم ياخذ ما اتاه الرسول ولم ترك ما نهاه عنه

سورة الممتحنة ثلث عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول الجميع الآتي الاولي لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبوءوهم بدل من الموصول بدل اشمال وتقسطوا
اليهم يقال اقسطت الى الرجل اذا عاملته بالعدل قال الزجاج المعنى وتعدوا فيما بينكم وبينهم من الجأ
بالعهد ان الله يحب المقسطين اسي العادلين ومعنى الآية ان الله سبحانه لا ينهى عن ابرار
العهد من الكفار الذين عاهدوا المؤمنين على ترك القتال وعلى ان لا يظهر والى الكفار عليهم ولا ي
عن معاملتهم بالعدل قال ابن زيد هذا في اول الاسلام عند المواقعة وترك الامر بالقتال ثم نسخ
قال قتادة نسختها فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل هذا الحكم كان ثابتا في الصلح بين النبي
صلعم وبين قريش فلما زال الصلح نسخ الحكم وقيل هي خاصة في خلفاء النبي صلعم ومن بعده

وتبينه عنه قاله الحسن قال الكلبي هم خزاعة وبنو الحارث بن عبد مناة وقال مجاهد هي خاصة في الذين آمنوا
 ولم يهاجروا وقيل هي خاصة بالنساء والصبيان وعلى القرطبي عن الكثر اهل التبادل انما حكمة ثم بين سبحانه
 من لا يحل بجره ولا العدل في معاملته فقال انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين
 واخرجوكم من دياركم وهم صناديد الكفر من قرش وظلمة اهل اخرجكم اى عاونوا
 الذين قاتلوكم واخرجوكم على ذلك وهم سايرا اهل مكة ومن دخل معهم في عهدهم ان تولوهم ومن
 يتولهم فاولئك هم الظالمون اهل الكمالون في الظلم لا تم قولوا السن يتجوز العداوة لكونه عدو الله
 ولرسوله ولكتابه وجعلوهم اوليا ثم الثمانية يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المومسات
 مهاجرات من بين الكفار وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح قريشا يوم الحديبية على ان يرد عليهم من
 جاورهم من المسلمين فلما باجرا اليه النساء ابى الله ان يرذنوا الى المشركين وامر بان يتحاشن فقال
 فامتنعوهن اى فاختبروهن وقد اختلف فيما كان يتحين به فقيل كان يستخلصن بالله ما خرجن من بعض
 زوج ولا رغبة من ارض الى ارض ولا التماس دنيا بل جئنا بشدة لرسوله صلى الله عليه وسلم ورغبة في دينه
 فاذا حلفت كذلك اعطى النبي صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها وما افق عليها ولم يردوا اليه قيل الامتحان هو ان تشهد ان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيل ما كان الامتحان الا بان يتلو عليهن رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية وهي
 يا ايها النبي اذا جاءك المومسات الى آخرها واختلف اهل العلم هل فحل النساء في عهد المدينة ام لا على قولين
 فعلى القول بالدخول تكون هذه الآية مخصصة لذلك العهد وبه قال الاكثر وعلى القول بعده لا نسخ
 ولا تخصيص الله اعلم بايما فهن هذه الجملة معتزلة لبيان ان حقيقة حالهن لا يعلمها الا الله سبحانه
 ولم يتعبدن لذلك وانما تعبدنكم بامتناعهن حتى يظهر لكم ما يدل على صدق دعواهن في الغيوب في الاسلام
 فان علمتهن مومنات اى علمتم ذلك بحسب النظام بعد الامتحان الذي امرتم به فلا
 ترجوهن الى الكفار اى الى بازواجهن الكافرين لا هن حل لهن ولا هم يحلون لهن فاعل
 عن ارجاعهن فيه دليل على ان المومنة لا تحل للكافر وان اسلام المرأة يوجب فرقتها من زوجها لا مجر
 اجهتها والتكثير لتأكيد المحرمات والاول لبيان وال النكاح القديم والثاني لامتناع النكاح الجديد وانما
 اى واعطوا الزوج هو لا واللاتي باجرن ولسن مثل ما انفقوا عليهن من المهور قال الشافعي او عليها
 غير الزوج من قراباتها منع منها بلا عوض ولا جناح عليكم ان تنكحوهن لانهن قد صرن من اهل بيوتكم
 اذا اتيموهن اجودهن اى مهورهن وذلك بعد انقضاء عدتهن كما تدل عليه دلالة وجوب العدة
 ولا تمسكوا بعضكم البعض الكوافر بالمجهر وبالتخفيف من الامساك اختار هذه القراءة ابو عبيد لقوله فاسكنوه
 بمعروف وقر الحسن ابو الواليتة والوعمر والتشديد من التمسك العصم جمع عصمة وهي ما يقتضيه والمراد بهنا
 عصمة عقد النكاح والمعنى ان من كانت له امرأة كافرة فليست لها امرأة لانقطاع عصمتها باختلاف الدين

قال النخعي في المسئلة تلحق بدار الحرب فتكفر وكان الكفار يزوجون المسلمين المسلمين تيزوجون المشركات ثم نسخ ذلك لهذه الآية وهذا خاص بالكوافر المشركات ودون الكوافر من اهل الكتاب وقيل عامته في جميع الكوافر مخصصة باخراج الكتابيات منها وقد ذهب جمهور اهل العلم الى انه اذا اسلم وشني او كتابي لا يفرق بينهما الا بعد القضاء والغدة وقال بعض اهل العلم يفرق بينهما بحد اسلام الزوج وهذا انما هو اذا كانت المرأة مدخولا بها واما اذا كانت غير مدخول بها فلا خلاف بين اهل العلم في انقطاع العصمة بينهما بالاسلام اذ لا عدة عليها واستلوا ما انفقت اى اطلبوا مهر نسائكم اللاحقات بالكفار قال المفسرون كان من ذهب من السلمات مرتدة الى الكفار من اهل العمد يقال للكفار ما توامروا به يقال للمسلمين ايجاب امرأة من الكفار الى المسلمين اسلمت روادها على زوجها الكافر فذكر اى المذكور من ارجاع المهر للمسلمين حكم الله ورسوله يحكم بينكم والله عليه حكيم قال القرطبي وكان هذا مخصوصا بذلك لما في تلك النازلة خاصة باجماع المسلمين ولما نزلت الآية المتقدمة قال المسلمون حينئذ يا حكم الله وكتبوا الى الشركيين فامتنعوا فتمتل قولهم وان فاتكم شيء اى مما وقعتم من اذوا حكم اى من مهور نسائكم وقيل المعنى وان انفلت منكم احدين نسائكم الى الكفار فارتدت المسئلة فعاقبتهم قال الواحدى قال المفسرون اى غفتم وقال الزجاج تاويله وكانت العقبى لكم اى كانت الغنيمت لكم حتى غفتم فاقوا الذين ذهبوا من اوجههم مثل ما انفقوا من مهر المهاجرة التي تزوجوها ووقعوه الى الكفار ولا تولوهن زوجها الكافر قال قتادة ومجايدنا امرءان يعطوا الذين ذهبوا من اوجههم مثل ما انفقوا من القبي والغنيمت وهذه الآية منسوخة قد انقطع حكمها بغير الفتح وقال قوم بل محكمة واتقوا الله الذى انتقم به مسلمون اى احذروا ان تتعرضوا لشيء مما يوجب العقوبة عليكم فان الايمان الذى انتم متصفون به يوجب على صاحبه لك الثالثة يا ايها النبى اذا جاءك المؤمنات يبايعنك اى قاصداً مبايعتك على الاسلام وعلى ان لا يشركن بالله شيئاً من الاشياء كما انما كان هذا كان يوم فتح مكة فان نساء اهل مكة اتين رسول الله صلى الله عليه وآله يبايعنه فامر الله ان ياخذ عليهن ان لا يشركن ولا ييسرن ولا يزنين ولا يقتلن اولادهن وهو ما كانت تفعله الجاهلية من اوال النبات ولا يابيهن ببهتان يقتلن به بين ايديهن وارجلهن اى لا يمتحنن بازواجهن ولدا ليس منهم قال الفراء انه اذا لم تقط المولود فيقول لزوجها هذا ولدى منك فذلك البهتان المفسرى بين ايديهن ارجلهم وذلك ان الولد اذا وضعت الام سقط بين يديها ورجليها وليس المهر او هذا انها نسبت ولد لها من الزنا الى زوجها لان ذلك قد دخل تحت النهى عن الزنا ولا يعصيك فى معروف اى فى كل امر هو طاعة يشد قال عطاء بن كلبره وتقوى وقال مقاتل عنى بالمعروف النهى عن التوج وتزويج البهتان وجهز الشحر وشق الجيب فشمس الوجه والدعا بالويل وكذا قال قتادة وسعيد بن المسيب ومحمد بن السائب

سورة الجمعة أحد عشر آية

سورة المنافقين احد عشر آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول الجميع الآية اذا جاءك المنافقون اى اذا وصلوا اليك فحضروا
محاسنك قالوا نشهد انك لرسول الله اكذوا وشهادتهم بان واللام للاشعار بانها صادرة عن
صميم قلوبهم مع خلوص اعتقادهم والمراد بالمنافقين عبد الله بن ابي وهجابه ومعنى نشهد خلف فهو
مخرجي القسم ولذلك يتلقى بما يتلقى به القسم والله يعلم انك لرسوله معتزته مقررته لمضمون ما قبلها
وهو ما اظهره من الشهادة وان كانت بواطنهم على خلاف ذلك والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
اى في الشهادة التي زعموا انها من صميم القلب خلوص الاعتقاد والى انطواء كلامهم بالشهادة بالرسالة فانه حق و
والله يشهد انهم لكاذبون فيما تضمنه كلامهم من التاكيد الدال على ان دينهم لك صادرة عن خلوص اعتقاد وطمانينة قلبية افطن

وهي نية قال القرطبي قول الجميع الآية الاولى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء وادخلنكم عليهن وادخلنكم عليهن
تشرافا له ثم خاطب مع امته والخطاب له خاصة والجميع للتعظيم امتا اسود في ذلك المعنى او اوردتم تطلقتم من غير تم عليه
فطلقوهن احدتهن اى مستقبلات لغيره من قبل عدتهن او لقبل عدتهن او لزمان عدتهن بهو الطهر والارواح تطلقتم
في طهر لم يقع فيه جراح ثم تكرر حتى تقتضى عدتهن فاذا طلقتموهن هكذا فقد طلقتموهن احدتهن واحصوا العددا اى اخطو
واخطوا الوقت الذي وقع فيه الطلاق حتى تمام العدة وهي ثلاثه قروء والخطاب للزوج وقيل للزوجات وقيل للمسلمين على
العموم والاولى لى لان الضامير كلها لهم واتقوا الله مريكم فلا تقصوه فيما اكرم ولا تضاربون ولا تخرجوهن من
بيوتهن سبل التي كن فيها عند الطلاق ما دس في العدة واذن ان البيوت اليهن مع كونها لازوا
لتأكيد النبي وبيان كمال استحقاقهن بسكنى في مدة العدة وبشكل قوله واذكرن ما يتلى في بيوتكن وقوله
وقرن في بيوتكن ثم لما نهى الزواج عن اخراجهن من البيوت التي وقع الطلاق وهن فيها نهى الزوجا
عن الخروج ايضا فقال ولا يخرجن اى من تلك البيوت ما دس في العدة الا لام ضرورى وقيل المراد
لا يخرجن من أنفسهن الا اذا اذن الزوج لمن فلا بأس والاولى الا ان يأتين بفاحشة
صبيحة فمذا الاستثنا وهو من الجملة الاولى اى لا تخرجوهن من بيوتهن لاسن الجملة الثانية قال
الواحدى اكثر المفسرين على ان المراد بالفاحشة هنا الزنا وذلك ان تترقى فتخرج لا تقاتل الى عليها
وقال الشافعى وغيره هى البذاء فى اللسان والاستطالة بها على من هو ساكن معها فى ذلك البيت
ويؤيد هذا ما قاله عكرمة ان فى صحف أبي الان بغيش عليكم وقيل المعنى الا ان يخرجن بعدا فان خرجن
على هذا الوجه فاحشته وهو بعيد تلك حد ود الله يعنى ان هذه الاحكام التي بينها العباد وهى حدود
التي حد بها لهم لا يحل لهم ان تجاوزوها الى غير ما ومن يتعد حد ود الله اى يتجاوزها الى غير ما او يحل شيئا
منها فقد ظلم نفسه بايراد ما مورده الملك واقوعها فى سوانع الضرر بعقوبة الله على تجاوزته
بحدوده وتعدية لمرسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال القرطبي قال جميع المفسرين
ارادوا لامرنا الرغبة فى الرجعة والمعنى الترخيس على الطلاق الواحدة والنهى عن الثلاث فانه اذا طلق
ثلاثا اضر بنفسه عند الندم على الفراق والرغبة فى الارتجاع فلا يجزى الى المراجعة سبيلا وقال مقاتل بعد
ذلك اى بعد طلاقه او طلقتهن امرا بالمراجعة قال الواحدى الامر الذى يحدث ان يقع فى قلب الرجل
المحبة لرجعتها بعد الطلاق والطلقتهن قال الزوجان واذا طلقها ثلاثا فى وقت واحد فلا معنى لقوله
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا الثانية اى بانفسهم اى قاربين القضاء واصل العدة
قامسكون ببعض وقت اى اجوهن خمس سواشرة وغرة من غير تحدد بين غمارة لمن

او فارقه من بمعرفه اى اتركوه من حتى تنقضى عدتهن فليملكن نفوسهن مع اليافين بما هو من
عليكم من الحقوق وترك المضارة لمن واشهدوا وذوى عدل مستكبر على الرجعة وقيل على
الطلاق وقيل عليهما قطعا للمتنانزع وحسما لماودة الخصومة والامر للندب كما فى قوله واشهدوا اذا
تبايعتم وقيل انه للوجوب واليه ذهب الشافعى قال الاشهاد واجب للرجعة مندوب اليه فى الفرقة
واليه ذهب احمد بن حنبل وفى قول للشافعى ان الرجعة لا تقتضى الى الاشهاد وكسائر الحقوق وهو
نحوه عن ابى حنيفة واحمد واقيموا الشهادة لله هذا امر للشهود بان يأتوا بما شهدوا به تقربا الى الله
وقيل الامر للمازواج بان يقيموا الشهادة عند الرجعة فيكون قوله واشهدوا وذوى عدل منكم امر بفعل الشهاد
ويكون قوله واقيموا الشهادة امر بان تكون خالصة بشد ذلك اى ما تقدم من الامر بالشهاد وواقاته
الشهادة بوعظيده من كان يوم من نص المؤمن بالله واليوم الآخر لانه المنتفع بذلك دون
غيره ومن يتق الله يجعل له مخرجا مما وقع فيه من الشدايد والمحن ويؤذقه من حيث لا يحتسب
اى من وجه لا يخطر بباله ولا يكون فى حسابه قال الشعبي والضحاك هذا فى الطلاق خاصة اى من يطلق
كما امر سدكين لم يخرج فى الرجعة فى العدة وانه يكون كاحد الخطاب بعد العدة وقال الكلبى ومن يتق
الله بالصبر عند المصيبة يجعل له مخرجا من النار الى الجنة وقال الحسن مخرجا مما نهى الله عنه وقال ابو العاتية
مخرجا من كل شئ ضاق على الناس وقال الحسين بن الفضل ومن يتق الله فى اوار الفرائض يجعل له مخرجا
من العقوبة ويرزقه الثواب من حيث لا يحتسب اى يبارك له فيما اتاه وقال سهل بن عبد الله
يتق الله فى اتباع السنة يجعل له مخرجا من عقوبة اهل البدع ويرزقه الجنة من حيث لا يحتسب وقيل غير
ذلك وظاهر الآية العموم ولا وجه لتخصيص بنوع خاص ويدخل فيه السياق ودخولا اوليا ومن يتوكل
على الله فهو حسبه اى ومن يتق بالله فيما نابه كفاه ما به ان الله بالغ امره اى بالغ ما يريد
من الامر لا يعفوت شئ ولا يعجزه مطلب او نافراده لا يروى شئ قد جعل الله كل شئ قدرا اى
تقديرا وتوقيفا او مقدارا فقد جعل الله سبحانه للشدة اجلات انتهى اليه وللرخا اجلات انتهى اليه وقال السد
هو قدر الحيض والعدة الثالثة واللائي يئسن من المحيض من نسائكم هن اللاتي لا يطعن
حيضهن اليهن منهن ان ارتبتهن اى شكلتم وجهاتكم كيف عدتهن فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي
لم يحضن لصغرهن وعدم بلوغهن من الحيض اى لعدتهن ثلاثة اشهر ايضا وضوف هذا الدلالة ما قبله عليه
واوكلات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن اى بائتهن عدتهن ونص المحامى ظاهر الآية ان عدة
المحوامل بالوضع سواء كن مطلقا تامتوفى عنهن وقد تقدم الكلام فى هذا فى سورة البقرة مستوفى
وحققنا البحث فى هذه الآية وفى الآية الاخرى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربطن بلفنهن
اربعة اشهر عشر وقيل معنى ان ارتبتم ان تبتنتم ورجع ابن جرير انه بمعنى الشك وهو الظاهر قال الزجا

ان ارتبتم في حيزها وقد انقطع عنها الحيض وكانت من تحيض مثلها وقال مجاهد ان ارتبتم اي لم تعلموا
 عدة الآيت والتي لم تحيض فالحدة هذه وقيل المعنى ان ارتبتم في الدمل الذي يظهر منها بل هو حيض ام لا
 بل استخاضة فالحدة ثلثة اشهر ومن يتق الله يجعل له من امره يسرا اي من يتقيه في امثاله وامره واجتنب
 نواهيه يسر عليه امره في الدنيا والآخرة وقال الضحاك من يتق الله يطلق للسنة يجعل له من امره يسرا في الرجعة وقال
 مقاتل بن حيان اسد في جناب خاصية جعل له من امره يسرا في توفيقه للطاعة المراجعة اسكنوه من حيث سكنتم
 بيان ما يجب للنساء السكنى وللتنقيض اي اجب مكان سكنكم قبل ان تدعوه من وجدكم اي من سعتكم وطاعتكم
 والوجد القدرة قال الفرغ يقول على من يجد فان كان موسعا وسع عليها في السكنى والنفقة وان كان
 فقيرا فعلى قدر ذلك قال قتادة ان لم تجد الا حاجة بيتك فاسكنها فيه وقد اختلف اهل العلم في
 المطلقة ثلثا بل لسكنى ونفقة ام لا فذهب مالك والشافعي الى ان لها السكنى والنفقة لها بنصيب
 ابو حنيفة وصحابان لها النفقة والسكنى وذهب احمد واهل الحق والجمهور انه لا نفقة لها ولا سكنى وهذا الحق
 وقد قرره الشوكاني في شرحه المنتقى بما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره ولا تضاد وهن لتضييقوا عليهن
 في السكنى والنفقة وقال مجاهد في السكنى وقال مقاتل في النفقة وقال ابو اسحق هو ان يطلقها فاذا
 بقي يوان من عدتها راجعها ثم طلقها وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن
 اي الى غاية هي منهن الحمل ولا خلاف بين العلماء في وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة فاما الحامل
 المتوفى عنها زوجها فقال علي وابن عمر وابن مسعود وشريح والنخعي والشافعي وحماد وابن ابي ليلى وسفيان
 وصحابة ينفق عليها من جميع المال حتى تضع وقال ابن عباس وابن الزبير وجابر بن عبد الله ومالك
 والشافعي وابو حنيفة وصحابة لا ينفق عليها الا من يضييها وهذا هو الحق للمادة الواردة في ذلك من
 السنة فان ارضعن لكم اولادكم بعد ذلك فانوهن اجورهن اي اجور ارضاعهن من المعنى ان
 المطلقات اذا ارضعن اولادهن لزوج المطلقين من من فلهن اجورهن على ذلك واعتبروا بينكم
 بمعروف هو خطاب للزوج والنزوات اي تشاوروا بينكم بمعروف غير منكر وليقبل بعضكم من
 بعض من المعروف والجميل وهل معناه ليا من بعضكم بعضا بما هو متعارف بين الناس غير منكر عندهم قال
 مقاتل المعنى لتراض الاب والام على امر سمى قيل فالعرف والجميل من الزوج ان يوفر لها الاجر والعرف
 الجميل منها ان لا تطلب ما يتعاسر الزوج من الاب وان تعاسر تعاسر اي في اجراء الرضاع فابى الزوج
 ان يعطي الام الاجر وايت الام ان يرزعا لاجل ما تريد من الاجر فستوضع له اخوي اي يستاجر
 مربعة اخرى ترضع ولده ولا يجب عليه ان يسلم بالتطلب الزوجية ولا يجوز له ان يكرها على الرضاع
 بما يريد من الاجر قال الضحاك ان ايت الام ان ترزعه يستاجر لولده اخرى فان لم تقبل اجبرت
 امته على الرضاع بالاجر لينفق ذو وسعة من سعة فيه الامر لاهل السنة بان يوسعوا على الرضا

من فاسم على قدر سعتهم ومن قبح عليه رزقه اى كان رزقه بمقدار القوت ومضيقات النفس مع فليفت
ما اتاه الله اى ما اعطاه من الرزق ليس عليه غير ذلك لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها
اى ما اعطاها من الرزق فلا يكلف الفقير ان يفتق ما ليس في وسعه بل عليه ما يقدر عليه وتبلغ اليه
طاقتة ما اعطاه الله من الرزق سيجعل الله بعد عسر يسرا اى بعد ضيق وشدة سعة وراحة

سورة التحريم اثنا عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول المجمع وتسمى سورة النبی صلی الله علیه وآله وسلم الآية يا ايها النبي احرم
نحوهم ما احل الله لك اختلف في سبب نزول الآية على قول الاول قول اكثر المفسرين قال
الواحدى قال المفسرون كان النبي صلی الله علیه وسلم في بيت حفصة فزارت ابانها فلما رجعت البت
مارية في بيتها مع النبي صلی الله علیه وسلم فلم تدخل حتى خرجت مارية ثم دخلت فلما رأت النبي صلی الله علیه وسلم في وجه حفصة
الغيرة والكآبة قال لها لا تخبري عايشة ولك على ان لا اقربها ابدا فاختبعت حفصة عايشة وتكا
متصافيتين فغضبت عايشة ولم تنزل بالنبي صلی الله علیه وسلم حتى حلف ان لا يقرب مارية فانزل الله هذه السورة
قال القرطبي اكثر المفسرين على ان الآية نزلت في حفصة وذكر القصة وقيل السبب انه كان النبي صلی الله علیه وسلم
يشرب مع سلا عند زينب بنت جحش فتواطأت عايشة وحفصة ان يقولوا لاذ دخل عليهما انما تجدنك
يرج معافير وقيل السبب المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلی الله علیه وسلم سذرة ضعيف والمجمع ممكن بوقوع القصة في حفصة
العسل وقصة مارية وان القرآن نزل فيها جميعا بتبني مرضات اذ واجعت ومرضاة اسم مصدر
هو الرضا والله غفور رحيم لما فرط منك من تحريم ما احل الله لك قيل وكان ذلك ونبا من اصناف
فلذا عاتبه الله عليه وقيل انها ساءت على ترك الاولى قد فرض الله لكم تحله ايمانكم اى شرع لكم
تحليلها وبين لكم ذلك فكان اليمين عقد والكفارة حل لانها محل للمحالف ما حرمه على نفسه قال قتادة
المعنى قد بين الله كفارة ايمانكم في سورة المائدة فامر الله بيمينه ان يكفر بيمينه ويراجع وليدته فاعتق رقبة
قال الزجاج وليس لاحد ان يحرم ما احل الله فقلت وهذا هو الحق ان تحريم ما احل الله لا يعتد ولا يلزم
صاحبه فالتحليل والتحريم هو الى الله سبحانه لا الى غيره ومما ثبته نبوة صلی الله علیه وسلم في هذه السورة ما لم يبلغ دليل على ذلك
والبحث طويل والنزاع هب فيه كثيرة والمقالات فيه طويلة وقد حققه الشوكاني رحمه الله تعالى في مولفاته
بما يشفي واختلف العلماء في مجزئ التحريم بين توجب الكفارة ام لا وفي ذلك خلاف وليس في الآية
ما يدل على انه يمين لان الله سبحانه عاتبه على تحريم ما احل الله ثم قال قد فرض الله لكم تحله ايمانكم وقد
ورد في القصة التي ذهب اكثر المفسرين الى نهاي سبب نزول الآية انه حرمه ولا ثم حلف ثانيا كما ان
والله مواعاة اى وليكم فامروكم بالتولى لا موكم وهو العليم بما فيه صلاحكم فلا علم الحكيم في اقواله وافعاله

سورة نوح تسع وعشرون اوتمان عشرين آية

بكتيه قاله عبدا سدين النبي خرم عتة بن النضير والنحاس وابن مرويه الآية فقلت استغفروا
ربكم انه كان غفارا اي سئلوه المغفرة من ذنوبكم الساكنة بانتم الاصل النية انه كثير المغفرة للمؤمنين
وقيل معنى استغفروا توبوا عن الكفر انه كان غفارا للتائبين عنه يدس السماء عليكم من سواد المراد
بالسواد المظلم والمدار الدور وهو الخلق بالمرطري اسلا لا مدرا وني هذه الآية وليس على ان الاستغفار
من اعظم اسباب المطر وحصول انواع الارزاق ولهذا قال في ميد دكم يا مولاي ليعجل لكم خيرات ويجعل لكم نورا جارية

سورة المزمل تسع عشرة اوتمان عشرين آية

وهي بكتيه قال لما وري كلها في قول الحسن عكرته وجابر قال قال ابن عباس فتاة الآيتين منها وصيه
على ما يقولون والتي تليها الآية الاولى في قول الليل اي تم للصلوة في الليل مع اختلاف بل كان هذا الآية
الذي امر في فرضها عليه ونظرا وقوله اقليل استثناء من الليل اي صل الى ليلة كلها الا ليسي منه وقليل
من الشيء هو ما دون النصف وقيل ما دون العشر وقال مقاتل م الكلي المراد بالقليل
هنا الثلث وقد اغتنانا عن هذا الاختلاف قوله نصفه او انقص منه اي من النصف قليلا الى الثلث
او زد عليه قليلا الى الثلثين فكانه قال تم ثلثي الليل ونصفه وثلثه وقيل ان نصفه بدل من قوله
قليل فيكون المعنى ثم الليل الا نصفه او اقل من نصفه او اكثر من نصفه قال لا خفش نصفه الى نصف
كما يقال اعطه درهما ورحمين ثلاثة يريد اود رحمين او ثلاثة قال الواحدى قال المفسرون او انقص من نصف
قليل الى الثلث او زد على النصف الى الثلثين جعل له سعة في مدة قياسه في الليل وخيره في هذه الساعات ليعيا
فكان النبي صلعم وطائفة معه ليقومون على هذه المقادير وشق ذلك عليهم فكان الرجل لا يدرى كم صلى
او كم بقي من الليل وكان يقوم الليل كله حتى خفف احد عنقه وقيل الضمير في منه وعليه اجاب الى الاكل
من النصف كانه قال ثم اقل من نصفه او تم انقص من ذلك الاقل او ازيد منه قليلا وهو بعيد جدا
والظاهر ان نصفه بدل من قليلا والضمير ان اجاب الى النصف المبدل من قليلا واختلف
في الناسخ لهذا الامر فقليل هو قوله ان ركب يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل مع نصفه وثلثه الى آخر السورة
وقيل هو قوله علم ان لمن تحصوه وقيل هو قوله علم ان سيكون منكم منى وقيل هو نسخ بالصلوات
الحسن بهذا قال مقاتل والشافعي وابن كيسان وقيل هو فاقروا ما تيسر منه وهو ب الحسن وابن سيرين
الى ان صلوة الليل فرضت على كل مسلم ولو قد جلب شاة ودخل القرآن تو قليلا اي اقراه على من
مع تدبر قال الضحاك اقروه حرفا قال الزجاج هو ان تبين جميع الحروف وتوفي حقوقها من الاشباع

واصل الترثيل والتنقيذ والتنسيق وحسن النظام وتأكيذ الفعل بالمصدر يدل على المباينة على وجهين
فيه بعض الحروف بعض ولا ينقص من النطق بالحرف من مخرجه المعلوم مع استيفاء حركته المعبرة الشارة
ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلاثي الليل معنى ادنى اقل استغبره الاوفا لان الساقطة
بين الشابين اذا دنت قل ما بينهما ونصفه معطوف على ادنى وثلاثة معطوف على نصفه والمعنى
ان السدي علم ان رسوله صلعم يقوم اقل من ثلاثي الليل ويقوم نصفه ويقوم ثلثه ربان نصب قراره بين
والكوفيين وقرء الجمهور ونصفه وثلثه بالجوع عطفاً على ثلاثي الليل والمعنى ان السدي علم ان رسوله يقوم
اقل من ثلاثي الليل واقل من نصفه واقل من ثلثه واختار قرءة الجمهور البعيدة والبواجم نشوز علم ان
لن تحصى فكيف يقومون نصفه وثلثه وبهم لا يحصى وقال الفراء القراءة الاولى شبه بالصواب لانه
قال اقل من ثلاثي الليل ثم فسر نفس القلة وطائفة من الذين معك معطوف على بعضهم في تقوم
اي ويقوم ذلك القدر معك طائفة من اصحابك والله يفد الليل والنهار اى يعلم مقاديرهما
على حقايقها ويختص بذلك دون غيره وانتم لا تعلمون ذلك على الحقيقة وقال عطاء يريد لا يفوت علمه انما
اى انه يعلم مقادير الليل والنهار فيعلم قدر الذي يقوم منه من الليل علم ان لن تحصى اى لن تطيقوا
علم مقادير الليل والنهار على الحقيقة وقيل المعنى لن تطيقوا قيام الليل قال القرطبي والاول مع فان قيام
الليل ما فرض كله قط قال مقاتل وغيره لما نزل ثم الليل الا قليلا نصفه انما انقص منه قليلا او يز عليه
شق ذلك عليهم وكان الرجل لا يدري متى نصف الليل من ثلثه فيقيم حتى يصبح مخافة ان يخطئ في
اقدامه وانتهت من الانتفاع لعمري بالانتفاع باليوم بمعنى تغبر اللون من شدة اوجزن او نحو ذلك
كذا في الصحاح انهم فرهم الله ونهت عنهم فقال علم ان لن تحصى لانكم ان زوتتم ثقل عليكم وابتغتم الى
بخط ما ليس فرضاً وان نقصتم شق ذلك عليكم فتاب عليكم اى فاعفوا عنكم بالعمو وخص لكم في كل
القيام وقيل فتاب عليكم من فرض القيام اذا عجزتم وهل التوبة المرجوع فالمعنى رجع لكم من التشقيل الى
التخفيف ومن العسر الى اليسر فاقروا بها تيسر من القرآن في الصلوة بالليل ما نعت عليكم وتيسر
لكم منه من غير ان ترقبوا وتنادوا قال الحسن هو ما يقر في صلوة المغرب والعشاء قال السدي ما تيسر هو
ماتة آية قال الحسن ايضا من قرأ ماتة آية كتب من القانتين وقال سعيد بن مسروق آية وقيل المعنى فصولاً
ما تيسر لكم من صلوة الليل والصلوة تسمى قرأنا لقوله وقرآن العجز قيل ان هذه الآية نسخت قيام الليل
ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه فيتم ان يكون ما تضمنته هذه الآية فرضاً نياً وتخيلاً
ان يكون منسوخاً بقوله من الليل فتجوز به ما ظن ذلك عسى ان جيشك ربك مقاماً محموداً قال الشافعي
الواجب طلب الاستدلال بالسنة على ما لم يتبين فوجدنا سنة رسول الله صلعم تدل على ان لا واجب
من الصلوة الا الخمس وقد وجب قوم الى ان قيام الليل نسخ في حق صلعم وفي حق امته وقيل نسخ نسخاً

بمقدار ما يلحق اصل الوجوب وقيل انه لنسخ في حق الامة وبقى فرضا في حق صلعم والاولى القول بنسخ قيام اصل
على العموم في حق صلعم عليه وآله وسلم وفي حق امته وليس في قوله فاقروا ما تيسر ما يدل على بقائه شيء من
الوجوب لانسان كلان المراد بالقرأة من القرآن فقد وجدت في صلوة المغرب والعشاء وما يتبعها من النفل
الموكدة وان كان المراد بالصلوة من الليل فقد وجدت صلوة الليل بصلوة المغرب والعشاء وما يتبعها
من التطوع وايضا الاحاديث الصحيحة المصرحة بقول المسائل لرسول الله صلعم بل على غير ما يعني الصلوات
الخمس فقال لا الا ان تطوع تدل على عدم وجوب غير ما فارتفع بهذا وجوب قيام الليل
وصلوة على الامة كما ارتفع وجوب ذلك على النبي صلعم بقوله ومن الليل فتحي بنافلة لك

سورة المدثر ست وخمسون آية

وهي مكية بلا خلاف الآية وسبك فكبراى واختص سيدك وما لك مصلح اسوك بالتكبير وهو
سجانه بالكبرياء والعظمة وانه اكبر من ان يكون له شريك كما يعتقد الكفار وعظم من ان تكون له
صاحبة او ولد قال ابن العربي المراد بتكبير التقديس والتنزيه لخلق الاعداد والانداد والاصنام ولا يتخذ لها
غيم ولا يعبد سواه ولا يرى لغيره نوال الاله والائمة الاشياء وشيا بك فطهر المراد بها الشيا الملبسة
على ما هو المعنى اللغوي امره الله سبحانه بتطهير شيا به وحفظها عن النجاسات وازالة ما وقع فيها منها وقيل
المراد بالشيا القلب وقال قتادة النفس قيل الجسم وقيل الابلح قيل الدين وقال الحسن الطري
الاخلاق لان خلق الانسان شتمل على حواله احتمال شيا به على نفسه وقال مجاهد وابن زيد اى عملك
فاصلح وقال الزجاج المعنى وشيا بك فقص لان تقصير الثوب ابعين النجاسات اذا انجر على الارض
وبه قال طائوس والاول اولى لانه المعنى الحقيقي وليس في استعمال الشيا مجازا عن غير ما لعلاقة مع
قرنية ما يدل على انه المراد عند الاطلاق وليس في مثل هذا الاصل اعنى المحل على الحقيقة عند الاطلاق
خلاف وفي الآية دليل على وجوب طهارة الشيا في الصلوة والرجز فايجز معناه في اللفظ
العذاب وفيه لغتان كسر الراء وضمتها ويلى لشرك وعبادة الاوثان رجزا لانها سبب الرجز وقال مجاهد
وعكرمة الرجز الاوثان كما في قوله فاحتبوا الرحمن من الاوثان وبه قال ابن زيد وقال ابراهيم النخعي
لما شتموا المشرك وقال قتادة الرجز اساف ونيلية وبها صثمان كانا عند البيت وقل ابو العالية
والربيع والنسائي الرجز بالضم الوثن وبالكسر العذاب وقال السدي الرجز بالضم الوعيد والاول اولى

سورة ارايت

ويقال سورة الماعون سورة البقرة وسورة الدين سبع آيات هي مكية في قول عطاف وجابر واحد قول ابن عباس

ومذنية في قول قتادة وآخرين الآية ويمنعون الماعون قال أكثر المفسرين هو أنهم لما يتقارون الكفا
بينهم من الدلو والفاص والقدر ولا يمنع عادة كالماء والماء وقيل هو الزكوة أي ينعون زكوة أموالهم
قال الزجاج والبغوي والماعون في الجاهلية كل ما فيه منفعة من قليل أو كثير والشدة قول الأشي
س باجود منه باعونه إذا ما ساء بهم لم تغرم وقالوا أيضا هو في الإسلام الطاعة والزكوة والشدة و
قول الساعى أخليفه الرحمن الماعون خفا ونسي بكثرة وأصيلة عرك نرى الشدة في أحوالنا
من الزكوة من لا تستر ليل قوم على الإسلام لما ينعون ما عاونهم ويضعوا التهنيلك وقال الفقهاء
بعض العرب يقول الماعون الماء وقيل هو الحق على العبد على العيوم وقيل هو المستقل من
منافع الأموال ما يؤخذ من العن وهو القليل قال قطرب أصل الماعون من القلة والعن الشيء
القليل فسمى المال صدقة والزكوة ونحو ذلك من المعروف ما عونا لأنه قليل من كبر شير

سورة الكوثر

هي ثلاث آيات وهي ملكية في قول ابن عباس والكلبي ومقاتل مذنية في قول الحسن عكرته ومجاهد
وقتادة الآية فصل لربك المراء والمراء صلى الله عليه وآله وسلم بالمد وام على أقامت الصلوات
المفروضة وأتجر البدن التي هي خيار أموال العرب قال محمد بن كعب أن ناسا كانوا يصادون
لغير الله ويخرجون لغير الله فامر الله سبحانه بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون صلواته ونحوه وقال قتادة عطا عكرته
صلوة العيد ونحو الأنحية وقال سعيد بن جبير لربك صلوة الصبح المفروضة بجميع وأتجر البدن في مناه وقيل أن وضع
اليمنى على اليسرى في الصلوة هذا النحر قاله محمد بن كعب وقيل هو أن يرفع يديه في الصلوة عن التكبير إلى خذ النحر
وقيل هو أن يتقبل القبلة بنحوه قاله الفراء والكلبي وابن الأحول قال الفراء سمعت بعض العرب يقول تنأحرأي تتقابل
هذا إلى نحر هذا أي قبالة وقال ابن الأعرابي هو انتصاب الرجل في الصلوة بإزار المحارب من قوله منأحرأي تنأحرأي
تقابل ورؤي في طائفة قال أمروا أن يستوي بين السجدين بالساحتين بيد ونحوه قال سليمان التيمي الغني ما رفع يديك
بالدعالي نحر كخطا الآية المراء صلى الله عليه وآله وسلم يطلق الصلوة ويطلق النحر وأن يجعل الله من الغيرة وأورد
في السنة من بيان هذا المطلق بنوع خاص فهو في حكم التقييد وقد أخرج ابن أبي حاتم والبيهقي في
والحكم وابن مردويه عن علي بن أبي طالب قال لما تزلت هذه السنوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما هذه النحر التي أرى في بهاربي فقال أنها ليست بخيرة ولكن يا مكر إذا تخرست بصلوة
أن ترفع يديك إذا كبترت وإذا ركعت وإذا ركعت راسك من الركوع فإنها صلواتنا وصلوة
الملائكة الذين هم في السموات السبع وأن كل شيء زينة وإن زينة الصلوة رفع اليدين عند كل تكبيرة
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع اليدين من الاستكالة التي قال الله تعالى استكأنوا الرنهم ولا تبصرون

وهو من طريق مقاتل بن حبان عن الاصمغ بن بناته عن علي واخرج ابن مردويه عن ابن عباس في الآية
 يقال ان السراة هي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارفع يديك هذا أخرجه اذا كبرت للصلاة فذاك النحر
 واخرج ابن ابي شيبة والنجاشي في تاريخه وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والدارقطني
 في الافراد وابو الشيخ والحاكم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن علي بن ابي طالب في قوله
 فصل ليركب واخر قال وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم وضعها على صدره في الصلاة
 واخرج ابو الشيخ والبيهقي في سننه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابن ابي حاتم وابن
 شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس فصل ليركب واخر قال اذا صليت
 فرفعت راسك قائما من الركوع فاستوقفا ثم اخرج ابن جرير وابن المنذر وابن عباس
 في الآية قال الصلاة المكتوبة والذبح يوم الاضحية واخرج البيهقي في سننه واخر قال يقول
 واذبح يوم النحر الى غير ذلك مما نقله المفسرون واللفظ وان كان اسعيجيتم لكل الا ان
 المتعين هو ما ثبت بالانخبار والآثار كما هو المقرر عند اكابرنا والاخبار وبالله التوفيق ومنه
 الوصول الى التحقيق

آخر الآيات . الشرعية

وجملتها مائتان وست وثلاثون آية

والحمد لله الذي نعمت به تم الصالحات

خاتمة طبع هذا الكتاب من نتائج طبع العالم الأولاب عنوان للسياسة والفنون
البيضاء عظيم الخلق شريف الخلق مطر الخلق منظر الخلق منظر الخلق منظر الخلق منظر الخلق

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي جعل رسوله بالهدى دين الحق وبين له في الكتاب كل ما حلت من الشرائع ووثق
أرسله على فطرة من الرسل أي شدة الامتثال إلى الله تعالى من أجل هذا هم إلى الحق وهدى في ضلال بين
بحيث نهى عن الباطل وسطح نور اليقين صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر
الميامين وبعدهم فان الغاية انصوى من تحرير نسخة العالم والحكمة العظمى في تخمير طينته آدم ليست
الامعرفة الصانع المجيد وعبادة البارئ المبدئ المعبد ولا سبيل إليه ولا دليل عليه سوى التوفيق
على ما وقف التبريل ومقاصد التأويل فانه سبحانه وان سطر آيات قدرته في صحائف الاكوان
واقرب رايات وحدته على صفائح الاعراض والاعيان وجعل كل ذرة من ذرات العالم وكل قطعة
من قطرات العليم مرآة لمشاهدة جماله وتبجلا لمطالعة صفاته كما انه لكن لا تهتمس باليه عقول البشر
الا بتوفيق خالق المقوى والقدير قبان والتضح ان مدار المراد ليس الا كلام رب العباد اذ البصيرة
لتفاصيل الاحكام المللية الدنيوية والمفسر لشكليات الحمل والحرمة اليقينية وقد اتصدي عصا بين
اهل العالم لمجمع آيات الاحكام وتفسيرها وتكشف عن جليلها وحقيقها والعمدة المعول عليها والقاعدة
المرجع اليها هذا التفسير المبارك المدعو بتبيل المراه من تفسير آيات الاحكام
فانه على ما فيه من الاجازة والاختصار منطوق على قواعد شريفة تكاد العيون تاكلها والقلوب تشربها
وتمتو على عوائد لطيفة تتحاكى الدرر في اللوحان ويقربها ليقف وصفائح مراه النرايا الحسان سطوع
عقود الجمان وقلائد العقيان حياضه انزعجت للشاربين ورايته انزهت للناظرين فنشط
باصفائه آذان العصاة الموحدين وقطرب لاستماعه سماع الجماعة العالمين كلال روضه تلالا
من رياض الفاظها الفنون وخبثه تجري من تحتها العيون هي نزهة الابصار لابل جنة
الافراح من يظف بها فليغفر له ان بارها غر شجارتها نزهة درر لعمري بالجواهر تزدري بكيف وجاه
من ورث العيادة كابر اعن كابر وجوهي اشرف الفخار وباليه من فاخر كريم ختفي ليد في الكرم
المدرار رحيم تكبر في مناهل رحمة الصافية العبيد والاحرار رؤوف ومنت الاخلاق التي لم يلف
من كسب الحظ ولا سحر عطف يدافع الحسنة بالحسنة والجور بالعدل المعطار قبله البنها والخطا روت
كعبة الطالبيين لتفصيل الماروف افضل من افاد وبقائس القوائد في تشييد مهابي السنة الغراء

تو اکتل من اجازت و محاسن تحقیقات فی علوم الشریعة البیضاء و تأمل السمن و المسلمین تصباح
اہل الحق و الیقین تاحی البیع و قانع اساس المبتدعین تم من بدعة قد خوت بیدیه بیوتها و تم من
سنته اساس بنیاد و علم شورتها فتونی ذل الدور الاخر محیی سنته البنی المختار و مایه من فخره

ہو گو کب پیری القوی بنورہ	نحو الرشاد و نہج طہ المستذر	اکرم بہ من فاضل شہدت لہ
الاضداد و الفضل الجلیل المسفر	جمع المکارم و الفضائل فلیفوق	اقرانہ بفضائل لم تحصر

و النسب الوضی الدری و المحسب السنی البدری رب التالیف المحشوة بنفائس العلوم علی
التصانیف المتضمنة بفرائد النطوق و المفہوم العلی اسما و جلالا الہی فضلا و کمالا البلیغ النبہ
الحاصل ذل المراتب العلیا و انفضائل البحر الطوطم التلیث الضرعام الذی غری المشرق من
یحاریہ و قل فی المغربین یباریکہ کیف لا و قد جرد المہند لنصرة السنة السنیة و آخاد نواثر البدعة
الذنیة فہل یقابل السیف بالعصی ام الدرب بالحصى ام المشہور بالخامل ام العالم بالباقل اعنی بتلك
الاوصاف الرضیة و الحماد المرضیة و المزایا البہیة و المناصب العلیة سلالہ المفسرین عکالہ المشرین
نواب و الاحاہ امیر الملک سید محمد صدیق حسن خان بہادر لا زال بالغز
و العلی و المناصر ما نعنی السبحیح بالطرفاء و آثم الربیع بالشجر ا و ہذا و قد اہتم بطبع ہذا السیف الطوب
یامہ العالی و حکمہ العالی ذل المروۃ الرضیة و الاخلاق المرضیة صاحب لغز و الشان محمد علی شجاع
فی الطبع الواقع بکنو و کان انباع اثر الطبع و الوضع فی شہر الصفر المنظر من شہر سنۃ الف
و یائتین و اثنین و تسعین من ہجرة البنی الامین صلی اللہ علیہ و علی آلہ و صحبہ اجمعین الی یوم لک
و یصحیح مستوعب الفضائل الجلیلہ و تصحب الکمالات الجزلیة ذل المجد الجلی المولود
سید محمد معشوق علی البقاہم اللہ تعالی ما فسر القرآن و تلی و انا العبد الداجی رحمۃ اللہ
العالی الضعیف الخامل ذل الفقار احمد النقوی لسانہ نورانی البوقالی خیر اسلہ و لوالدہ و لوالدہ و لوالدہ

یا خ ختم الیف کتاب سب طابیل المرام من تفسیر آیات الاحکام از مخنونا عالیقدر منشئ
احمد علی صاحب احمد بہو پای سلمہ اللہ تعالی

وحید عصر ستناہی دوران	ایملک صدیق الحسن خان	سرتالیف واعد و شب و روز
نقسط فیض باطن بہراندوز	جبینش مطلع انوار ایمان	علی و فاطمہ راحت جان
فرشتہ طلعت قدسی جمالی	زیوسف مستیوان گفتن شالی	تقی و طیب و دانش حصا
شریف و سید عالی مناقب	سر طور سخن مجنر نمائی	قلم اندر کفش گویا عصائی

اگر از هر دو سه بالغ فرض خواهی باین اسباب عیش و کامرانی نمیدانم که اذن باریابد گواهی میدهد لوح جنبش بگویم که کسی پرسد ز سن نام ز خویشتن نخل و جنت نشاء	بیارم هر دو را بهر گواهی سخنهای زند و در هر ترائه برای رقص گرز هر دو بیاید درین سن نامه نامی رقصند یکی تفسیر از آیات احکام مراسعوم شد از روی الهام	که این نوباد باغ جوانی نیاید پیش او چنگ و چانه بسی فضل و هنر و استغنیش مفسر کرد فرمانهای آنچه بدل بگذشت تا بخشش بخوانم چه تفسیر از آیات احکام
---	---	--

قصیده یارخ طبع کتابیل المرام نخبه قلم بلاغت قلم لوسی محمد عابد علی صاحب مظهر
سید عابد فرزند مولوی سید محمد مشتعلی صاحب سلمه الله تعالی

بر نشان ای خامه بسم الله نقش گزین ذات پاکش خالق و هر شی بود مخلوق او قادر و قهار و غفار و دود و دهم احد از عطاییش جمله موجودات باشکل چنان بسکه حمش نام تمام و جادان مصروف حمد مور و انافتحنا مطلع شمسه الضحی هست و انش باد می مهدی بابل عرشش ماه اوج اصداف خورشید برج و انچه باد از عابد صلوة و هم درود و هم سلام بعد ازین من می نگارم آنچه مقصود است ای خرد بکشا در گنج معانی راز لفظ ای قلم مصروف تحریر مقاصد گشتنیست محبت آن افصح سر دفتر اهل زمین عالم جمله علوم و صاحب فضل و کمال ماهر بر اصل و فرع و مفتی احکام شرع صرفیان را صرف عمر از فیض و در علم صرف خفتش و هم پیبویه و هم کسائی و هم خلیل سینه اش را گنج اگر گیرند از فضل و هنر	تا شود ذی بال امر محمد رب العالمین مالک ملک او بود از عرش تا فرش زمین هم کریم و هم رحیم و هم غفور و مدد بین وز بقاییش جمله مخلوقات با و قیوم بین خامه را جولان کنم در لغت ختم المرسلین مقطع فرمان الامام حجت للعالمین مقتدای دو جهان و حامی دین متین لیس شلک و رنایش گفت جبریل امین بر رسول و آل و اصحاب جنایش جمیعین تا بود روشن سواد دید بای ناظرین لولوی شهوار کن بر خاتم کاغذین کن نقشش بر سر قرطاس نقشش بر عنبرین محبت آن ابلغ سر حلقه اهل زمین عالمان و جالان را فزات او جلیلین واقف معقول و منقول است شیخ باکین نخویانش نیز گشته محو تقریر متین بوده اند از رشک فضاش سینه لسان خربین خامه اش مفتاح گنج شایگان گرد و تقین
--	--

نام او نواب صدیق الحسنی ان است
 نیز خرج امارت ماه و پنج عسند و جا ه
 چشت فیض و عطا به سحر سیدان کرم
 در عادت به میل و در سخاوت بی نظیر
 گذشت روز و غا صمد صام خون آشام
 از طراز وصف ذالتش غامه شد انجمشان
 رشک حجابان در بلاغت افصح شیبایان
 نابود در برج جوزا تیر سردون سبغیم
 حلقه و رگوش چنان بشیر آباد اقبال حشم
 نه شیک شرمی بی آیات احکامی ثروت
 عالمی را آنچنان مست مے ارشاد کرد
 از همه نوری شرح او بهسان عالمان
 چون مرتع باشد بجدش این گرامی نشود
 صفهایش در عرض حورش نمی زید مثل
 حیرت لب بسته میدارد برین تحریر لغز
 چون دلمان یار میباشن لام زلف اعدیان
 عابد بودم بفکر سال طبعش ناگهان
 از سر آغاز بسم اعدان سالش رقم

انظر و امین بعالم صورت ماه و بین
 قهرمان آسمان صولت امیر المومنین
 وصف ذاتی و صفاتی جمله باذاتش قرین
 آرزوی اولین و آبروی آخرین
 بهدیش میخ را ساز و زدن پرده نشین
 صفیه قرطاس شد نجابت ده چرخ برین
 خلق لحنش احسن داودی شمار و با حقین
 تا معین بدر باشد لمحه شمس بین
 فتح و نصرت یا ورش از فضل رب العالین
 روح قاضی بهر این تفسیر گوید آفرین
 شد مضامین باو ده صاف و کتابش سنگین
 جا بلان را نیز زرنانی ست چشم خرویه بین
 دست او بود سید از فرط ادب روح الامین
 حرفهایش باله همه بهم نباشد این چنین
 سلب تحریر ست یا عقد شریاست این
 نقطه اش آشفته بنایت آهوان نشین
 خورد و رگوش من این آواز از چرخ برین
 زابل سودای گزست و مغیب المسلمین
 ۱۳۹۰ ۱۲ ۹۲

صحیح نیل المرامن تفسیر آیات الاحکام

صواب	خطا	سطر	صفحه	صواب	خطا	سطر	صفحه	صواب	خطا	سطر	صفحه
فخلفوا	فخلفوا	۵	۱۳	میتة	میتة	۲۰	۹	للا	لا	۹	۲
الساكبر	الساكبر	۱۳	۱۳	میتة	میتة	۲۶	۱۰	سمیتة	سمیتة	۴	۳
والساكبر	والساكبر	۴	۱۵	الاثر	الاثر	۲۵	۱۱	قال	قال	۲	۴
البتیین	البتیین	۱	۱۵	بابینما	بابینما	۲۴	۱۱	الذانی	الذانی	۱۰	۴
کان	کان	۴	۱۵	بنیتة	بنیتة	۸	۱۱	بجاء	بجاء	۱۳	۴
لما	لما	۲	۱۴	القاتل	القاتل	۲۱	۱۱	حیان	حیان	۱	۱۰
اسماو	اسماو	۱۰	۱۰	والشئ	والشئ	۵	۱۰	ربکیتة	ربکیتة	۱	۱۰

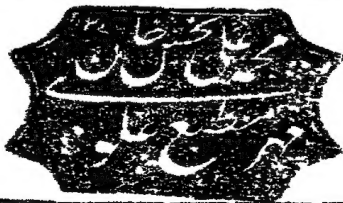
صوفي	سطر	خطا	صواب	صوفي	سطر	خطا	صواب	صوفي	سطر	خطا	صواب
١٩	٢٥	ضمها	فتحا	٢٤	٢١	استنق	استنقر	٢٤	٢٢	الى مالها	الى مالها
١٤	٨	لقتنة	نقتنة	=	٢٩	سرد	سرد	٢٨	١٣	فيكون	فلكون
=	١٥	اشهر	مردته اشهر	=	٢١	نما	نما	٢٩	١٣	تاج	تاج
=	٢٠	او	او	=	٢٥	ليس	الميسر	٥١	١٤	لا تفسدوا	لا تفسدوا
=	٢١	القرطبي	القرطبي	٢٨	١	شير	شير	٥٢	١٢	علمتم	علمتم
١٨	٢	جريح	جريح	٣١	١٨	اجنات	اجنات	=	١٩	مدانية	مدانية
=	٢١	لعموم	لعموم	٣٢	٢	القرآن	القرآن	٥٣	٤	النقص	النقص
=	٢٣	ردوا	ردوا	=	٢٩	شتم	شتم	=	١٢	لما فيه	لما فيه
١٩	١٣	بعضنا	بعضنا	٣٣	٢	النصبة	النصبة	٥٢	١٥	ما يشاء	ما يشاء
٢٠	٢٢	اوضى	اوضى	=	٤	فما هم	فما هم	٥٥	١٩	التقاض	التقاض
=	=	اسروا	والسرو	=	٢٢	وست	وست	=	٢١	التابع	التابع
٢١	٣	العدد	العدد	=	٢٣	الغرائم	الغرائم	٥٤	٢	ملتبس	ملتبس
=	١٩	قاهل	قاهر	=	٢٥	يلطن	يلطن	٥٤	١٩	امته	امته
=	=	الشيبياني	الشيبياني	٣٢	٩	الابلاء	الابلاء	=	٢	حل	حال
٢٢	١١	سنة	سنة	=	٨	=	=	=	١٠	تقضيها	تقضيها
=	٢٤	المغية	المغية	=	٢٩	والسما	والسما	٥٨	٩	يقسط	يقسط
٢٣	١٢	القدكة	القدكة	٣٩	٢	القرود	القرود	٥٩	٢٩	هشيت	هشيت
=	٢٩	لم	قال لم	=	٥	تيربص	تيربص	٦٠	١٣	الاختبار	الاختبار
٢٣	١٢	بيان	بيان	٣٤	١٢	=	=	=	=	=	=
=	٢٢	اسباب	اسباب	٣٨	١٢	قررة	قررة	=	١٤	الانبات	الانبات
٢٥	١٣	الاضارة	الاضارة	٣٠	١٣	العصية	العصية	٦١	١	بجنس	بجنس
=	١٤	لفت	لفت	٢٢	١	لا تضار	لا تضار	=	٥	تنفق	تنفق
=	٢١	مفلس	مفلس	٢٢	٢٤	تيربص	تيربص	=	١٥	اليتيم	اليتيم
٢٩	٢٢	امى	رمى	٢٢	١١	الحرة	الحرة	=	١٢	المتبغم	المتبغم
٢٤	٤	رفغ	رفغ	٢٥	١٨	اضمر	اضمر	=	٢١	فيرغ	فيرغ
=	٢	جريح	جريح	٢٩	٩	المتبعة	المتبعة	=	٢٢	المرغ	المرغ

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٩٨	٢١	اور	او	٤٩	٢٣	اثبت	اثبت	٦٢	٢٢	الثلاث	الثلاث
١٠٠	٢	فرصة	فرصة	٨٠	١٢	نشرت	نشرت	٦١٠	٩	خطا	خطا
١٠١	٤	شرعي	شرعي	٨١	٨	ويما	وما	٦١٣	١١	الاتفاق	الاتفاق
١٠٢	١٠	انفراخ	انفراخ	٨٢	١٤	بثيت	بثيت	٦١٤	١٣	من الاخوة	من الاخوة
١٠٣	١٤	متعددة	متعددة	٨٣	٢٤	اقعد	اقعد	٦١٥	١٨	خط	خط
١٠٤	٢٠	تضمنت	تضمنت	٨٤	٨	ابو عمرو	ابو عمرو	٦١٦	٢١	سطر	سطر
١٠٥	٢١	ودوا	ودوا	٨٥	٢٤	يسروا	يسروا	٦١٧	١٤	البذر	البذر
١٠٦	٤	تفصون	تفصون	٨٦	١٢	تصيح	تصيح	٦١٨	١١	المتلعة	المتلعة
١٠٧	١١	المعاداة	المعاداة	٨٧	٢٤	ستينا	ستينا	٦١٩	١٤	قبل	قبل
١٠٨	٢٢	بنية	بنية	٨٨	١٤	رشيد	رشيد	٦٢٠	١٤	="	="
١٠٩	٩	التوخي	التوخي	٨٩	٢٤	الاقام	الاقام	٦٢١	١٣	الجمع	الجمع
١١٠	١٢	فيما	فيما	٩٠	٢٤	الاسما	الاسما	٦٢٢	٩	شتم	شتم
١١١	٢٨	فلاستش	فلاستش	٩١	١٤	وروه	وروه	٦٢٣	١٢	عطا	عطا
١١٢	٢٢	اي	اي	٩٢	١٩	رو	رو	٦٢٤	١٩	التمتع	التمتع
١١٣	٣	يتلى	يتلى	٩٣	٢	رو	رو	٦٢٥	="	ليتمتعكم	ليتمتعكم
١١٤	١٠	اسلم	اسلم	٩٤	٢٢	يرو	يرو	٦٢٦	٢٥	قلابة	قلابة
١١٥	٢٤	اور	اور	٩٥	٢٣	بايس	بايس	٦٢٧	١٤	التنبية	التنبية
١١٦	١٤	فيعيد	فيعيد	٩٦	٢٠	خطا	خطا	٦٢٨	٢٢	اسواهم	اسواهم
١١٧	١٩	المجدي	المجدي	٩٧	٢١	خطا	خطا	٦٢٩	١١	بنو لادم	بنو لادم
١١٨	١٣	نمور	نمور	٩٨	١٨	قضا	قضا	٦٣٠	١٢	سن و	ثيبا
١١٩	١٩	السبب	السبب	٩٩	١	لهذه	لهذه	٦٣١	١٤	بظفر	بظفر
١٢٠	٢٥	تنيب	تنيب	١٠٠	٢	تادلوا	تادلوا	٦٣٢	٢٣	خطا	خطا
١٢١	٢	و	و	١٠١	="	دفع	دفع	٦٣٣	٢٥	يتبعض	يتبعض
١٢٢	٢٤	حكم	حكم	١٠٢	٣	دني مكة	دني مكة	٦٣٤	="	="	="
١٢٣	٢٢	بجيلة	بجيلة	١٠٣	١٤	="	="	٦٣٥	٢٤	تجب	تجب
١٢٤	٢	فاصلية	فاصلية	١٠٤	٢٤	منشيا - منقصة	منشيا - منقصة	٦٣٦	١١	امرؤ	امرؤ

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١٢١	٨	من خلا	من خلا	١٣٦	١٢	الى	ربى	١٢١	٨	من خلا	من خلا
٢٢	٢٢	العينة	المعينة	١٨	١٨	نشركا	نشركا	٢٢	٢٢	العينة	المعينة
١٢٢	١١	المرج	المرج	٢٣	٢٣	قروة	قروة	١٢٢	١١	المرج	المرج
٢٤	٢٤	انه	وانه	٥	٥	منادى	لنادى	٢٤	٢٤	انه	وانه
١٢٣	١	كفر	يل كفر	٢٥	٢٥	فترع	فترع	١٢٣	١	كفر	يل كفر
٢٣	٢٣	شذارة	شذارة	٢٦	٢٦	ليقتسا	ليقتسا	٢٣	٢٣	شذارة	شذارة
١٢٣	٥	يتبع	يتبع	١٢	١٢	نضرة	نضرة	١٢٣	٥	يتبع	يتبع
١٥	١٥	لامت	لامت	٣	٣	يضر	يضر	١٥	١٥	لامت	لامت
١٦	١٦	اثر	آثر	٢٦	٢٦	بنو بنو	بنو	١٦	١٦	اثر	آثر
١٤	١٤			١٤	١٤	فشرد	فشرد	١٤	١٤		
١٢٥	١	خشتم	خشتم	١٨	١٨	تحذيرا	تحذيرا	١٢٥	١	خشتم	خشتم
٦	٦	الستير	الستير	٨	٨	مهاذنة	مهاذنة	٦	٦	الستير	الستير
٤	٤	نقطيه	نقطيه	١١	١١	دهنهم	وسهم	٤	٤	نقطيه	نقطيه
١٢٦	٣	جس	جس	٢٣	٢٣	برقب	برقب	١٢٦	٣	جس	جس
١٢٤	١	صياد	صياد			شرك	شرك	١٢٤	١	صياد	صياد
١٠	١٠	قتل	قتل	٤	٤	الشك	الشك	١٠	١٠	قتل	قتل
١١	١١	جند	جزار	١٨	١٨	تحقوبا	تحقوبا	١١	١١	جند	جزار
١٢٩	١٢	الشكل	الشكل	١٩	١٩	اخذ	اخذ	١٢٩	١٢	الشكل	الشكل
١٤	١٤	الى الدين	الى الدين	٢٤	٢٤	سفاهة	سفاهة	١٤	١٤	الى الدين	الى الدين
١٨	١٨	فخذت	فخذت	١١	١١	توجيه	توجيه	١٨	١٨	فخذت	فخذت
١٣١	١	الترز	الترز	٨	٨	البنى	البنى	١٣١	١	الترز	الترز
		او تيمره	او تيمره	١٣	١٣	و	و			او تيمره	او تيمره
		اخذ	اخذ	١	١	وو	و			اخذ	اخذ
١٣٢	١	يضع	يضع	١٠	١٠	عدو	عدو	١٣٢	١	يضع	يضع
	١٥	خافا	خافا	٢	٢	نصوص	نصوص		١٥	خافا	خافا
	٢٢	عدوانا	عدوانا	٢٠	٢٠	للتبنيه	للتبنيه		٢٢	عدوانا	عدوانا
١٣٣	١٨	دواؤد	دواؤد	١٤	١٤	القيشبي	القيشبي	١٣٣	١٨	دواؤد	دواؤد
	٢٦	ان ان	ان ان	٢٣	٢٣	سجلك	سجلك		٢٦	ان ان	ان ان
١٣٥	٥	الى ان	الى ان	١٠	١٠	الاصناف	الاصناف	١٣٥	٥	الى ان	الى ان
	١٤	اد	اد	١١	١١	واوهم	واوهم		١٤	اد	اد

فہرس السور المشتملة على آيات الاحكام المذكورة في نيل المرام

اسماء السور	اسماء السور	اسماء السور
سورة البقرة ۳	سورة آل عمران ۵۴	سورة النساء ۵۸
سورة المائدة ۱۰۵	سورة الانعام ۱۳۲	سورة الاعراف ۱۳۵
سورة الانفال ۱۳۷	سورة براءة ۱۲۳	سورة طه ۱۵۲
سورة النحل ۱۵۹	سورة الاسرار ۱۵۹	سورة طه ۱۶۳
سورة الحج ۱۶۳	سورة النور ۱۶۵	سورة الفرقان ۱۷۵
سورة القصص ۱۷۷	سورة محمد صلی علیہ وسلم ۱۷۷	سورة الفتح ۱۷۹
سورة الحجرات ۱۷۹	سورة النجم ۱۸۰	سورة الواقعة ۱۸۰
سورة الحديد ۱۸۱	سورة المجادلة ۱۸۱	سورة الحشر ۱۸۲
سورة الممتحنة ۱۸۲	سورة الجمعة ۱۸۷	سورة المنافقين ۱۸۷
سورة الطلاق ۱۸۸	سورة التحريم ۱۹۱	سورة نوح علیہ السلام ۱۹۲
سورة المزمل ۱۹۲	سورة المدثر ۱۹۲	سورة ارايت ۱۹۲
سورة الكوثر ۱۹۵	تمت	تم بفضل الله عز وجل



واسطے سندس مراکے کہ یہ کتاب چھپی ہوئی ناقص ہے
علوی کی سہ سے مرطوب ہے ثبت کی گئی فقط